العدد الثاني عشر
السَّنة السادسة ـ المجلدالثاني

رجب ١٤٤٤هـ
فبراير ٢٠٢٣م

eISSN 2785-8499

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

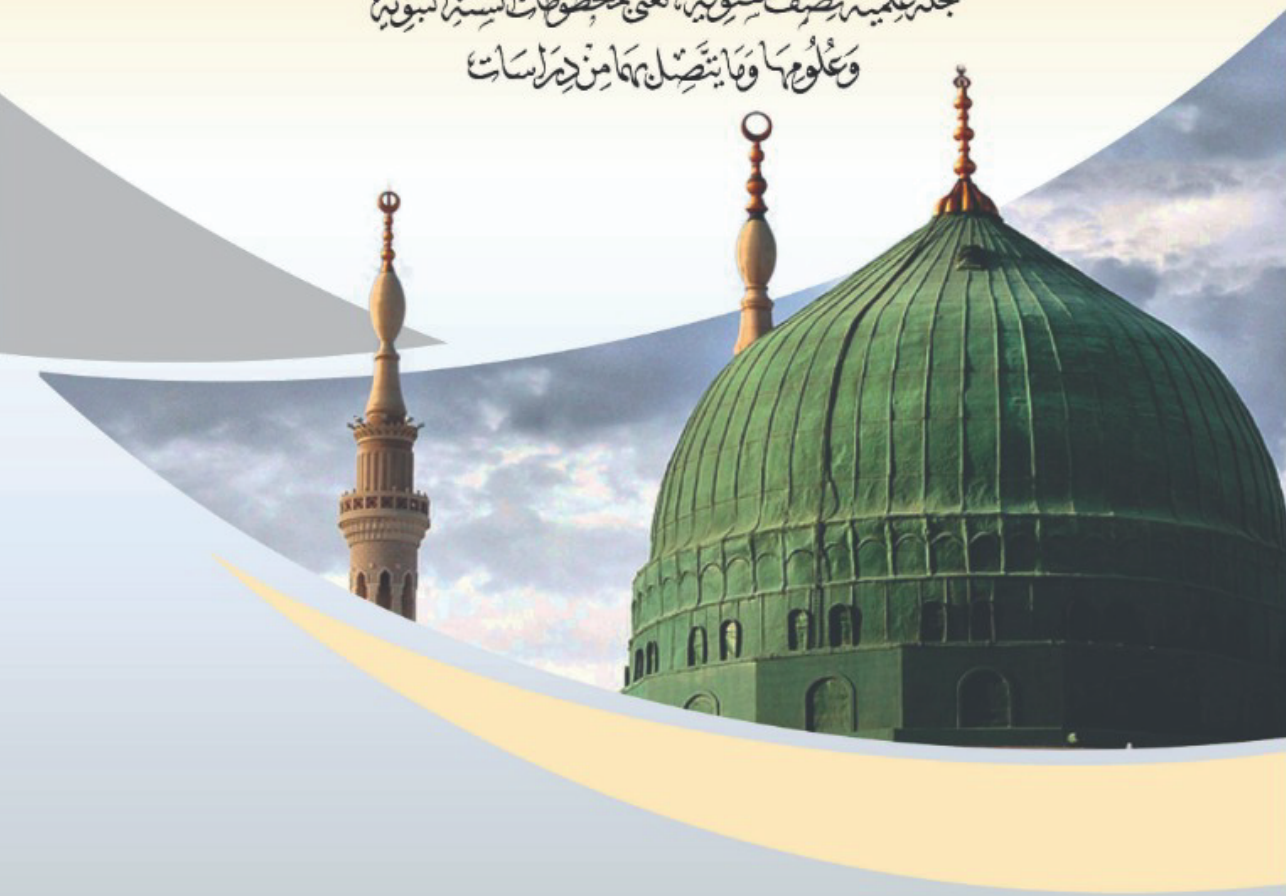

العدد
١٢

وقف السنة والتراث النبوي

هدية الاتباع

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

مجلة التراث النبوي

١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلة مُحَكَّمة تصدر حاليًا نسخة إلكترونية

ولا تخضع لقوانين المجلات المطبوعة

eISSN 2785-8499

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

رئيس التحرير

أ.د. محمد بن علي الغامدي

مدير التحرير

د. حماد بن مهدي السلمي

مساعد مدير التحرير

د. محمد بن حسن داود

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. أحمد شوقي بنبين (المغرب)

أ.د. بشَّار عواد معروف (العراق)

أ.د. عبد الستار الحلوجي (مصر)

أ.د. فواز بن عقيل الجهني(السعودية)

أ. د. فيصل الحفيان (سوريا)

أ.د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)

أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

هيئة التحرير

أ. د. عبد الله بن محمد بن منصور

د. عبد السَّلام بن أحمد أبو سمحة

د. عبده بن كدَّاف الكد

د. إبراهيم بن محمد الغامدي

د. نور الدِّين الحميدي

د. عبد المجيد بن عمر الزبيدي

د. وضحة بنت عبد الهادي المري

د. نبيل بن أحمد بلهي

د. سارة بنت مطر العتيبي

وقف السنة والتراث النبوي

قواعد النشر العامَّة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النَّشْر.

٢. وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة.

٣. **مادة النص**: تُقَسَّم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملًا، وكذلك ما يشكل من الكلمات، بحيث يُدَقَّق المقال لغويا بشكل جيِّد.

٤. **الهوامش**: يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة.

٥. **ثَبَتُ المصادر والمراجع**: يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولًا، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقّق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التي نشر فيه، فَدَارُ النشر، وأخيرًا تاريخ الصدور.

٦. **حجم المقال**: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات.

٧. **مقاس الصفحة**: أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج word، بحيث يكون مقاس الصفحة هو A4، بخط Traditional Arabic والهوامش ٢,٥ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد.

٨. يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر.

٩. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر.

١٠. **التحكيم**: تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السّرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحَكَّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها، وتنتظر وصولها، فإن تأخرت تأجَّل نشرها.

المُحتَوَيات

الإفتتاحية بقلم رئيس التحرير.....٧

روايةٌ و دِرَايةٌ

المرويات الواردة في «طاعون عَمَواس» جمعًا ودراسة.....١٣

حمزة بن ربيع لقرون..... **١٤ - ٧٢**

مخطوطاتٌ و نوادِر

مصنفات شيخ الإسلام ابن حجر للإمام البقاعي (ت٨٥٥هـ)، وزيادات الإمام ابن اللبُّودي (٨٩٦هـ) تحقيقًا ودراسة.....٧٥

أ.د. عبد الله محمد حسن دمفو.....**٧٦ - ١٢٠**

تخرِيج

تخريج ما لم يقف عليه الحافظ العراقي من أحاديث الإحياء الجزء الأول.....١٢٣

أبو البراء محمد طه.....**١٢٤ - ١٨٠**

دِراسةٌ مَنهجيّة

منهج الإمام ابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)-رحمه الله- في كتابه «الجمع بين رجال الصحيحين» من خلال شروطه في المقدمة «من ترجمة: يحيى بن عيسى بن عبدالرحمن وحتى ترجمة: أبي غطفان بن طريف» نموذجًا.....١٨٣

طلال بن حسين بن محسن الجهني.....**١٨٤ - ٢٢٤**

مصطلحُ الحديث

مَفْهُومُ "السُّنَّةِ" و"الأَثَرِ" وحَقِيقَتُهُمَا عنْد الإمَامِ الشَّافِعِيِّ.....٢٢٧

محمَّدُ بنُ عبد الكريمِ بنِ حسنٍ الإسحاقيُّ.....**٢٢٨ - ٢٩٢**

نقد حديثي

المرويات الواردة في تصحيح النبي ﷺ للأحاديث في الرؤى المناميّة دراسة تأصيلية نَقْديّة.....٢٩٥

يوسف بن صالح بن عبدالله المونع.....**٢٩٦ - ٣٣٢**

الافتتاحيّة

بقلم رئيس التحرير

الحمدُ لله حقَّ حمده، الحمدُ لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمدُ لله الذي خلق الإنسان، علَّمه البيان، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، معلِّمِ الناس الخير، مِنَّةِ ربِّ البرية، المبعوث رحمة للعالمين، أرسله الله إلى الناس بقرآنٍ يُتلى هدايةً ونورًا: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود: ١)؛ وسُنَّةٍ تُروى بيانًا لهذا القرآن: تُفصِّلُ مجملَه، وتُوضِّحُ مُبهمَه، وتكشفُ للناس ما خفيَ منه، وتُضيف إليه كثيرًا مما لم يرد فيه، فهدى الله أُناسًا إلى اتباع سُنَّته، ووفَّقهم لخدمتها بحفظها وروايتها وأرشدهم إلى تنقيتها والدفاع عنها، وسخَّرهم لجمعها وتدوينها ونشرها، ثم جنَّد لها من العلماء مَنْ يسَّر تداولها وقرَّب جناها، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه صلاة وسلامًا دائمين متلازمين إلى يوم الدين.

وبعدُ؛ فبَيْنَ أيديكم العددُ الثاني عشر من (مجلة التراث النبوي)، وهي بحمد الله في تقدُّم مضطرد، وخاصة في تحقيقها للاشتراطات المطلوبة في المجلات العلمية المحكَّمة.

فبعد حصولها على الاعتماد الدولي (issn) من المركز الدولي للترقيم المعياري للمجلات والدوريات العلمية المحكَّمة.

تـمَّ إدراجُهـا في قاعـدة البيانـات العربيـة (معرفـة)، فهـي تُوفـر مُعـرِّفَ الأغـراض الرقمـي للبحـوث العلميـة (DOI).

ثـمَّ نجحـت المجلـةُ أخيـرًا -بحمـد الله تعالـى- في تحقيـق معاييـر اعتمـاد معامـل آرسـيف (Arcif) -معامـل التأثيـر والاستشـهادات المرجعيـة للمجـلات العربيـة- المتوافقـة مـع المعاييـر العالميـة لعـام ٢٠٢٢م.

وهذا العدد الذي بين أيديكم اشتمل هذا على جملة من الأبحاث الآتية:

- المرويـات الـواردة في «طاعـون عَمَـواس» جمعًـا ودراسـة للأسـتاذ حمـزة بـن ربيـع لقـرون.
- مصنفـات شيـخ الإسـلام ابـن حجـر (ت ٨٥٢هـ) للإمـام البقاعـي (ت ٨٨٥هـ)، وزيـادات الإمـام ابـن اللبُّـودي (ت ٦٩٨هـ) تحقيقًـا ودراسـة، للأسـتاذ الدكتـور عبـد الله بـن محمـد بـن حسـن دمفـو.
- تخريـج مـا لـم يقـف عليـه الحافـظ العراقـي مـن أحاديـث الإحيـاء (الجـزء الأول)، للأسـتاذ أبـي الـبراء محمـد طـه.
- منهـج الإمـام ابـن القيسـراني (ت ٧٠٥هـ) -رحمـه الله- في كتابـه «الجمـع بيـن رجـال الصحيحيـن» مـن خـلال شـروطه في المقدمـة «مـن ترجمـة: يحيـى بـن عيسـى بـن عبـد الرحمـن، وحتـى ترجمـة: أبـي غطفـان بـن طريـف» نموذجًـا، للأسـتاذ طـلال بـن حسـين بـن محسـن الجهنـي.
- مفهـوم «السـنة» و«الأثـر» وحقيقتهمـا عنـد الإمـام الشـافعي، للأسـتاذ محمـد بـن عبـد الكريـم بـن حسـن الإسـحاقي.
- المرويـات الـواردة في تصحيـح النبـي ﷺ في الـرؤى المناميـة «دراسـة تأصيليـة نقديـة»، للأسـتاذ يوسـف بـن صالـح بـن عبـد الله المونـع.

وقـد خضعـتْ قبـل اعتمادهـا للتحكيـم العلمـي؛ كمـا جـرتْ عـادةُ المجلـة في سـائر مـا تنشُـره مـن أبحـاث وموضوعـات.

وبعدُ؛ فنُكرِّر الدعوة لجميع الباحثين والدارسين من المعنيِّين بالدراسات المتعلقة بالسُّنَّة النبوية، والسِّيرة المطهرة -على صاحبها أفضلُ الصلاة والسلام- بالمشاركة بأبحاثهم، فأبواب المجلة مفتوحة لتحكيم ونَشْر النتاج العلمي تحقيقًا وتأليفًا.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

رئيس التحرير

أ. د. محمد بن علي بن صالح الغامدي

غرة رجب (١٤٤٤هـ)

روايةٌ
و
دِرَايةٌ

باب يُعنى بالدِّراسات المُتَّصلة بتخريج
الأحاديث و الكلام عليهما رواية و دراية

المرويات الواردة في «طاعون عَمَواس» جمعًا ودراسة

حمزة بن ربيع لقرون

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2023.1

ملخص البحث

يدرس هذا البحث المرويات الواردة في «طاعون عَمَواس»، بهدفِ الوقوف على جملةٍ من المعالم الشرعية التي يُستضاء بها في مثل هذا الوباء، وذلك بتخريج ما ورد في الموضوع مِن أحاديث مرفوعة وآثار عن الصحابة -رضي الله عنهم- تخريجًا علميًّا، مع شرح الألفاظ الغريبة الواقعة في المتون، وبيان ما يُمكن أن يُستفاد من هذه المرويات، من أحكام عقدية وفقهية وفوائد في التزكية، انطلاقًا من تعامل الصحابة -رضي الله عنهم- مع هذه النازلة.

وسلكتُ فيه المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بتتبُّع المرويات من مختلف المصادر، ودراسة أسانيدها ومتونها، معتمدًا على تقريرات العلماء وشُرَّاح الحديث.

وخلص البحث إلى نتائج، من أهمها:

ثبوتُ كثيرٍ من أحكام نازلة الطاعون للأوبئة الأخرى، ومنها وباء كورونا، وكذا إرشاد الشريعة إلى جملة من التدابير الوقائية التي ينبغي الأخذُ بها عند حصول الوباء.

الكلمات المفتاحية:

طاعون، عمواس، كورونا، الوباء.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله العزيز الحميد، العظيم المجيد، يخلق ما يشاء ويفعل ما يريد، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، يبتلي من يشاء بما شاء، وما ربك بظلام للعبيد، وأشهد أنَّ محمدًا عبده وسوله، المبعوث بالدعوة إلى التوحيد، صلى الله عليه وآله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد:

فإنَّ الله تعالى جعل الحياة الدنيا دارًا للابتلاء، والموفَّق من عباد الله مَن كان عند البلاء مُحسنًا في عمله، مُتَّبِعًا هدي النبي ﷺ وصحبه الكرام -رضي الله عنهم-.

مشكلة البحث:

وقعتْ في هذا العصر نوازل كثيرة ومُستجدَّاتٌ متنوعة، من أقربها وباء كورونا -الذي اجتاح الدنيا ومات به خلقٌ عظيمٌ، وتعطَّل بسببه كثيرٌ من مصالح الناس-، وهذا الوباء قد حصل نظيرُه في العهدِ الأول لصحابة رسول الله -رضي الله عنهم-، الذين هم صفوة الناس بعد الأنبياء، فمن المهم للمسلم أن يتعرَّف على حالهم حين وقوع الوباء فيهم؛ ليأخذ من ذلك الفوائد النافعة، والعبر العظيمة. وذلك أنَّه وقع طاعونٌ في عهدِ كبار الصحابة، بعد وفاة النبي ﷺ ببضع سنين، عُرف بطاعون عَمَواس، وكان عليه الصلاة والسلام قد أخبر به أصحابه، وبشَّرهم بأنَّه رحمةٌ من الله -سبحانه وتعالى- لهم، وقد نقلتْ لنا كُتُب السنةِ والتواريخِ المسندة طرَفًا لا بأس به من أخبار هذه النازلة، وكيفية تعامل الصحابة -رضي الله عنهم- معها، وما كانوا عليه من اليقين والثبات، وما اتَّخذوه من تدابير للوقاية من الوباء، وكذا نُقِل إلينا شيءٌ من الأحكام التي تمخَّض عنها هذا الحدث.

أهمية البحث:

هذا البحث يكتسي أهمية من عدة جوانب:

- علاقة موضوعه بالسنة النبوية وآثار الصحابة -رضي الله عنهم-، وبعلم الفقه والمقاصد الشرعية.
- يعتبر هذا البحث تأريخًا لأحد أهم الأحداث التي وقعتْ في الصَّدر الأول للإسلام.
- ارتباطه بفقه النوازل والمستجدات.

أهداف البحث:

- ♦ تمييز الصَّحيح مما ورد في هذا الباب وفق منهج النقد الحديثي.
- ♦ إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن هذا الحدث المهم.
- ♦ بيان الأحكام والفوائد والعِبر المستفادة من هذه الواقعة.

منهج البحث:

المنهج المتَّبع في هذا البحث هو: المنهج الاستقرائي التحليلي.

أمَّا المنهج الاستقرائي، فاعتمدته في تتبع المرويات من مظانها، وأما المنهج التحليلي فسلكتُه في دراسة تلك المرويات من الجهتين: الإسنادية والمَتْنِيَّة.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتتبُّع، لم أقف على دراسة وافية تناولتْ هذا الموضوع، لكنْ وجدتُ بعض المقالات التي تكلَّمتْ عن طاعون عَمَواس على سبيل التضمين، أبرزها:

«الطواعين في صدر الإسلام والخلافة الأموية: دراسة في المصادر العربية والإسلامية» مقال منشور في (مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، سنة ٢٠١١، العدد: ٢، ص٩٨-١١٥).

وتحدَّث الباحث بإيجاز عن طاعون عَمَواس على طريقة سرد الأحداث.

ونظرًا لكون الموضوع لم يُتناول بالدراسة على وجه الخصوص، وإنَّما كُتب في أحكام نازلة الطاعون؛ جاء هذا البحث ليجمع ما تفرَّق من المرويات الواردة في طاعون عَمَواس، وذلك بتخريجها ودراسة أسانيدها وبيان ما تضمَّنته من الأحكام والعبر، وفق خطة كالآتي:

خطة البحث:

يتألف هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وسَبَبُ اختياره، والدراسات السابقة، والخطة المتبعة في تناوله، ومنهج الدراسة.

التمهيد: وفيه ثلاثة مطالب: بيان معنى الطاعون، وعلاقته بالوباء، والتعريف بطاعون عَمَواس.

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، ويتفرَّع عليه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الحديث الأول، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

المطلب الثاني: الحديث الثاني، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

المطلب الثالث: الحديث الثالث، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

المطلب الرابع: الحديث الرابع، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

المبحث الثاني: الآثار الواردة عن الصحابة -رضي الله عنهم-، ويندرج تحته خمسة مطالب:

المطلب الأول: الأثر الأول، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

المطلب الثاني: الأثر الثاني، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

المطلب الثالث: الأثر الثالث، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

المطلب الرابع: الأثر الرابع، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث

الفرع الثاني: شرح الغريب.

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

المطلب الخامس: الأثر الخامس، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تخريج الحديث.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

الخاتمة: وفيها عرضٌ لأهم النتائج المتوصَّل إليها.

منهج الدراسة:

اتَّبعتُ في إعداد هذا البحث المنهج الآتي:

١. جمع الأحاديث والآثار الواردة في الموضوع من مختلف المصادر على سبيل الاستقصاء.

٢. ترتيب المرويات بحسب مَن أُضيفتْ إليه، وجعلتُها قسمين: أحاديث مرفوعة، وآثارًا موقوفة.

٣. أوردُ نصَّ الرواية، فإنْ كان هناك اختلافٌ أو زيادةُ لفظٍ أوردتُه في أثناء التخريج.

٤. تخريج المرويات من مصادر السُّنَّة وكُتب التواريخ ومعاجم الصحابة المسندة، وغيرها من المصادر التي تروي الأخبار بالأسانيد.

٥. إذا كان الحديث في الصحيحين، خرَّجتُه من الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات، بُغية الوقوف على ألفاظٍ للحديث تتضمَّن زيادة حكم أو فائدة.

٦. إذا كان الحديث أو الأثر خارج الصحيحين، فإني أُخرِّجُه من جميع الطُّرق التي رُوي بها من المصادر المذكورة وغيرها، مع دراسة الأسانيد وبيان درجته انطلاقًا من أحكام أئمة النقد.

٧. أنقلُ كلام الأئمة في الرواة المختلَف في توثيقهم، مع بيان الراجح منها، اعتمادًا على القواعد وأحكام الحفاظ المتأخرين على الرواة.

٨. تفسير الألفاظ الغريبة من معاجم اللغة والكُتب المصنَّفة في غريب الحديث، وبيان المراد من العبارات غير الواضحة، من كتب الشروح.

٩. بيان ما يُستفادُ من الحديث أو الأثر مما له علاقةٌ بالوباء، دون الفوائد التي لا تتعلَّق بمقصود البحث.

١٠. توثيق الآيات القرآنية في متن البحث من مصحف المدينة النبوية.

١١. توثيق النصوص الواردة في البحث من المصادر الأصلية قدر الإمكان.

١٢. تخريج الأحاديث الواردة في سياق ذكر الفوائد تخريجًا مُختصرًا في الحاشية.

١٣. الاعتماد على كلام العلماء من كتب الشروح وغيرها في بيان ما يُستفاد من المرويات.

هذا، وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

وفيه ثلاثة مطالب:

قبل الشروع في ذكر المرويات الواردة في الموضوع ودراستها، أشير أولًا إلى تعريف الطاعون عند علماء الشريعة واللغة والأطباء، ومدى اشتراكه مع الوباء في المعنى، ثمَّ أُعرِّف بطاعون عَمَواس من جهة مكان وزمان وقوعه، وتوصيف بعض آثاره.

المطلب الأول: تعريف الطاعون.

الطاعون: على وزن فاعُول، صيغة مبالغة سماعية، سُمِّيَ بذلك لعموم مُصابه وسرعة قتله[(١)].

وقد اختلفتْ عباراتُ شُرَّاح الحديث وعلماء اللغة والطب في تعريفه، وذلك راجعٌ إلى خلافٍ في اللفظ دون الحقيقة، وبحسب الشيء المعبَّر به عنه، فمنهم من يحدُّه بأعراضه التي تظهر على المصاب، ومنهم من يُعرفه بأثره الذي ينتُج عنه وهو الموت العام، وبعضُهم يذكُر في تعريفه السبب الفاعل له[(٢)].

وبناءً عليه، يمكن تعريف الطاعون باعتبار متعلَّقاته الثلاثة، فهو قروحٌ تنشأ مِن فسادٍ في الدم، تخرج عادةً في المواضع الرخوة من الجسد، ويصحبها ورمٌ وتلهُّبٌ وألم شديد، فيحدث القيء وخفقان القلب، ويؤدي غالبًا إلى موت المصاب، ويعمُّ البلد الواحد إذا ظهر.

(١) ينظر: معجم القواعد العربية، لعبد الغني الدقر (٢/ ١٤٥)، المسالك في شرح موطأ مالك، لابن العربي (٣/ ٥٧٣).

(٢) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية (٤/ ٣٦).

المطلب الثاني: الفرق بينه وبين الوباء.

وقبل الكلام على الفرق بينهما، **لا بدَّ من بيان معنى الوباء**، وهو «كلُّ مرضٍ شديدِ العدوى، سريع الانتشار من مكان إلى مكان، يُصيب الإنسان والحيوان والنَّبات، وعادةً ما يكون قاتلًا»[(١)].

وقد ذهب بعضُ من عرَّف الطاعون أو الوباء، إلى عدم التفرقة بينهما، وعرَّفوا الطاعون بما يتناول الأمراض العامَّة التي تصيب العدد الكبير في الزمان الواحد والموضع الخاص[(٢)].

وفي ذلك يقول الباجي: «الوباء هو الطاعون، وهو مرضٌ يعُمُّ الكثير من الناس في جهة من الجهات دون غيرها، بخلاف المعتاد من أحوال الناس وأمراضهم، ويكون مرضُهم غالبًا مرضًا واحدًا بخلاف سائر الأوقات، فإنَّ أمراض الناس مختلفة»[(٣)].

والذي قرَّره بعض المحققين وجودُ فرقٍ بينها على جهة العموم والخصوص، فالوباء مرضٌ مُعيَّنٌ عامٌّ لأفرادٍ كثيرين في موضعٍ خاص أو أكثر، والطَّاعون نوعٌ من الوباء داخلٌ فيه، إلا أنَّه يتميَّزُ عن أنواع الوباء الأخرى في أسبابه وأعراضه، ويشترك معها في الأثر العام وهو تسبُّبه عادةً في الموت، ومع بعض الأوبئة في آثار أخرى كالعدوى وسرعة الفتك[(٤)].

واستدلَّ ابن حجر للتفريق بينهما ببعض النصوص، فقال: «والدليل على أن الطاعون يغاير الوباء ما سيأتي.. أنَّ الطاعون لا يدخل المدينة، وقد سبق في حديث عائشة -**رضي الله عنها**-: «قدِمنا المدينة وهي أوبأُ أرضِ الله»[(٥)]، وفيه قول بلال رضي الله عنه: «أخرَجونا إلى أرض الوباء»، .. وما سبق في حديث العُرنيين

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ٢٣٩٢).

(٢) ينظر: العين، للخليل بن أحمد (٨/ ٤١٨)، المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (١٠/ ٥٦٦)، القاموس المحيط (ص: ١٢١٣).

(٣) المنتقى شرح الموطأ، للباجي (٧/ ١٩٨).

(٤) ينظر: زاد المعاد، لابن القيم (٤/ ٣٥،٣٦).

(٥) صحيح البخاري (فضائل المدينة، باب كراهية النبي ﷺ أن تُعرى المدينة، باب منه) رقم (١٨٨٩).

في الطهارة أنهم: «استوخموا المدينة»[١]، وفي لفظ أنهم قالوا: «إنها أرض وبئة»، فكلُّ ذلك يدلُّ على أنَّ الوباء كان موجودا بالمدينة، وقد صرَّح الحديثُ الأول بأنَّ الطاعون لا يدخلها، فدلَّ على أن الوباء غير الطاعون، وأنَّ من أطلق على كل وباء طاعونا فبطريق المجاز»[٢].

المطلب الثالث: التعريف بطاعون عمواس.

هو طاعونٌ شديدٌ وقع بالشام في خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو أول طاعون في الإسلام[٣]، مات فيه خلقٌ كثير، قيل: خمسةٌ وعشرون ألفًا، وقيل ثمانية وعشرون، وقيل: ثلاثون ألفًا، وذُكِر أنَّه تخوَّفت له قلوبُ المسلمين، كثُر مَوتُه، ومكث أشهرًا، وطمع العدو في الشام بسببه[٤].

وعَمَواس: بفتح العين والميم، قرية بالشام من كُور فلسطين، بين الرملة وبيت المقدس[٥].

ونُسب الطاعون إليها؛ لأنه بدأ منها.

وقال الأصمعي: «لأنه عمَّ الناسَ وتواسَوا فيه»[٦]، والمشهور الأول.

وقد اختُلف في سنة وقوعه، فالجمهور على أنَّه كان سنة ثماني عشرة للهجرة، ونصَّ عليه جمعٌ من المؤرخين كابن إسحاق وخليفة بن خيَّاط وابن قُتيبة ويعقوب الفسَوي، وكذا صرَّح بوقوعه في هذا السَّنة من المحدثين الإمامان أحمد وابن حبَّان، قال ابن عبد البر: «وهو الصحيح، وهو قول جمهورهم».

(١) صحيح البخاري (كتاب المغازي، باب قصة عكل وعرينة) رقم (٤١٩٢).

(٢) فتح الباري، لابن حجر (١٠/ ١٨١).

(٣) المعارف، لابن قتيبة (١/ ٦٠١).

(٤) المستخرج، لعبد الرحمن بن منده (٢/ ٤٤٦)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (٤/ ٢٤٧)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، لسبط ابن الجوزي (٥/ ٢٦٦).

(٥) ينظر: البلدان، لليعقوبي (ص: ١٦٦)، البلدان، لابن الفقيه (ص: ١٥٣)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (٤/ ١٥٧).

(٦) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (٢/ ٧٩٤)، تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٢/ ٢٥٩)، شذرات الذهب، لابن العماد (١/ ١٦٦).

وخالفهم سيف بن عمر التميمي فيما حكاه عنه الطبري، قال: «وأما سيف، فإنه زعم أن طاعون عَمَواس كان في سنة سبع عشرة»، وإليه جنح الحافظ أبو زرعة الدمشقي[(١)].

وفي هذا الطاعون قضى جماعةٌ مِن أجِلَّاء الصحابة وعلمائهم، كأبي عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -أحد العشرة المشهود لهم بالجنة-، ومعاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -أعلمُ الأمة بالحلال والحرام-، والفضل بن عباس وشرحبيل بن حسنة وغيرهم -رضي الله عنهم-.

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ

المطلب الأول: الحديث الأول.

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أنَّ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خرج إلى الشام، حتى إذا كان بسَرْغ لقيه أمراءُ الأجناد، أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه رضي الله عنهم، فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام، قال ابنُ عباس: فقال عمر: ادعُ ليَ المهاجرين الأولين، فدعاهم فاستشارهم، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام، فاختلفوا، فقال بعضُهم: قد خرجتَ لأمرٍ ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضُهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله رضي الله عنهم، ولا نرى أن تُقدمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفِعوا عني، ثم قال: ادعوا لي الأنصار، فدعوتُهم فاستشارهم فسلكوا سبيلَ المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفِعوا عني، ثم قال: ادعُ لي مَن كان ها هُنا مِن مشيخة قريش من مُهاجرة الفتح، فدعوتُهم، فلم يختلفْ منهم عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تُقدمهم على هذا الوباء، فنادى عمرُ في الناس: إني مُصبِحٌ على ظهرٍ فأصبِحوا عليه. قال أبو عبيدة بن الجراح: أفِرارًا مِن قَدَرِ الله؟ فقال عمر: لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة؟ نعم، نَفِرُّ مِن قدر الله إلى قدر الله،

(١) ينظر: تاريخ خليفة بن خياط (ص: ١٣٨)، المعارف، لابن قتيبة (١/ ١٨٣)، المعرفة والتاريخ، للفسوي (٣/ ٣٠٦)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ١٧٧، ١٧٨)، تاريخ الطبري (٤/ ٦٠)، الثقات لابن حبان (٢/ ٢١٧) التمهيد، لابن عبد البر (٢/ ٢٧٧).

أرأيتَ لو كان لك إبلٌ هبطَتْ واديًا له عُدوتان، إحداهما خصبةٌ والأخرى جدبة، أليس إنْ رعيتَ الخصبة رعيتَها بقَدَر الله، وإنْ رعيتَ الجدبة رعيتَها بقَدَر الله؟ قال: فجاء عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -وكان مُتغيِّبًا في بعضِ حاجته-، فقال: إنَّ عندي في هذا عِلْمًا، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به بأرضٍ فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه». قال: فحمِد اللهَ عُمَرُ ثم انصرف.

الفرع الأول: تخريج الحديث.

أخرجه البخاري[(١)]، ومسلم[(٢)]، وأبو داود[(٣)]، وأحمد[(٤)]، ومالك[(٥)]، وأبو عوانة في «المستخرج»[(٦)]، وابن حبان في «صحيحه»[(٧)]، والنسائي في «الكبرى»[(٨)]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»[(٩)]، وأبو يعلى في «مسنده»[(١٠)]، وعبد الرزاق في «المصنف»[(١١)]، مِن طُرقٍ عن ابن شهاب الزهري، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- به.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

سَرْغ: بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، بعده غين معجمة: مدينةٌ بالشام، افتتحها أبو عبيدة بن الجرّاح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة، وقيل:

(١) صحيح البخاري (كتاب الطب، باب ما يُذكر في الطاعون) رقم (٥٧٢٩).

(٢) صحيح مسلم (كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها) رقم (٢٢١٩).

(٣) سنن أبي داود (كتاب الجنائز، باب الخروج من الطاعون) رقم (٣١٠٣).

(٤) مسند أحمد، رقم (١٦٨٣).

(٥) الموطَّأ (كتاب الجامع، ما جاء في الطاعون) رقم (٢٦١١).

(٦) مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم (كتاب الطب والرقى، بيان ما يجب أن يعمل في الطاعون إذا وقع بأرض، والدليل على إباحة اتقاء الصحيح مخالطة أهل الوباء) رقم (٩٧٧٧).

(٧) صحيح ابن حبان -بترتيب ابن بلبان- (كتاب الجنائز وما يتعلق بها مقدما أو مؤخرا، ذكر الزجر عن القدوم على البلد الذي وقع فيه الطاعون والخروج منه من أجله) رقم (٢٩٥٣).

(٨) السنن الكبرى للنسائي (كتاب الطب، الخروج من الأرض التي لا تلائمه) رقم (٧٤٧٩).

(٩) شرح معاني الآثار، (كتاب الكراهة، باب الرجل يكون به الداء هل يجتنب أم لا) رقم (٧٠٣٥).

(١٠) مسند أبي يعلى الموصلي، (٢/ ١٤٩)، رقم (٨٣٧).

(١١) مصنف عبد الرزاق (كتاب الجامع، باب الوباء والطاعون) رقم (٢٠١٥٩).

قرية بوادي تبوك من طريق الشام[(١)].

الأجناد: جمع جُنْد، كان عمر رضي الله عنه قسَّم الشام خمسة أجناد، دمشق وحمص وقنسرين والأردن وفلسطين، كل واحد منها كان يسمى جُنْدًا، أي المقيمين بها من المسلمين المقاتلين، وولَّى على كل جُندٍ منها أميرًا[(٢)].

مُصْبحٌ على ظَهْر فأَصْبِحُوا: أي مسافرٌ في الصباح، راكبًا على ظهر الراحلة راجعًا إلى المدينة، فأصبِحوا راكبين متأهبين للرجوع إليها[(٣)].

عُدوتان: تثنية عدوة، بضم العين وكسرها لُغتان، وهي جانب الوادي[(٤)].

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

١. دلَّ هذا الحديث على أنَّ الاحتياط والحذر ومجانبة أسباب الهلاك لا يُنافي الإيمان بالقدر، ولا يقدح في مقام التوكُّل، بل الأخذ بذلك من تمام الإيمان بالقضاء والقدر؛ لأنَّ الأسباب والمسببات كلها داخلة في قدر الله، «وقد سئل النبيُّ ﷺ عن إسقاط الأسباب نظرًا إلى القدر، فردَّ ذلك، كما ثبت الصحيحين[(٥)] عنه ﷺ أنه قال: «ما منكم من أحد إلا وقد عُلم مقعده من الجنة، ومقعده من النار»، «قالوا: يا رسول الله، أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: «لا، اعملوا فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِق له»»[(٦)].

وهذا الأصلُ شاملٌ لأمور المعاش والمعاد، وهو مُقتضى الفطرة والعقل[(٧)].

ويقول الحافظ ابن رجب رحمه الله: «أمَّا نهيه ﷺ عن إيراد الممرِض على المصِح، وأمرُه بالفرار من المجذوم، ونهيُه عن الدخول إلى موضع

(١) ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، للبكري (٣/ ٧٣٥)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (٣/ ٢١١)، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٢/ ٣٦١).

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (١/ ٤٨٥)، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (١/ ٣٠٦)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (١/ ١٠٣)، تاج العروس، للزبيدي (٧/ ٥٢٤).

(٣) الكواكب الدراري، للكرماني (٢١/ ١٦).

(٤) غريب الحديث، لابن الجوزي (٢/ ٧٥)، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٣/ ١٩٤).

(٥) رواه البخاري (كتاب القدر، باب وكان أمر الله قدرا مقدورا) رقم (٦٦٠٥)، ومسلم (كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته) رقم (٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٦) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (٥/ ٣٦٢).

(٧) ينظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية (ص: ١٨٨).

الطاعون، فإنه من باب اجتناب الأسباب التي خلقها الله تعالى، وجعلها أسبابًا للهلاك أو الأذى، والعبد مأمور باتقاء أسباب البلاء إذا كان في عافية منها، فكما أنه يؤمر أنْ لا يُلقي نفسه في الماء أو في النار، أو يَدخل تحت الهدم ونحوه مما جرت العادة بأنه يهلك أو يؤذي، فكذلك اجتناب مقاربة المريض كالمجذوم، أو القدوم على بلد الطاعون، فإنَّ هذه كلَّها أسبابٌ للمرض والتلف، والله تعالى هو خالقُ الأسباب ومسبباتها، لا خالق غيره ولا مُقدّر غيره»[(١)].

ومحلُّ الاستدلال على هذا الأصل من الحديث هو جوابُ عمر لأبي عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الخطابي: «فيه أنَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد استعمل الحذر، وأثبت القدر معًا، وهو طريقُ السُّنَّة، ونَهْجُ السلف الصالح، رحمة الله عليهم»[(٢)].

٢. في الحديث النهيُ عن القدوم على أرض الطاعون، وعن الخروج من الأرض التي وقع بها، وسببُ المنع هو ما يُخشى من انتقال العدوى إلى الأصِحَّاء، ويلتحق بذلك جميع الأمراض المعدية، قال الطبري: «وذلك أن النبي ﷺ نهى عن دخول الأرض ذات الوباء -بعد وقوعه فيها- مَن لم يكن فيها قبل وقوعه فيها، ونهى من هو فيها عن الخروج منها فرارًا منه بعد وقوعه فيها، فكذلك الواجب أن يكون حكمُ كلِّ مُتَّقًى من الأمور المخوفةِ غوائلُها، سبيلُه في ذلك سبيل الطاعون»[(٣)].

ولا يُشكل على هذا التقرير قولُ النبي ﷺ: «لا عدوى»، فقد وردتْ أحاديثُ أُخَرُ صحيحةٌ تدلُّ على إثباتِ العدوى، وجمعَ بينها بعضُ المحققين بحملِ العدوى المنفية على ما كان يعتقده أهلُ الجاهلية مِن أنَّ الأمراض تُعدي بطبعها، والمثبَتة على كونها سببًا للعدوى كسائر الأسباب[(٤)].

(١) لطائف المعارف، لابن رجب (ص: ٦٩).

(٢) أعلام الحديث في شرح معاني كتاب الجامع الصحيح، للخطابي (٣/ ٢١٢٨).

(٣) تهذيب الآثار، للطبري (الجزء المفقود) (ص: ٨٤).

(٤) ينظر: تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (ص: ١٦٩)، معرفة السنن والآثار، للبيهقي (١٠/ ١٨٩)، مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٨٥).

أمَّا الخروج من أرض الطاعون فقد ذُكر في علة النهي عنه غير ما تقدَّم:

فقيل: النهي خاصٌّ بمن خرج فرارًا منه؛ لأنَّ الحديث قيَّد بذلك.

قال ابنُ بطَّال: «وقوله: «وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه»، دليلٌ أنه يجوز الخروج من بلدة الطاعون على غير سبيل الفرار منه، إذا اعتقد أنَّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وكذلك حُكم الداخل في بلدةِ الطاعون، إذا أيقن أنَّ دخوله لا يجلب إليه قدرًا لم يكن قدَّره الله عليه، فمباحٌ له الدخول إليه»[(١)]، وحكى النووي الاتفاق على جواز الخروج بشُغلٍ وغَرَضٍ غير الفرار، قال: «ودليلُه صريح الأحاديث»[(٢)].

وقيل: نُهي عن ذلك سدًّا للذريعة، لئلا يُفتن الرجل فيقول: لو أني أقمتُ لأُصِبتُ، ذكره الطحاوي وغيره[(٣)]، قال ابن حجر: «ويؤيده ما أخرجه الهيثم بن كليب والطحاوي والبيهقي بسند حسن، عن أبي موسى رضي الله عنه أنه قال: إنَّ هذا الطاعون قد وقع، فمَن أراد أن يتنزه عنه فليفعلْ، واحذروا اثنتين، أن يقول قائل: خرج خارجٌ فسلِم، وجلس جالس فأصيب، فلو كنتُ خرجتُ لسلِمتُ كما سلم فلان، أو لو كنتُ جلستُ أُصِبتُ كما أُصيب فلان»[(٤)].

٣. فيه استشارةُ أهلِ العلم والرأي والخبرة في النوازل العامة، وعند وقوع المكاره التي يُخشى منها الضرر على الناس، قال الحافظ بدر الدين العيني رحمه الله: «فيه دليلٌ على مشورة من يُوثَقُ بفهمه وعقله عند نزول الأمر المعضل»[(٥)].

٤. في هذا الحديث تدبيرٌ شرعي وتأصيلٌ نبوي لما يُسمَّى بالحَجْر الصحي، وهو حجز المصابين -أو مَن يُشتبَه في إصابتهم- بمرضٍ مُعدٍ وعزلُهم عن مخالطة الناس، وكذا منعُ الدخول إلى المحال الموبوءة والخروج منها،

(١) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٤/ ١).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (١٤/ ٢٠٧).

(٣) ينظر: تهذيب الآثار، للطبري، الجزء المفقود (ص: ٩٧)، شرح معاني الآثار، للطحاوي (٤/ ٣٠٦).

(٤) فتح الباري (١٠/ ١٨٨)، وسيأتي تخريج أثر أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في قسم آثار التابعين.

(٥) نخب الأفكار، للعيني (١٤/ ٦٦).

ويُقال للمكان الذي يُجعلون فيه: مَحجَر صحي[١]، ويُعتبر هذا التدبير مِن طُرق الوقاية التي سبق إليها الإسلام، وقد توصل الباحثون في الطب الحديث أنَّ مِن سُبل حصر المرض في مكانٍ محدود، منع الخروج من الأرض الموبوءة[٢].

المطلب الثاني: الحديث الثاني.

عن عوف بن مالك س، قال: أتيتُ النبي ﷺ في غزوة تبوك وهو في قبة من أدم، فقال: «اُعْدُدْ سِتًّا بين يدي الساعة: مَوْتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم مُوتانٌ يأخذ فيكم كعُقاص الغنم، ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل مئة دينار فيظل ساخطًا، ثم فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيغدرون فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفًا».

الفرع الأول: تخريج الحديث.

أخرجه البخاري[٣]، وأبو داود[٤] (مختصرًا)، وابن ماجه[٥]، وابن حبان[٦]، والحاكم[٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى»[٨]، والطبراني في «المعجم الكبير»[٩] من طريق الوليد بن مسلم، قال: حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر، عن زيد بن واقد، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن عوف بن مالك رضي الله عنه به.

ولفظُ ابن ماجه: «ثم داءٌ يظهر فيكم، يستشهد الله به ذراريكم وأنفسكم، ويُزكي به أموالكم».

---

(١) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٤٤٧)، تكملة المعاجم العربية (٩/ ١٤).

(٢) الوقاية الصحية في الإسلام، د. علي بن جابر الثبيتي، مجلة البحوث الإسلامية، إدارة البحوث العلمية والإفتاء، (العدد ٧١، ص:٣٧٢)، بتصرف.

(٣) صحيح البخاري (كتاب الجزية والموادعة، باب ما يُحذر من الغدر) رقم (٣١٧٦).

(٤) سنن أبي داود (كتاب الأدب، باب ما جاء في المزاح) رقم (٥٠٠٠)، وأخرج قصة الحديث فقط.

(٥) سنن ابن ماجه (أبواب الفتن، باب أشراط الساعة) رقم (٤٠٤٢).

(٦) صحيح ابن حبان (كتاب التاريخ، باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث) رقم (٦٦٧٥).

(٧) المستدرك على الصحيحين (كتاب الفتن والملاحم، ستة من آثار القيامة) رقم (٨٣٨٩).

(٨) السنن الكبرى للبيهقي (كتاب الجزية، جماع أبواب الشرائط التي يأخذها الإمام على أهل الذمة وما يكون منهم نقضا للعهد، باب مهادنة الأئمة بعد رسول رب العزة إذا نزلت بالمسلمين نازلة) رقم (١٨٨٥٠).

(٩) المعجم الكبير، للطبراني (١٨/ ٤٠) رقم: (٧٠).

الفرع الثاني: شرح الغريب.

قُبَّةٌ من أدَم: أي من جِلد.

مُوتان: بضمِّ الميم، وهو الطاعون وكثرة الموت[١].

عُقاص الغنم: بضم العين وتخفيف القاف، هو داء يأخذ الدواب فيسيل من أنوفها شيء فتموت فجأةً[٢].

غاية: أي راية[٣].

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

أخبر النبي ﷺ في هذا الحديث بوقوع طاعون شديد في أُمَّتِه، وقد صرَّح غيرُ واحدٍ بأن المراد منه طاعون عَمَواس بالشام، وبوَّب عليه البيهقيُّ بقوله: «باب ما جاء في إخبار النبي ﷺ بالطاعون الذي وقع بالشام في أصحابه في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه»[٤].

وهذا الحديث يشهد للنُّصوص الدالة على أنَّ الوباء يجعله الله رحمةً للمؤمنين، وتكفيرًا لذنوبهم، ورفعةً في درجاتهم.

ترجم الحافظُ أبو حاتم ابن حبان لحديث عمر رضي الله عنه في الطاعون: «ذكر الخبر الدال على أنَّ الله قد يعذب من شاء من عباده في الدنيا بأنواع المحن والمصائب؛ لتكون تكفيرًا للحَوبة التي تقدمتها»[٥].

وقد تظافرت الأحاديثُ الدالة على ذلك، في المصائب عمومًا، والأوبئة خصوصًا.

فمِمَّا جاء في عموم تكفير المصائب للخطايا:

حديثُ عائشة -**رضي الله عنها**- قالت: قال رسول الله ﷺ:

(١) مشكلات موطأ مالك بن أنس، للبطليوسي (ص: ١٦٣).
(٢) فتح الباري، لابن حجر (٦/ ٢٧٨).
(٣) غريب الحديث، لأبي عبيد (٤/ ٣٤).
(٤) دلائل النبوة، للبيهقي (٦/ ٣٨٣).
(٥) صحيح ابن حبان (٧/ ١٧٤)، رقم (٢٩١٢).

«ما مِن مُصيبة تصيب المسلم إلا كفَّر الله عنه بها، حتى الشَّوكة يُشاكُها» متفق عليه[(١)]، وفي لفظ لمسلم: «ما مِن مسلم يُشاك شوكةً فما فوقها، إلا كُتبت له بها درجة، ومُحيت عنه بها خطيئة»[(٢)].

وفي الصحيحين عن أبي سعيد وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول: «ما يُصيب المؤمن من وَصَبٍ ولا نَصَبٍ ولا سقمٍ ولا حزنٍ، حتى الهم يُهِمُّه، إلا كفَّر الله به سيئاته»[(٣)].

وفيهما عن عبد الله بن مسعود س قال: دخلتُ على رسول الله ﷺ وهو يُوعَكُ، فمَسَسْتُه بيدي فقلت: يا رسول الله، إنك توعكُ وَعْكًا شديدًا، فقال رسول الله ﷺ: «أجل، إني أُوعَكُ كما يُوعَكُ رَجُلانِ منكم»، فقلتُ: ذلك أن لك أجرين، فقال رسول الله ﷺ: «أجل»، ثم قال رسول الله ﷺ: «ما مِن مسلم يُصِيبُه أذًى، مرضٌ فما سواه، إلا حطَّ الله له سيئاته كما تحطُّ الشجرةُ ورقَها»[(٤)].

قال النوويُّ بعد أن أورد بعض هذه الأخبار: «في هذه الأحاديث بشارةٌ عظيمة للمسلمين، فإنه قلَّما ينفكُّ الواحدُ منهم ساعة من شيءٍ من هذه الأمور، وفيه تكفيرُ الخطايا بالأمراض والأسقام ومصائب الدنيا وهمومها وإنْ قلَّتْ مشَقَّتُها، وفيه رَفْعُ الدرجات بهذه الأمور وزيادة الحسنات»[(٥)].

ممَّا ورد في خصوص المرض:

عن أم العلاء -**رضي الله عنها**- قالت: «عادني رسول الله ﷺ وأنا مريضة فقال: أبشري يا أم العلاء، فإنَّ مرضَ المسلمِ يُذْهِبُ اللهُ به خطاياهُ، كما تُذْهِبُ النارُ خَبَثَ الفضةِ»[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض)، رقم (٥٦٤٠)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن)، رقم (٢٥٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن)، رقم (٢٥٧٢).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض)، رقم (٥٦٤١)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن)، رقم (٢٥٧٣).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب المرضى، باب وضع اليد على المريض)، رقم (٥٦٦٠)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن)، رقم (٢٥٧١).

(٥) شرح صحيح مسلم، للنووي (١٦/ ١٢٨).

(٦) أخرجه أبو داود (كتاب الجنائز، باب عيادة النساء) رقم (٣٠٩٢)، من طريق عبد الملك بن عمير عن أم العلاء به،

وعن جابر رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ «دخل على أُمِّ السائب -أو أم المسيب- فقال: ما لَكِ تزفزفينَ؟ قالت: الحُمَّى، لا باركَ اللهُ فيها، فقال: لا تَسُبِّي الحُمَّى، فإنها تُذهِبُ خطايا بني آدم، كما يُذهِبُ الكِيرُ خَبَثَ الحديدِ»، أخرجه مسلم[(١)].

قال أبو العباس القرطبيُّ: «قولُه: «فإنَّها تُذهِبُ خطايا بني آدم» هذا تعليلٌ لمنعِ سبِّ الحُمَّى؛ لما يكون عنها من الثواب، فيتعدَّى ذلك لكلِّ مشقةٍ أو شدةٍ يُرْتَجَى عليها ثوابٌ، فلا ينبغي أن يُذَمَّ شيءٌ مِن ذلك، ولا يُسَبَّ، وحِكمةُ ذلك: أنَّ سبَّ ذلك إنما يصدر في الغالب عن الضجر، وضعفِ الصبر أو عدمِه، وربما يُفْضي بصاحبه إلى السُّخْط المُحَرَّم، مع أنه لا يُفيد ذلك فائدةً، ولا يُخَفِّفُ ألمًا»[(٢)].

المطلب الثالث: الحديث الثالث.

عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ستهاجرونَ إلى الشام فيُفتح لكم، ويكون فيكم داءٌ كالدُّمَّل أو كالحرة، يأخذ بمراق الرجل، يستشهد الله به أنفسهم، ويزكي به أعمالهم»، «اللهم إنْ كنتَ تعلم أن معاذ بن جبل سمعه من رسول الله ﷺ فأعطِه هو وأهلَ بيته الحظ الأوفر منه، فأصابهم الطاعون، فلم يبقَ منهم أحدٌ، فطُعن في إصبعه السَّبابة، فكان يقول: ما يسُرُّني أنَّ لي بها حُمْرَ النَّعَم».

الفرع الأول: تخريج الحديث.

أخرجه أحمد[(٣)]، من طريق مسرة بن معبد، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن معاذ بن جبل به.

وجوَّد الألباني إسناده. ينظر: (السلسلة الصحيحة ٢/ ٣٣١).

(١) أخرجه مسلم (كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن) رقم (٢٥٧٥) وابن حبان (كتاب الجنائز وما يتعلق بها مقدما أو مؤخرا، باب ما جاء في الصبر وثواب الأمراض والأعراض، ذكر كراهية سب ألم الحمى لذهاب خطاياه بها)، رقم (٢٩٣٨).

(٢) المفهم، للقرطبي (٦/ ٥٤٩).

(٣) مسند أحمد (٣٦/ ٤٠٨) رقم (٢٢٠٨٨).

ورجالُه ثقات، غير مَسَرَّة بن معبد اللخمي، فهو صدوقٌ يُخطئ[(١)].

إلا أنَّ في السند انقطاعًا، قال الهيثمي: «إسماعيل بن عبيد الله لم يدرك معاذا»[(٢)].

وقد رُوي من وجهين آخرين عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فأخرجه ابن عدي في «الكامل»[(٣)]، والطبراني في «المعجم الكبير»[(٤)]، وفي «مسند الشاميين»[(٥)]، ومن جهته ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»[(٦)]، من طريق مكحول عن كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «تنزلون منزلًا يقال له: الجابية -أو الجوبية- يُصيبكم فيه داءٌ مثل غدة الجمل، يستشهد الله به أنفسكم وذراريكم، ويزكي به أعمالكم».

وفي سنده الحسن بن يحيى الخشني، وهو ضعيفٌ سيء الحفظ[(٧)]، وقد أورد حديثه هذا ابن عدي في ترجمته من الكامل، وذكر أنه مِنْ مناكيره.

وأخرجه أبو يعلى[(٨)]، ومن طريقه ابنُ عساكر[(٩)]، قال أبو يعلى: نا سريج هو ابن يونس، نا مروان هو ابن معاوية الفزاري، عن جعفر وهو ابن الرقي، عن القاسم، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «ينزل المسلمون أرضًا يُقال لها الجابية أو الجويبية، فتكثُر به أموالُهم ودوابُّهم، فيُبعَثُ عليهم جَرَبٌ كالدُّمَّل، تزكو فيه أموالهم، وتُستشهد فيه أبدانهم».

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٤٢٣). الثقات لابن حبان (٧/ ٥٢٤). المجروحين لابن حبان (٣/ ٤٢). تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:٥٨٢).

(٢) مجمع الزوائد، للهيثمي (٢/ ٣١١)، وقال أبو مسهر: «أدرك معاوية وهو غلام صغير».

(٣) الكامل لابن عدي (٣/ ١٧٠).

(٤) المعجم الكبير، للطبراني (٢٠/ ١١٣) رقم (٢٢٥).

(٥) مسند الشاميين، للطبراني (١/ ١٣١) رقم (٢٠٧). و(٤/ ٣٥٣) رقم (٣٥٣٦).

(٦) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢/ ١٧٢).

(٧) ديوان الضعفاء، للذهبي (ص: ٨٦)، وراجع: تهذيب التهذيب، لابن حجر (٢/ ٣٢٦،٣٢٧).

(٨) كما في: الجامع الكبير، للسيوطي (١٣/ ٣٨٦)، والحديث في المسند الكبير لأبي يعلى (وهو مفقود)؛ لأنَّ ابن عساكر رواه من طريق أبي بكر بن المقرئ عنه، وهو راوي المسند الكبير عن المصنف، أمَّا المسند المطبوع فهو من رواية ابن حمدان عنه، ولم أقف عليه فيه.

(٩) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢/ ١٧٢،١٧٣).

وهذا سندٌ حسن، رجاله ثقاتٌ سِوَى القاسم، وهو ابن عبد الرحمن الدمشقي الشامي، قال البخاري: سمع أبا أُمامة، ووثَّقه ابنُ معين وابنُ المديني والترمذيُّ وابنُ شاهين، وتكلَّم فيه أحمد وابن حبَّان بسبب غرائب وقعتْ في حديثه، وقال أبو حاتم: «حديثُ الثقات عنه مستقيمٌ لا بأس به، وإنما يُنكَر عنه الضعفاء»، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق[(١)].

الفرع الثاني: شرح الغريب.

الجابية: بكسر الباء، وياء مخففة، قرية من أعمال دمشق من ناحية الجولان، تقع شمالي حوران[(٢)].

الدُّمَّل: واحدُ دماميل، وهي القروح[(٣)].

الحَرَّة: البثرة الصغيرة[(٤)].

مَراقُّ الرَّجُل: المراقُّ، بتشديد القاف ما سفل من البطن فما تحته من المواضع التي ترق جلودها، واحدها مَرَقّ[(٥)].

غُدَّة الجمل: الغُدَّة: طاعون الإبل، وقلَّما تسلم منه، يقال: أغَدَّ البعير فهو مُغِدٌّ[(٦)].

حُمْر النَّعم: أي الإبل، وأفضلُها الحُمْر عند العرب[(٧)].

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

١. من الآداب التي ينبغي للمؤمن أن يتحلى بها عند وقوع الوباء، أن يتلقى هذا الابتلاء بالرضى والتسليم وحُسن الظن بالله تعالى؛ لقول معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) ينظر: تاريخ ابن معين، برواية الدوري (٤/ ٤٢٨)، التاريخ الكبير، للبخاري (٧/ ١٥٩)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧/ ١١٣)، تهذيب الكمال، للمزي (٢٣/ ٣٨٩)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٣٧٣)، الكاشف، له (٢/ ١٢٩)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٤٥٠).

(٢) يُنظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (٢/ ٩١).

(٣) مختار الصحاح، للرازي (ص: ١٠٧)، لسان العرب، لابن منظور (١١/ ٢٥٠).

(٤) تهذيب اللغة، للأزهري (٣/ ٢٧٨).

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٢/ ٢٥٢)

(٦) النهاية، لابن الأثير (٣/ ٣٤٣).

(٧) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض (١/ ٢٠٠).

حين أصابه الطاعون: «ما يسرُّني أنَّ لي بها حُمْرَ النَّعَمِ»، وقد ورد نحوُ ذلك عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم.

وسببُ فرحِهم به وتمنِّيهم للموت فيه، هو ما يرجونه من حصول أجر الشهيد لمن مات فيه[(١)]؛ وقد أخبر بذلك النبي ﷺ كما في هذا الحديث وغيره، وكذلك ينبغي للمبتلى بمرضٍ آخر، فقد دلَّت النصوص على أنَّ المرض من الأسباب المكفرة للذنوب -كما تقدَّم-، «فعليه أن يحسن الظن بالله عز وجل، ويُقَدِّر الخيرةَ فيما أصابه، ويشكر الله تعالى عليه، فإن حكمة الله تعالى واسعة، وهو أعلم بمصالح العباد منهم»[(٢)].

٢. فيه أنَّ الوباء -وهو مما يكرهه الإنسان- قد تكون عاقبتُه حصولَ الخير الدنيوي والأخروي، لقوله ﷺ: «تزكو فِيه أموالهم، وتُستشهد فيه أبدانهم»، وذلك مِصداقٌ لقولِه تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢١٦].

ومِن حكم الابتلاء بالمرض وغيره:

١. تكفير الخطايا والذنوب، ورفعة الدرجات للمؤمنين، كما تقدَّم في الحديث الثاني.

٢. تقدير نعم الله تعالى، ومنها نعمة الصحة والعافية، كما قال حاتم الزاهد: «لا يَعرف قدر العافية إلا أهل البلاء، ولا قدر الصحة إلا المرضى»[(٣)].

المطلب الرابع: الحديث الرابع.

عن شُرحبيل بن شُفْعة، قال: وقع الطاعون، فقال عمرو بن العاص رضي الله عنه: إنه رِجْسٌ، فتفرَّقوا عنه، فبلغ ذلك شرحبيلَ بن حسنة، فقال: «لقد صحبتُ رسول الله ﷺ، وعمرو أَضَلُّ مِنْ بعيرِ أَهْلِه، إنه دعوةُ نبيِّكم، ورحمةُ ربِّكم، ومَوتُ الصالحين قبلكم، فاجتمِعوا له، ولا تفرَّقوا عنه»، فبلغ ذلك عمرَو بن العاص فقال: صدق.

(١) يُنظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٩/ ٤٢٧).

(٢) مختصر منهاج القاصدين، لابن قدامة المقدسي (ص: ٢٩٣).

(٣) تنبيه الغافلين، للسمرقندي (ص: ٥٩٢).

الفرع الأول: تخريج الحديث.

أخرجه أحمد[١] وابن خزيمة[٢]، من طريق محمد بن جعفر، وابن حبان[٣]، من طريق محمد بن كثير العبدي، والطبراني في «الكبير»[٤]، من طريق سليمان بن حرب، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٥]، من طريق حجاج بن المنهال، والبيهقي في «الدلائل»[٦]، من طريق النضر بن شميل، كلُّهم عن شعبة، عن يزيد بن خمير، عن شرحبيل بن شُفعة، به.

قال الحافظ ابن حجر: سندُه صحيح[٧].

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»[٨]، وابن قانع في «معجم الصحابة»[٩]، من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن شعبة، عن يزيد، عن شرحبيل بن حسنة به.

وصحَّح الحافظ العيني إسناده من هذا الوجه[١٠].

وقد خالف أبو الوليد أصحابَ شعبة في الإسناد والمتن:

فأسقط من الإسناد شرحبيل بن شفعة، وجعل المتن مُضافًا إلى النبي ﷺ.

ومحمد بن جعفر مِن أثبت الناس في شعبة[١١]، وقد وافقه أربعةٌ من الثقات في السند والمتن، وعليه، فرواية الجماعة أولى.

---

(١) مسند أحمد (٢٩/ ٢٨٩، ٢٩٠) رقم (١٧٧٥٤) و (١٧٧٥٥).

(٢) صحيح ابن خزيمة (كتاب التوكل) كما في: إتحاف المهرة، لابن حجر (٦/ ١٨٣) رقم (٦٣٢٨).

(٣) صحيح ابن حبان (كتاب الجنائز وما يتعلق بها مقدما أو مؤخرا، باب ما جاء في الصبر وثواب الأمراض والأعراض)، رقم (٢٩٥١).

(٤) المعجم الكبير، للطبراني، (٧/ ٣٠٥)، رقم (٧٢١٠).

(٥) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٣/ ١٤٦٦) رقم (٣٧١٣).

(٦) دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ٣٨٤).

(٧) فتح الباري (١٠/ ١٨٧).

(٨) شرح معاني الآثار، للطحاوي (كتاب الكراهة، باب الرجل يكون به الداء هل يجتنب أم لا) رقم (٧٠٤٨).

(٩) معجم الصحابة، لابن قانع (١/ ٣٢٩) رقم الترجمة (٤٠٦).

(١٠) ينظر: نخب الأفكار، للعيني (١٤/ ٧٤).

(١١) يُنظر: الثقات، للعجلي (٢/ ٢٣٤)، شرح علل الترمذي (٢/ ٧٠٢، ٧٠٣).

لكن كلام شرحبيل بن حسنة س بعضُه مرفوعٌ صريح، وهو قوله: «إنه دعوةُ نبيكم»؛ فلهذا أورده الإمام أحمد في المسند.

ورُوي من وجهين آخرين:

الأول: أخرجه أحمد[١] وابن خزيمة[٢]، والبغوي في «معجم الصحابة»[٣]، والطبراني في «الكبير»[٤]، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»[٥] من طريق قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، قال: «لما وقع الطاعون بالشام..» فذكره.

ورجاله ثقات، سوى شهر بن حوشب فهو مختلف فيه.

وعبد الرحمن بن غنم الأشعري ثقةٌ من كبار التابعين بالشام.

وأخرجه عبد الرزاق[٦] والبيهقي في «الشعب»[٧]، من طريق معمر عن قتادة، فذكر قصة الطاعون.

وهذا مُرسَلٌ، قتادةُ من صغار التابعين ولم يُدرك طاعون عمواس.

والثاني: أخرجه أحمد[٨]، من طريق ثابت، عن عاصم، عن أبي منيب، «أنَّ عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال في الطاعون -في آخر خطبةٍ خَطَبَ الناسَ-، فقال: إنَّ هذا رِجْسٌ مثل السَّيْل، من ينكبه أخطأه، ومثل النار من ينكبها أخطأته، ومن أقام أحرقته وآذته، فقال شرحبيل بن حسنة: إن هذا رحمةُ ربِّكم، ودعوةُ نبيِّكم، وقَبْضُ الصالحينَ قبلكم».

(١) مسند أحمد (٢٨٧-٢٨٨) رقم (١٧٧٥٣).
(٢) صحيح ابن خزيمة (كتاب التوكل) كما في: إتحاف المهرة، لابن حجر (٦/ ١٨٣) رقم (٦٣٢٨).
(٣) معجم الصحابة للبغوي (٣/ ٣٠٢) رقم (١٢٤٣).
(٤) المعجم الكبير، للطبراني (٧/ ٣٠٥) رقم (٧٢٠٩).
(٥) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/ ١٤٦٦)، رقم (٣٧١٤).
(٦) مصنف عبد الرزاق (كتاب الجامع، باب الوباء والطاعون) رقم (٢٠١٦٤).
(٧) شعب الإيمان، للبيهقي (١٢/ ٣٩٢) رقم (٩٦١٤).
(٨) مسند أحمد (٢٩/ ٢٩٠، ٢٩١) رقم (١٧٧٥٦).

وهذا سندٌ صحيح ورجاله ثقات، ثابت هو ابن يزيد الأحول، وعاصم هو ابن سليمان الأحول، وأبو منيب هو الأحدب، شامي ثقة، وقد صحَّح الحافظ إسناده ابن حجر، وقال: «قد أثبت البخاري سماع الأحدب من معاذ بن جبل»[(١)].

وصحَّح الحديثَ أيضًا ابنُ كثير[(٢)]، والهيثمي[(٣)].

وله شاهد من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أخرجه أحمد[(٤)]، والطبراني في «الكبير»[(٥)]، من طريق ثابت بن يزيد، حدثنا عاصم، عن أبي منيب الأحدب قال: خطب معاذٌ بالشام فذكر الطاعون فقال: «إنها رحمةُ ربكم، ودعوةُ نبيكم، وقبض الصالحين قبلكم، اللهم أدخِل على آل معاذ نصيبهم من هذه الرحمة». ثم نزل من مقامه ذلك، فدخل على عبد الرحمن بن معاذ، فقال عبد الرحمن: ﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٧]، فقال معاذ رضي الله عنه: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢].

وسندُه صحيح، قال الهيثمي: «رجال أحمد ثقات، وإسناده متصل»، وجوَّده المنذري[(٦)].

الفرع الثاني: شرح الغريب.

دعوةُ نبيِّكم: قال ابنُ عبدِ البَرِّ: «أظنُّ قولَه: ودعوةُ نبيِّكم، قوله ﷺ: «اللهم اجعلْ فَناءَ أُمَّتي بالطَّعْنِ والطاعونِ»»[(٧)].

(١) فتح الباري (١٠/ ١٨٧).
(٢) في: جامع المسانيد والسنن (٤/ ٢٢٣).
(٣) في: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٢/ ٣١٢)، قال: وأسانيد أحمد حسان صحاح.
(٤) مسند أحمد (٣٦/ ٤٠٤) رقم (٢٢٠٨٥).
(٥) المعجم الكبير، للطبراني (٢٠ / ١٢١) رقم (٢٤٣)، وعنده: عن أبي منيب الجرشي.
(٦) الترغيب والترهيب، للمنذري (٢/ ٢٢١)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي (٢/ ٣١١).
(٧) الاستذكار، لابن عبد البر (٨/ ٢٥١).

وقال الكلاباذي[١]: «فسأل الله أنْ يكون فناءُ أُمَّتِه، مع سلامةِ الدين ومَن بقي مِن أهله من الهلاك في الدنيا والآخرة، ويجوزُ أنْ يكون دعوة النبي ﷺ دعوةَ الشهادة، فإنه عليه السلام كان يسأل الشهادة لأصحابه».

موت الصالحين قبلكم: قال الكلاباذي: «يجوز أن يكون الصالحون قبل هذه الأمة هم بنو إسرائيل؛ فإنَّ الطاعون أفنى منهم في ساعةٍ من النهار سبعين ألفا..، وكان ذلك من الله تطهيرًا لهم، وكفارةً..»[٢].

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

١. فيه تبشير المصاب وتسلية المكروب الذي نزل به بلاء، أو يتوقَّع أن يصيبه، فإنَّ في ذلك تقوية لقلبه، وتسلية لنفسه[٣]، لقول معاذ رضي الله عنه: «إنها رحمة ربكم، ودعوة نبيكم، وقبض الصالحين قبلكم»، وجاء في روايةٍ أنَّ الناس قالوا له: «ادعُ الله يرفع عنا هذا الرجز»، فقال لهم هذا الكلام.

٢. تثبيت المؤمنين عند نزول البلاء، بما يُزيلُ عنهم الخوف والقلق، ويشرح صدورهم، ويُثبِّت عزائمهم.

٣. التحلي بالصبر عند المصيبة، بحَبْسِ النَّفْسِ عن الجزع والتسخُّط؛ لقول معاذ رضي الله عنه حين أصيب ولدُه: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، «والصبر واجبٌ باتفاق العلماء، وأعلى من ذلك الرضى بحُكْم الله، وأعلى من ذلك أن يشكر الله على المصيبة لما يرى من إنعام الله عليه بها، وجَعْلها سببًا لتكفير خطاياه، ورَفْع درجته، وإنابته إلى الله وتضرُّعه إليه، وإخلاصه له في التوكُّل عليه ورجائه دون المخلوقين»[٤].

(١) معاني الأخبار، للكلاباذي (ق٣١٨/ ٢ مخطوط).
(٢) معاني الأخبار، للكلاباذي (ق٣١٩/ ١، مخطوط).
(٣) ينظر: شرح سنن أبي داود، للعيني (٦/ ١٠).
(٤) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية (١/ ١١).

المبحث الثاني: الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم.

المطلب الأول: الأثر الأول.

عن طارق بن شهاب، قال: كنا نتحدث إلى أبي موسى الأشعري، قال: فقال لنا ذات يوم:

«لا عليكم أن تَخَفَّوْا؛ فإن هذا الوجع قد وقع في أهلنا، فمَن شاء منكم أن يتنزه فليتنزه، واحذروا أن يقول رجلٌ: خرج رجلٌ فعوفي، وجلس رجلٌ فأُصيب، لو كنتُ جلستُ كما جلس آل فلان أُصِبت كما أصيب آل فلان، وأن يقول إن جلس فأصيب: لو كنتُ خرجتُ كما خرج آل فلان، عُوفيتُ كما عُوفِيَ آلُ فلان؛ فإني سأحدثكم في الطاعون:

إنَّ عمر كتب إلى أبي عبيدة في الطاعون الذي وقع بالشام: أنه عرضَتْ لي حاجةٌ، لا غِنى بي عنك فيها، فإذا أتاكَ كتابي، فإني أعزم عليك، إنْ أتاك ليلًا ألا تُصبِح حتى تَرِد، وإنْ أتاكَ نهارًا ألا تُمْسِي حتى تَرِدَ إليَّ، فلمَّا قرأ أبو عبيدة الكتابَ قال: قد عرفتُ حاجةَ أمير المؤمنين، أراد أن يستبقيَ مَن ليس ببـاقٍ، ثم كتب: إني قد عرفتُ حاجتَك التي عرضَتْ لك، فحلِّلْني مِن عَزْمَتِكَ يا أمير المؤمنين، فإني في جُندِ المسلمين، ولنْ أرغبَ بنفسي عنهم، قال: فلمَّا قرأ عمرُ الكتابَ بَكَى، قال: فقيل له: تُوفِّيَ أبو عبيدة؟ قال: لا، وكأنْ قد، قال: فكتب إليه عمرُ: إنَّ الأردن أرضٌ غَمِقَة، وإن الجابية أرضٌ نَزِهَة، فاظْهَرْ بالمسلمين إلى الجابية، قال: فلما قرأ أبو عبيدة الكتابَ قال: هذا نسمعُ فيه أميرَ المؤمنين، ونُطيعه، قال: فأمرني أن أركبَ فأُبَوِّئَ الناسَ منازلَهم، قال: فقلتُ: إني لا أستطيع، قال: فقال لي: لعل المرأة طُعِنَتْ؟ قال: قلت: أجل، قال: فذهب ليركب، فوجد وَخْزَةً فطُعِن، وتُوفِّيَ أبو عبيدة، وانكشف الطاعون».

الفرع الأول: تخريج الأثر.

أخرجه الطبري في تهذيب «الآثار»[(١)]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»[(٢)]، والهيثم بن كليب في «مسنده»[(٣)]، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»[(٤)]، من طريق شعبة، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه به.

قال ابن حجر: هذا إسنادٌ صحيحٌ إلى أبي موسى[(٥)].

وأخرجه الحاكم[(٦)]، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»[(٧)] من طريق أيوب بن عائذ الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب قال: «أتانا كتابُ عمر لما وقع الوباء بالشام، فكتب عمر إلى أبي عبيدة: إنه قد عرضَتْ لي إليكَ حاجةٌ...» فساق الخبر بنحوه، ولم يذكر فيه أبا موسى ومقولته.

وطارق بن شهاب له رؤية، وقد أدرك كبار الصحابة[(٨)]، وشهد طاعون عمواس، فالإسناد مُتصل بكلِّ حالٍ.

قال الحاكم: «رواة هذا الحديث كلهم ثقات، وهو عجيبٌ بِمُرَّةَ»[(٩)]، وقال الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم»[(١٠)].

(١) تهذيب الآثار (ص: ٨٥)، رقم (١١٣).

(٢) شرح معاني الآثار، للطحاوي (كتاب الكراهة، باب الرجل يكون به الداء هل يجتنب أم لا)، رقم (٧٠٣٩).

(٣) مسند الهيثم بن كليب الشاشي (٢/ ٩٣) رقم (٦١٨).

(٤) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٤/ ٤٢٣).

(٥) بذل الماعون، لابن حجر (ص: ٢٧٢).

(٦) المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه)، رقم (٥١٤٦).

(٧) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٤/ ٤٢٢).

(٨) روى الطيالسي في «مسنده» (٢/ ٦٠٩) رقم (١٣٧٦)، بسند صحيح إلى طارق بن شهاب قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ وغزوتُ في خلافة أبي بكرٍ في السَّرايا وغيرها».

(٩) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (٣/ ٢٩٥).

(١٠) مختصر تلخيص الذهبي، لابن الملقن (٤/ ١٩٠٨).

وأخرجه ابن إسحاق في «السير والمغازي»[(١)]، ومن طريقه الطبري في «تاريخه»[(٢)]، عن شعبة بن الحجاج، عن المخارق بن عبد الله البجلي، عن طارق بن شهاب البجلي، قال: «أتينا أبا موسى وهو في داره..» فذكره.

ومُخارق ثقةٌ من رجال البخاري؛ **لكن خالف ابنَ إسحاق**: وهبُ بن جرير عند (الهيثم بن كليب)، ومحمد بن جعفر عند (الطبري)، وآدمُ بن أبي إياس عند (ابن عساكر) -وهم ثقات-، وعبد الرحمن بن زياد -وهو صدوق- عند (الطحاوي)، فروَوه عن شعبة عن قيس بن مسلم به.

ومحمد بن إسحاق مختلف فيه، وخلاصة القول فيه أنَّه صدوقٌ، فالصَّحيح عن شعبة ما رواه الجماعة.

والخلاصة أن هذا الأثر صحيحٌ من رواية قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى ﵁، وأنَّ رواية أيوب بن عائذ عن قيس بن مسلم لم يُذكر فيها أبو موسى الأشعري ﵁، ولا إشكال في ذلك؛ لأنَّ طارق بن شهابٍ شهِد الحادثة، كما صرَّح بذلك في هذه الرواية.

لكنْ، أشار ابن الأثير الجزري إلى وقوع نكارة في متنه؛ فقال بعد أن أورد قصة خروج عمر ﵁ إلى سَرْغ: «وهذه الرواية أصحُّ، فإن البخاري ومسلما أخرجاها في صحيحيهما، ولأن أبا موسى كان هذه السَّنةَ بالبصرة ولم يكن بالشام، لكن هكذا ذكره، وإنما أوردناه لننبه عليه»[(٣)].

ويمكن أن يُجاب عن ذلك بما يلي:

♦ لا مانع من كون أبي موسى ﵁ كان بالشام سنة سبع عشرة، ثمَّ كتب إليه عمر ﵁ بالتحوُّل إلى البصرة، وقد صرَّح بذلك ابن الأثير نفسُه -في كتابه الذي صنَّفه في الصحابة-، وأثبت وقوع الأمرين، فقال: «واستعمله عمر ﵁ على البصرة، وشهد وفاة أبي عبيدة بن الجراح بالشام»[(٤)].

---

(١) كما في البداية والنهاية، لابن كثير، طبعة دار إحياء التراث (٧/ ٩٠)، وتصحَّف (المخارق بن عبد الله) في «سِيَر ابن إسحاق» إلى (المختار بن عبد الله)، فقال ابن حجر: في إسناده مَن لا يُعرف، «بذل الماعون» (ص: ٢٧٠)، ورواه الطبري من طريق ابن إسحاق كما أُثبِت، وهو الصواب.

(٢) تاريخ الطبري (٤/ ٦٠).

(٣) الكامل في التاريخ، لابن الأثير (٢/ ٣٧٨).

(٤) أسد الغابة، لابن الأثير الجزري، طبعة العلمية (٣/ ٣٦٤).

وقال ابنُ حجر: «وشهد فتوح الشام ووفاة أبي عبيدة، واستعمله عمر على إمرة البصرة بعد أن عزل المغيرة»[١]، فالظاهر أن ولايته للبصرة كانت عقب هذه الأحداث، وفي نفس السنة التي وقع فيها الطاعون، فإنَّ الطاعون وولاية أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للبصرة وقعَا في عام واحد، قال خليفة بن خياط: «سنة سبع عشرة، فيها خرج عمر بن الخطاب إلى سَرْغ -واستخلف على المدينة زيد بن ثابت- وبها الطاعون فرجع، وفيها شهد أبو بكرة ونافع ابنا الحارث وشبل بن معبد وزياد على المغيرة بن شعبة، فعزله عمر عن البصرة، وولَّاها أبا موسى الأشعري»[٢].

♦ وأمَّا مخالفتُه لسياقِ القصة في الصحيحين، فالذي يظهر أنهما قصتان في زمنين مختلفين، ولا تَنافِيَ بينهما، وقد أشار الحافظ ابنُ حجر إلى أنَّ كتاب عمر لأبي عبيدة -رضي الله عنها- كان بعد اجتماعهما بسَرْغ[٣].

ويُجاب عن طلب عمر من أبي عبيدة -**رضي الله عنها**- الخروج بعدما سمع حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بأنَّ الحديث قيَّد بالخروج من أرض الطاعون فرارًا منه كما سلف، فلعلَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تأوَّلَ الحديثَ بذلك[٤].

الفرع الثاني: شرح الغريب.

لا عليكم أن تَخَفَّوْا: أي: لا بأس عليكم أن تتفرقوا عني، لأجل وقوع الطاعون في أهلي[٥].

يتنزَّه: يتباعد[٦].

مِن عزمتك: العزمة هي الحق من الحقوق، والواجب من الواجبات[٧].

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (٤/ ١٨٢).
(٢) تاريخ خليفة بن خياط (ص: ١٣٥).
(٣) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٠/ ١٨٩).
(٤) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٠/ ١٨٩).
(٥) نُخب الأفكار، للعيني (١٤/ ٦٥).
(٦) غريب الحديث، لأبي عبيد (٤/ ٢٩١).
(٧) نُخب الأفكار، للعيني (١٤/ ٦٥).

وكأنْ قَدْ: أي: وكأنْ قد تُوفِّيَ، حُذف ما بعد قد؛ لدلالة السياق عليه[١].

أرضٌ غمقة: أي قريبة من المياه، والغمق: فساد الريح من كثرة الأنداء، فيحصل منها الوباء[٢].

أرضٌ نزهة: أي بعيدة من الوباء، قال أبو عبيد: ولم يرد النزهة من الخضرة، والبساتين، إنما أراد البعد من الوبأ، وأصلُ التنَزُّهِ هو التباعد[٣].

أبوئ الناس منازلهم: أتخذ لهم منازل ينزلونها، وأرتاد ذلك لهم، ومنه قول الله تعالى ذكره: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[آل عمران: ١٢١]، يعني: تتخذ لهم مقاعد، وترتادها لهم[٤].

فوجد وخزةً: الوخز طعنٌ غير نافذ[٥].

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

١. هذا الذي حذَّر منه أبو موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو اللَّوُّ المنهيُّ عنه في الحديث، فيجب البعد عن الوقوع فيه عند نزول البلاء والمصائب؛ لأنَّ ذلك يُنافي الصبر والرضى، ويخدش في مقام التسليم والإيمان بالقدر[٦].

والحديث الذي ورد فيه النهيُ هو قولُه ﷺ: «احرصْ على ما ينفعُكَ، واستعِنْ بالله، ولا تَعْجِزْ، وإنْ أصابكَ شيءٌ فلا تقلْ: لو أني فعلتُ كذا لكان كذا وكذا، ولكنْ قُلْ: قدَّر الله وما شاء فعل، فإنَّ (لَوْ) تفتحُ عملَ الشيطان»[٧].

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «أي: تفتح عليك الحزن والجزع، وذلك يضر ولا ينفع، بل اعلم أنَّ ما أصابك لم يكن ليُخطئك، وما أخطأكَ

(١) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ص: ٢٢٧).
(٢) تاج العروس، للزبيدي (٢٦/ ٢٦٥).
(٣) غريب الحديث، لأبي عبيد (٤/ ٢٩١)، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٥/ ٤٣).
(٤) تهذيب الآثار، للطبري، الجزء المفقود (ص: ٩٩).
(٥) لسان العرب (٥/ ٤٢٨).
(٦) ينظر: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ص: ٤٦٣).
(٧) أخرجه مسلم في صحيحه، (كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، والاستعانة بالله، وتفويض المقادير لله) رقم (٢٦٦٤).

لم يكن ليُصيبك، كما قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[التغابن: ١١]، قالوا: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويُسَلِّم»[(١)].

٢. فيه الأخذ بأسباب النجاة من الوباء عند وقوعه؛ وهذا مستفادٌ من قول عمر لأبي عبيدة رضي الله عنه: «إنَّ الأردن أرضٌ غمقة، وإن الجابية أرض نزهة، فاظْهَر بالمسلمين إلى الجابية»، ويندرجُ في ذلك ما يُشير به أهل الاختصاص من تدابير وقائية؛ للحفاظ على أرواح الناس من الهلاك، ودفعُ الضرر قاعدةٌ كبرى من قواعد الشريعة.

نقلَ الوقشي الأندلسي كلام عمر لأبي عبيدة -رضي الله عنهما-، وأعقبه بهذا البيت:

عَلَى المَرْءِ أَنْ يَسْعَى ويَبْذُلَ جُهْدَهُ ... ويَقْضِي إِلَهُ النَّاسِ ما كانَ قَاضِيَا[(٢)].

٣. فيه أنَّه إذا تزاحمتْ مصلحةُ حِفْظِ نفوسِ المسلمين من الهلاك مع حِفْظِ مصالحِهم الأخرى -التي هي دون النَّفْس- فالواجبُ تقديمُ المصلحة الأعلى وهي حِفْظُ النفس، ولو أدَّى ذلك إلى تفويت غيرها من المصالح، لقول عمر: «فاظهر بالمسلمين إلى الجابية»، ومعلومٌ أنَّ في انتقالهم ترك مساكنهم وتضييع مصالحهم، وهذه قاعدةٌ شرعية مقاصدية، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فهي تُحصِّل أعظم المصلحتين بفوات أدناهما، وتدفعُ أعظم الفسادَين باحتمال أدناهما»[(٣)].

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٤٨).

(٢) التعليق على الموطأ في تفسير لُغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، للوقشي (٢/ ٤٢٣).

(٣) الاستقامة، لابن تيمية (١/ ٢٨٨).

المطلب الثاني: الأثر الثاني.

عن عروة بن الزبير، أنَّ وجَع عَمَواس كان مُعافًى منه أبو عبيدة بن الجراح وأهله، فقال: «اللهم نصيبَك في آل أبي عبيدة، قال: فخرجتْ بأبي عبيدة في خصره بَثْرَةٌ فجعل ينظر إليها فقيل: «إنها ليستْ بشيءٍ»، فقال: «إني أرجو أنْ يُبارِكَ اللهُ فيها، فإنه إذا بارَكَ في القليل كان كثيرًا».

الفرع الأول: تخريج الأثر.

أخرجه البيهقي في «الشعب»[(١)]، ومن جهته: ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»[(٢)]، من طريق ابن وهب، نا ابن لهيعة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عروة بن الزبير، أنَّ وجع عمواس كان مُعَافًى منه أبو عبيدة بنُ الجراح وأهلُه، فقال: «اللهم نصيبَك في آل أبي عبيدة، قال: فخرجتْ بأبي عبيدة في خصره بثرةٌ، فجعل ينظر إليها، فقيل: إنها ليستْ بشيءٍ، فقال: إني أرجو أن يُبارك الله فيها، فإنه إذا بارك في القليل كان كثيرًا».

ورجالُه ثقاتٌ، سوى عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيفٌ في قول أكثر الأئمة، وبعضُهم يُقوي حديثه مِن رواية مَن روى عنه قبل الاختلاط، ومَن عاين أصوله[(٣)].

ومحمد بن عبد الرحمن هو ابن نوفل، أبو الأسود المعروف بيتيمِ عروة، ثقة أخرج له الجماعة[(٤)].

وروي نحوُه من وجهٍ آخر عن أبي عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) شعب الإيمان، للبيهقي (١٢/ ٣٩٢) رقم (٩٦١٣).

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٥/ ٤٨٥).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٦-١٤٨)، الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (٢/ ١٦٠)، ديوان الضعفاء، للذهبي (ص: ٢٢٥)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٥/ ٣٧٤-٣٧٩).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣).

أخرجه ابنُ المبارك في «الزهد»[(١)] ومن طريقه: الحاكم في «المستدرك»[(٢)] وابن عساكر في «تاريخ دمشق»[(٣)]، قال ابن المبارك: أخبرنا عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب قال: حدثني عبد الرحمن بن غنم، عن حديث الحارث بن عميرة الحارثي بنحوه.

وأخرجه البزار[(٤)]، قال: حدثنا يعقوب بن نصر، والطبراني في «الكبير»[(٥)]، من طريق أسد بن موسى، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»[(٦)]، من طريق يعقوب بن شيبة، ثلاثتُهم عن عبد الحميد بن بهرام به.

ووقع عند البزار وابن عساكر مُطَوَّلًا.

وقد تقدَّم الكلام على هذا الإسناد بعينه، عند تخريج حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في خُطبته للناس.

وهذان الوجهان -وإن كان كلٌّ منهما لا يخلو من ضعف-، فمجموعهما يدلُّ على أنَّ للخبر أَصْلًا، ويرتقي بهما إلى الحَسَنِ لغَيْرِه، والله أعلم.

(١) الزهد والرقائق، لابن المبارك (ص: ٣٠٧) رقم (٨٨٢).
(٢) المستدرك على الصحيحين (٣/ ٢٩٥) رقم (٥١٤٧).
(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٥/ ٤٨٥).
(٤) مسند البزار (٧/ ١١٤) رقم (٢٦٧١).
(٥) المعجم الكبير، للطبراني (١/ ١٥٥)، رقم (٣٦٤).
(٦) تاريخ دمشق، لابن عساكر (١١/ ٤٥٩).

الفرع الثاني: شرح الغريب.

خَصره: الخصر وسط الإنسان[١].

بثرة: جَمْعُها بُثُورٌ، خُرَّاجٌ صِغَارٌ[٢].

فَرَق: خاف[٣].

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

دُعاء أبي عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنْ يصيبه الطاعون في نفسه وأهله سببُه الرغبة في حصول الشهادة بذلك، لعِظَمِ فضلِها وما يترتَّبُ عليها من الأجر، وقد ثبَت هذا أيضًا عن غيره من الصحابة كما سبق.

وهنا يجب التنبُّه إلى أمرين:

الأول: لا يلزمُ مِن دعاء الصحابة بذلك عدم مشروعية التعوُّذ من الطاعون وغيره؛ واستدلَّ الحافظ ابن حجر على ذلك بثبوتِ الاستعاذة في أمورٍ كثيرة، جاء أنَّ صاحبها شهيد[٤]، من ذلك حديث أبي اليَسَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله ﷺ كان يدعو: «اللهم إني أعوذُ بكَ من الهَدْم، وأعوذُ بكَ من التَّرَدِّي، وأعوذُ بكَ من الغَرَقِ والحرقِ!»[٥].

وأمَّا سائرُ الأمراضِ والأوبئةِ التي لم يرِدْ فيها حصولُ أجر الشهادة لصاحبها، فلا يُشرع الدعاء بها على النفس، بل ينبغي للعبد أن يسأل الله تعالى العافية منها والسلامة، ففي صحيح مسلم عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رسول الله ﷺ عاد رجلًا من المسلمين قد خَفَتَ فصار مثل الفرخ، فقال له رسول الله ﷺ: «هل كُنتَ تدعو بشيءٍ أو تسألُه إياه؟!» قال: نعم، كنتُ أقول:

(١) تهذيب اللغة، للأزهري (٧/ ٥٩).

(٢) لسان العرب (٤/ ٣٩).

(٣) تهذيب اللغة، للأزهري (٩/ ٩٩).

(٤) ينظر: بذل الماعون (ص: ٣٢١).

(٥) رواه أبو داود (كتاب الصلاة، باب في الاستعاذة) رقم (١٥٥٢)، والنسائي (كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من التردِّي والهدم) رقم (٥٥٤٦)، وصححه الحاكم وقال الألباني: إسناده صحيح على شرط مسلم. ينظر: صحيح سنن أبي داود (٥/ ٢٧٥).

اللهم ما كُنتَ مُعاقِبي به في الآخرة، فعجله لي في الدنيا، فقال رسول الله ﷺ: «سبحان الله! لا تطيقه -أو لا تستطيعه-، أفلا قلت: اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار؟! قال، فدعا الله له فشفاه»[(١)].

قال القاضي عياض: «فيه كراهةُ تَمَنِّي البلاء، وإن كان على الوجه الذي فعله هذا، فإنه قد لا يُطِيقُه، فيحمله شِدةُ الضرر على السخط والتندم والشكي من ربه»[(٢)].

الثاني: دعاء الصحابة بأن يصيبهم الطاعون هو دُعاءٌ خاصٌّ مِن بعضهم لأنفسهم خاصة، وليس دُعاءً لعامَّة الناس أن يصيبهم، وأنْ لا يرتفع عنهم، قال تاج الدين السبكي: «وأمَّا دعاء معاذ، فلم يكن بأن لا يرفع الله الوباء عن المسلمين، بل كان طلب ذلك لنفسه لينال درجة الشهادة».

وقال الحافظ ابن حجر: «لا يجوز الدعاء على أحدٍ من المسلمين بشيء من الأمراض، ولو كان يحصُل لمن وقعت له الأجورُ الكثيرة»[(٣)].

المطلب الثالث: الأثر الثالث.

عن عبد الله بن عمر -**رضي الله عنهما**- قال: «جئتُ عمر رضي الله عنه حين قدم من الشام، فوجدتُه قائلًا في خِبائه، فانتظرتُه في فَيْءِ الخِباءِ، فسمعتُه حين تَضَوَّرَ من نومه وهو يقول: اللهم اغفرْ لي رجوعي من غزوة سَرْغ، يعني: حين رجع من أجل الوباء».

(١) صحيح مسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب كراهة الدعاء بتعجيل العقوبة في الدنيا) رقم (٢٦٨٨).
(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (٨/ ١٨٦).
(٣) بذل الماعون، لابن حجر (ص: ٣١٨، ٣٢٥).

الفرع الأول: تخريج الأثر.

أخرجه ابن أبي شيبة[(١)] قال: حدثنا محمد بن بشر، وإسحاق بن راهويه في «مسنده»[(٢)]، قال: أخبرنا أبو عامر العقَدي، وأبو العباس البرتي في «مسند ابن عوف»[(٣)]، من طريق جعفر بن عون، وابن عبد البر في «التمهيد»[(٤)]، من طريق ابن أبي فديك؛ أربعتُهم (محمد بن بشر، وأبو عامر، وجعفر، وابن أبي فديك) عن هشام بن سعد، قال: حدثني عروة بن رويم، عن القاسم، عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- به.

وفي لفظٍ لابن أبي شيبة، أنَّ عمر كتب إلى عامله بالشام: «إذا سمعتَ بالطاعون وقع عندكم، فاكتبْ لي حتى أخرج إليه».

ورجالُه ثقاتٌ غير هشام بن سعد فهو صدوق[(٥)].

والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق، أحد فقهاء المدينة السبعة، تابعي ثقة.

وقد جوَّد الحافظ ابن حجر إسناد هذا الأثر[(٦)]**، وصححه الزركشي**[(٧)].

وقدحَ القرطبيُّ في صِحَّته، وأقرَّه التاج السبكي؛ لمخالفته حديث عمر رضي الله عنه المروي في الصَّحيحين، حيثُ جاء فيه أنَّه رجع بناءً على حديث رسول الله ﷺ الذي أخبر به عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، وعلى القياس الصحيح الذي ناظر به أبا عبيدة رضي الله عنه، قال القرطبي -بعد أن أورد حديث عمر في الخروج إلى الشام-: «وعند هذا يعلم الفطن العاقل أن تلك الأقوال التي حُكِيت عنه في ندمه على الرجوع من سَرْغ، ومِن فتياه بإباحة القدوم على الوباء والفرار منه،

(١) المصنف، لابن أبي شيبة (كتاب البعوث والسرايا، في توجه عمر إلى الشام)، (١٨/ ٣٢٠)، رقم (٣٤٥٤٠).
(٢) كما في: المطالب العالية، لابن حجر (١١/ ١٢٧) رقم (٢٤٧٥).
(٣) مسند عبد الرحمن بن عوف، للبرتي (ص: ٣٠) رقم (٢).
(٤) التمهيد، لابن عبد البر (٦/ ٢١٢).
(٥) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).
(٦) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٠/ ١٨٧).
(٧) بذل الماعون، لابن حجر (ص: ٢٨٥).

لم يصح عنه شيء من ذلك، وكيف يندم على هذا النظر القويم، ويرجع عن هذا المنهج المستقيم، الذي قد تطابق عليه العقل والسمع، واصطحب عليه الرأي والشرع، هذا ما لا يكون»[(١)].

وتعقَّبه الحافظ ابنُ حجر بأنَّ الأخبار القوية لا تُرَدُّ بِمِثْلِ هذا، مع إمكان الجمع، وقد جمع بينهما الزركشي بأن قال: «يحتمل أن يكون ندمه مخافة أن يكون فارًّا من القدر، ورأى أنَّ النهي عن القدوم عليه رُخصة».

وأبدى ابنُ حجر احتمالًا آخر، وهو ندمُ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واستغفارُه خشيةَ أن يكون ترك الأولى من البقاء والتربص قرب موضع الطاعون إلى أن يرتفع، فيقضي أمرَ المسلمين الذي خرج مِن أجله؛ لِما كان في رجوعه بمن معه من المشقة عليهم[(٢)].

والخلاصة أن الأثر صحيحٌ، وما تُكلم في صحته بسببه، هو إشكالٌ قد أجيب عنه.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

فَيْء الخِباء: الفيء هو الظل، والخِباء بيت صغير مِن صوف، أو من شعر[(٣)].

تضوَّر: تلوَّى وتقلَّب ظهرًا لِبَطْنٍ[(٤)].

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

تمسَّكَ بهذا الأثر مَن قال بجواز القدوم على أرضِ الوباء؛ لأنَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتب إلى عامِلِه بالشام: «إذا سمعتَ بالطاعون وقع عندكم، فاكتبْ لي حتى أخرج إليه»، وأجيب عنه بالحمل على التنزيه، وأنَّ القدوم عليه جائزٌ لمن غلب عليه التوكُّل، والانصرافُ عنه رُخْصَةٌ[(٥)]، نقله ابنُ حجرٍ عن البغويِّ، ثم أورد الاحتمالَ المذكورَ قريبًا.

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي (٥/ ٦١٨).
(٢) بذل الماعون، لابن حجر (ص: ٢٧٥، ٢٧٦).
(٣) تهذيب اللغة، للأزهري (٧/ ٢٤٦، ١٤/ ٢٥٦).
(٤) تاج العروس، للزبيدي (١٢/ ٤١١).
(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/ ١٨٧).

المطلب الرابع: الأثر الرابع.

عن الضَّحاك بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه كان بالشام طاعون، فكانت القبيلة تموتُ بأسرها، حتى تَرِثَها القبيلةُ الأخرى، فكُتب فيهم إلى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فكَتب عمر: «إذا كان بنو الأب سواء، فأَولاهم بنو الأم، وإذا كان بنو الأب أقرب، فهُمْ أَوْلَى من بني الأب والأم».

الفرع الأول: تخريج الأثر.

أخرجه الدارمي في «السنن»[(١)]، والبيهقي في «السنن الكبرى»[(٢)] من طريق هشام بن حسَّان، وعبدُ الرزاق[(٣)] (واللفظ له)، ووكيعٌ الضبي في «أخبار القضاة»[(٤)] من طريق أيوب السختياني، كلاهما (هشام وأيوب) عن محمد بن سيرين، عن عبد الله بن عُتبة، قال أخبرني الضحاك بن قيس، فذكره.

وهذا إسنادٌ صحيح رجاله ثقات، وعبد الله بن عتبة هو ابن مسعود، مختلفٌ في صحبته، والضَّحاك بن قيس صحابي صغير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

كان بالشام طاعون: هو طاعون عَمَواس؛ لأنَّه لم يقع في عهد عمر طاعون غيره.

فكانت القبيلة تموت: المراد بالقبيلة هنا الفخذ، وليس المقصود القبيلة الكبيرة كربيعة ومُضر، فهذا اصطلاحٌ للنسَّابين، والقبيلة في الشرع تُطلق على الفخذ أو البطن، كما قال ابن عباس -رضي الله عنهما- في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات: ١٣]، قال: الشعوب: القبائل العظام، والقبائل: البطون[(٥)].

(١) سنن الدارمي (كتاب الفرائض، باب العصبة)، (٤/ ١٩٤٩) رقم (٣٠٢٥).
(٢) السنن الكبرى للبيهقي (كتاب الفرائض، جماع أبواب المواريث، باب ترتيب العصبة) رقم (١٢٥٠٦).
(٣) مصنف عبد الرزاق (كتاب الفرائض)، (١٠/ ٢٦٠) رقم (١٩٠٣٩) و (١٠/ ٢٨٨) رقم (١٩١٣٦).
(٤) أخبار القضاة، لمحمد بن خلف؛ وكيع (٢/ ٤٠٤).
(٥) رواه البخاري في صحيحه (كتاب المناقب، قول الله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى)، رقم (٣٤٨٩).

إذا كان بنو الأب سواء: يعني في القرب إلى الميت، بأنْ كانوا في درجة واحدة.

والمراد بالأب هنا: أقربُ أصلٍ ذكرٍ يلتقي فيه الوارث مع الميت، وكذا المراد بالأم: أقربُ أصلٍ أنثى يلتقي فيها الوارث مع الميت.

فأَوْلاهم بنو الأم: أي فيُقدَّم الأقوى -وهو من يلتقي مع الميت في الأب والأم- على من يقرب إليه من جهة الأب فحسب.

وإذا كان بنو الأب أقرب: أي إلى الميت في الدرجة، لهذا قال في رواية عبد الرزاق: «وإذا كان بنو الأب أقربَ بأبٍ..».

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

١. إذا مات في الوباء جميعُ أفراد البطن الواحد، فإنَّ إرثَهم يكون في أقرب البطون إليهم[(١)]، ويُعطى ميراثُ كل فردٍ لأقرب وارثٍ إليه على ترتيب العصبات، فيُنظر أولًا إلى القُرب في الدرجة، فإنْ حصل التساوي فيها قُدِّم الأقوى، وهو مَن يُدلي إلى الميت بالأب والأم؛ لأنَّه بمثابة الأخ الشقيق. وقد روي في هذه المسألة حديثٌ مرفوع إلى النبي ﷺ، فأخرج أحمد وأبو داود من حديث عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: أتى رسولَ الله ﷺ رجلٌ، فقال: إنَّ عندي ميراثَ رَجُل من الأزد، ولستُ أجد أزديًّا أدفَعُه إليه، قال: فاذهبْ فالتمسْ أزديًّا حَولًا، قال: فأتاه بعد الحول فقال: يا رسول الله، لم أجدْ أزديًّا أدفَعُه إليه، قال: فانطلِقْ فانظرْ أول خُزاعيٍّ تلقاهُ، فادفعه إليه، فلما ولَّى قال: عليَّ الرجل، فلما جاءه قال: انظر كُبْر خزاعة، فادفعه إليه[(٢)].

وهذا الحديث متكلَّمٌ في ثبوته؛ لأنَّ مداره على راوٍ فيه مختلف في توثيقه.

قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: «دلَّ الحديث على جواز صرفِ ميراثِ مَن ليس له وارث مُعيَّن إلى أكبر قومه، إن كان يجتمع هو وقبيلته في جد معلوم، ولم يُعلم له وارثٌ منهم على التعيين، فأكبرهم سِنًّا أقربهم إليه نَسَبًا؛ لأنَّ كِبَر السن مَظِنَّةٌ لعُلُوِّ الدرجة، فالمرادُ الأقربُ عصبةً بالنسب»[(٣)].

(١) ينظر: شرح مشكل الآثار، للطحاوي (٦/ ١٩٥).

(٢) أخرجه أحمد (٣٨/ ٣٠) رقم (٢٢٩٤٤)، وأبو داود (كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام) رقم (٢٩٠٣)، من طريق جبريل بن أحمر عن ابن بريدة عن أبيه به.

(٣) الإحكام شرح أصول الأحكام، لابن قاسم (٣/ ٤٤٢).

٢. فيه أنَّ قسمة ميراثِ كلِّ فردٍ من القبيلة يكون على حِدة، ولا يُعطى إرثُ القبيلة جملةً لقبيلةٍ أخرى يقتسمونه بينهم؛ لتفاوت أفراد القبيلة في الاستحقاق، فيُقدَّم أَولى العصبة الذكور.

المطلب الخامس: الأثر الخامس.

عن الشعبي، قال: «وقع الطاعون بالشام عام عَمَواس، فجعل أهلُ البيت يموتون من آخرهم، فكُتب في ذلك إلى عمر، فكَتب عمر أنْ وَرِّثوا بعضهم من بعض».

الفرع الأول: تخريج الأثر.

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه»[(١)]، قال: حدثنا هُشيم، قال: أخبرنا ابن أبي ليلى، عن الشعبي به.

وهذا إسنادٌ ضعيف، ابنُ أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، سيئ الحفظ، مضطرب الحديث[(٢)]، والسند منقطع بين الشعبي وعمر[(٣)].

وأخرجه ابنُ أبي شيبة[(٤)] قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا ابن أبي ليلى، عن الشعبي، عن عَبيدة، «أنَّ قومًا وقع عليهم بيت، أو ماتوا في طاعون، فورَّث عمر بعضهم من بعض».

وهذا مُتصل، عَبِيدة هو ابن عمرو السَّلماني، صاحب ابن مسعود س، تابعي كبير مخضرم فقيهٌ ثَبْتٌ[(٥)]، **لكنَّ السند ضعيفٌ أيضًا** لحالِ ابن أبي ليلى، وقد اضطرب في السند والمتن ممَّا يدلُّ على سوء حفظه.

---

(١) سنن سعيد بن منصور، (كتاب ولاية العصبة، باب الغرقى والحرقى) رقم (٢٣٢).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري (١/ ١٦٢)، الثقات، للعجلي (٢/ ٢٤٣)، الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ٩٢)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧/ ٣٢٢،٣٢٣)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٦١٣-٦١٦)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٩/ ٣٠١-٣٠٣).

(٣) قال أبو حاتم وأبو زرعة: «الشعبي عن عمر مرسل». المراسيل، لابن أبي حاتم (ص: ١٦٠)، جامع التحصيل، للعلائي (ص: ٢٠٤).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (كتاب الفرائض، الغرقى من كان يورث بعضهم من بعض)، (١٦/ ٣٠٧،٣٠٨)، رقم (٣١٩٩٤).

(٥) ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٦/ ٨٢)، الثقات، لابن حبان (٥/ ١٣٩)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٣٧٩).

وتابعه جابرٌ الجعفي على الوجه الأول، فروى عن الشعبي، «أنَّ عمر ﷺ قضى في القوم يموتون جميعًا، لا يُدرى أيهم يموت قبل، أنَّ بعضَهم يرث بعضا». وفي لفظٍ: «أنَّه ﷺ ورَّث بعضَهم من بعضٍ مِن تلاد أموالهم، لا يُورِّثهم مما يرث بعضُهم من بعضٍ شيئا».

رواه عبد الرزاق [(١)] عن معمر وسفيان الثوري، عن جابر به.

وسندُه ضعيفٌ جدًّا، جابر هو ابن يزيد الجعفي، وثَّقه الثوري، وكذَّبه أحمد وابن معين وغيرهما، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حجر: ضعَّفه الجمهور [(٢)]، فمتابعتُه لا تغني شيئًا.

وهو أيضًا منقطعٌ كما قال البيهقي [(٣)].

وقد تُوبِعَا (ابن أبي ليلى وجابر الجعفي) متابعةً قاصرةً في الصحابي:

فروى ابن أبي شيبة [(٤)] عن ابن عيينة، وإسحاق الكوسج في «المسائل» [(٥)] من طريق غُندر، كلاهما عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن رجاء بن حيوة [(٦)]، عن قبيصة بن ذؤيب، «أنَّ طاعونًا وقع بالشام، فكان أهلُ البيت يموتون جميعا، فكتب عمر: أن يُوَرَّث الأعلى من الأسفل، وإذا لم يكونوا كذلك وُرِّث هذا من ذا، وهذا من ذا»، قال سعيد: «الأعلى من الأسفل: كان الميت منهم يموت وقد وقعتْ يده على آخر إلى جنبه».

وهذا سندٌ صحيحٌ إلى قبيصة بن ذؤيب.

لكن، قيل إنَّه لم يسمع من عمر ﷺ، وجزم بذلك البيهقي، وحكم بالانقطاع على هذا الأثر [(٧)]، لكن الحافظ ابن حجر رجَّح أنه رأى النبي ﷺ، وعليه،

(١) مصنف عبد الرزاق (كتاب الفرائض، باب الغرقى) (١٠/ ٢٩٤، ٢٩٥) رقم (١٩١٥٠)، (١٩١٥١).

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (١/ ٢٨٣)، تعريف أهل التقديس، له (ص: ١٧٣).

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي (١٢/ ٤٦٠).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (كتاب الفرائض، الغرقى من كان يورث بعضهم من بعض)، (١٦/ ٣٠٨)، رقم (٣١٩٩٦).

(٥) مسائل أحمد وإسحاق، لإسحاق بن منصور الكوسج (٨/ ٤٢٠٤) رقم (٢٩٩٧).

(٦) وقع عند ابن أبي شيبة: عن رجل، بدل: رجاء، واللفظتان متقاربتان في الخط، فالظاهر أنَّه وقع تصحيف، وصرَّح البيهقي -في الموضع المذكور- بأنَّ راويه عن قبيصة هو رجاء بن حيوة، ولم يُسند الخبر إليه.

(٧) السنن الكبرى للبيهقي (١٢/ ٤٦٠).

فيكون خبره من قبيل مراسيل الصحابة عن بعضهم، وهي مقبولة، وعلى تقدير عدم ثبوت الصحبة له، يكون مُنقطعًا، ولا يتقوَّى بمرسل الشعبي عن عمر لشدة ضعف السند إليه.

وقد روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قضى بخلاف ذلك؛ فأخرج البيهقي في «السنن الكبرى»[(١)]، من طريق زهير بن معاوية، حدثنا عبَّاد بن كثير، حدثني أبو الزناد، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت قال: «أمرني عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليالي طاعون عَمَواس، قال: كانت القبيلة تموت بأسرها فيرثهم قوم آخرون، قال: فأمرني أن أورث الأحياء من الأموات، ولا أورث الأموات بعضهم من بعض».

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه عَبَّاد بن كثير البصري، وهو متروك، وصفه بذلك البخاري والعجلي وأبو داود والنسائي، وقال ابن معين: ليس بشيء[(٢)].

وله علَّة أخرى ذكرها الشيخ الألباني، قال: «وقد خالفه ابن أبي الزناد فقال: عن أبيه عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت، (لم يذكر عمر) قال: «كل قوم متوارثون عمي موتهم في هدم أو غرق، فإنهم لا يتوارثون، يرثهم الأحياء». أخرجه سعيد والدارمي عن ابن أبي الزناد به، قلتُ (الألباني): وهذا إسنادٌ حسن»[(٣)].

وخلاصة الكلام على أثر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في توريث موتى الطاعون بعضهم من بعض -إذا لم يُعلم أسبقهم موتًا- أنَّ فيه ضَعْفًا يسيرًا، وهو أقوى من الأثر المروي عنه في عدم توريث بعضهم من بعض، والله أعلم.

الفرع الثاني: شرح الغريب.

تِلاد أموالهم: التِّلاد بكسر التاء: القديم، ضد الطارئ وهو الحادث، أي الذي مات وهو يملكه[(٤)].

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (باب ميراث من عميَ موتُه) (١٢/ ٤٦٠) رقم (١٢٣٨١).

(٢) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (١/ ٥٣)، التاريخ الكبير، للبخاري (٦/ ٤٣)، سؤالات الآجُرِّي لأبي داود (ص: ٢٥٠)، الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ٧٤)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٨٤،٨٥)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٥/ ٥٣٨-٥٤٢)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٣٧١-٣٧٣).

(٣) إرواء الغليل، للألباني (٦/ ١٥٣).

(٤) كشاف القناع عن متن الإقناع، للبهوتي (٤/ ٤٧٤).

الفرع الثالث: الأحكام والفوائد.

من الحوادث التي تحصُل في الوباء العام الموتُ الجماعي، وذلك بأن يموت اثنان فأكثر من المتوارِثين في وقتٍ متقارب، فلا يُعلم أسبقُهم موتًا، وهي مسألة الهَدْمَى والغَرْقَى.

وقد اختلف الفقهاء في توريثِ بعضِهم مِن بعضٍ، فمذهب الجمهور توريث كل واحدٍ منهم ورثَتَه الأحياء، وعدم توريث الأموات بعضهم من بعض، وهو مروي عن عمر وزيد بن ثابت، وبه قال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي والشافعي، واختاره ابن المنذر.

وذهب أحمد وإسحاق إلى توريث الأموات بعضهم مِن بعض، قبل توريث الأحياء، وهو مروي عن عمر وعلي وابن مسعود، وبه قال شريح، وعطاء، والحسن، وابن أبي ليلى، وطائفة[(١)].

وتمسَّكَ كلٌّ من الفريقين بآثار الصحابة المروية في الباب.

واحتجَّ الجمهور بأنَّ الإرث لا يثبت بالشكوك، وشرط التوريث حياةُ الوارث بعد موت الموروث، وحيثُ لم يُتيقَّن أنَّ أحدهم مات أولًا، فلا يُورَّث منه الأموات؛ لاحتمال أنَّ بعضهم مات قبله.

وبأنَّ القول بتوريث بعضِهم من بعض، مُقتضاه أنَّ كلَّ واحدٍ منهم مات قبل الآخر، وهذا مُحال.

واختار هذا القول شيخُ الإسلام ابن تيمية والشيخ السعدي والشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين رحمهم الله[(٢)].

(١) ينظر: الإشراف على مذاهب العلماء، لابن المنذر (٤/ ٣٦٩، ٣٧٠)، مختصر اختلاف العلماء، للطحاوي (٤/ ٤٥٥)، الإنصاف، للمرداوي (١٨/ ٢٥٨).

(٢) ينظر: تسهيل الفرائض، لابن عثيمين (ص: ١٣٢)، الملخص الفقهي، للفوزان (٢/ ٣٠١).

الخاتمة

في ختام البحث، أحمد الله تعالى على توفيقه، وأستعرض أهم النتائج المتوصَّل إليها:

١. تأكيد شمول الشريعة واستيعابها لأحكام النوازل.

٢. ثبوت كثير من أحكام نازلة الطاعون للأوبئة الأخرى، واختصاص الطاعون ببعض الأحكام.

٣. سَبْق الإسلام في أصول التشريع وفروعه إلى التوجيه بأخذ التدابير الواقية بإذن الله من انتشار الوباء.

٤. لله سبحانه وتعالى حِكَمٌ عظيمة في وقوع البلاء، والمؤمن لا يزدادُ به إلا خيرًا وغُنْمًا.

٥. غالب الأخبار المروية في طاعون عَمَواس ثابتةٌ من جهة الرواية، وبعضها متعدد المخارج.

٦. حُسْنُ تدبير الصحابة -رضي الله عنهم- في هذه النازلة، وانطلاقهم في التعامل معها ممَّا سمعوه وتلقَّوه من النبي ﷺ.

٧. تتأكَّد العناية بأعمال القلوب في مثل هذه النوازل؛ لكونها مظنَّة الوقوع في جملةٍ من المحاذير الشرعية كالجزع والتسخُّط وعدم الرِّضَى وسوء الظن، وغير ذلك ممَّا تقدَّمت الإشارة إليه في البحث.

٨. إعمال الصحابة -رضي الله عنهم- لمقاصد الشريعة في هذه الحادثة، وذلك ظاهرٌ فيما كتب به عمر إلى أبي عبيدة رضي الله عنهما.

٩. والله تعالى أعلم، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

***

قائمة المصادر والمراجع

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

إتحاف المهرة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. زهير الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة بالمدينة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

الاستذكار، لابن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

الاستقامة، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

أُسْد الغابة، لعز الدين ابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

أعلام الحديث في شرح معاني كتاب الجامع الصحيح، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

البداية والنهاية، لأبي الفداء عمر ابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

بذل الماعون في فضل الطاعون، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

البلدان، لأحمد بن إسحاق اليعقوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

البلدان، لأحمد بن محمد ابن الفقيه، تحقيق: يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

تاج العروس من جواهر القاموس، لمُرْتَضَى الزَّبِيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

تاريخ ابن معين؛ يحيى بن معين الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، تحقيق: شكر الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.

تاريخ الطبري، لمحمد بن جرير الطبري، دار التراث، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

التاريخ الكبير، للبخاري، اعتنى بتصحيحه: الشيخ عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٦٢هـ.

تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

تاريخ خليفة بن خياط، لخليفة بن خياط البصري، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم ومؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق: عمرو العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، المكتب الإسلامي ومؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم القريوتي، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، لهشام بن أحمد الوقشي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

التمهيد، لأبي عمر يوسف ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة الأوقاف المغربية، ١٣٨٧هـ.

تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، تحقيق: يوسف بديوي، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

تهذيب الآثار (جزء منه)، للطبري، تحقيق: علي رضا، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

تهذيب الآثار، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

تهذيب الأسماء واللغات، لمحيي الدين النووي، شركة العلماء وإدارة الطباعة المنيرية.

تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، مطبعة دار المعارف النظامية، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

الثقات لمحمد بن حبان البُسْتي، طبع تحت مراقبة: د. محمد خان، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

الثقات، لأحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

الجامع الكبير، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مجمع البحوث الإسلامية، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سَنَن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق: د. عبد الملك الدهيش، دار خضر، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

دلائل النبوة، لأحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

ديوان الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

زاد المعاد في هدي خير العباد، لشمس الدين محمد ابن قيم الجوزية، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

الزهد والرقائق، لعبد الله بن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

السنن الكبرى، لأبي أحمد بن الحسين بكر البيهقي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مركز هجر، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

السنن، لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، دار الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

شرح سنن أبي داود، لبدر الدين العيني، تحقيق: خالد المصري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن علي بن خلف ابن بطال، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

صحيح ابن حبان -بترتيب ابن بلبان-، لمحمد بن حِبَّان البُستي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

صحيح البخاري = الجامع الصحيح، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

صحيح سنن أبي داود، للشيخ الألباني، مؤسسة غراس، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

صحيح مسلم = المسند الصحيح، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الضعفاء والمتروكون، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

الضعفاء والمتروكون، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الأعداد (٥٩-٦٤)، ١٣٠٣هـ، ١٤٠٤هـ.

العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال.

غريب الحديث، لابن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: د. حسين محمد شرف، المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، إشراف وتصحيح: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.

الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي، إشراف: محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

القانون في الطب، للحسين بن علي بن سينا، وضع حواشيه: محمد الضناوي.

القول السديد شرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

الكامل في التاريخ، لأبي الحسن ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تَدْمُري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

الكواكب الدراري، لمحمد بن يوسف الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

لطائف المعارف، لزين الدين عبد الرحمن ابن رجب، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

المجروحين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

مجموع الفتاوى، لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

المحكم والمحيط الأعظم، لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

مختصر تلخيص الذهبي للمستدرك، لسراج الدين ابن الملقن، تحقيق: عبد الله اللحيدان وسعد الحميد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

مختصر منهاج القاصدين، لنجم الدين ابن قدامة المقدسي، قدم له: محمد دهمان، مكتبة البيان، دمشق، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد المعتصم بالله، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، لسِبْط ابن الجوزي، تحقيق: محمد بركات وآخرين، دار الرسالة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

المسالك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر ابن العربي المعافري، علَّق عليه: محمد وعائشة السليماني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، لأبي عوانة الإسفراييني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة، لعبد الرحمن بن منده الأصبهاني، تحقيق: عامر صبري، وزارة الشؤون الإسلامية، البحرين.

المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل سعد وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ إلى ١٤٣٠هـ، ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٩م.

مسند الشاميين، لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

مسند الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، تحقيق: د. عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

مسند الهيثم بن كليب، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

مسند عبد الرحمن بن عوف، لأبي العباس أحمد البرتي، تحقيق: صلاح الشلاحي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

المسند، لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

المسند، لأحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لعياض بن موسى اليحصبي، المكتبة العتيقة ودار التراث.

مشكلات موطأ مالك بن أنس، لأبي محمد البطليوسي، تحقيق: طه بوسريح، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني، تنسيق: د. سعد الشثري، دار العاصمة ودار الغيث، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

المعارف، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

معاني الأخبار، للكلاباذي، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، رقم ١٠٣٤.

معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، تحقيق: محمد الأمين الجكني، مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

معجم الصحابة، لعبد الباقي بن قانع البغدادي، تحقيق: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

معجم القواعد العربية، لعبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية بباكستان ودار قتيبة ودار الوعي ودار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

المُفْهِم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب وأحمد السيد ويوسف بديوي ومحمود بزال، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علم الحديث، لأبي عمرو ابن الصلاح الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمد ومصطفى ابني عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

المُنتقَى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ.

منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

الموطَّأ، لمالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

ميزان الاعتدال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، لبدر الدين العيني، تحقيق: أبي تميم ياسر، وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

النهايـة في غريـب الحديـث والأثـر، لأبـي السـعادات مجـد الديـن المبـارك ابـن الأثير الجزري، تحقيق: طاهـر الـزاوي ومحمـود الطناحـي، المكتبـة العلميـة، بيـروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

مخطوطاتٌ
و
نوادِر

باب يُعنى بنوادر الرَّسائل و المقالات التراثية
و مقدِّمات الكتب المطبوعة

مصنفات شيخ الإسلام ابن حجر
للإمام البقاعي (ت٨٥٥هـ)، وزيادات الإمام ابن اللبُّودي (٨٩٦هـ)
تحقيقًا ودراسة

أ.د. عبد الله محمد حسن دمفو

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2023.2

ملخص البحث

يقدِّم هذا المخطوط الذي قمتُ بتحقيقه تراثَ ثلاثة من أئمة المحدثين في القرن التاسع الهجري، أوَّلُهم: الحافظ أحمد بن علي ابن حَجَر العسقلاني المتوفَّى سنة ٨٥٢هـ، من خلال جُملة كبيرة من آثاره العلمية بلغتْ (١١٧) مُصنَّفًا، وثانيهم: الإمام إبراهيم بن حسن البِقاعي المُتوفَّى سنة ٨٨٥هـ، من خلال تأليفه لهذا الكتاب ورَصْدِه لهذه المصنفات وكتابته لها بخَطِّه، وما زاده على المصنفات التي ذكرها في كتابه الآخر (عنوان الزمان) وعددها (٢٣) مُصنَّفًا، وثالثُهم: الإمام أحمد ابن خليل اللبُّودي المُتوفَّى سنة ٨٩٦هـ، من خلال نَسْخِه للمخطوط، والزيادة عليه.

ولم تقتصر جهودُ الإمام البِقاعي على سَرْد المصنفات، فأفاد مما ذكره فوائد عديدة؛ منها: بيان منهج الكتاب، وحَجْمه، وموضوعه، ومحتواه، ونَقْده، وما تفرَّع منه من مصنَّفات أخرى، وأكمل الإمام ابن اللبُّودي عمله باستدراك (٧) مصنفات على ما ذكره البقاعي، ولم أُترجم للإماميْن ابن حجر والبقاعي لشُهرتهما، وكثرة ما كُتِب عنهما، وكان من اللازم الترجمةُ لابن اللبُّودي بإيجازٍ لقِلَّةِ مَنْ ترجم له، وعلَّقتُ على بعض المصنفات التي رأيتُ أنها في حاجةٍ إلى ذلك، كما اجتهدتُ في تتبُّع ما طُبع منها، وبيان معلوماتها الطباعية. والحمد لله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية:

(مصنفات – ابن حجر – البقاعي – ابن اللبُّودي).

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، ومن بعثه رحمة للعالمين، ليُخرجهم من الظلمات إلى النور؛ نبيِّنا محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فإن خدمة التراث الحديثي من أجلِّ الأعمال التي يُبتغى بها وجه الله سبحانه وتعالى، لما فيها من إظهارٍ لجهود الأئمة السابقين من علماء الحديث، الذين تكفلوا بحفظ هذه السُّنَّة المشرَّفة من الجهل والتحريف والضياع، فما تركوا جانبًا من جوانب هذا العلم الشريف إلا وتناولوه بالتصنيف، وكان منهم المقلُّ والمتوسط والمكثر، ويُعتبر الإمام أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر المتوفى سنة (٨٥٢هـ) من أشهر المكثرين من التصنيف في علم الحديث، فأخرج المصنفات النافعة في علم الحديث رواية ودراية، وفي سائر العلوم المختلفة الأخرى كاللغة والأدب والتاريخ وغيرها، وتَلَقَّتْها الأمة بعده بالقبول، ابتداءً من شيوخه وأقرانه وتلاميذه، وامتدادًا إلى الأجيال التي جاءت بعدهم، وكان ممن سخَّره الله لحفظ تراثه العلمي من تلامذته الذين عاصروه الإمام أبو الحسن إبراهيم بن حسن البقاعي المتوفى سنة (٨٨٥هـ)، فقد حفظ لنا كثيرًا من مصنفاته في أكثر من كتاب.

وأردتُ أن أُبرز إسهامه من خلال تحقيق أحد آثاره الخطِّية، وهو جزء حديثي عنوانه «مصنفات شيخ الإسلام ابن حجر» كتبه بخطِّه، وقام بنَسْخِه معاصرُه الإمام أحمد بن خليل اللبُّودي المتوفَّى سنة (٨٩٦هـ)، وزاد عليه كتبًا للحافظ ابن حجر لم يذكرها البقاعيُّ في المخطوط.

أولًا: مشكلة البحث:

تكمُنُ مشكلةُ البحث في أن هذا الكتاب ليس معروفًا عند كثير من الباحثين والمختصين، لنُدرة نُسَخه الخطِّية، فلا توجد -فيما أعلم- إلا نسخة خطية وحيدة احتفظتْ بها مكتبة جامعة ليدن بهولندا، وعنها مصورة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ولم يذُكر أن أصلها ما تقدَّم؛ ولذلك لم تذكره كثير من فهارس مخطوطات المكتبات العالمية المشهورة، فأصبحتِ العينُ مصروفةً عنه[(١)].

بل لم يذكره البقاعيُّ ذاتُه في فهرست مصنفاته التي كتبها بخطِّه ونسخها عنه كذلك الإمامُ ابنُ اللبُّودي، وكان النَّسْخُ سنة ٨٨٠هـ بدمشق، كما في ص١٠٣، ولم يذكره كذلك الدكتور محمد الإصلاحي في تحقيقه ودراسته لهذا الفهرست، فقد بذل جهدًا كبيرًا في تتبُّع مصنفات البقاعي في تراجِم الأئمة السابقين، وفي مقدمات محققي كتبه المطبوعة، وضمها إلى ما قيَّده البقاعيُّ بخطِّه وعددها (٦٣) مصنَّفًا، فبلغ مجموعها (٩٧) مصنَّفًا[(٢)].

ثانيًا: الدراسات السابقة:

لم أجد بعد البحث مَنْ قام بتحقيق الكتاب وخدمته.

وأَوْفَى من رصد مصنفاتِ الحافظ ابن حجر اثنان من الأئمة المتقدمين، والثالث من المعاصرين، وهم:

١. الإمام البقاعي ذاته في كتابه «عنوان الزمان بتراجِم الشيوخ والأقران»، في ترجمته لشيخه الحافظ ابن حجر، وذكر في ص١٤١ أن مصنفاته تُناهز (١٥٠) مصنَّفًا، وقد رصدتُ عدد ما ذكره منها فبلغتْ (١٣١) مصنَّفًا، وحصل التداخلُ بين بعض المصنفات، كما سترى في أثناء البحث[(٣)].

(١) ينظر: خزانة التراث (٧٤/ ٤٦٨).

(٢) ينظر: فهرس مصنفات البقاعي على حروف المعجم (ص٢٤٩- ٢٥٤).

(٣) ينظر: عنوان الزمان للبقاعي (١/ ١١٥-١٨٠).

والفرقُ بين كتابه وبين هذا الكتاب: أنه انفرد بذكر (٣٧) مصنفًا لم تُذكر هنا، في حين أن عدد المصنفات التي في كتابه هذا بالزيادات (١١٧) مصنَّفًا، وانفرد بذِكْر (٢٣) مصنفًا لم تُذكر هناك، وأرقامها كما يلي: (١)، (٢٠)، (٣١)، (٣٥)، (٤٥)، (٤٧)، (٥٠)، (٥٤)، (٥٦)، (٥٧)، (٥٩)، (٦٣)، (٦٥)، (٦٩)، (٧٨)، (٨٨)، (١٠٠)، (١٠٨)، (١١١)، (١١٢)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦).

٢. تلميذه الحافظ السخاوي المتوفَّى سنة (٩٠٢هـ) في كتابه «الجواهر والدُّرَر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حَجَر»، فقد ذكر مصنفاتِ الحافظ ابن حجر، فبلغتْ عنده (٢٧٣) مصنَّفًا[(١)].

والفرقُ بين كتابه وبين هذا الكتاب، أنه انفرد بعددٍ كبيرٍ من المصنفات لم تُذكر هُنا، وفي الوقت ذاته انفرد بذِكْر (٦) مصنفات لم تُذكر في كتابه ضمن مصنفاته، وأرقامها كما يلي: (١)، (١٦)، (٢٠)، (٢٣)، (٤٥)، (١١٢).

وأَوْفَى من رصد مصنفاتِ الحافظ ابن حجر من المعاصرين:

٣. الدكتور شاكر عبدالمنعم في كتابه: «ابن حجر العسقلاني، مصنفاته، ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة»، فقد ذكر مصنفات الحافظ ابن حجر فبلغتْ عنده (٢٨٢) مصنَّفًا[(٢)].

والفرقُ بين كتابه وبين هذا الكتاب، أنه انفرد بعددٍ كبيرٍ من المصنفات لم تُذكر هنا، لكنه لم يذكر -مثلًا- بعضَ الكتب التي انفرد بها البقاعيُّ، كما في رقم (٤٤)، كما أنه نفَى صحَّة نسبة بعض الكتب إلى الحافظ ابن حجر مثل: رقم (١)، (٢٠)، وقد بيَّنتُ عند التعليق عليهما أنه لا يُوافَق على ما ذهب إليه.

(١) ينظر: الجواهر والدرر من (ص٦٦٠-٦٩٥).

(٢) ينظر: ابن حجر العسقلاني، مصنفاته (١/ ١٧٣-٣٨٦).

ثالثًا: منهج البحث:

١. لم أترجم للإمامين ابن حجر والبقاعي لشهرتهما وكثرة من كتب عنهما، وتكفي الإحالةُ إلى كتاب «الجواهر والدرر» في ترجمة ابن حجر للإمام السخاوي، وعلى مقدمة تحقيق الدكتور محمد أجمل لكتاب «فهرس مصنفات البقاعي» في ترجمة.

٢. نسختُ المخطوط، وقابلتُه بما ذكره الإمام البقاعي في كتابه الآخر «عنوان الزمان» لضبط النص؛ حتى يكون أقربَ إلى مُراد مؤلفه.

٣. جعلتُ تعليقاتي على المصنَّفات بعد كل كتاب بالخط العادي، وميَّزتُ متن المخطوط بالخط المُسَوَّد، حرصًا على ترابط الأفكار بينهما.

٤. رجعتُ عند الحاجة إلى كتابي «الجواهر والدرر» للإمام السخاوي، و«ابن حجر العسقلاني، مصنفاته وموارده في كتاب الإصابة» للدكتور شاكر عبدالمنعم؛ للتعريف ببعض المصنفات وحَلِّ مشكلات النص أو فَهْم المقصود منه.

٥. اجتهدتُ في التعريف بما طُبع من مصنفات الحافظ ابن حجر، وغالبًا ما أقتصر على طبعة واحدة عند تعدُّدِها، وقد أتركُ التعريفَ للمشهور منها.

٦. علَّقتُ على بعض المصنفات التي رأيتُ أنها تحتاجُ إلى تعليق.

رابعًا: ترجمة موجزة للإمام ابن اللبُّودي ناسخ المخطوط:

رأيتُ أهمية الترجمة للإمام ابن اللبُّودي ناسخ المخطوط، وهو ناسخ مخطوط فهرست البقاعي كذلك، لِصِلَتِه الوثيقة بموضوع البحث، ولكونه غير مشهور شهرةَ ابنِ حجرٍ والبقاعيِّ عند كثير من الباحثين، خاصة وأني لم أجد الدكتور الإصلاحي ترجم له.

وهو أبو العباس شهابُ الدين أحمد بن خليل بن أحمد بن إبراهيم الدمشقي الصالحي، وُلِد في سابع عشر شعبان سنة ٨٣٤هـ بسَفْح جبل قاسيون بدمشق، ويُعرف بابن اللَّبودي، وصفه شمسُ الدين الغَزِّي بقوله:

«الشيخ الإمام المحدِّث»، نشأ في أسرة علمية، فوالدُه خليل غَرْسُ الدين، ترجم له السخاويُّ في الضوء اللامع وقال: «لَقِيتُه بدمشقَ فسمعتُ كلامَه، وكتب عليَّ بعضَ الاستدعاءات»، وأخوه أبو حفص عمر بن خليل اللبُّودي من شيوخ ابن طولون، روى عنه كتابه «الأحاديث المئة المشتملة على مئة نسبة إلى الصنائع» خمسة أحاديث، وجدُّه لأُمِّه جمال الدين يوسف بن أحمد الحجيني أحد المسندين، ويذكر النعيمي في كتابه «الدارس» أن مِنْ مدارس دمشق العلمية المشهورة «المدرسة اللبُّودية» التي أنشأتها أسرتُه، تفقَّه بالبدر ابن قاضي شهبة، وتزوج ابن اللبُّودي أختَه، وتزوَّج هو بأخت ابن اللبُّودي.

حفظ القرآن وبعض الكتب والمتون، وبرع في علوم شَتَّى، كالفقه، والحديث، والسيرة، والتاريخ، والعربية، والأدب، وذكر السخاوي أنه برع في الشعر، وأنه لما دخل دمشقَ كان يستفهمُه عمَّنْ بها من المُسنِدين[(١)].

وتتضحُ مكانتُه وشخصيتُه العلمية من المؤلفات التي كتبها، وهي:

١. النجوم الزَّواهر في معرفة الأواخر: والتأليف في موضوعه معادلٌ للتأليف في الأوائل، قال عنه السخاوي في ترجمته: «وأوقفني على مصنَّف له جمع فيه الأواخرَ؛ ظريف في بابه»[(٢)]، والكتاب حققه مأمون الصاغرجي، ومحمد أديب الجادر، ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق، في عام ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م[(٣)].

٢. فهرست مصنفات البقاعي: -تقدَّم الكلام عنه قريبًا-، وأنه كتبه بخَطِّه، ونسخه ابنُ اللبُّودي بخَطِّه، فنُسب إليه كذلك، حقَّقه الدكتور محمد أجمل الإصلاحي، وهو من مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤٢٦هـ.

٣. إخبار الأخيار بما وُجِد على القبور من الأشعار: نُشِر بعناية: لويس شيخو، في مجلة المشرق، في بيروت، السنة العشرون، العدد الثاني عشر، ديسمبر ١٩٢٢م، ص ١٠٢٥ - ١٠٤٢)[(٤)].

---

(١) ينظر: الضوء اللامع (١/ ٢٩٣)، وديوان الإسلام للغَزِّي (٤/ ١٠١)، والدارس في تاريخ المدارس للنعيمي (٢/ ١٠٦)، والأحاديث المئة لابن طولون برقم: (٢٠، ٤٤، ٥٩، ٨٠، ٩٣).

(٢) ينظر: الضوء اللامع (١/ ٢٩٣).

(٣) ينظر: المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، الجزء الرابع، جمع وإعداد وتحرير: محمد أحمد المعصراني، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م. (ص٧٢١).

(٤) ينظر: المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، الجزء الرابع (المستدرك)، جمع وإعداد وتحرير: محمد أحمد

٤. كتاب في التاريخ: قال السخاوي في ترجمته: «وأوقفني.. وعلى تاريخ استفتحه من سنة مولده (٨٣٤هـ)، استمدَّ فيه من تاريخ ابن قاضي شهبة وغيره».

وذكر مُحَقِّقَا النجوم الزواهر: أن الدكتور صلاح الدين المنجد قال: «نُشرتْ منه قطعة بعنوان (حوليات دمشقية) لمُؤرِّخٍ شاميٍّ مجهولٍ، بتحقيق: د. حسن حَبَشِي سنة ١٩٦٨م بالقاهرة، تبيَّن لنا بعد دراستها أنها لابنِ اللبُّودي، ولم يستطع الدكتور حَبَشِي معرفةَ ذلك».

ثم قالا: «لم يذكر الدكتور المنجد دليلًا قطعيًّا يُؤيِّدُ ما ذهب إليه، وإنْ كانتِ النفسُ تميلُ إلى تأييده»[(١)].

قلتُ: وقد توفرتْ لي صورةٌ من كتاب الحوليات، وهو مطبوعٌ بمكتبة الأنجلو المصرية، وعند تصفُّحها تبيَّن لي ما يلي:

أولًا: ذكر المحقق على الغِلاف أن الكتاب أرَّخ للسنوات من ٨٣٤هـ إلى ٨٣٩هـ، وتحديدًا من نهاية شهر شوال ٨٣٤هـ؛ ص٣، إلى ٤ رجب ٨٣٩هـ؛ ص١٦٤، وفيه خُرُومٌ نتيجة سَقْطِ بعض الأوراق من أثنائه. وهذا يؤيدُ ما ذكره السخاوي أن ابنَ اللبُّودي استفتحه من تاريخ ولادته سنة ٨٣٤هـ.

ثانيًا: وصف مؤلفُ الكتاب الإمامَ تقي الدين ابن قاضي شهبة، وابنَه الإمامَ بدر الدين محمد إذا مرَّ ذكرُهما بقوله: «شيخنا» لكلٍّ منهما، فقال: «وفي سادس عشر منه (شهر ربيع الآخر سنة ٨٣٨) درَّس شيخُنا العلَّامة بدرُ الدين أبو الفضل محمدُ بنُ شيخِنا تقيِّ الدين ابن قاضي شهبة -أمتع الله بحياته- في المدرسة «الإقبالية»، نَزلَ له عنها والده»، ووصفهما مرة أخرى بمِثْلِ ذلك عند توَلِّي البدر نيابةَ القضاء بدمشق. وقد تقدَّم أنهما شَيْخَا ابنِ اللبُّودي[(٢)].

المعصراني، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط١، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م. (ص ٥٧٦).

(١) ينظر: النجوم الزواهر (ص١٤)، الحاشية ١، ومعجم المؤرخين لصلاح المنجد (ص٢٦٦).

(٢) ينظر: حوليات دمشقية (ص١٢٦)، و (ص١٤١).

ثالثًا: وصف المؤلفُ الإمامَ البقاعيَّ في الكتاب بـ«الشيخ»، ويدعو له إذا مرَّ ذِكْرُه بقوله: «قال الشيخ برهانُ الدين البِقاعيُّ أبقاه الله»[(١)]. وهذا يدلُّ على احترامه وتقديره له وصِلَتِه به، وقد تقدَّم أن ابن اللبُّودي نَسَخَ فهرست مصنفاته، ونسخ كتابه هذا.

رابعًا: ممَّا يذكره المؤلفُ في بداية كلِّ سنة هجرية، من وَلِيَ القضاء في البلاد الإسلامية، وخاصة في الديار الشامية موطنِه، ولابنِ اللبُّودي كتابٌ فيمن وَلِيَ قضاء الشام، سيأتي الحديثُ عنه.

فكلُّ هذه القرائن تدلُّ على أن المؤلف المجهول لهذه القطعة -بظَنٍّ أقرب إلى اليقين- هو الإمام ابنُ اللبُّودي، ولم يعرفه الدكتور حسن حَبَشِي الذي قال في مقدمة التحقيق صفحة ط: «ولذلك فإنني أعترفُ بقصوري في تحديد مؤلف هذه الأوراق الدمشقية، وأرجو أنْ ينجح سوايَ فيما أخفقتُ فيه برَدِّ الكتاب إلى صاحبه الذي آمُلُ ألَّا يظلَّ مجهولًا، غير قادر على استرداد حقِّه في تعريف القُرَّاء بأُبُوَّتِه للكتاب، ومِنْ ثَمَّ اكتفيتُ بأنْ أقول: إنه «مؤرخ شامي« مجهول»[(٢)]. **والحمد لله رب العالمين**.

١. الروض البسَّام فيمن وَلِيَ قضاء الشام.
٢. أحاديث وأخبار وأشعار منتقاة من حديث عبدالرحيم بن عبدالكريم السَّمْعاني.
٣. الإشعار بمحاسن الأشعار.
٤. تذكرة الطالب النبيه بمن نُسِب إلى أمِّه دون أبيه.
٥. رَفْع القَدْر بذِكْر أهل بَدْر.
٦. غاية المرام في المُشْبِهين بخَيْر الأنام صلى الله عليه وسلم.
٧. المحاسن المُكْملة في الأخبار المسلسلة.
٨. منهج الإصابة، في الأربعين المتباينة الشيوخ والصحابة.

(١) ينظر: المرجع السابق (ص١٥٧) و (ص١٦٣).
(٢) ينظر: المرجع السابق -المقدمة- ص (ط).

٩. مشيخة أسماء بنت عبدالله بن حسن بن أبي بكر المهراني.

وقد ذكر هذه المؤلفات محققًا كتاب النجوم الزواهر، وأحالا إلى أماكن وجود النُّسَخ الخطية لبعضها، وأحالا الباقي على ما ذكره المؤلف في كتابه المذكور[(١)].

وقد وقفتُ على مؤلفاتٍ غيرِها مما لم يذكراه، وهي:

١٠. أربعون حديثًا عن أربعين شيخًا عن أربعين من الصحابة[(٢)].

١١. جزءٌ فيه أحاديث عشرة في معانٍ عشرة من مرويات عشرة عن مشايخ عشرة عن حُفَّاظ عشرة من طريق رواة عشرة عن ثقات عشرة عن تابعين عشرة عن السَّادة العشرة بين مخرجها وراويها عشرة[(٣)].

١٢. تخريج أحمد اللبُّودي لنفسه[(٤)].

١٣. المسلسل بالأولية[(٥)].

ومما يجدر ذِكْرُه هُنا فيما يتعلق بمؤلفاته، مخطوطٌ نُسِب إليه وهو:

١٤. منتقى من السفينة البغدادية للسِّلَفي.

ذُكر أن أصْلَه في أكاديمية ليدن بهولندا، ورَقْمُ الحفظ فيها ١١٧، وتوجد صورة منها في خزانة التراث بمركز الملك فيصل بالرياض، ورَقْمُه التسلسليُّ ٧٥٧١١، كما توجد بالمركز نسخة ثانية منه مَعْزُوَّةٌ إلى مكتبة المركز، ورقم الحفظ ٢٤٧٢ - ف، ورَقْمُه التسلسليُّ ١١٣٨٠٨[(٦)]. ثم وجدته مطبوعًا في جزء مع قصيدة من إنشاء الحافظ السِّلَفي[(٧)]، وذكر المحققُ ص٣٧ خطأَ الدكتور

(١) ينظر: النجوم الزواهر، (ص١٤-١٥).

(٢) ضمن مجموع للمؤلف بالمكتبة الظاهرية بدمشق، مخطوط رقم: ٣٣٢٧/ ٢. وفي خزانة التراث بمركز الملك فيصل بالرياض نسخة منه رقم الحفظ ٢٤١٩ / ف بعنوان: «تخريج أربعين حديثًا عوالي عن أربعين شيخًا عن أربعين من الصحابة الموالي».

(٣) ضمن مجموع للمؤلف بالمكتبة الظاهرية بدمشق، مخطوط رقم: ٣٣٢٧/ ٦. وفي خزانة التراث بمركز الملك فيصل بالرياض نسخة منه رقم الحفظ ٢٤١٩/ ف بعنوان: «جزء فيه أحاديث عشرة في معانٍ عشرة من مرويات عشرة عن مشايخ عشرة عن حفاظ عشرة».

(٤) ضمن مجموع للمؤلف بالمكتبة الظاهرية بدمشق مخطوط رقم: ٣٣٢٧/ ٤.

(٥) ضمن المجموع السابق من دون رَقْم للمخطوط.

(٦) ينظر: خزانة التراث (٧٤/ ٧٥٧)، و (١٣/ ٢١٧).

(٧) بتحقيق الدكتور رضا بو شامة الجزائري، في دار ابن حزم ببيروت، عام ١٤٢٤هـ.

حسن عبدالحميد حين ذكر أن المنتقي هو ابن اللبُّودي، والصوابُ أنه كاتبُ هذا الجزء ومعلِّقُه وراويه عن عائشة بنت عبدالهادي، وقد شاركه في الرواية الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، وصرَّح أن المنتقي هو الإمام السِّلَفيُّ مؤلفُه. ثم نقل كلام ابن حجر في ص٣٩، وأحال على كتابه «المَجْمَع المُؤَسَّس»[(١)].

وجاء في آخر الجزء ما يلي: «فرغ تعليقه[(٢)] أحمد بن اللبُّودي ليلة الجمعة سابع شهر ربيع الأول الميمون سنة ستٍّ وستين وثمان مئة بمنزله بصالحية دمشق، والحمد لله رب العالمين»[(٣)].

واطلعتُ على صُوَر المخطوط التي أرفقها فوجدتُ خطَّ ابن اللبُّودي مطابقًا للمخطوط الذي أقومُ بتحقيقه مما يُثبِتُ عدم نسبته إليه.

وكما ترى، فإن إسهامات الإمام ابن اللبُّودي لم تقتصر على تأليف الكتب، بل انضم إليها نَسْخُه لمصنفات أئمة آخرينَ كالسِّلَفي، والبقاعي في فهرست مصنفاته، ومصنفات ابن حجر، رحمهم الله جميعًا، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

خامسًا: وَصْفُ النسخة الخطِّية:

هذه النسخة أصلُها محفوظٌ في مكتبة جامعة ليدن بهولندا، برقم ٢٤٩٢، أو ١٠٥٠ في مجلد مستقل، ولم يُوجد لها غِلافٌ أو مقدمة للمؤلف، ووُضِع عنوانه في أعلى اللوحة الأولى، وفي مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية مصورة لها، رقم الحفظ ١٧٦٩ - ف، ولم يُذكر أن أصلها بـ «ليدن»، ولم أقفْ بعد البحث على غيرها[(٤)].

وقد تغلبتُ على مشكلة عدم توفُّر نسخة خطية أخرى منها بالمقابلة مع ما ذكره الإمام البقاعي ذاتُه في كتابه الكبير «عنوان الزمان بتراجِم الشيوخ

(١) ينظر: المجمع المؤسس (٢/ ٣٥٦).

(٢) فرغ تعليقه: كذا في المطبوع، وأيضًا في المخطوط بخطِّ ابن اللبودي! من دون «مِنْ» بعد «فرغ».

(٣) ينظر: منتقى من السفينة البغدادية للسِّلَفي، ص٧٦.

(٤) ينظر: خزانة التراث (٧٤/ ٤٦٨).

والأقران»، حيث ذكر مصنفات ابن حجر في ترجمته من الكتاب كما تقدم، وحقَّق الكتاب وقدَّم له وعلَّق عليه الدكتور حَسَن حَبَشِي، وطبعه في أربع مجلدات، وهو من مطبوعات مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القومية بمصر سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

عدد لوحاتها: ٦ لوحات - ١١ وجه.

عدد الأسطر: ١٤ سطرًا، وقد تقلُّ في بعض الأوجه.

الخط وسَنة النسخ: كُتِب بخطِّ الحافظ ابن اللبُّودي في ١١ صفر سنة ٨٦٨هـ، كما جاء في آخره.

سادسًا: صُوَر المخطوط ورَقْمُه في نسخة مكتبة ليدن بهولندا:

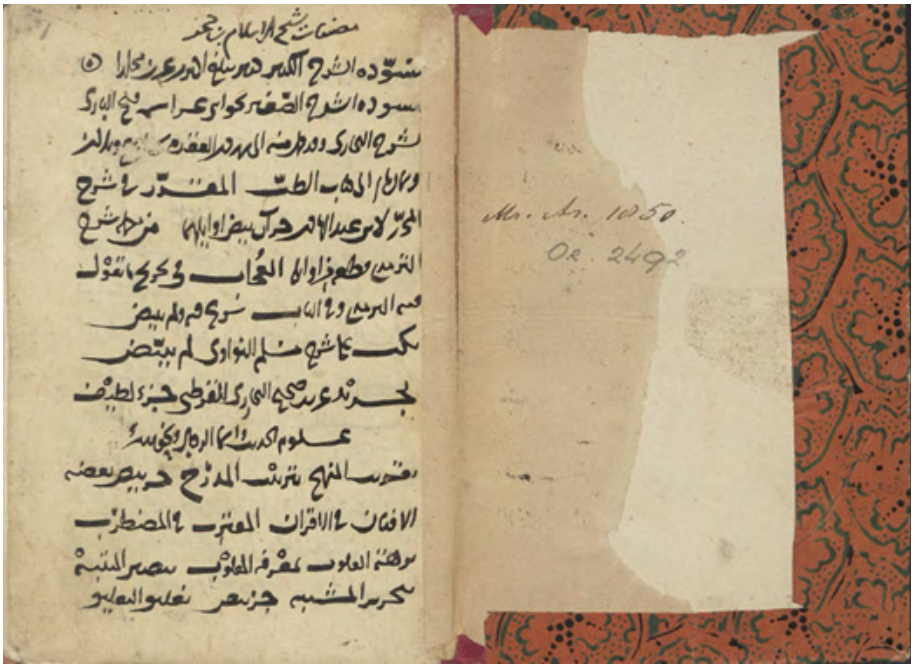

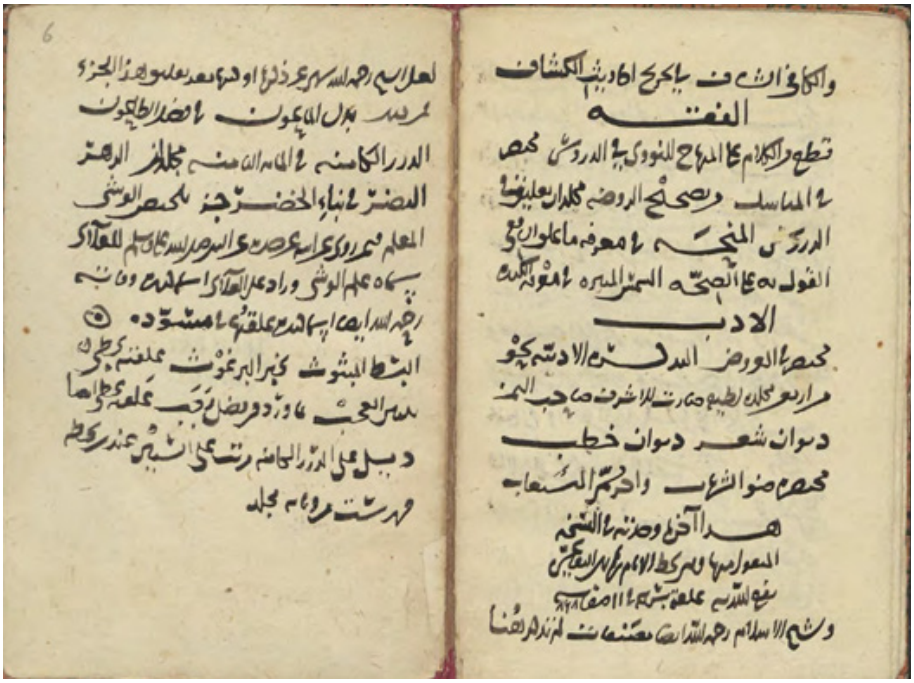

صورة اللوحة الأولى والأخيرة من المخطوط، بخطِّ ناسخِه الإمام ابن اللبُّودي، ويظهرُ في اللوحة الأخيرة نهاية ما كتبه الإمام البقاعي، ثم زيادات ابن اللبُّودي عليه.

نصُّ المخطوط:

[شروح الحديث]

١. مسوَّدة الشرح الكبير: كبير يبلغ أكثر من عشرين مجلدًا.

لم يذكره البقاعي ضمن مؤلفات الحافظ في كتابه «عنوان الزمان»، ولم يذكره السخاوي ضمن مؤلفاته كذلك، ويظهر أنه شرح على كتاب «المنهاج» لشيخه ابن الملقِّن[(١)]، فهو من زيادات البقاعي في هذا الكتاب، ويظهر أنه كبير جدًّا، بدليل وصف كتاب «فتح الباري» -الذي بعده- بأنه صغيرٌ مقارنةً به، ولم أقف عليه.

وذكره شاكر عبدالمنعم ضمن الكتب التي لا تصحُّ نسبتُها إلى الحافظ ابن حجر العسقلاني، بناءً على أن ابن حجر الهيتمي المتوفَّى سنة (٩٧٤هـ) شرح كتاب «المنهاج» لابنِ الملقِّن في كتابه «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» وأنه حصل الخَلْطُ بين ابن حجر العسقلاني وابن حجر الهيتمي[(٢)].

ولا يُوافَقُ على ما ذكره بيقينٍ، فالبقاعيُّ تلميذُ ابنِ حجرٍ العسقلانيِّ هو الذي أثبتَ أن الكتاب له، وقيَّد ذلك بخَطِّه، ونسخه الإمامُ ابنُ اللبُّودي بخطِّه المثبت على مخطوط كتابنا هذا، وخطُّه معروف، وكلاهما عاصَرَا ابن حجر العسقلاني وأعلمُ به من غيرهما، ثم إن ابن حجر الهيتمي وُلد سنة (٩٠٩هـ) بعد البقاعي، فكيف يُثبَتُ اسمُ كتابه عند مَنْ قبله.

٢. مُسوَّدة الشرح الصغير: نحو اثني عشر، اسمه «فتح الباري بشرح البخاري»، وقد كمُل منه إلى شهر ذي القعدة سنة [أربع] وثلاثين وثمان مئة إلى كتاب الطب.

هكذا في المخطوط، ممَّا يُوحِي أن البقاعي كتب ذلك قبل أنْ يُكمله ابن حجر، لكنْ جاء في كتاب «عنوان الزمان» ما يُفيد أنه أكمله، فقال عند سرد مصنفاته: «فأوَّلها في التقديم، وأوْلاها بالتعظيم: شرح صحيح البخاري المُسمَّى: (فتح الباري)، في اثني عشر مجلدًا كبارًا، و(مقدمته) في مجلد ضخم، يشتمل على جميع مقاصد الشرح سوى الاستنباط».

(١) ينظر: فهارس الجواهر والدرر (ص١٣٢٦).

(٢) ينظر: ابن حجر العسقلاني، مصنفاته (١/ ٣٩٦).

وذكر السخاويُّ أنه بدأ في شرحه أوائل سنة ٨١٧هـ، وانتهى في أول يوم من رجب سنة ٨٤٢هـ، وظلَّ يُلحِق فيه حتى قبيل وفاته بيسيرٍ[(١)].

والكتاب مطبوع عدة طبعات.

٣. **المقرَّر في شرح المحرَّر لابن عبدالهادي: جزآن، بيَّض أوائلهما.**

ذكره في عنوان الزمان باسْمِه فقط، وزاد هُنا اسم مؤلفه، ووصفه كما ترى.

وقال السخاوي: «كتب منه قطعةً في الدروس، ثم تشاغلَ عنه بشرح البخاري، ولو كمُل لكانَ قَدْرَ خَمْسِ مجلدات»[(٢)].

٤. **من تكملة شرح الترمذي: قطعة من أوائله.**

ذكره في عنوان الزمان، وقال: «ومن ذلك (شرحٌ على الترمذي) شرع فيه في سنة ثمان (يعني: وثمان مئة)، فكتب منه جزءًا وفَتَرَ العَزْمُ، ولو كمُل لكان يخرج في ستة أسفار».

وقد اقتبس السخاويُّ كلامه فنقله في الجواهر والدرر[(٣)].

٥. **العُجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي: وفي الباب: شرع فيه ولم يُبيِّض.**

سمَّاه في عنوان الزمان (اللباب) -ولعله الراجح كما سيأتي- وقال: «شرع فكتب من أوله ثلاث كراريس، ومن كتاب الحج كراسة».

وقال السخاوي: «كتب من أوائله قدر ستة كراريس، لو كمُل لجاء في مجلد ضخم»[(٤)].

ولابن حجر كتاب آخر اسمه: «العجاب في بيان الأسباب»، أي: أسباب النزول، مطبوع في مجلدين بتحقيق عبدالحكيم الأنيس، وذكر أن الحافظ صرَّح باسمه هذا في نهاية المقدمة[(٥)]، ولعلَّ هذا ما يُؤيِّد أن اسم الكتاب الذي معنا: (اللباب)، كما في عنوان الزمان.

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤١)، والجواهر والدرر، (ص٦٧٥).
(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٤)، والجواهر والدرر، (ص٦٧٦).
(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٢)، والجواهر والدرر، (ص٦٧٦).
(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٢)، والجواهر والدرر، (ص٦٦٦).
(٥) ينظر: العجاب (١/ ١١٤).

٦. **نكت على شرح مسلم للنواوي: لم يبيّض.**

ذكره في عنوان الزمان: وزاد «شرع في أوائله».

وذكر السخاوي أنه لم يُكمله، وأنه رأى منه كراسة في الكلام على المقدمة، وأخرى من الكلام على غيرها[(١)].

٧. **تجريد غريب صحيح البخاري للقرطبي: جزء لطيف.**

قال في عنوان الزمان: «و(تقريب الغريب)، جزء، وفيه غريب الألفاظ من مختصر القرطبي، مع التنبيه على فوائد وزوائد وغرائب».

وأفاد السخاويُّ أنه أَلَّفَه سنة ثماني عشرة وثمان مئة، ووصف فوائده بأنها مهمة[(٢)].

والقرطبيُّ صاحبُ المختصر هو: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦هـ)، وقد حقَّقه شيخُنا الدكتور رفعت فوزي، وهو مطبوعٌ بدار النوادر.

علوم الحديث وأسماء الرجال ونحو ذلك:

٨. **تقريب المنهج بترتيب المدرج: جزء، بيَّض بعضَه.**

ذكره في (عنوان الزمان) ولم يعلِّق عليه، وقال السخاوي: «فرَّغه في سنة سبع وثمان مئة، في مجلد»[(٣)].

٩. **الأفنان في الأقران.**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «الأفنان في رواية الأقران»، وجزم بهذا الاسم، وذكر السخاوي أن اسمه: المُخرَّج على المُدبَّج، ويُسمَّى أيضًا: الأفنان في رواية الأقران، والتَّعريج على التَّدبيج[(٤)]. والذي يظهر أن اسمه ما اتفقا عليه، وأن الآخريْن وصفان له.

١٠. **المقترب في المضطرب.**

ذكره في عنوان الزمان وقال: «المقترب في بيان المضطرب»، وكذلك السخاوي، ولم يعلِّقا عليه[(٥)].

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٤)، والجواهر والدرر، (ص٦٧٧).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٢)، والجواهر والدرر، (ص٦٧٧).

(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥)، والجواهر والدرر، (ص٦٧٩).

(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥)، والجواهر والدرر، (ص٦٧٩).

(٥) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥)، والجواهر والدرر، (ص٦٧٩).

١١. **نزهة القلوب بمعرفة المقلوب.**

سمَّاه في (عنوان الزمان): «نزهة القلوب في معرفة المبدَل والمقلوب»، وذكر السخاوي بأنه يُسمَّى أيضًا: جلاء القلوب في معرفة المقلوب، وأنه في مجلد[(١)].

١٢. **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: جزء، بيّض.**

ذكره في (عنوان الزمان): وزاد «لخَّص فيه أصولَ هذا الفن وفروعه، واعتنى بضبطه بالحروف، وقد كمُل وبيّض في مجلد»[(٢)].

وقال السخاوي: «قصد فيه تحرير المشتبه للذهبي، فضبط الأسماء بالحروف، واستدرك ما فاته مما اشتمل عليه أصوله كابن ماكولا وابن نقطة وذيولهما، وأحق كثيرًا مع ذلك، فجاء قدر حجمه مرةً ونصفًا، وهو مجلد بُيِّض»[(٣)].

والكتاب مطبوع في أربع مجلدات بتحقيق محمد النجار ومراجعة علي البجاوي في المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر عام ١٣٨٣هـ.

١٣. **تغليق التعليق [ل٢/أ]: يشتمل على وصل التعاليق المرفوعة والموقوفة في صحيح البخاري: جزآن، بيّض.**

فصَّل في التعريف به في (عنوان الزمان) فقال: «قصد فيه إلى وصل الأحاديث الموقوفة الواقعة في صحيح البخاري بأسانيد المصنِّف في كلٍّ منها، وهو قدر المقدمّة، وقد كمُل هذا في حياة كبار المشايخ، وشهدوا بأنه لم يُسبَق إلى مثله، ووُجد شاهد ذلك من كلام أبي عبدالله بن رُشَيْد وغيره من الأئمة، فإنهم صرَّحوا بأن هذا النوع جديرٌ بأن يُفرَد بالتصنيف، يتصدى لجميع طرقه ووَصْل منقطعه، وقد حصل بفراغه إعانة عظيمة عندما شرع في الشرح وأغنى عن تعب كبير»، وذكره السخاويُّ وأطال في الكلام عليه مستفيدًا من كلام البقاعي هنا، ومُثْنِيًا على شيخهما ابن حجر[(٤)].

والكتابُ مطبوعٌ في خمس مجلدات بتحقيق د. سعيد القزقي في المكتب الإسلامي ودار عمَّار عام ١٤٠٥هـ.

---

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٩)، والجواهر والدرر، (ص٦٨٠).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٤).

(٣) ينظر: الجواهر والدرر، (ص٦٧٩).

(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٢)، والجواهر والدرر، (ص٦٦٥-٦٦٦).

١٤. **مختصره المسمَّى «التشويق لتغليق التعليق»: بيّض.**

ذكره في (عنوان الزمان) وسمَّاه: «التشويق إلى وصل المهم من التعليق».

وزاد: «ومختصر آخر منه يُسمَّى «التوفيق»، اقتصر فيه على ذكر الأحاديث التي لم تقع في الأصل إلا معلَّقةً، ولم توصلْ في مكان آخر منه»[(١)].

ولم يذكر المختصر الآخَر هنا، وذكره السخاوي وقال: «التوفيق لوَصْل المهم من التعليق، واقتصر في هذا على الأحاديث التي لم يوصِل البخاري أسانيدها في مكان آخر من جامعه»[(٢)].

١٥. **نزهة الألباب في الألقاب: جزء، بيّض.**

ذكره في (عنوان الزمان)، وكذلك السخاوي في (الجواهر والدرر)، ولم يعلِّقا عليه[(٣)]. وزاد في هذا الكتاب بيان حَجْمه، وحالته.

والكتاب مطبوع في مجلدين بتحقيق عبدالعزيز السديري بمكتبة الرشد عام ١٤٠٩هـ.

١٦. **تكملة النكت على «علوم الحديث» لابن الصلاح: جزآن، بيّض بعضه.**

سمَّاه في (عنوان الزمان): «الاستدلال على النكت على ابن الصلاح» وقال: «في مجلد ضخم لم يكمُل»[(٤)].

ولم يذكره السخاوي، وإنما ذكر «النكت على الألفية»، وقال: «لم أر منه غير ورقتين»[(٥)]، -وسيأتي برقم (١٩)-.

وذكره شاكر عبدالمنعم باسم «الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح»، وأحال على مراجع، منها: (عنوان الزمان) و(الجواهر والدرر)، ولم أقفْ عليه فيه كما تقدَّم[(٦)].

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٢).

(٢) ينظر: الجواهر والدرر، (ص٦٦٦).

(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥)، والجواهر والدرر، (ص٦٧٩).

(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٤).

(٥) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٧٨).

(٦) ينظر: ابن حجر العسقلاني، مصنفاته (١/ ١٨٣).

وكتاب «النكت على ابن الصلاح» مطبوع في مجلدين بتحقيق د. ربيع هادي مدخلي في دار الراية، ط٢، ١٤٠٨هـ، وأما عن تسمية الكتاب بالتكملة؛ فلأنَّ للحافظ ابن حجر كتابين في النكت، وانظرْ عنهما كلامًا ماتعًا لشيخنا د. أحمد معبد في تقديمه لكتاب «النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي» بتحقيق د. ماهر الفحل، وهو مطبوع بدار الميمان، عام ١٤٣٤هـ.

١٧. **نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر: كرَّاسة، بيّض.**

قال في عنوان الزمان: «كراسة، منها مقاصد الأنواع التي في كتاب ابن الصلاح مع زيادات كثيرة وتوضيحها، في مجلد، وبُيِّض»[(١)].

والكتاب وشرحه الآتي مطبوعان طبعات عديدة.

١٨. **شرحها نزهة النظر: مجلد، كمُل وبيّض.**

لم يفرده في (عنوان الزمان) مستقلًّا، ولعله المقصود بكلامه على الكتاب السابق: «.. وتوضيحها في مجلَّد وبُيِّض».

١٩. **النكت على شرح الألفية للشيخ زين: مسوَّدة.**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «للشيخ زين الدين العراقي، لم يكمُل»[(٢)].

وانظر التعليق على الكتاب رقم (١٦).

٢٠. **مختصر السيرة النبوية: بُيِّض في جزءٍ لطيف.**

لم أقفْ عليه في (عنوان الزمان) للبِقاعي، ولا في (الجواهر والدرر) للسخاوي، وهو من زيادات هذا الكتاب.

وذكر شاكر عبدالمنعم -نقلًا عن الرسالة المستطرفة- كتاب «السيرة للحافظ ابن حجر»، ضِمْنَ الكتب المنسوبة إلى الحافظ ابن حجر[(٣)]، وهو أقربُ إلى كتابنا هذا الذي كتبه البقاعيُّ بخَطِّه، ونسخه ابنُ اللبُّودي عنه، وما ذكراه من صحة نسبته إليه أرجحُ مما ذهب إليه، والله أعلم.

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٤).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٤).

(٣) ينظر: ابن حجر العسقلاني، مصنفاته (١/ ٣٩٦).

٢١. **إتحاف المَهَرة بأطراف العَشَرة: وهي: الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح أبي عوانة، وسنن الدارقطني، والمنتقَى لابن الجارود، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم: كمُل في المسوَّدة، وبُيِّض بعضُه.**

ذكره في (عنوان الزمان)، وعدَّ معهم «مسند أحمد» -ولم يذكره هنا؛ لأنه أفرد الكلام عليه مع الكتاب الذي يليه-، وزاد هنا: «وإنما زِيد العدد واحدًا؛ لأن صحيح ابن خزيمة لم يُوجَد منه سوى قَدْرِ رُبْعِه، وقد كمُل هذا الكتاب وهو في ثمانية أسفار، وشرع في تبييض أوائله»[(١)].

وذكره السخاوي مستفيدًا من كلامه هُنا، ولم يذكر كلامه على صحيح ابن خزيمة[(٢)].

والكتاب مطبوع في (١٩) مجلدًا من دون الفهارس، بتحقيق مجموعة من الأساتذة، في مجمَّع الملك فهد ومركز خدمة السُّنة بالجامعة الإسلامية عام ١٤١٥هـ.

٢٢. **إطراف [ل٢/ ب] المُسنِد المُعْتلي بأطراف المُسنَد الحنبلي: جزآن بُيِّض.**

لم يُفرده مستقلًّا في (عنوان الزمان)، وذكره ضمن كلامه عن كتاب «إتحاف المهرة» السابق، فقال: «.. وأفرد منه أطراف مسند أحمد. وسُمِّيَ «إطراف المُسنِد المُعتلي بأطراف المسنَد الحنبلي»، وكان شيخُنا حافظ العصر (يعني: العراقي) يعتمد عليه في إملائه، وبيان أحوال الرواة في هذا الكتاب مما ليس في تهذيب الكمال، وشرع فيه، ولو كمُل لخرج في خمسة أسفار»[(٣)].

لكن كلامه الأخير لا ينصرف إلى الكتاب؛ لأنه ليس في الرجال، وإنما في الأحاديث، واقتبس السخاويُّ كلامه دون أن يذكر ما يتعلق بالرجال[(٤)]، وربما قصد البقاعي به كتاب «تعجيل المنفعة» لابن حجر الآتي برقم (٣٧).

والكتاب مطبوع بتحقيق د. زهير الناصر، في دار ابن كثير، عام ١٤١٤هـ.

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٢).

(٢) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٧٢).

(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٣).

(٤) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٧٢).

٢٣. **عُشاريات الصحابة: جزء، مسوَّدة.**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «في المسوَّدة، وأملى منه نحو مئتي مجلس»[(١)].

ولم يُورِدْه السخاويُّ ضمن مصنفاته، وإنما ذكره عند كلامه عن مجالس ابن حجر في الإملاء[(٢)].

وذكره شاكر عبدالمنعم وأحال على (عنوان الزمان)، ولم يعلِّق عليه[(٣)].

٢٤. **معرفة من عاش مئة من هذه الأُمَّة أو جاوزها: جزء، بُيِّض.**

سمَّاه في (عنوان الزمان): «تعريف الفئة، مِمَّنْ عاش من هذه الأُمَّة مئة»، وقال: «مجلَّدة في المسوَّدة»[(٤)].

٢٥. **التعليق على الموضوعات لابن الجوزي: [في جزأين] مسوَّدة.**

قال في عنوان الزمان: «شرع فيه»[(٥)].

٢٦. **الكلام على مستدرك الحاكم: وتمييزه في ثلاثة أقسام: قسمٌ وهِم في تصحيحه، وقسمٌ وهِم في استدراكه، وقسم سالمٌ له: مسوَّدة.**

ذكره في عنوان الزمان وقال: «شرع فيه» فقط[(٦)].

وكان وصف البقاعي له في هذا الكتاب أكثر تفصيلًا كما ترى.

٢٧. **الإصابة في تمييز الصحابة: ثلاثة أجزاء، بُيِّض بعضُه، في أربعة أقسام: الأول: من وردتْ صحبتُه من طريق صالحة أو ضعيفة، أو تفرَّد بذكره أهلُ المغازي. الثاني: من له رؤية. الثالث: المخضرمون. الرابع: من ذُكر في الكتب المصنفة في الصحابة غلطًا، وبيان ذلك.**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «كمُل وبيَّض منه نحو النصف، وهو يشتمل على أربعة أقسام في كل حرف منه، الأول: من جاء ذكره أو روايته في حديث أو حكاية. الثاني: من له [رؤية] فقط. الثالث: من أدرك الجاهلية والإسلام

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥).
(٢) ينظر: الجواهر والدرر (ص٥٨١).
(٣) ينظر: ابن حجر العسقلاني، مصنفاته (١/ ٢٣٢).
(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).
(٥) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥).
(٦) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥).

ولم يَرِدْ في خبر أنه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم. والرابع: من ذُكر في كتب من صنَّف في الصحابة أو خُرِّج من المسانيد على سبيل الغلط والذهول، وبيان ذلك وتحقيقه بما لم يُسبق إلى غالبه»[(١)].

والكتاب مطبوع عدة طبعات؛ أجْوَدُها بتحقيق: د. عبدالله التركي في (١٥) جزءًا بمركز هَجَر للبحوث عام ١٤٢٩هـ.

٢٨. **ترتيب المبهمات على الأبواب، وبيان الصحيح من الأحوال: بيّض بعضه [ل٣/ أ].**

وقال في (عنوان الزمان): «ترتيب المبهمات على الأبواب: مجلَّدة ضخمة مسوَّدة».

فلم يذكر العنوان كاملًا كما هُنا[(٢)].

٢٩. **كتاب الأربعين المتباينة بشَرْط اتصال السَّماع: اسمها الإمتاع، بيّض.**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشَرْط السَّماع» وزاد: «وشرائط كثيرة لم يُسبق إلى مثلها»[(٣)].

والكتاب مطبوع بتحقيق محمد الشافعي، في دار الكتب العلمية، عام ١٤١٨هـ.

٣٠. **معرفة ثقات الرجال ممن لم يُذكر في تهذيب الكمال: لم يُبيَّض.**

سمَّاه في (عنوان الزمان): «ثقات الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال»، وزاد: «في ثلاثة» (يعني: أجزاء)[(٤)].

٣١. **الانتفاع بترتيب العلل على الأنواع: مجلد.**

لم أقف عليه في (عنوان الزمان)، وذكره السخاويُّ ولم يعلِّق عليه، لكنْ ذكره الدكتور شاكر في كتابه، وفيه أن المقصود ترتيب كتاب «العلل» للدارقطني، فهو مرتب على المسانيد[(٥)].

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٣).
(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).
(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٨).
(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٣).
(٥) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٨٠)، وابن حجر العسقلاني، مصنفاته (١/ ٢٠٥).

٣٢. **تهذيب التهذيب: ثلاثة أجزاء، بيّض، وذكر فيه مقاصدَ التهذيب والزيادة في ذلك قَدْرُهُ [هكذا].**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «كمُل قديمًا، وانتهى تبييضُه في سنة سبع وثمان مئة، وهو يشتمل على اختصار (تهذيب الكمال) للمِزِّي، مع زياداتٍ عليه تقربُ من ثُلُث حَجْمه، وخرَّج كلَّه مع ذلك في قَدْر ثُلُث حَجْم الأصل، وقد بيَّضت منه نسخة في خمسة مجلدات وأخرى في ستِّ مجلدات»[(١)].

والكتاب مطبوع عدة طبعاتٍ، وحُقِّقَ رسائل علمية بالجامعة الإسلامية، وطُبع بدار البِرِّ بدبي في (١٦) مجلدًا.

٣٣. **مختصر هذا الكتاب: في مجلد واحد سماه: «التقريب»، وقد بيّض، في مجلد لطيف عجيب الوضع.**

ذكره في (عنوان الزمان) ضِمْنَ الكتاب السابق وقال: «ومختصر هذا الكتاب يُسمَّى (تقريب التهذيب) في مجلَّد واحد، يُحصِّل ما في الأصل ويزيدُ ضبط الأسماء المشكلة». وقد تصحَّف فيه إلى «تهذيب التهذيب»[(٢)].

والكتاب مطبوعٌ عدة طبعاتٍ؛ أشهرها بتحقيق الشيخ محمد عوَّامة، في دار الرشيد، عام ١٤١١هـ.

٣٤. **لسان الميزان: يشتمل على تراجِم من ليس له ذِكْرٌ في التهذيب، مع زيادة في أحوالهم من الجرح والتعديل، بيّض.**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «ويشتمل على تراجِمه التي ليست في تهذيب الكمال مع البيان لها من جرح وتعديل، وبيان وهْم من وَهَم، وما فاته من ترجمة»[(٣)].

والكتاب مطبوع في (١٠) أجزاءٍ، بعناية الشيخ عبدالفتاح أبي غُدَّة، بمكتب المطبوعات الإسلامية، عام ١٤٢٣هـ.

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٣).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٣).

(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٤).

٣٥. **ذيل الميزان: يشتمل على نحوٍ من ألفَيْ ترجمةٍ زائدةٍ على الأصل، بيَّض بعضَه.**

لم يذكره في (عنوان الزمان)، وبيَّن في هذا الكتاب عدد التراجِم التي زادها على الأصل.

وذكره السخاويُّ، ونقل كلام البِقاعيِّ بحَرْفِه غير أنه قال: «بيَّض أوائله»، وكذلك شاكر عبدالمنعم[(١)].

٣٦. **أطراف الصحيحين: مرتَّبة على الأبواب مع المسانيد، عجيب الوضع، بيَّض بعضَه.**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «أطراف الصحيحين على الأبواب والمسانيد، عجيب الوضع»[(٢)].

ولم يذكر أنه بيَّض بعضَه كما هنا.

٣٧. **رجال مسانيد الأئمة الأربعة: الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد.**

ذكره في (عنوان الزمان) باسْمِه فقال: «تعجيل المنفعة في الأئمة الأربعة» أصحاب المذاهب[(٣)].

والكتاب مطبوع في مجلدين بعنوان: «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، بتحقيق د. إكرام الله إمداد الحق، في دار البشائر الإسلامية، عام ١٤١٦هـ.

٣٨. **الإيثار برجال الآثار [ل٣/ ب] لمحمد بن الحسن.**

ذكره في (عنوان الزمان)[(٤)].

والكتاب مطبوعٌ بتعليق علي العبادي بدار العاصمة عام ١٤١٧هـ، لكنْ حصل فيه تداخُلٌ بين هذا الكتاب وكتابٍ آخرَ لابن حجر اسمه: «الرِّفعة فيما يرد على الحسيني وأبي زرعة» -ولم يُذكَرْ ضمن المصنفات هنا- وهو

(١) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٨٣)، وابن حجر، مصنفاته (١/ ٣٠٥).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٥٠).

(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٥٠).

يتعلق برجال مسند أحمد، وبدايته من الترجمة رقم (١٢٨) (ص٥٩) إلى آخر طبعة العبادي، وقد طُبع كتابُ الإيثار وكتابُ الرِّفعة مستقلَّينِ بتحقيق د. سليمان العريني بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣٧هـ.

٣٩. **طرق حديث «مَنْ بَنَى لله -عزَّ وجلَّ- مسجدًا»، عن نحو أربعين صحابيًّا: بيّض.**

٤٠. ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «طرق من بنى مسجدًا» ولم يعلِّقْ عليه[(١)].

٤١. **طرق حديث المغفر: بيّض، ثم غرق** [هكذا كما تبيَّنت لي].

ذكره في (عنوان الزمان)، وتصحفتْ فيه إلى «المغفرة»، وزاد: «وقع من رواية سبعة عشر نفسًا، رَوَوْهُ عن الزهريِّ مع مالك ردًّا على من قال: إن مالكًا تفَرَّد به»[(٢)].

٤٢. **طرق حديث «من كذب عليَّ»: بُيِّض.**

ذكره في (عنوان الزمان) ولم يذكر أنه بُيِّض[(٣)].

٤٣. **طرق حديث الغسل يوم الجمعة: من رواية نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- خاصة، جمع فيه مئة واثني عشر طريقًا إلى نافع خاصة.**

ذكره في (عنوان الزمان)، ولم يذكر عَدَدَ طُرُقِه كما هُنا[(٤)].

٤٤. **الرَّدُّ على من زعم أن في مسند أحمد أحاديث موضوعة: بُيِّض، سماه «المقصد الأحمد في الذَّبِّ عن مسند أحمد».**

ذكر اسمه فقط في (عنوان الزمان)، ولم يُبيِّنْ موضوعه، ولا أنه بُيِّض[(٥)].

والكتاب مطبوع عدة طبعات، لكن الطبعة التي حقَّقها عبدالله الدرويش بدار اليمامة عام ١٤٠٥هـ مميزة؛ حيث أُلحق بها كتاب «فهرست الكتب من مرويات الحافظ ابن حجر» لمؤلفٍ مجهول، ويظهر أن أصْلَه

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧).
(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧).
(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٨).
(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧).
(٥) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٩).

للحافظ ابن حجر، هو المذكور هنا برقم (١١٤)، كما طُبع كتاب «المقصد» قبل ذلك وأُلحق به ذَيْلُه لمحمد المدراسي الهندي بمكتبة ابن تيمية عام ١٤٠١هـ، وفيه الأحاديث التي ذكرها ابنُ الجوزي في كتابه «الموضوعات» من مسند أحمد، ولم يذكرها الحافظ ابن حجر.

٤٥. **الأمالي الحديثية: نحو المئة من عُشاريات الصحابة: بُيِّض.**

ذكره باسمه فقط في (عنوان الزمان)، فلم يصفه كما هنا[(١)].

وقد طُبع للحافظ من كتب الأمالي: «الأمالي المطلقة» و«الأمالي السَّفَرية» كلاهما بتحقيق حمدي السلفي بالمكتب الإسلامي عام ١٤١٦ و ١٤١٨هـ.

٤٦. **ثم: الأمالي في محاسن الأخلاق والآداب: جاوز الستين.**

لم أقفْ عليه في (عنوان الزمان)، ولا في (الجواهر والدرر) للسخاوي، فهو من زيادات هذا الكتاب عليهما.

٤٧. **الدلائل في معرفة الأوائل: لم يبيّض.**

سمَّاه في (عنوان الزمان): «إقامة الدلائل على معرفة الوسائل» وقال: «كمُل وهو في المسوَّدة»[(٢)].

٤٨. **لذَّة العيش بجَمْع طُرُق حديث «الأئمة من قريش»: بُيِّض.**

لم أقفْ عليه في (عنوان الزمان)، وذكره السخاوي ووصفه بأنه في جزء ضخم[(٣)].

٤٩. **طرق حديث «زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا»: بُيِّض [ل/ ٤أ].**

ذكره في (عنوان الزمان) ولم يعلِّق عليه، وجاء بعده عنوان آخر: «جزء يُسمَّى: الإنارة بطرق حديث غِبّ الزيارة»، ويظهر أنهما واحدٌ[(٤)].

٥٠. **طرق حديث «تَعَلَّمُوا الفرائضَ»: بُيِّض.**

ذكره في (عنوان الزمان) ولم يعلِّق عليه[(٥)].

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).
(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).
(٣) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٧٥).
(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧).
(٥) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧).

٥١. **زوائد مسند البزار على مسند أحمد خاصة: بُيِّض.**

جاء في (عنوان الزمان) كتاب: «الدر المنتخب من مسند البزار مما ليس في السِّتَّة ولا في مسند أحمد»، ولم يذكر أنه بُيِّض[(١)].

ويظهر أنه كتابٌ آخرُ لابن حجر غيرُ الذي معنا، يدلُّ عليه قوله: «فإنني لما عَلَّقْتُ الأحاديثَ الزائدةَ على الكتب السِّتَّةِ ومسندِ الإمام أحمد من جَمْع شَيْخِنا الإمامِ أبي الحسن الهيثمي، وقفتُ على تخريج زوائد أبي بكر البزار جَمْع أبي الحسن المذكور على الكتب السِّتَّةِ أيضًا (يعني: كتاب كشف الأستار)، فرأيتُ أن أُفرِدُ هنا من تصنيفه المذكور ما انفرد به أبو بكر عن الإمام أحمد، فإنني كنتُ عملتُ أطرافَ مسند أحمد»[(٢)]، وهذا يفسِّر قوله في العنوان: «على مسند أحمد خاصة»، فهو من إضافات هذا الكتاب على كتاب «عنوان الزمان».

وأما قول السخاوي: «تلخيص زوائد البزار للهيثمي، حذف منه ما في مسند أحمد»[(٣)]، ففيه نظر، والله أعلم.

وكتاب المختصر مطبوعٌ بتحقيق صبري عبدالخالق بمؤسسة الكتب الثقافية ١٤١٢هـ.

٥٢. **ترتيب فوائد سمُّوية على المسانيد: بُيِّض.**

ذكره في (عنوان الزمان) ولم يذكر أنه على المسانيد، وأنه بُيِّض[(٤)].

٥٣. **ترتيب فوائد تمام على الأبواب: بُيِّض.**

ذكره في (عنوان الزمان) ولم يذكر أنه على الأبواب، وأنه بُيِّض[(٥)].

٥٤. **التذكرة الحديثية: نحو سبع مجلدات، بُيِّض.**

ذكره في (عنوان الزمان) وأنه في عشر مجلدات، ولم يذكر أنه بُيِّض[(٦)].

---

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥).

(٢) ينظر: مختصر زوائد مسند البزار (١/ ٥٨).

(٣) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٦٤).

(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥).

(٥) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥).

(٦) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

٥٥. **معرفة مَنْ وافق اسمي وكُنيتي: بُيِّض.**

لم أقف عليه في (عنوان الزمان)، وذكره السخاوي باسم «القصد الأحمد في من كُنيته أبو الفضل واسمه أحمد» وقال: «في المسوَّدة»، وكذلك شاكر عبدالمنعم وقال: «ظلَّ في المسوَّدة»[(١)].

وخالفا البقاعيَّ الذي ذكر هنا أنه بُيِّض، ويظهر أن كلامه هو الأرجح، فهو أقدمُ وأقربُ إلى ابن حجر منهما، وهذا من إفاداتِ كتابه هذا.

٥٦. **ترتيب «المتفق» للخطيب، والزيادة عليه: لم يُبيَّض.**

ذكره في (عنوان الزمان) ولم يذكر أنه تضمَّن الزيادة عليه، وأنه لم يُبيَّض[(٢)].

٥٧. **أسماء رجال الكتب العشرة التي عملت أطرافها: لم يُبيَّض.**

لم أقفْ عليه في (عنوان الزمان)، وذكره السخاويُّ وقال: «أسماء رجال الكتب التي عمل أطرافها في إتحاف المهرة ممن لم يُذكر في تهذيب الكمال، شرع فيه، وكتب منه جملة، ثم فتر عَزْمُه، ولو كمُل لجاءَ في خمسة مجلدات»[(٣)].

٥٨. **الإجزاء بأطراف الأجزاء: لم يُبيَّض.**

لم أقفْ عليه في (عنوان الزمان)، وذكره السخاويُّ وقال: «وهو على أطراف المسانيد، في خَمْس رُزَم، وقال: إنه في مجلدين»[(٤)].

٥٩. **أطراف «المختارة» للضياء: مجلّد، بيّض.**

ذكره في (عنوان الزمان) وأنه في مجلد ضخم، ولم يذكر أنه بُيِّض[(٥)].

٦٠. **ترتيب مسند أبي داود الطيالسي: بُيِّض.**

لم يذكره في (عنوان الزمان)، وذكره السخاوي، وذكر أن هذا الكتاب، والذي بعده أَلَّفَهُما الحافظ ابن حجر في سنة ثلاث وثمان مئة، ثم غَرِقَا في سنة سِتٍّ، (يعني: وثمان مئة)[(٦)].

---

(١) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٨٨)، و ابن حجر، مصنفاته (١/ ٣٤٧).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥).

(٣) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٨٣).

(٤) ينظر: الجواهر والدرر (٦٨٢).

(٥) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥).

(٦) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٦٤).

٦١. **ترتيب مسند عبد بن حميد: بُيِّض.**
ذكره في (عنوان الزمان) ولم يعلِّق عليه[(١)].

٦٢. **ترتيب [ل٤/ ب] طبقات الحفاظ على الحروف: كبير، لم يُبيَّض.**
ذكره في (عنوان الزمان) وأنه في سِفْرَيْنِ، لم يُبيَّض، ولم يذكر أنه مرتب على الحروف كما هنا[(٢)].

٦٣. **تلخيص تخريج أحاديث الرافعي: سمَّاه «التمييز بتخريج شرح الوجيز»، في مجلدين، بُيِّض.**
ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «التمييز في تخريج أحاديث شرح الوجيز» في مجلّديْن، بُيِّض. ولم يذكر أنه تلخيص، وأنه للرافعي[(٣)].

والكتاب مطبوعٌ باسمه الحقيقي «التمييز» في (٧) مجلدات بتحقيق د. محمد الثاني، في دار أضواء السلف، عام ١٤٢٧هـ.

٦٤. **الدراية بتخريج أحاديث الهداية: مجلد، بُيِّض.**
لم يذكره في (عنوان الزمان)، وذكره السخاوي، وذكر له اسمًا آخر فقال: «نَصْب الراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية، فرغه[(٤)] في سنة سبع وعشرين (يعني: وثمان مئة) ملخِّصًا له من كتاب الزيلعيِّ في مجلد واحد، بُيِّض»[(٥)].

والكتاب مطبوع في مجلدين بتعليق السيد عبدالله اليماني بدار المعرفة.

٦٥. **تعريف أهل التقديس، بمراتب الموصوفين بالتدليس، جزء، بُيِّض.**
ذكر اسمه فقط في (عنوان الزمان)، ولم يُبيِّنْ حَجْمَه، ولا أنه بُيِّض[(٦)].

والكتاب مطبوعٌ عدة طبعات؛ أَجْوَدُها بتحقيق د. أحمد سير المباركي، عام ١٤١٤هـ.

---

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥).
(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٣).
(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٣).
(٤) فرغه: كذا في الجواهر والدرر (ص٦٦٧).
(٥) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٦٧).
(٦) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٩).

٦٦. **الاعتراف، بأوهام الأطراف: لم يُبيَّض.**

لم يذكره في (عنوان الزمان)، وذكره السخاوي، ضمن كتاب «النكت الظراف على الأطراف» للمزي، وأنه علَّقه من حواشيه بنسختيه من الأصل التي إحداهما بخطه في أواخر سنة تسع وثلاثين وثمان مئة، وكان كتب منه يسيرًا في سنة خمس وثمان مئة، وسمَّاه بهذا الاسم الذي ذكره البقاعي»[(١)].

وكتاب «النكت الظراف» مطبوع بحاشية «تحفة الأشراف» للمزي بتحقيق عبدالصمد شرف الدين بالمكتب الإسلامي.

٦٧. **الزوائد العالية من المسانيد الثمانية: في مجلدين، لم يبيّض.**

ذكره باسمه في (عنوان الزمان)، وأنه في ثلاث مجلدات وكمُل في المسوَّدة[(٢)].

والكتاب مطبوع في (١٩) مجلد باسم «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»، بتحقيق مجموعة من الطلاب، ونسَّقه د. سعد الشثري، بدار العاصمة، عام ١٤١٨هـ.

٦٨. **الجامع الكبير في سنن البشير النذير: كتب منه قطعة، لم يبيّض.**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «شرع في أوائله»[(٣)].

٦٩. **إنباء الغُمْر بأبناء العُمْر: تاريخ ابتُدئ على السنين، من مولدي وهَلُمَّ جَرًّا.**

ذكره باسمه فقط في (عنوان الزمان)، وتصحَّفتْ إلى «بأنباء»، ولم يُذكر التعريف به كما هنا[(٤)].

والكتاب مطبوع في (٤) مجلدات بتحقيق: د. حَسَن حَبَشِي، بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، عام ١٣٨٩هـ.

٧٠. **الإعلام بمن وليَ مصر من الحكام: جزء، بُيِّض.**

لم يذكره في عنوان الزمان، وذكره السخاوي، ولم يعلِّق عليه[(٥)].

(١) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٧٢).
(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٩).
(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٩).
(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٩).
(٥) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٨٥).

٧١. **والإعلام بمن سُمِّيَ محمدًا قبل الإسلام: جزء، بُيِّض.**
ذكره في عنوان الزمان ولم يعلِّق عليه[(١)].

٧٢. **بلوغ المرام من أحاديث الأحكام: مجلّد، بُيِّض [ل٥/ أ].**
ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «وهو في مجلد لطيف»[(٢)].
والكتاب مطبوع طبعات عديدة.

٧٣. **تلخيص مغازي الواقدي.**
ذكره في (عنوان الزمان)[(٣)].

٧٤. **النَّباء الأنْبَه في بناء الكعبة، جزء، بُيِّض.**
ذكره في (عنوان الزمان)، ولم يعلِّق عليه، وتصحَّف فيه إلى «البناء»[(٤)].

٧٥. **نزهة النواظر في النوادر: شرع فيه.**
سمَّاه في (عنوان الزمان): «نزهة النواظر المجموعة، في النوادر المسموعة»[(٥)].

٧٦. **الأربعين المهذَّبة بالأحاديث الملقَّبة: جزء، بُيِّض.**
ذكره في (عنوان الزمان)[(٦)]، وفيه «بالأحاديث المكية» ويظهر أنه تصحيف، ولم يعلِّق عليه.

٧٧. **الأنوار بخصائص المختار: شرع فيه.**
ذكره في (عنوان الزمان) ولم يعلِّق عليه[(٧)].

٧٨. **الآيات النيِّرات للخوارق والمعجزات: شرع فيه.**
ذكره في (عنوان الزمان) ولم يعلِّق عليه[(٨)].

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٥٠).
(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٥٠).
(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٨).
(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٩).
(٥) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٩).
(٦) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٨).
(٧) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٨).
(٨) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٨).

٧٩. **الأصلح في جواز إمامة غير الأفصح: جزء، بُيِّض.**

لم يذكره في (عنوان الزمان)، وذكره السخاوي، وسمَّاه: «الأسمح الأصلح في صحة إمامة غير الأفصح»، ولم يعلِّق عليه[(١)].

٨٠. **النُّكَت على جَمْع الجوامع في أصول الفقه: شرع فيه.**

سمَّاه في (عنوان الزمان): «التعليق النافع في النُّكَت على جمع الجوامع» ولم يعلِّق عليه[(٢)].

٨١. **طرق حديث المجامع في رمضان.**

ذكره في (عنوان الزمان)[(٣)].

والكتاب مطبوع بعنوان: «نزهة الناظر والسامع في طرق حديث الصائم المجامع» بتحقيق: فريد فويلة، بدار البشائر الإسلامية، عام ١٤٣١هـ.

٨٢. **تخريج الأحاديث النووية بالأسانيد المروية.**

ذكره في (عنوان الزمان) وسمَّاه: «تخريج الأربعين النواوية بالأسانيد العالية»[(٤)].

٨٣. **المجمع المؤسَّس بالمعجم المفهرس: مجلد ضخم، كمُل.**

ذكره في (عنوان الزمان)، وقال: «يشتمل على تراجم شيوخه وما أخذ عنهم»[(٥)].

والكتاب مطبوع في (٤) مجلدات بتحقيق: د. يوسف مرعشلي، بدار المعرفة، عام ١٤١٣هـ.

٨٤. **الأجوبة المُشرَقة على الأسئلة المفرَّقة: تضمُّ كثيرًا من الفتاوى.**

ذكره في (عنوان الزمان)، وسماه: «الأجوبة المُشرقة عن المسائل المفرَّقة»، ولم يعلِّق عليه[(٦)].

---

(١) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٩١).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٨).

(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧).

(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٨).

(٥) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

(٦) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

٨٥. **الخصال المكفِّرة [ل٥/ ب] للذنوب المقدَّمة والمؤخَّرة.**

ذكره في (عنوان الزمان)[١].

والكتاب مطبوع بتحقيق: عمرو عبدالمنعم، بدار ماجد عسيري، عام ١٤٢٢هـ.

٨٦. **تخريج الأحاديث المنقطعة في السيرة الهشامية.**

ذكره في (عنوان الزمان)[٢].

وزاد في الكتاب المطبوع: «والمسمَّى: «المنيرة في تعريف الكبيرة»، وهو تداخل بين كتابين، وسيأتي ذِكْرُ الثاني باسم: «الشمس المنيرة في معرفة الكبيرة» برقم (١٠٣).

٨٧. **تخريج المئة العشارية للبرهان الشامي.**

ذكره في (عنوان الزمان)، وقال: «المئة من حديث البرهان الشامي».

وقال السخاوي: «المئة العُشاريات للتنوخي، المسماة: «نظم اللآلي بالمئة العوالي»، وهي أول ما خرَّجها، وذلك في سنة ست وتسعين (يعني: وثمان مئة)[٣].

وهو أبو الوفاء إبراهيم بن محمد التنوخي الحلبي (ت ٨٠٠هـ).

والكتاب مطبوع بعنوان: «نَظْم اللآلي بالمئة العوالي»، بتحقيق: كمال الحوت، بدار الكتب العلمية، عام ١٤١٠هـ.

٨٨. **والأربعين: كالذيل عليها.**

ذكرها في (عنوان الزمان) عقب الكتاب السابق، وقال: «والأربعون، التالية لها».

وقد وضَّح في هذا الكتاب أن الأول تخريج للأحاديث المئة، والثاني ذَيْلٌ عليه.

---

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧)، والجواهر والدرر (ص٦٧٠).

وقال السخاوي: «وتلاها بعد مدة بأربعين أخرى سمَّاها: العوالي التالية للمئة العالية، والكلُّ بشَرْطِ الصحة والحُسْن»[(١)].

٨٩. **والسِّتين العُشارية من حديث للشيخ زين العراقي، تكملة مئة بالأربعين التي خرَّجها لنفسه.**

لم يذكرها في (عنوان الزمان)، وقال السخاوي: «الستون العُشارية للعراقي، تلاها الأربعين التي خرَّجها لنفسه لتصير مئة، سمَّاها «العشارية الستين» لتكمل مئة بالأربعين»[(٢)].

٩٠. **والمعجم الكبير للبرهان الشامي: مجلد ضخم.**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «المعجم الكبير للشامي، في أربعة وعشرين جزءًا حديثية، مجلدة ضخمة»[(٣)].

٩١. **ومشيخة ابن أبي المَجْد الذين تفرد بهم.**

ذكرها في (عنوان الزمان) وقال: «مشيخة ابن أبي المجد» الذين تفرد بهم، وهو في جزء ضخم»[(٤)].

وهو أبو الحسن علي بن أحمد بن أبي المجد[(٥)].

٩٢. **وأربعين أبي بكر حسين بالإجازة.**

ذكره في (عنوان الزمان)، وسمَّاه: «كتاب الأربعين من حديث أبي الحسين - هكذا-».

وقال السخاوي: «الأربعون الممتازة، بعوالي شيوخ الإجازة، من حديث المراغي»[(٦)].

وهو: أبوبكر الحسين بن عمر المراغي (ت ٨١٦هـ).

---

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧)، والجواهر والدرر (ص٦٧٠).

(٢) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٧١).

(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧).

(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧).

(٥) ينظر: ترجمته في الدرر الكامنة (٤/ ٢٠).

(٦) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧)، والجواهر والدرر (ص٦٦٩).

٩٣. **ومشيخة أبى الطاهر بن الكُوَيك بالإجازة.**

ذكرها في (عنوان الزمان)، وقال: «مشيخة ابن الكُوَيك» الذين أجازوا له[(١)].

وهو محمد بن محمد بن عبداللطيف بن الكُوَيْك (ت ٨٢١هـ).

٩٤. **والأربعين العالية لمسلم على البخاري.**

ذكرها في (عنوان الزمان)[(٢)].

والكتاب مطبوع باسم «عوالي الإمام مسلم» بتحقيق: محمد المجذوب، في دار ابن حزم، عام ٢٠١١م.

٩٥. **والأربعين لشيخ الإسلام البُلْقِيني سراج الدين.**

ذكرها في (عنوان الزمان) وسمَّاه: «ضياء الأنام بعوالي شيخ الإسلام».

قال السخاوي: «وهي أربعون حديثًا»[(٣)].

٩٦. **والمعجم لشيوخ مريم.**

ذكره في (عنوان الزمان) وسمَّاه: «المعجم، للحُرَّة مريم».

قال السخاوي: «فرغ تسويدًا في سنة ثلاث وثمان مئة»[(٤)].

وهي مريم بنت أحمد الأذرعي (ت ٨٠٥هـ).

٩٧. **والنكت على النكت للزركشي على البخاري.**

ذكره في (عنوان الزمان) وسمَّاه: «النكت على تنقيح الزركشي على البخاري»، وقال: شرع فيه[(٥)].

٩٨. **والنكت على نكته على العمدة في الأحكام.**

ذكره في (عنوان الزمان) وسمَّاه: «النكت على شرح العمدة» للشيخ سراج الدين بن الملقِّن، وقال: «شرع فيه»[(٦)].

---

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧).

(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧)، والجواهر والدرر (ص٦٦٩).

(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٧)، والجواهر والدرر (ص٦٧٠).

(٥) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٤).

(٦) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٤).

٩٩. **والإيناس بمناقب العباس** [ل٦/ أ].

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «في مجلدة المسوَّدة»[(١)].

١٠٠. **والكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف.**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «في مجلد، بُيِّض، و«الاستبدال» عليه في آخر لم يُبيَّض»[(٢)]، هكذا جاء في الكتاب، ولا علاقة لآخره بأوله، وربما كان «الاستبدال» كتابًا آخر ولم يُذكر هنا - إنْ سلمتِ العبارةُ من التصحيف أو التحريف.

والكتاب مطبوع قديمًا طبعة حجرية.

الفقه:

١٠١. **قِطَعٌ من الكلام على المنهاج للنووي في الدروس.**

لم يذكره في (عنوان الزمان)، ووقفتُ فيه على «شرح مناسك المنهاج للنووي»، وقال السخاوي: «شرح مناسك المنهاج في مجلدة، وقطع مفرقة من شرح المنهاج»[(٣)].

فدلَّ على أن هذه القطع لم يذكرها البقاعي.

١٠٢. **مختصرٌ في المناسك من تصحيح الروضة: مجلدان، تعليق في الدروس.**

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «تصحيح الروضة» كمُل منه مجلد إلى الصلاة، وكتب في الثاني إلى...»[(٤)].

١٠٣. **المنحة في معرفة ما علَّق الشافعيُّ القولَ به على الصحة.**

ذكره في (عنوان الزمان) وسمَّاه: «المنحة فيما علَّق الشافعيُّ القولَ به على الصحة»[(٥)].

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٥).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٣).

(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٤)، والجواهر والدرر (ص٦٩٠).

(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٨).

(٥) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

١٠٤. الشمس المنيرة في معرفة الكبيرة.

ذكره في (عنوان الزمان) المطبوع، وحصل تداخلٌ بينه وبين كتاب آخر، وتصحَّف اسمُه كما تقدم في رقم (٨٥)[١].

الأدب:

١٠٥. مختصر في العَروض.

ذكره في (عنوان الزمان)[٢].

١٠٦. التذكرة الأدبية: نحوٌ من أربعين مجلَّدة لطيفة، صارت للأشرف صاحبِ اليمن.

ذكره في (عنوان الزمان) وقال: «في أربعين لِطافٍ»[٣].

١٠٧. ديوان شعر.

ذكره في (عنوان الزمان) وسمَّاه: «ديوان الشعر»[٤].

والكتاب مطبوع بتحقيق: د. السيد أبو الفضل، بمكتبة النهضة الحديثة بمكة، عام ١٣٨١هـ.

١٠٨. ديوان خُطَب.

ذكر في (عنوان الزمان) أن له ديوانين: «ديوان الخطب الأزهرية»، و«ديوان الخطب القلعية»[٥].

١٠٩. مُختصَرُه ضَوْءُ الشهاب.

لم يذكره في (عنوان الزمان)، وذكره السخاوي وقال: «ومختصره (يعني: ديوان شعره الكبير) المسمَّى: ضوء الشهاب»[٦].

---

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

(٣) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

(٤) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

(٥) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦).

(٦) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٩٣).

١١٠. **وآخر يُسمَّى «المُسبعات»**.

ذكره في (عنوان الزمان)، وتصحَّف في المطبوع إلى «المستغاث»، وذكره باسمه السخاوي وزاد: «ورُبَّما قيل: «السبع النيِّرات»، وربما قيل: «السبع السيَّارة»، وقد قرأتُه عليه، وكذا غير واحد من جماعته»، وذكر أنه فرغ منه سنة (٨١١هـ)[(١)].

هذا آخر ما وجدتُه في النسخة المنقول منها، وهي بخَطِّ الإمام برهان الدين البِقاعي، نفع الله به، علَّقه برَسْمِه في ١١ صفر سنة ٨٦٨هـ.

[زيادات الإمام ابن اللبُّودي على الإمام البقاعي]

ولشيخ الإسلام -رحمه الله أيضًا- مصنفاتٌ لم تُذكر هُنا، لعلَّ الشيخ -رحمه الله- سهى عن ذِكْرها، أو كتبها بعد تغليق هذا الجزء، فمِنْ ذلك:

١١١. **بذل الماعون في فضل الطاعون**.

ذكره البقاعيُّ في (عنوان الزمان) وسمَّاه: «الماعون في الطاعون»[(٢)].

والكتاب مطبوع بتحقيق: أحمد الكاتب، بدار العاصمة.

١١٢. **الدرر الكامنة في المئة الثامنة: مجلدان**.

لم يذكره البقاعيُّ في (عنوان الزمان)، وذكره السخاوي، وسمَّاه: «الدرر الكامنة في أعيان أهل المئة الثامنة»، ونقل عن الحافظ أنه قال: إنه في أربع مجلدات، وتعقَّبه بأن ذلك لعلَّه بالنسبة لما كان في أمَلِه، ثم قال: «وإلا فقد بيَّضْتُه في مجلدين، ويُسمَّى أيضًا: الوفَيَات الكامنة لأعلام المئة الثامنة»[(٣)].

١١٣. **الزهر النَّضِر في نبأ الخَضِر: جزء**.

لم يذكره البقاعي في (عنوان الزمان)، ولم يُفرده السخاوي ضمن مؤلفات ابن حجر، لكنْ جاء ذِكْرُه في ثنايا كتاب (الجواهر) في موضعين، وقال في الموضع الثاني: «وأحسنُ مصنَّفٍ في ذلك كلامُ صاحب الترجمة الذي أفرده من كتابه «الإصابة» وسمَّاه: «الزهر النَّضِر في حال الخَضِر».

(١) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٦)، والجواهر والدرر (ص٦٩٤).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٥٠).

(٣) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٨٥).

وربما لهذا الإفراد لم يعتبره السخاويُّ كتابًا مستقلًّا، بدليل أنه أحال في الموضع الأول على ترجمة الخَضِر في كتاب «الإصابة»، وليس على هذا الجزء المفرد.

لكنه في الوقت ذاتِه يدلُّ على أن أول من أفرده بالذكر مستقلًّا هو الإمام البقاعي في كتابه هذا، مما يدل على أهميته.

وذكره شاكر عبدالمنعم مستقلًّا، موافقًا لابن اللبُّودي في إضافته على هذا الكتاب[(١)].

والكتاب مطبوع بتحقيق: صلاح الدين مقبول، بمكتبة أهل الأثر، عام ١٤٢٥هـ.

١١٤. تلخيص الوشي المُعْلِم فيمن روى عن أبيه عن جدِّه عن النبي ﷺ للعلائي، سمَّاه «علم الوشي»، وزاد على العلائي أسماءً كثيرة، وفاته -رحمه الله- أيضًا أسماءٌ كثيرة، علَّقتها في مسوَّدة.

ذكره مختصرًا في (عنوان الزمان) وقال: «تلخيص الوشي المعلم، والزيادة عليه سُمِّي: علم الوشي»[(٢)].

وقد فصَّل في التعريف به في هذا الكتاب كما ترى.

١١٥. البسط المبثوث بخبر البرغوث: علَّقْتُه بخَطِّي.

لم يذكره البقاعي في (عنوان الزمان)، وذكره السخاوي وفيه: «لخبر البرغوث»، ولم يعلِّق عليه[(٣)].

والكتاب مطبوع بتحقيق: د. محمد؛ ابنِ شيخنا: د. أحمد معبد، بدار الصميعي، عام ١٤١٥هـ.

١١٦. تبيين العَجَب بما ورد في فضل رجب: علَّقته بخَطِّي أيضًا.

لم يذكره البقاعيُّ في (عنوان الزمان)، وذكره السخاوي وفيه: «فيما ورد»، ولم يعلِّق عليه[(٤)].

والكتاب مطبوع بتحقيق: طارق عوض الله، بمؤسسة قرطبة.

(١) ينظر: الجواهر والدرر (ص٨٩٦، ص١٢٥٤)، وابن حجر، مصنفاته (١/ ٣٢٨).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٤٩).

(٣) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٦٤).

(٤) ينظر: الجواهر والدرر (٦٦٤).

١١٧. **ذيل على الدرر الكامنة: مرتب على السنين، عندي بخَطِّه.**

لم يذكره البقاعي في (عنوان الزمان)، ولم يذكره السخاوي بهذا الاسم، لكنه جاء في كتابه: «تراجم جماعة من أعيان المئة التاسعة. رأيتُ بخَطِّه منه بدمشق مجلدًا لطيفًا إلى سنة اثنتين وثلاثين (يعني: وثمان مئة) عند الشهاب ابن اللبُّودي»[(١)].

يعني: هذا الكتاب، فهو من زيادات ابن اللَّبُّودي على كتاب البقاعي، وهذا دليلٌ على اعتماد السخاوي عليه، فهو من مصادره، وكان تحت نظره عند تأليفه لكتابه.

والكتاب مطبوع بتحقيق: د. عدنان درويش، بمعهد المخطوطات العربية، عام ١٤١٢هـ.

١١٨. **فهرست مروياته: مجلد.**

ذكره في (عنوان الزمان) ووصفه بأنه في مجلد كبير[(٢)].

وطُبع «فهرستُ الكتب من مرويات الحافظ ابن حجر» كما في التعليق على الكتاب رقم (٤٣)، فانظره.

آخر المخطوط

(١) ينظر: الجواهر والدرر (ص٦٨٨).

(٢) ينظر: عنوان الزمان (١/ ١٥٠).

الخاتمة:

بعد أن منَّ الله عليَّ بالانتهاء من البحث، توصلتُ إلى النتائج الآتية:

١. يُعتبر الإمام البقاعي من أجَلِّ تلامذة الحافظ ابن حجر، فقد حرص على الترجمة له ترجمةً حافلةً في كتابه (عنوان الزمان)، وكان حريصًا على حفظ تراثه في كتابه المذكور وفي هذا الكتاب، وتبعه في ذلك الإمام ابن اللبُّودي.

٢. لا يُغْني أحد كتابيْ البقاعي عن الآخر، فهُمَا يكملان بعضهما، فقد جاء في هذا الكتاب -مع زيادات ابن اللبُّودي- استدراكُ ثلاثٍ وعشرين مصنَّفًا لم تُذكر في كتاب (عنوان الزمان). ومن هذه المصنفات ما هو استدراك على الحافظ السخاوي في كتابه «الجواهر والدرر» الذي يُعتبر أَوْفَى كتابٍ للمتقدمين رَصَدَ آثار الحافظ ابن حجر العلمية.

٣. تبيَّن من المقارنة بين كتابي البقاعي والسخاوي استفادةُ الثاني من الأول، وهذا واضحٌ من التعليقات على المصنفات، وأحيانًا يفوتُ السخاوي ذكر معلومة أوردها البقاعي كما في رقم (٢١)، كما فاتته مصنفات ذكرها البقاعي في كتابه، ولم يذكرها السخاوي.

٤. حوى الكتابُ فوائدَ أخرى غير الاستدراك في المصنفات، وكان سابقًا فيها كتاب السخاوي لِقِدَمِ تأليفها عليه، ومن أبرزها:

أ. بيان منهج الكتاب، مثل: (٢٧)، (٣٦).

ب. حجمه، مثل: (١)، (٣)، (٧)، (١٦)، (٦١)، (٨٢).

ج. موضوعه، مثل: (٢١)، (٣٠)، (٣٤).

د. محتواه مثل: (٣٥)، (٤٢)، (٤٤)، (٦٨).

ه. الجزم باسمه لا بوصفه: (٨).

و. ما تفرَّع منه من مصنَّفات، مثل: (١٤)، (١٨)، (٣٣)، (٨٧)، (١٠٨).

ز. نقده: (٢٦).

ح. الدفاع عنه: (٤٣).

ط. رصد مسيرة التأليف له من حيث: بيان التاريخ (١). أو حالة الكتاب -وهو كثير- (٢)، (٣)، (٤)، (٥) وغيرها. أو اكتمالها (١٢) (٢١) وغيرها.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

***

المراجع

الأحاديث المئة المشتملة على مئة نسبة إلى الصنائع: محمد بن علي بن طولون (ت ٩٥٣هـ)، بتحقيق مسعد السعدني، دار الطلائع بالقاهرة.

إخبار الأخيار بما وُجِد على القبور من الأشعار: أحمد بن خليل اللبُّودي (ت ٨٩٦هـ)، نُشِر بعناية: لويس شيخو، مجلة المشرق، بيروت، السنة العشرون، العدد الثاني عشر، ديسمبر ١٩٢٢م، ص ١٠٢٥ - ١٠٤٢.

الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، ١٤١٩هـ.

ابن حجر العسقلاني، مصنفاته، ودراسة منهجه وموارده في كتابه الإصابة: شاكر محمود عبدالمنعم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

حوليات دمشقية ٨٣٤ - ٨٣٩هـ: لمؤلف شامي مجهول (تقدم أنه ابنُ اللبودي)، تحقيق الدكتور: حَسَن حَبَشِي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨م.

خزانة التراث - فهرس مخطوطات: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

الدارس في تاريخ المدارس: عبدالقادر محمد النعيمي (ت ٩٢٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.

الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: للحافظ أحمد بن علي ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد، مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٢هـ.

ديوان الإسلام: محمد بن عبدالرحمن الغَزِّي (ت ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة.

العجاب في بيان الأسباب: للحافظ أحمد بن علي ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبدالحكيم الأنيس، دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ.

عنوان الزمان بتراجِم الشيوخ والأقران: إبراهيم بن حسن البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. حَسَن حَبَشِي، مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٢هـ.

فهرست مصنفات البقاعي (عن نسخة منقولة من خطه): إبراهيم بن حسن البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد أجمل الإصلاحي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٦هـ.

المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: للحافظ أحمد بن علي ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم مرعشلي، دار المعرفة، ١٤١٣هـ.

مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد: للحافظ أحمد بن علي ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: صبري عبدالخالق، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٢هـ.

المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، الجزء الرابع، جمع وإعداد وتحرير: محمد أحمد المعصراني، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، الجزء الرابع (المستدرك)، جمع وإعداد وتحرير: محمد أحمد المعصراني، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط١، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

معجم المؤرخين الدمشقيين وآثارهم المخطوطة والمطبوعة: د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، ١٣٩٨هـ.

منتقى من السفينة البغدادية: أحمد بن محمد، أبو طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ) -مطبوع مع قصيدة من إنشاء المؤلف-، تحقيق: د. رضا بو شامة الجزائري، دار ابن حزم، ١٤٢٤هـ.

النجوم الزواهر في معرفة الأواخر: شهاب الدين أحمد بن خليل بن أحمد ابن اللبُّودي (ت ٨٩٦هـ)، تحقيق: مأمون الصاغرجي ومحمد الجادر، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

***

تخرِيج

باب يعنى بتخريج الأحاديث والآثار وعزوها إلى مصادرها الأصيلة.

تخريج ما لم يقف عليه الحافظ العراقي من أحاديث الإحياء

الجزء الأول

أبو البراء محمد طه

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2023.3

ملخص البحث:

يعد كتاب (إحياء علوم الدين) من أُمَّات كتب الرقاق المشتملة على أعمال الباطن والظاهر، وقد ملأه مؤلفه الإمام الغزالي بالأحاديث النبوية، لكنه لم يراع منهجًا مُعينًا في جمعها، بل قمَّش وجمع فيه ما وقف عليه مما يؤيد موضوعات كتابه؛ لذا وقع فيه أحاديث كثيرة لا تصح، فانبرى الحافظ العراقي لتخريجه والحكم على أحاديثه، وقد فاته عدد -ليس باليسير- لم يجده، وجاءت محاولات عِدَّة لتتميم ذلك النقص الفائت، وبقيتْ بقية حاولتُ أن أجمعها، وقد وقفتُ على كثير منها، فقمتُ بتخريجها والحكم عليها بما تستحقه، متتبعًا ذلك حسب ورودها في الكتاب.

الكلمات المفتاحية:

تخريج - العراقي.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن علم الحديث بشَتَّى فروعه وأفنانه شرفٌ للباحث أن يعمل به، وأن يجمع هِمَّتَه ليدخل في زمرة أهله الذين هم أولى الناس برسول الله.

ومن ذلك الذَّبُّ عن السُّنة المطهرة، فإن كتاب (إحياء علوم الدين) لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) تبوَّأ شهرة عالية، وقد ملأه صاحبه بالأحاديث والأخبار، وقد انتدب لمهمة تخريجه وبيان الحكم على أحاديثه حافظ عصره أبو الفضل العراقي (ت ٨٠٦هـ).

ولكنْ فاته عددٌ من الأحاديث، وقد وقفتُ على بعضها أثناء عملي في رسالتي للماجستير، فمن هنا جاءت فكرة تتبع هذه الأحاديث لعلِّي أَشْرُفُ بذلك.

التمهيد:

سأتناول في هذا التمهيد عددًا من العناوين المبيِّنة للدراسة:

أولًا: الهدف من الدراسة وأسباب الاختيار:

لقد بدأ الحافظ أبو الفضل العراقي تخريج الإحياء ثم عزب عنه عدد من الأحاديث؛ فقال: «فلما وفق الله تعالى لإكمال الكلام على أحاديث «إحْيَاء عُلُوم الدِّين» في سنة إحدى وخمسين تعذَّر الوقوف على بعض أحاديثه فأخَّرْتُ تبييضَه إلى سنة سِتِّينَ، فظفرتُ بكثيرٍ مما عزب عني عِلْمُه ثم شرعتُ في تبييضه في مصنف متوسِّطٍ حَجْمُه[(١)]، وأنا مع ذلك متباطئٌ في إكماله غير معترض لتركه وإهماله إلى أن ظفرتُ بأكثرَ ما كنتُ لم أَقِفْ عليه وتكرَّر السؤالُ من جماعةٍ في إكماله فأجبتُ وبادرتُ إليه... **وسميتُه**: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»[(٢)]. فأردتُ أن أُتَمِّمَ هذا العمل لما لكتاب (إحْيَاء عُلُوم الدِّين) من مكانة، وأشرف بالانتساب لأهل الحديث، وأتمم عملًا ينتفع به قارئُ الإحياء.

= إمكانية الوقوف على أغلب ما لم يجده السابقون من أحاديث الكتاب.

= إتمام ما بدأه أهلُ العلم من تخريج الحافظ العراقي.

ثانيًا: إشكالية البحث:

إن تتبع الأحاديث التي لم يقف عليها الحافظ العراقي ليست بالأمر الهَيِّن، فهذا حافظ زمانه، وناقد عصره، وعنده من الكتب ما لم يصل بعضُه إلينا ونحن في عالم الموسوعات والبرمجيات التي تحتوي آلاف الكتب. فمظنة الوقوف عليها والحكم يحتاج إلى تأنٍّ وتوسعةِ دائرةِ البحث في غير المظان.

---

(١) هذا هو التخريج الصغير، فإن للعراقي ثلاثة تخاريج على الإحياء؛ قال الحافظ السخاوي: وتخريج الإحياء كبير ومتوسط وصغير، والصغير هو المتداول سماه: [المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار]. التحفة اللطيفة ٢/ ١٦٣.

(٢) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار؛ ٧، ابن حزم، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

ثالثًا: الدراسات السابقة:

بعد أن نظر العلماء في عمل الحافظ العراقي، ووقفوا عليه قام عدد منهم بالاستدراك عليه فيما قصر في تخريجه أو فاته، وهؤلاء هم:

- تلميذه ابن حجر؛ استدرك ما فات شيخه - في مجلد ذكره الزَّبيدي في الإتحاف ١/ ١٤. ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة رضا برامبور - الهند رقم: ٢/ ٨٩١ (٣٥).
- قاسم بن قطلوبغا في كتابه: تحفة الأحياء فيما فات من تخريج أحاديث الإحياء. ذكره حاجي خليفة والزبيدي.
- تخريج ابن السبكي؛ فقد خرَّج الأحاديث التي لا أَصْلَ لها ولم يجد لها إسنادًا في آخر ترجمته للغزالي في كتابه (طبقات الشافعية ٦/ ٧٨٢ - ٩٨٣).
- الزَّبِيدي في كتابه (إتحاف السَّادة المتقين).
- تجريد تخريج الأحياء عن الإحياء، وهو مخطوطٌ لعبد المجيد حبة العقبي المغيري؛ حول كتاب تخريج أحاديث الإحياء للإمام العراقي، قام المؤلف بالتعليق والإضافة عليه. كما ورد في كتاب: فهرسة مخطوطات علم الحديث ومصطلحه خلال التراث الجزائري.
- تخريج محمود الحداد، فقد جمع تخاريج السابقين المشار إليهم، وغالبُ عملِه ترتيبُ ما كتبه السابقون، ويقفُ كثيرًا حيثُ وقفوا، لكنه اجتهد في الوقوف على بعض ما لم يقف عليه العراقيُّ، لكنْ فاته الكثير أيضًا.

رابعًا: الجديد في هذه الدراسة:

اقتصرتْ على تخريج ما لم يقفْ عليه الحافظ العراقيُّ وابنُ السبكي فقط، وبالتَّبَع ما لم يقف عليه مَن بعده من العلماء المشار إليهم آنفًا.

وقد وقفتُ على غالب ما فات هؤلاءِ النبلاء، بفَضْل الله تعالى، وقد صرحتُ في مواضع بمن فاته الحديث أيضًا ممن بعدهم كالفتني، والشيخ الألباني، كما نوهتُ في عدد من المواضع على بعض الأوهام في العَزْو.

خامسًا: منهج العمل:

= قمتُ بجمع ما لم يقف عليه الحافظ العراقي ومَن بعده، وقد يعزبُ عني شيء من ذلك فيكون أحد هؤلاء العلماء قد وقف عليه دون انتباه مني.

= توسعتُ في بيان الطرق والشواهد ما أمكن، مع بيان الحكم على الحديث بدِقَّة.

= ما لم أجده من الأحاديث لا أنصُّ عليه، بلْ أذكر ما وفقني الله للوقوف عليه فقط حسب ترتيب الكتاب.

= اكتفيتُ في طريقة التخريج بذِكْر رَقْمِ الحديث، أو الجزء والصفحة دون ذكر الكتاب والباب.

سادسًا: خطة البحث:

سأتناول هذا الموضوع في تمهيد وقسمين:

القسم الأول: الدراسة.

القسم الثاني: التخريج.

القسم الأول: قسم الدراسة؛ ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: حياة الحافظ العراقي.

المبحث الثاني: كتاب العراقي -المغني عن حمل الأسفار في الأسفار- وما دار حوله.

القسم الأول: الدراسة:

المبحث الأول: حياة الحافظ العراقي:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، وولادته، ووفاته:

هو الإمام الحافظ: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الكردي الرازياني، العراقي الأصل المهراني، المصري المولد، الشافعي المذهب. كنيته: أبو الفضل. لقبه: زين الدِّين. وُلِدَ في الحادي والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة (٧٢٥هـ)[(١)].

وفاته: توفي يوم الأربعاء الثامن من شعبان سنة (٨٠٦هـ) عن عمر يناهز إحدى وثمانين سنة[(٢)].

المطلب الثاني: مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

قال ابن ناصر الدين: «الشيخ الإمام العلامة الأوحد، شيخ العصر، حافظ الوقت... شيخ الْمُحَدِّثِين، عَلَم الناقدين، عُمْدَة المخرِّجِين»[(٣)].

قال ابن قاضي شهبة: «الحافظ الكبير المفيد المتقن المحرِّر الناقد، محَدِّث الديار المصرية، ذو التصانيف المفيدة»[(٤)].

المبحث الثاني: كتاب المغني عن حمل الأسفار في الأسفار وما دار حوله:

معلوم أن هذا الكتاب هو الصغير من تخريج الحافظ العراقي للإحياء، وقد دوَّن فيه الحافظ العراقي التخريج بعبارات قصيرة، وما لم يجده صرَّح به؛ لذا قام حوله عددٌ من الإكمالات ممن أتى بعده ابتداءً بتلميذه النجيب حافظ عصره ابن حجر، وتلميذ تلميذه ابن قطلوبغا، ثم المرتضى الزَّبِيدي، وغيرهم. كلها محاولات لجَبْر النقص في التخريج، ما بين توسُّع في التخريج، أو وقوف على بعض ما لم يجده العراقي، أو استدراك شيء فات ونحو هذا، وقد ذكرتُ ذلك في الدراسات السابقة.

(١) انظر: حسن المحاضرة للسيوطي ١/ ٣٦٠، وذيل التقييد للفاسي ٢/ ١٠٦.

(٢) انظر: غاية النهاية للجزري ١/ ٣٨٢، وإنباء الغمر لابن حجر ٢/ ٢٧٧، وحسن المحاضرة ١/ ٣٦٠.

(٣) الرد الوافر للدمشقي: ١٠٧.

(٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/ ٢٩.

القسم الثاني: التخريج.

الأحاديث التي لم يقف عليها الحافظ العراقي في تخريج الإحياء:

♦ قال ﷺ: «المؤمنُ ليسَ بحقودٍ» (قال العراقي) في (المغني ١/ ٣٣): «لم أقف له على أصل».

♦ قال العجلوني في كشف الخفا ٢/ ٣٥٣: «ذكره في الإحياء، وقال مخرجه العراقي: لم أقف له على أصل. وقال النجم: يستأنسُ لمعناه بما عند ابن عدي، والبيهقي عن معاذ: «ليس من خلق المؤمن التملُّقُ ولا الحسدُ إلا في طلب العلم؛ فإنَّ الحاسدَ مبدأُ الحقد»؛ كما بيَّنه صاحب الإحياء، وكذلك ما عند الطبراني والديلمي وابن عساكر وضُعِّف عن عبد الله بن بسر: «ليس مني ذو حسدٍ ولا نميمة ولا كهانة؛ ولا أنا منه»، والديلمي عن ابن عمرو بلفظ: «النميمة والشتيمة، والحقد والحمية، في النار لا يجتمعن في صدر المؤمن».

♦ وقال ﷺ: «قليل من التوفيق خير من كثير من العلم». (قال العراقي) في المغني (١/ ٦٢): «لم أجد له أصلًا، وذكره صاحب الفردوس عن أبي الدرداء، لكنْ قال: العقل بدل العلم، ولم يخرجه ولده في مسنده».

♦ قلتُ: قال العجلوني في كشف الخفا (٢/ ٥١١): «ذكره في الإحياء، وقال العراقي: لم أجد له أصلًا، وذكره صاحبُ الفردوس عن أبي الدرداء، لكنْ قال: العقل بدل العلم، ولم يخرجه ولده في مسنده انتهى. وقال القاري: وتعقبه بعض المتأخرين بأن ما ذكر في الفردوس رواه ابن عساكر عن أبي الدرداء ورواه الطبراني عن ابن عمرو بلفظ: قليل الفقه خير من كثير العبادة».

قلتُ: حديث ابن عمر لا يصلح شاهدًا للمعنى المذكور.

وأما حديث أبي الدرداء فأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٠/ ٣٤٨) قال: أخبرنا أبو نصر محمد بن حمد بن عبد الله الكبريتي، نا أبو بكر أحمد بن الفضل الباطرقاني الإمام إملاء، نا أبو بكر أحمد بن محمد بن واصل السوسي: قدم علينا سنة سِتٍّ وتسعين وثلاث مئة، أنا أبو نصر منصور بن

محمد بن أحمد بن حرب ببخارى، أنبأ أبو الحسن موسى بن جعفر بن أحمد بن عثمان بن فراس ببغداد، نا عثمان بن محمد بن عثمان بحلب، نا إبراهيم بن محمد الآمدي الأنصاري، وكان يسكن حرَّان، نا عتاب بن بشير، عن ثابت بن عجلان، عن عطاء، عن أبي الدرداء قال: قال النبي ﷺ: «قليل التوفيق خير من كثير العقل، والعقل في أمر الدنيا مضرة، والعقل في الدين مسرة».

في إسناده: عثمان بن محمد؛ لعله العثماني: أحد الضعفاء راوية للموضوعات والعجائب. تاريخ الإسلام (٨/ ٢٤٣)، وإبراهيم الآمدي لعلَّه الخواص؛ أحاديثه موضوعه. وعتَّاب: صدوق يُخطئ.

♦ حديث «هم المتمسكون بما أنتم عليه اليوم»؛ (قال العراقي) في المغني (١/ ٥٣): «يقوله في وصف الغرباء، لم أر له أصلًا».

قلتُ: هذا جزءٌ من حديث عبد الله بن عمرو؛ أخرجه ابن وضَّاح في البدع والنهي عنها (٧٠): نا محمد بن يحيى، نا أسد بن موسى، حدثني عدي بن الفضل، عن محمد بن عجلان، عن عبد الرحمن، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «إن من بعدكم أيامًا الصابرُ فيها المتمسِّكُ بما أنتم عليه اليوم له أجرُ خمسينَ منكم، قيل: يا رسولَ الله، منهم؟ قال: بلْ منكم».

إسناده ضعيفٌ جدًّا: عدي بن الفضل: متروك الحديث. قال فيه ابن معين وقد سئل: هل يكتب حديثه؟: لا ولا كرامة ليس بشيء. وتركه غير واحد من الأئمة كأبي حاتم وأبي زرعة والنسائي. وقال ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٨٧): «كان ممن كثر خطؤه حتى ظهر المناكير في حديثه فبطل الاحتجاج بروايته». وقال ابن عدي في الكامل: «ولعدي بن الفضل أحاديث صالحة عن شيوخ البصرة مثل أيوب السختياني ويونس بن عبيد وغيرهما مناكير مما لا يحدث به عنهم غيره».

♦ حديث «بُني الدِّينُ على النظافة». (قال العراقي) في المغني (١/ ٤٣): «لم أجده هكذا. وفي الضعفاء لابن حبان من حديث عائشة: «تنظفوا فإن الإسلام نظيف»، وللطبراني في الأوسط بسند ضعيف جدًّا من حديث ابن مسعود: «النظافة تدعو إلى الإيمان».

قلتُ: جاء في الفتح الكبير في ضم الزيادة للجامع الصغير (رقم: ٥٤٦٩): «تَنَظَّفُوا بِكُلِّ مَا اسْتَطَعْتُمْ فإنَّ الله تَعالى بَنَى الإِسْلَامَ على النَّظافَةِ، ولَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إلَّا كُلُّ نَظِيفٍ» (أَبُو الصعاليك الطرطوسي! (كذا) في جُزْئه عن أبي هُرَيْرَة.

قال العلامة الألباني في الضعيفة (٣٢٦٤): «موضوع؛ علقه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/ ١٧٦) من طريق أبي الصعاليك محمد بن عبيد الله بن يزيد الطرسوسي في «جزء من حديثه»: حدثنا أبو علي الحسن بن محمد: حدثنا إسحاق بن شاهين الواسطي، حدثنا محمد بن يعلى الكوفي، حدثنا عمر بن صبح عن أبي سهل عن الحسن عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: ... فذكره.

هذا موضوع؛ آفته عمر بن صبح؛ قال الحافظ: «متروك، كذَّبَه ابن راهويه». ومحمد بن يعلى الكوفي: ضعيف. وأبو علي الحسن بن محمد: لم أعرفه. وكذلك أبو الصعاليك الطرسوسي، وإليه عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» وقال فيه: «وسندُه واهٍ». ووقع في «الفتح الكبير» (الطرطوسي) وهو خطأ، لا أدري أهو من الطابع أم من مؤلفه؟» اهـ.

♦ حديث: «هلاكُ أمتي عالمٌ فاجرٌ وعابدٌ جاهلٌ، وشرُّ الشرار شرارُ العلماء، وخيرُ الخيار خيارُ العلماء».

(قال العراقي) في المغني (١/ ٤٠): «أخرجه الدارميُّ من رواية الأحوص بن حكيم عن أبيه مرسلًا بآخر الحديث نحوه، وقد تقدَّم، ولم أجِدْ صَدْرَ الحديث».

قلتُ: الحديث علَّقه ابنُ عبد البر في الجامع (١/ ٣٤٦) -طبعة الريان- قال: ومن حديث ابن وهب: أن رسول الله ﷺ قال: «هلاكُ أمتي: عالمٌ فاجرٌ وعابدٌ جاهلٌ، وشرُّ الشرِّ أشرارُ العلماء، وخيرُ الخيرِ خيارُ العلماء».

وروى ابنُ عدي في الكامل (٢/ ١٦٨)، والديلمي (٣٢٤٩) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ١٧١)، وفي جزء ذم من لا يعمل بعلمه «٣» ص٢٨-٣٠، وذكره الذهبي في الميزان (١/ ٣١١-٣١٣)، عن أبي أمامة مرفوعًا: «رب عابد جاهل، ورب عالم فاجر، فاحذروا الجهال من العباد، والفجار من العلماء، فإن أولئك فتنة الفتناء». وفي سنده: بشر بن إبراهيم: وضَّاع. وانظر الميزان (١/ ٣١١-٣١٣). ورواه ابن عدي (٦/ ٤٤١) من طريق عمر بن موسى، عن خالد بن معدان به. وعمر بن موسى: متروك الحديث، ذاهبُ الحديث، كان يضع الحديث. انظر الجرح (٣/ ١٣٣)، والميزان (٣/ ٢٤٤).

ورواه الحاكم (٤/ ٣١٥) عن أنس مرفوعًا: «يكون في آخر الزمان عُبَّادٌ جُهَّالٌ وعلماءُ فُسَّاقٌ». وفي سنده: يوسف بن عطية: متروك، انظر الميزان (٤/ ٤٦٨-٤٧٠)، التهذيب (١١/ ٤١٩).

وروى شطره الأخير الدارمي في السنن (٣٧٠) وسندُه واهٍ.

♦ حديث: قيل: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ قال: «اجتناب المحارم، ولا يزالُ فُوكَ رَطْبًا من ذكر الله تعالى»، قيل: فأيُّ الأصحابِ خَيْرٌ؟ قال ﷺ: «صاحبٌ إنْ ذكرتَ الله أعانكَ، وإنْ نسيتَه ذكَّركَ»، قيل: فأيُّ الأصحابِ شَرٌّ؟ قال ﷺ: «صاحبٌ إنْ نسيت لم يذكرك، وإن ذكرت لم يُعنك»، قيل: فأيُّ الناس أعلم؟ قال ﷺ: «أشدهم لله خشية»، قيل: فأخبرنا بخيار نجالسهم، قال ﷺ: «الذين إذا رُؤُوا ذُكِرَ اللهُ تعالى»، قيل: فأي الناس شر؟ قال ﷺ: «اللهم غفرًا»، قالوا: أخبرنا يا رسول الله، قال: «العلماء إذا فسدوا». (قال العراقي) في المغني (١/ ٤٤): «لم أجده هكذا بِطُولِه، وفي زيادات الزهد لابن المبارك من حديث الحسن مرسلًا: «سئل النبي ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ قال: أن تموت يوم تموت ولسانك رطب من ذكر الله تعالى». وللدارمي من رواية الأحوص بن حكيم عن أبيه مرسلًا: «ألا إن شر الشر شرار العلماء، وإن خير الخير خيار العلماء» وقد تقدم».

قلتُ: علَّقه صاحب قوت القلوب (١/ ٢٤٦) فقال: قد روينا حديثًا مقطوعًا عن سفيان عن مالك بن مغول قال: قيل يا رسول الله، أيُّ العمل أفضل؟ قال: اجتناب المحارم ولايزال فوك رطبًا من ذكر الله تعالى، قيل: يا رسول الله، فأي الأصحاب خير؟ قال: صاحبٌ إن ذكرت أعانك وإن نسيت ذكرك، قيل: فأي الأصحاب شر؟ قال: صاحبٌ إن سكت لم يذكرك وإن ذكرت لم يُعنك، قال: فأي الناس أعلم؟ قال: أشدهم لله تعالى خشية، قال فأخبرنا بخيارنا نجالسهم، قال: الذين إذا رُؤُوا ذُكر اللهُ تعالى، قالوا: فأي الناس شرٌّ يا رسول الله؟ قال: اللهم غفرًا، قالوا: أخبرنا يا رسول الله، قال: العلماء إذا فسدوا».

♦ وكذا ورد من مرسل الحسن البصري أخرجه ابنُ أبي الدنيا في الإخوان (٢٤): حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ الْأَصْحَابِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «صَاحِبٌ إِذَا ذَكَرْتَ اللهَ تَبَارَكَ وتعالى أَعَانَكَ وَإِذَا نَسِيتَهُ ذَكَّرَكَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، دُلَّنَا عَلَى خِيَارِنَا نَتَّخِذْهُمْ أَصْحَابًا وَجُلَسَاءَ، قَالَ: «نَعَم، الَّذِينَ إِذَا رُؤُوا ذُكِرَ اللهُ».

♦ حديث: «إن أكثر الناس أمنًا يوم القيامة أكثرُهم خوفًا في الدنيا وأكثر الناس ضحكًا في الآخرة أكثرُهم بكاءً في الدنيا، وأشدُّ الناس فرحًا في الآخرة أطولُهم حزنًا في الدنيا». (قال العراقي) في المغني (١/ ٤٤): «لم أجد له أصلًا».

♦ قلتُ: علَّقَه صاحبُ القوت (١/ ١٦٢) فقال: وحدث يوسف بن عطية عن محمد بن عبد الرحمن الخراز قال: فقد الحسن عامر بن عبد الله العنبري فقال: اذهبوا بنا إلى أبي عبد الله، فأتاه الحسن فإذا عامر في بيتٍ قد لف رأسه وليس إلا رمل فقال له الحسن: يا أبا عبد الله لم نرك منذ أيام، فقال: إني كنتُ أجلسُ هذه المجالس فأسمع تخليطًا وتغليظًا وإنِّي كنتُ أسمع مشيختَنا فيما يروون عن نبينا ﷺ أنه كان يقول: «إن أصفى الناس إيمانًا يوم القيامة أكثرهم فكرة في الدنيا،

وأكثر الناس ضحكًا في الجنة أكثرهم بكاءً في الدنيا، وأشد الناس فرحًا في الآخرة أطولهم حزنًا في الدنيا». فوجدت البيت أخلى لقلبي وأقدر لي من نفسي على ما أريد منها، قال الحسن: أما إنه لم يعن مجالسنا هذه إنما عنى مجالس القُصَّاص في الطرق الذين يخلطون ويغلطون ويقدمون ويؤخرون».

وكذا أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/ ٩٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ حَرْبٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: كَانَ لِعَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ قَيْسٍ مَجْلِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فَتَرَكَهُ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ قَدْ ضَارَعَ أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ قَالَ: فَأَتَيْنَاهُ فَقُلْنَا لَهُ: كَانَ لَكَ مَجْلِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فَتَرَكْتَهُ قَالَ: «إِنَّهُ لَمَجْلِسٌ كَثِيرُ اللَّغَطِ وَالتَّخْلِيطِ» قَالَ: فَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَدْ ضَارَعَ أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ فَقُلْنَا: مَا تَقُولُ فِيهِمْ قَالَ: وَمَا عَسَى أَنْ أَقُولَ فِيهِمْ رَأَيْتُ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَحِبْتُهُمْ فَحَدَّثُونَا أَنَّ «أَصْفَى النَّاسِ إِيمَانًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُّهُمْ مُحَاسَبَةً لِنَفْسِهِ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ فَرَحًا فِي الدُّنْيَا أَشَدُّهُمْ حُزْنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ ضَحِكًا فِي الدُّنْيَا أَكْثَرُهُمْ بُكَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَحَدَّثُونَا: «أَنَّ اللهَ تَعَالَى فَرَضَ فَرَائِضَ وَسَنَّ سُنَنًا وَحَدَّ حُدُودًا، فَمَنْ عَمِلَ بِفَرَائِضِ اللهِ وَسُنَنِهِ وَاجْتَنَبَ حُدُودَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَمَنْ عَمِلَ بِفَرَائِضِ اللهِ وَسُنَنِهِ وَرَكِبَ حُدُودَهُ ثُمَّ تَابَ اسْتَقْبَلَ الشَّدَائِدَ وَالزَّلَازِلَ وَالْأَهْوَالَ ثُمَّ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَمِلَ بِفَرَائِضِ اللهِ وَسُنَنِهِ وَرَكِبَ حُدُودَهُ ثُمَّ مَاتَ مُصِرًّا عَلَى ذَلِكَ لَقِيَ اللهَ مُسْلِمًا إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ». قَالَ الشَّيْخُ رحمه الله: كَذَا رَوَاهُ عَامِرٌ مَوْقُوفًا، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ رُوِيَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْفُوعَةً مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي ثَعْلَبَةَ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَغَيْرِهِمْ».

وكذا أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد (١٢٥٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، يَعْنِي التَّيْمِيَّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ حَرْبٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: كَانَ لِعَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ مَجْلِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فَتَرَكَهُ

حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ قَدْ ضَارَعَ أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ قَالَ: فَأَتَيْنَاهُ فَقُلْنَا لَهُ: كَانَ لَكَ مَجْلِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فَتَرَكْتَهُ قَالَ: أَجَلْ إِنَّهُ مَجْلِسٌ كَثِيرُ اللَّغَطِ وَالتَّخْلِيطِ قَالَ: فَأَيْقَنَّا أَنَّهُ قَدْ ضَارَعَ أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ فَقُلْنَا: مَا تَقُولُ فِيهِمْ؟ قَالَ: وَمَا عَسَى أَنْ أَقُولَ فِيهِمْ، رَأَيْتُ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَصَحِبْتُهُمْ فَحَدَّثُونَا: أَنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ إِيمَانًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ مُحَاسَبَةً لِنَفْسِهِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّ أَشَدَّهُمْ فَرْحَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُّهُمْ حُزْنًا فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّ أَكْثَرَهُمْ ضَحِكًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ بُكَاءً فِي الدُّنْيَا، وَحَدَّثُونَا أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتعالى فَرَضَ فَرَائِضَ وَسَنَّ سُنَنًا وَحَدَّ حُدُودًا، فَمَنْ عَمِلَ بِفَرَائِضِ اللهِ وَسُنَنِهِ وَاجْتَنَبَ حُدُودَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَمَنْ عَمِلَ بِفَرَائِضِهِ وَسُنَنِهِ ثُمَّ رَكِبَ حُدُودَهُ ثُمَّ تَابَ ثُمَّ رَكِبَ ثُمَّ تَابَ اسْتَقْبَلَ الزَّلَازِلَ وَالشَّدَائِدَ وَالْأَهْوَالَ ثُمَّ يُدْخِلُهُ اللهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَمِلَ بِفَرَائِضِ اللهِ وَسُنَنِهِ وَرَكِبَ حُدُودَهُ ثُمَّ مَاتَ مُصِرًّا عَلَى ذَلِكَ، لَقِيَ اللهَ مُسْلِمًا إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ».

وله طريقٌ آخر عند البلاذري في أنساب الأشراف (١٣/ ١٨) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى عَنْ عَوْنِ بْنِ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ أَشْيَاخًا يُحَدِّثُونَ أَنَّ عَامِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ الَّذِي كَانَ يُقَالُ لَهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ قَيْسٍ كَانَ لَهُ مَجْلِسٌ يَجْلِسُ فِيهِ إِلَيْهِ، وَفِيمَنْ يَجْلِسُ إِلَيْهِ الحَسَنُ، وأنه قعد في بَيْتِه فَخَشُوا عَلَيْهِ الزَّيْغَ فَأَتَوْهُ فِي بَيْتِهِ فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، تَرَكْتَ مَجْلِسَكَ الَّذِي كُنْتَ تَجْلِسُ فِيهِ، فَقَالَ: إِنَّ مَجْلِسَكُمْ ذَاكَ كَثِيرُ التَّخْلِيطِ وَالأَغَالِيطِ، أَدْرَكْنَا نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّد ﷺ فَحَدَّثُونَا: «أَنَّ أَكْمَلَ النَّاسِ إِيمَانًا أَشَدُّهُمْ مُحَاسَبَةً لِنَفْسِهِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ ضَحِكًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ بُكَاءً فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ فَرَحًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَطْوَلُهُمْ حُزْنًا فِي الدُّنْيَا».

وله طريقٌ آخر عند ابن عساكر في التاريخ (٢٦/ ٤): أنبأنا أبو القاسم علي بن إبراهيم، نا عبد العزيز الكتاني، أنا تمام الرازي، أنا أبو الحسن مزاحم بن عبد الوارث بن إسماعيل البصري، نا محمد بن زكريا الغلابي،

حدثتني حميدة بنت رزيق المجاشعية، قالت: حدَّثني أبي قال: كان عامر يأتي الحسنَ فيجلس إليه، ثم تركه فجاءه الحسنُ يومًا وأصحابه فدخلوا عليه، فقال له الحسن: يا أبا عبد الله، لِمَ تركتَ مجلسَنا، أرابكَ منَّا شيءٌ فنعتبك؟ قال: لا، ولكني سمعتُ أصحابَ النبي ﷺ يقولون: قال رسول الله ﷺ: «إن أطولكم حزنًا في الدنيا أطولُكم فرحًا في الآخرة، وإن أكثركم شبعًا في الدنيا لأكثركم جوعًا في الآخرة». فوجدتُ البيتَ أَخْلَى لقلبي وأقدرَ لي على ما أُريد مني، فخرج وهو يقول: هو واللهِ أَفْقَهُ منا. ورُوي أتم من هذا ولم يرفع إلى رسول الله ﷺ. وفي سنده: محمد بن زكريا الغلابي: قال الدارقطني: يضع الحديث.

وله طريق آخر عنده: أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسن البروجردي، أنا أبو سعد علي بن عبد الله بن أبي صادق، أنا محمد بن عبد الله بن باكوية، نا عبد الواحد بن بكر الورثاني، نا أبو بكر أحمد بن سعيد الخزاز بموقان، نا عبد الرحمن بن محمد بن سعدان، نا أحمد بن المقدام، نا حماد بن واقد، نا عبد الرحمن الحداد، عن الحسن البصري قال: كان لعامر بن قيس مجلسٌ في المسجد الجامع، فكُنَّا نجتمعُ إليه، ففقدناه أيامًا حتى حسبنا أن يكون قد صارع أصحابَ الأهواء، فاتبعناه في أهله فقلنا: يا أبا عبد الله تركتَ أصحابكَ وجلستَ ها هُنا وحدكَ! فقال: إنه مجلسٌ كثيرُ الأغاليطِ والتخليطِ، فلمَّا كان هذا حققنا الذي كنا ظنناه به، فقلنا: يا أبا عبد الله، وإذا كان هكذا فما تقول فيهم؟ قال: وما عسى أن أقول فيهم، لقيتُ ناسًا من أصحاب محمد ﷺ فأخبروني: «أن أخلص الناس إيمانًا يوم القيامة أشدهم محاسبةً في الدنيا لنفسه، وإن أشد الناس فرحًا يوم القيامة أشدهم حزنًا في الدنيا، وإن أكثر الناس ضَحِكًا يوم القيامة أكثرهم بكاءً في الدنيا، وأخبروني: «أن الله عزَّ وجلَّ فرض فرائض وسنَّ سننًا وحدَّ حدودًا، فمن عمل بفرائض الله وسننه، واجتنب حدوده، أدخله الجنة بغير حساب، ومن عمل بفرائض الله وسننه، وارتكب حدوده ثم تاب، ثم ارتكب ثم تاب، ثم ارتكب ثم تاب،

ثم ارتكب، استقبل أهوالَ يوم القيامة وزلازلها وشدائدها ثم يُدخله الله الجنة، ومن عمل بفرائض الله وسننه وارتكب حدوده لقيَ الله يوم القيامة وهو عليه غضبان، فإنْ شاء عذَّبه وإنْ شاء غفر له». قال: وقُمْنا من عنده وخرجنا. وفي سنده: حماد بن واقد؛ قال البخاري: حَماد بن واقد. وقال عمرو بن علي: كثير الخطأ، كثير الوهم، ليس ممن يروى عنه.

♦ حديث: «إن المسجد لينزوي من النخامة كما تنزوي الجلدة على النار». (قال العراقي) في المغني (١/ ٣٦): «لم أجد له أصلًا». قلتُ: هذا اللفظ ورد عن أبي هريرة موقوفًا؛ أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٥٧، ٩٥٥٠- عوامة)، وعبد الرزاق (١٩٦١) وسنده ليِّن، فيه: يزيد بن ملقط الفزاري، ذكره ابن حبان في الثقات وسكتَ عنه البخاريُّ في التاريخ.

♦ وللحديث شاهدٌ عن أنس بن مالك مرفوعًا: «إِذَا هَمَّ الْعَبْدُ أَنْ يَبْزُقَ فِي الْمَسْجِدِ اضْطَرَبَتْ أَرْكَانُهُ وَانْزَوَى كَمَا تَنْزَوِي الْجِلْدَةُ فِي النَّارِ، فَإِنْ هُوَ ابْتَلَعَهَا أَخْرَجَ اللهُ مِنْهُ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ دَاءً وَكَتَبَ لَهُ بِهَا أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ». أخرجه الديلميُّ في الفردوس(٥٤١١)، وقال ابن عراق في تنزيه الشريعة (٢/ ٥١١- طبعة الكتب العلمية): «فِي سَنَده من لم أعرفهُ».

♦ حديث: «مِنْ وَهَنِ عِلْمِ الرَّجُلِ وُلُوعُه في الماءِ في التطهيرِ». (قال العراقي) في المغني (١/ ٢٨): «لم أجد له أصلًا».

♦ قلتُ: ظاهر كلام الغزالي أنه ليس بحديثٍ، فقد أخرجه أبو عبيد في الطهور (٣٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدٍ، ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، قَالَ: كَانَ يُقَالَ: «مِنْ وَهَنِ عِلْمِ الرَّجُلِ وُلُوعُهُ بِالْمَاءِ فِي الطَّهُورِ». وسنده صحيح.

♦ حديث: «ادَّهِنُوا غِبًّا» (قال العراقي) في المغني (١/ ٦٨): «قال ابنُ الصلاح: لم أجد له أصلًا، وقال النووي: غير معروف، وعند أبي داود والترمذي والنسائي من حديث عبد الله بن مغفل: «النهي عن الترجل إلا غبا» بإسناد صحيح».

قلتُ: قال أبو أحمد العسكري في تصحيفات المحدثين (١/ ٣٦٠): «ومِمَّا صَحَّفوا فِيهِ قَدِيمًا مَا حَدَّثَنِي بِهِ هِبَةُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُلْوِيَّةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الزِّبْرِقَانِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عِمْرَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ -رضي الله عنهما- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ادَّهِنُوا غِبًّا» يُرْوَى أَنَّ بَعْضَ النَّقَلَةِ رَوَاهُ: اذْهَبُوا عَنَّا».

وفي كتاب أخبار الحمقى والمغفلين لابن الجوزي (١/ ٩١): وحكى لنا أبو بكر بن عبد الباقي البزاز، صحَّف رجل فقال: حدثنا سقنان البوري، عن جلد المجدا عن اتش عن النبي ﷺ قال: «اذهبوا عنَّا»، أراد سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أنس عن النبي ﷺ قال: «ادهنوا غبًّا».

وفي كتاب الحاكم معرفة علوم الحديث (١/ ١٤٧): سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهْلِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدُوسِ الْمُقْرِئَ يَقُولُ: قَصَدْنَا شَيْخَنَا، لِنَسْمَعَ مِنْهُ، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «ادَّهِنُوا غِبًّا»، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اذْهَبُوا عَنَّا».

♦ حديث: «إن العبد إذا قام في الصلاة رفع الله سبحانه الحجابَ بينه وبين عبده وواجهه بوَجْهِه، وقامتِ الملائكةُ من لدن منكبيه إلى الهواء بصَلاته ويؤمنون على دعائه، وإنَّ المصلي لينثرُ عليه البر من عنان السماء إلى مفرق رأسه وينادي منادٍ: لو علم هذا المناجي ما التفتَ. وإن أبواب السماء تُفتَح للمصلين، وإن الله عزَّ وجلَّ يُباهي ملائكتَه بعبده المصلِّي». (قال العراقي) في المغني (١/ ٩١١): «لم أجده».

قلتُ: أخرجه البيهقيُّ في شعب الإيمان من قول كعب الأحبار (٢٨٥٧) أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْغَضَائِرِيُّ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَّاقُ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ أَشْرَسَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفُورِ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ كَعْبٍ، قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَقُومُ مُصَلِّيًا إِلَّا تَنَاثَرَ عَلَيْهِ الْبِرُّ أَكْثَرَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَرْشِ، وَوُكِّلَ بِهِ مَلَكٌ يُنَادِي: يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ تَعْلَمُ مَا لَكَ فِي صَلَاتِكَ وَمَنْ تُنَاجِي مَا الْتَفَتَّ».

وجاء في كتاب الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ ابن حجر (٢٣٢): حَدِيث: «لَو عَلِمَ الْمُصَلِّي مَنْ يُنَاجِي مَا الْتَفَتَ». ابْن حبَان في تَرْجَمَة عباد بن كثير الرَّمْلِيّ من الضُّعَفَاء (المجروحين: ٢/ ١٧٠) عَن حَوْشَب عَن الْحسن عَن أنس رَفَعَه: الْمُصَلِّي يَتَنَاثَر عَلَى رَأسه الْخَيْرُ من عنان السَّمَاء إِلَى مفرق رَأسه، وملكٌ يُنَادي لَوْ يعلمُ هَذَا العَبْدُ من يُنَاجِي ما انفتل».

ثم ساق له عدة شواهد تقصر عن المذكور.

قال الزيلعيُّ في نصب الراية (٢/ ٨٨): «وعَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ هَذَا رَوَى عَنْ الثَّوْرِيِّ، وعَنْهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، كَانَ ابْنُ مَعِينٍ يُوَثِّقُهُ، وهُوَ عِنْدِي لا شَيْءَ فِي الْحَدِيثِ، ولَيْسَ هَذَا بِعَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ الثَّقَفِيِّ، سَاكِنِ مَكَّةَ، ومِنَ النَّاسِ مَنْ جَعَلَهُمَا وَاحِدًا، وفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الثَّقَفِيَّ مَاتَ قَبْلَ الثَّوْرِيِّ، وأَبَى الثَّوْرِيُّ أَنْ يَشْهَدَ جِنَازَتَهُ، ويَحْيَى بْنُ يَحْيَى كَانَ طِفْلًا صَغِيرًا، انْتَهَى».

ثم وقفتُ عليه من قول عباد بن كثير؛ أخرجه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١٦٠) وفي التهجد (٤٢١) قال: ثنا الفضل بن موسى، ثنا إبراهيم بن بشار، ثنا سفيان عن عباد قوله. وهذا أشبهُ من المرفوع.

وكذا ورد مرسلًا عن الحسن البصريِّ: أخرجه عبد الرزاق (١٥٠) ثنا ابن عيينة عن رجل من الأنصار عن الحسن مرسلًا، وهذا منكر للتفرد والجهالة.

وله طريقٌ آخر عند أبي الليث السمرقندي في تنبيه الغافلين (٨٥٨)، وفيه المسيب بن شريك؛ متروك.

♦ حديث: «قال الله تعالى: لا ينجو مني عبدي إلا بأداءِ ما افترضتُ عليه».

(قال العراقي) في المغني (١/ ١٢٠): «لم أجده».

قلتُ: وجدتُه عن حسَّان بن عطية حديثًا إلهيًّا؛ أخرجه ابن المبارك في الزهد (١٠٣٢: زوائد المروزي ونعيم بن حماد) عن مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ الْمِصِّيصِيّ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ: «قَالَ اللهُ: لَا يَنْجُو مِنِّي عَبْدِي إِلَّا بِأَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ...». وفي سنده محمد بن كثير الصنعاني المصيصي:

صدوق كثير الغلط، قال الإمام أبو أحمد بن عدى: له رواياتٌ عن معمر والأوزاعي خاصةً عِدادٌ لا يتابعُه عليها أحد.

♦ وله شاهدٌ آخر عن طاووس أخرجه أبو داود في الزهد (٥) قَالَ: نا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: نا بَقِيَّةُ، قَالَ: نِي حَبِيبٌ يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ، قَالَ: نا أَبُو الْوَفَاءِ، عَنْ طَاوُوسٍ الْيَمَانِيِّ، قَالَ: «إِنِّي لَأَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الَّذِي أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: لَنْ يَنْجُوَ مِنِّي عَبْدٌ إِلَّا بِأَدَاءِ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ...» وفيه من لم أعرفه.

♦ حديث ابن عباس وأبي هريرة: «من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة أو يوم الجمعة أُعطيَ نورًا من حيثُ يقرؤها إلى مكة وغُفر له إلى يوم الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام وصلى عليه سبعون ألف ملكٍ حتى يصحَّ، وعُوفِي من الداء والدبيلة وذات الجَنْب والبرص والجذام وفتنة الدجال». (قال العراقي) في المغني (١/ ٠٤١): «لم أجده من حديثهما». قلتُ: علَّقه في قوت القلوب (١/ ٢٢١) فقال: وروى ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وأبي هريرة قالا: قال رسول الله ﷺ: وذكره.

ثم وقفتُ عليه عند إسماعيل بن أبي زياد في تفسيره كما في نتائج الأفكار (٥/ ٤٤) لابن حجر، ومن طريقه المُسْتَغْفري في فضائل القرآن وهو عنده (٨١٨)، أخبرنا أحمد بن محمد، حَدَّثَنا محمد بن جعفر، حَدَّثَنا أبو بكر محمد بن عمر بن حزر بهمدان، حَدَّثَنا إبراهيم بن محمد بن فيرة الأصبهاني، حَدَّثَنا الحسين بن القاسم، حَدَّثَنا إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن ابن جريج عن عطاء، عن أبي هريرة وابن عباس -رضي الله عنهما- قالا: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة أُعطيَ نورًا من حيث يقرأها إلى مكة وغفر له إلى الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام وصلَّى عليه سبعون ألف ملكٍ حتى يُصبح وعُوفِيَ من الداء والدبيلة وذوات الجنب والبرص والجذام والجنون وفتنة الدجال». وفي سنده كذابٌ، كما سيأتي.

وقد ورد ذلك من حديث ابن عباس وحده عند الديلمي، قال ابن عراق في تنزيه الشريعة (١/ ٣٠٢): (مي) من حَدِيث ابْن عَبَّاس،

وفيه إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد الطيان، عَنْ الْحُسَيْن بن الْقَاسِم عَن إِسْمَاعِيل بن زِيَاد، ظلمات بَعْضهَا فَوق بعض.

قلتُ: أوردهُ الْغَزالِيُّ فِي الْإِحْيَاء من حَدِيث ابْن عَبَّاس وَأبي هُرَيْرَة، وَعَزاهُ الْعِرَاقِيّ فِي تَخْرِيجه الْكَبِير إِلَى الديلمي من حَدِيث ابْن عَبَّاس، وأَعَلَّهُ بِمن ذكر، وأما فِي الصَّغِير فَقَالَ: لم أَجِدهُ من حَدِيثهمَا، وللبيهقي نَحوه من حَدِيث أبي سعيد انْتهى».

وقال الفتني في تذكرة الموضوعات (١/ ٧٨): «فِيهِ: إِسْمَاعِيل؛ كَذَّاب، وآخران مجروحان».

♦ حديث أبي هريرة: «من صلى أربع ركعات بعد زوال الشمس يُحسن قراءتهن وركوعهن وسجودهن صلى معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى الليل».

(قال العراقي) في المغني (١/ ١٤٤): «ذكره عبد الملك بن حبيب بلاغًا من حديث أبي مسعود، ولم أره من حديث أبي هريرة».

قلتُ: علَّقه المكي في قوت القلوب (١/ ٥٢) وقال: عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وذكره. ولم أقف على صدر الإسناد.

♦ حديث ابن عباس: «صلاة في مسجد المدينة بعشرة آلاف صلاة وصلاة في المسجد الأقصى بألف صلاة وصلاة في المسجد الحرام بمئة ألف صلاة».

(قال العراقي) في المغني (١/ ٨٩١): «غريب لم أجده بجملته هكذا...».

قلتُ: قال السمهودي: «نقل الزركشيُّ في إعلام الساجد عن الكبير للطبراني بسندٍ فيه مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاةٌ في مسجدي هذا بعشرة آلاف صلاة، وصلاة في المسجد الحرام بعشرة أمثالها مئة ألف صلاة، وصلاة الرجل في بيت المقدس بألف صلاة، وصلاة الرجل في بيته حيث لا يراه أحد أفضلُ من ذلك كله». قلتُ: وهو ضعيف، ولم يورده الهيثمي في مجمعه في فضل الصلاة في المساجد الثلاث» وفاء الوفا للسمهودي (٢/ ٢٦)، وسنده مظلم.

تنبيه: ليس يوجد هذا الحديث في المطبوع من المعجم الكبير، ولا في مجمع الزوائد!

وجاء في قوت القلوب (٢/ ٢٠٤) وقال: «روينا عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ: ثم ذكره».

♦ قال عليه السلام: «إذا أحبَّ اللهُ عبدًا ابتلاهُ حتى يسمعَ تضرُّعَه».

ضعيف جدًّا: فاتَ الحافظ العراقي تخريجه عن جابر؛ المغني (١/ ٢٦١).

ورد هذا الحديث عن أنس بن مالك، وأبي أمامة، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم:

أما حديث أنس فأخرجه عبد الغني المقدسي في الترغيب في الدعاء (١/ ٩١) وفي سنده: يزيد الرقاشي: ضعيف جدًّا.

حديث أبي أمامة أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ١٦٥، ١٦٦)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٤٣٠)، والبيهقي في الشعب (٩٨١)، وابن الشجري في الأمالي (١/ ٤٨٥)، قال الهيثمي في المجمع (٢/ ٢٩١): عفير بن معدان ضعيف! قلتُ: قال أبو حاتم: يكثر عن سليم عن أبي أمامة بما لا أصل له. وهذا منها.

حديث جابر أخرجه ابن عساكر (٨/ ٢٤٤)، وفيه إسحاق بن أبي فروة: متروك، ولم يخرج الحافظ العراقي على هذه الرواية في المغني (١/ ٢٦١)، وينظر: الضعيفة للألباني (٢٢٩٦).

♦ حديث علي: «إن الله يمجد نفسَه كل يوم فيقول: إني أنا الله رب العالمين. إني أنا الله لا إله إلا أنا الحي القيوم. إني أنا الله لا إله إلا أنا العلي العظيم. إني أنا الله لا إله إلا أنا لم ألد ولم أولد. إني أنا الله لا إله إلا أنا العفو الغفور. إني أنا الله لا إله إلا أنا مُبدئ كل شيء وإليَّ يعود. العزيز الحكيم الرحمن الرحيم مالك يوم الدين خالق الخير والشر خالق الجنة والنار الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا الفرد الوتر عالم الغيب

والشهادة الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الكبير المتعال المقتدر القهار الحليم الكريم أهل الثناء والمجد أعلم السر وأخفى القادر الرزاق فوق الخلق والخليقة».

(قال العراقي) في المغني (١/ ٥٧٢): «بِطُولِه لم أجد له أصلًا».

قلتُ: ورد نحوه عن وهب بن منبه؛ رواه عنه إدريس بن سنان أبو إلياس بن بنت وهب.

أخرجه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٣)، وأبو العباس أحمد بن عبد الواحد البخاري في جزئه (١٤: مخطوط) عن أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مَعْبَدٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْبَزَّارُ، ثنا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، ثنا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، عَنْ يُوسُفَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي إلياس ابْنِ بنت وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ وَهْبٍ، قال: «إِنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ حِينَ فَرَغَ مِنْ خَلْقِهِ نَظَرَ إِلَيْهِمْ حِينَ مَشَوْا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ فَقَالَ: أَنَا اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، الَّذِي خَلَقْتُكَ بِقُوَّتِي، وَأَتْقَنْتُكَ بِحِكْمَتِي، حَقٌّ قَضَائِي، وَنَافِذٌ أَمْرِي، أَنَا أُعِيدُكَ كَمَا خَلَقْتُكَ، وَأُفْنِيكَ بِحِكْمَتِي حَتَّى أَبْقَى وَحْدِي، فَإِنَّ الْمُلْكَ وَالْخُلُودَ لَا يَحِقُّ إِلَّا لِي، أَدْعُو خَلْقِي وَأَجْمَعُهُمْ لِقَضَائِي يَوْمَ يَخْسَرُ أَعْدَائِي، وَتَجِلُ الْقُلُوبُ مِنْ خَوْفِي، وَتَجِفُّ الْأَقْلَامُ مِنْ هَيْبَتِي، وَتَبْرَأُ الْآلِهَةُ مِمَّنْ عَبَدَهَا دُونِي».

قَالَ: وَذَكَرَ وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ: «أَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لَمَّا فَرَغَ مِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَقْبَلَ يَوْمَ السَّبْتِ فَمَدَحَ نَفْسَهُ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَذَكَرَ عَظَمَتَهُ، وَجَبَرُوتَهُ، وَكِبْرِيَاءَهُ، وَسُلْطَانَهُ، وَقُدْرَتَهُ، وَمُلْكَهُ، وَرُبُوبِيَّتَهُ، فَأَنْصَتَ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَأَطْرَقَ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، فَقَالَ: أَنَا الْمَلِكُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، ذُو الرَّحْمَةِ الْوَاسِعَةِ، وَالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، أَنَا اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ، وَالْأَفْلَاكِ الْعُلَى، أَنَا اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، ذُو الْمَنِّ، وَالطَّوْلِ، وَالْآلَاءِ، وَالْكِبْرِيَاءِ، أَنَا اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، مَلَأَتْ كُلَّ شَيْءٍ عَظَمَتِي، وَقَهَرَ كُلَّ شَيْءٍ مُلْكِي، وَأَحَاطَتْ بِكُلِّ شَيْءٍ قُدْرَتِي،

وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عِلْمِي، وَوَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَتِي، وَبَلَغَ كُلَّ شَيْءٍ لُطْفِي، فَأَنَا اللهُ يَا مَعْشَرَ الْخَلَائِقِ فَاعْرِفُوا مَكَانِي، فَلَيْسَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَنَا، وَخَلْقِي كُلُّهُمْ لَا يَقُومُ وَلَا يَدُومُ إِلَّا بِي، وَيَنْقَلِبُ فِي قَبْضَتِي، وَيَعِيشُ فِي رِزْقِي، وَحَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ وَبَقَاؤُهُ وَفَنَاؤُهُ بِيَدِي، فَلَيْسَ لَهُ مَحِيصٌ وَلَا مَلْجَأٌ غَيْرِي، لَوْ تَخَلَّيْتُ عَنْهُ إِذًا لَهَلَكَ كُلُّهُ، وَإِذًا لَكُنْتُ أَنَا عَلَى حَالِي، لَا يَنْقُصُنِي ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَا يَزِيدُنِي، وَلَا يَهُدُّنِي فَقْدُهُ، وَأَنَا مُعْتَزٌّ بِالْعِزِّ كُلِّهِ فِي جَبَرُوتِي، وَمُلْكِي، وَبُرْهَانِي، وَنُورِي، وَسَعَةِ بَطْشِي، وَعُلُوِّ مَكَانِي، وَعَظَمَةِ شَأْنِي، فَلَا شَيْءَ مِثْلِي، وَلَا إِلَهَ غَيْرِي، وَلَا يَنْبَغِي لِشَيْءٍ خَلَقْتُهُ أَنْ يَعْدِلَ بِي، وَلَا يُنْكِرَنِي، فَكَيْفَ يُنْكِرُنِي مَنْ خَلَقْتُهُ يَوْمَ خَلَقْتُهُ عَلَى مَعْرِفَتِي، أَمْ كَيْفَ يُكَابِرُنِي مَنْ قَهَرَهُ مُلْكِي، فَلَيْسَ لَهُ خَالِقٌ، وَلَا بَاعِثٌ، وَلَا وَارِثٌ غَيْرِي، أَمْ كَيْفَ يُعِزُّنِي مَنْ نَاصِيَتُهُ بِيَدِي، أَمْ كَيْفَ يَعْدِلُ بِي مَنْ أُعَمِّرُهُ، وَأُسْقِمُ جِسْمَهُ، وَأُنْقِصُ عَقْلَهُ، وَأَتَوَفَّى نَفْسَهُ، وَأَخْلُقُهُ، وَأُهْرِمُهُ، فَلَا يَمْتَنِعُ مِنِّي، أَمْ كَيْفَ يَسْتَنْكِفُ عَنْ عِبَادَتِي عَبْدِي وَابْنُ عِبَادِي وَابْنُ إِمَائِي، لَا يُنْسَبُ إِلَى خَالِقٍ وَلَا وَارِثٍ غَيْرِي، أَمْ كَيْفَ يَعْبُدُ دُونِي مَنْ تَخْلِقُهُ الْأَيَّامُ، وَيُفْنِي أَجَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهُمَا شُعْبَةٌ يَسِيرَةٌ مِنْ سُلْطَانِي، فَإِلَيَّ إِلَيَّ يَا أَهْلَ الْمَوْتِ وَالْفَنَاءِ لَا إِلَى غَيْرِي، فَإِنِّي كَتَبْتُ الرَّحْمَةَ عَلَى نَفْسِي، وَقَضَيْتُ بِالْعَفْوِ وَالْمَغْفِرَةِ لِمَنِ اسْتَغْفَرَنِي، أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا، وَلَا يَكْبُرُ ذَلِكَ عَلَيَّ، وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ، وَلَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَتِي، فَإِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي، وَخَزَائِنُ الْخَيْرِ كُلُّهَا بِيَدِي، وَلَمْ أَخْلُقْ شَيْئًا مِمَّا خَلَقْتُ لِحَاجَةٍ كَانَتْ مِنِّي إِلَيْهِ، وَلَكِنْ لِأُبَيِّنَ بِهِ قُدْرَتِي، وَلِيَنْظُرَ النَّاظِرُونَ فِي مُلْكِي وَتَدْبِيرِ حِكْمَتِي، وَلِتَدِينَ خَلَائِقِي كُلُّهَا لِعِزَّتِي، وَتُسَبِّحَ الْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ بِحَمْدِي، وَلِتَعْنُوَ الْوُجُوهُ كُلُّهَا لِوَجْهِي».

الطريق الثاني عن عبد المنعم بن إدريس عن أبيه عن وهب به أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٤/ ١٤٣٤).

وفي الإسنادين إدريسُ بن سنان؛ تركه الدارقطنيُّ وضعَّفه غيرُه فقط، لكنْ قال ابنُ حِبَّان: يتقى من رواية ابنه عنه. (كما في الطريق الثاني هنا). وعبد المنعم: متروك.

♦ حديث: «اللهم اجعلنا من أوليائك المتقين وحزبك المفلحين وعبادك الصالحين واستعملنا لمرضاتك عنا ووفقنا لمحابك منا وصرفنا بحسن اختيارك لنا». (قال العراقي) في المغني (١/ ١٨٢): «لم أقف له على أصل».

قلتُ: هذه أدعية ذكرها أبو طالب المكي في قوت القلوب (١/ ٤٢)، ولم يعزها للنبي ﷺ، وإنما هي أدعية مأثورة، فلعلها اختلطتْ على الغزالي عند نقلها، أو انتقل بصره عند كتابتها فأضافها للنبي ﷺ.

♦ حديث: «اللهم بقدرتكَ عليَّ تُبْ عليَّ إنكَ أنتَ التوابُ الرحيم، وبحلمكَ عني اعفُ عني إنكَ أنتَ الغفارُ الحليم، وبعلمكَ بي ارفقْ بي إنكَ أنتَ أرحمُ الراحمين، وبملككَ لي ملِّكْني نفسي ولا تُسَلِّطْها عليَّ إنكَ أنتَ المَلِكُ الجبَّار». قال العراقي في المغني (١/ ١٨٢): «لم أقف له على أصل».

قلتُ: هو كسابقه.

♦ وقال ﷺ: «مَن أصبح لا ينوي ظُلْمَ أحدٍ، غُفر له ما اجتنَى وما اجترم». عزَاه العراقيُّ في المغني (١/ ٦٢٣) لابن أبي الدنيا في كتاب النيَّة.

قلتُ: موضوع: ورد عن أنس بن مالك من طريقين:

الأول: عن بقية بن الوليد عن عمار بن عبد الملك عن أبي بسطام عن أنس به، أخرجه ابن عساكر (٥٣/ ٢٧٣)، وفي سنده بقية بن الوليد يُدلِّس وقد عنعن، وعمار بن عبد الملك: متروك، ويأتي عن بقيَّة بعجائب كما في لسان الميزان (٤/ ٢٧٢)، وساق له هذا الخبر.

الثاني: عن إسحاق بن مرة عن أنس، أخرجه القضاعي في الشهاب (٤٢٥)، والخطيب في التاريخ (٤/ ٩٤)، وأبو طاهر السِّلَفي في المشيخة البغدادية مخطوط رقم (٣٦ بترقيمي) عن داود بن المحبر، ثنا الهياج بن بسطام،

عن إسحاق، عن أنس به، وهذا سندٌ ساقط، داود: مُتَّهَم، والهياج: متروك، وإسحاق: متروك، كما في فيض القدير (٦/ ٨٧).

وتُوبع داود من محمد بن مصعب عند ابن الأعرابي في المعجم (١٨٨٧)، فإن كان ابن صدقة فهو كثير الغلط، وتُوبع الهياج من عيينة بن عبد الرحمن وهو ضعيف جدًّا، كما في لسان الميزان (١/ ٣٧٥)، وساق له هذا الخبر، وتُوبع أيضًا من عنبسة عند ابن شاهين في الترغيب (٥٢٢)، وفي سنده محمد بن حسان: كذاب. فهذه متابعاتٌ واهيةٌ لا يتقوى بها الخبر.

♦ حديث سعيد بن جبير عن ثوبان: «من عكف نفسَه ما بين المغرب والعشاء في مسجد جماعة لم يتكلم إلا بصلاةٍ أو قرآنٍ كان حقًّا على الله أنْ يبنيَ له قصرينِ في الجنة». قال العراقي في المغني (١/ ٤٣٣): «لم أجد له أصلًا من هذا الوجه، وقد تقدم في الصلاة من حديث ابن عمر».

قلتُ: أخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٧٥)، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ صَدَقَةَ، نا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيُّ، نا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَجَبِيُّ الصَّنْعَانِيُّ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ خَلَّادِ بْنِ جُنْدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ثَوْبَانَ، مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ عَكَفَ نَفْسَهُ مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا بِصَلَاةٍ أَوْ قُرْآنٍ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ عزَّ وجلَّ أَنْ يَبْنِيَ لَهُ قَصْرَيْنِ فِي الْجَنَّةِ، مَسِيرَةُ كُلِّ قَصْرٍ مِنْهُمَا مِئَةُ عَامٍ، وَيَغْرِسُ لَهُ بَيْنَهُمَا غِرَاسًا لَوْ طَافَهُ أَهْلُ الدُّنْيَا لَوَسِعَهُمْ»، ومن طريقه أخرجه الخطيبُ في التاريخ (١٠/ ٤٥١ طبعة العلمية)، وأبو الفضل الزهري في الجزء الذي يتضمَّن أحاديثه (وهو أحدُ تلاميذِ أبي القاسم البغوي تلميذ الإمام أحمد) (ح: ٥٠٢)، وكذا أخرجه ابن فندمة أبو الحسن البيهقي في تاريخ بيهق (١/ ٣٥٢).

وفي سنده: عبد القدوس الصنعاني؛ لم أجده. ولعله آفتُه؛ إذِ المدارُ عليه، وبقيَّةُ رُواتِه ثقاتٌ.

وأما ما أشار له العراقيُّ من رواية ابن عمر؛ فقد رواه ابن وهب في الجامع (ح:٧٣ جزء التفسير) عن ابن عمر موقوفًا: أخبرني حفص بن ميسرة أيضًا عن أبي مروان، عن أبي طيبة عن عبد الله بن عمر أنه قال: «حقٌّ على الله من عكف نفسَه في المسجد بعد المغرب إلى العشاء، لا يتكلم إلا بقرآنٍ أو دعاءٍ أو صلاةٍ، أنْ يبني له قصرين في الجنة، عرضُ كلِّ قصرٍ منهما مئةُ عامٍ، ويُغرس له ما بينهما غراس لو أضافه جميعُ أهل الدنيا كلهم لوسعهم؛ فإن قرأ مئتي آية أُعطي قنطارًا في الجنة، والقنطار ألف ومئتا وقية، والوقية ما بين السماء إلى الأرض».

♦ حديث: «إن العبد ليوقف عند الميزان وله من الحسنات أمثالُ الجبال فيسأل عن رعاية عائلته والقيام بهم، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، حتى يستغرق بتلك المطالبات كل أعماله، فلا تبقى له حسنة، فتُنادي الملائكةُ: هذا الذي أكل عيالُه حسناتِه في الدنيا، وارْتُهِنَ اليومَ بأعماله». قال العراقي في المغني (١/ ٠٨٣): «لم أقفْ له على أصل».

قلتُ: قال الإمام الزيلعيُّ في تخريج الكشاف: «لم أره مرفوعًا: وأخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمة سفيان الثوري من قوله، رَوَاهُ في تَرْجَمته فقالَ: حدَّثنا أَبُو حَامِد أحمد بن مُحَمَّد بن الْحُسَيْن، ثَنَا أَبُو السّري هناد بن السَّري بن يَحْيَى، ثَنَا أَبُو سعيد الْأَشَج، ثَنَا حُصَيْن[1] بن مَالك الضَّبِّيّ، عن بكر بن مُحَمَّد العابد قالَ: قالَ سُفْيَان الثَّوْرِيُّ: يُؤمر بالرجل إِلَى النَّار يَوْمَ الْقِيَامَةِ فيُقَال: هَذَا عِيَالُه أَكَلُوا حَسَنَاتِه». ثم قال: وروى علي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية عن إسحاق بن أبي يحيى عن عبد الملك عن بكير قال: «يُنادي مُنادٍ يوم القيامة: أين الذين أكلتْ عيالُهم حسناتِهم؟ قوموا فإن قبلكم الانبعاث». وفيه إسحاق، هو الكعبيُّ: متروك.

وكذا أخرجه ابنُ أبي الدنيا في النفقة على العيال رقم (٤٥١)، قال: حدثني أبو سعيد الأشج به.

(١) في تاريخ الإسلام والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: (حسن).

وأما اللفظ الثاني الذي ذكره الزيلعيُّ فقد ورد عن الفضيل بن عياض، وقد أخرجه الدينوريُّ في المجالسة رقم (٤٤٣)، والخطيب في التاريخ (٢/ ١١٦) من طريق: الحسين بن فهم، قالَ: حَدَّثَني يحيى بنُ معين، قالَ: حدَّثنا الوركاني محمد بن جعفر، قالَ: سمعتُ فُضَيْلًا يقولُ: يُنادي مُنادٍ يوم القيامة: «أين الذين أكلتْ عيالاتُهم أماناتِهم؟ قالَ أبو عليٍّ: ورأيتُ يحيى يَبْكي عند هذا».

وكذا ورد عن بعض السلف دون تحديد عند البيهقيِّ في الزهد الكبير رقم (٤٤٣)، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ خُبَيْقٍ: وذَكَرَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ قَالَ: «يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيْنَ الَّذِينَ أَكَلَتْ عِيَالَاتُهُمْ حَسَنَاتِهِمْ فَيَقُومُونَ وهُمْ جَمٌّ غَفِيرٌ».

♦ حديث: «من صبر على سوءِ خُلُقِ امرأتِه أعطاه الله من الأجر مثلَ ما أعطى أيوبَ على بلائه، ومن صبرتْ على سوء خُلُقِ زوجِها أعطاها الله مثلَ ثوابِ آسيةَ امرأةِ فرعون». قال العراقيُّ في المغني (١/ ٠٩٣): «لم أقفْ له على أصل».

قلتُ: وقفتُ على الشطر الأول وهو جزءٌ من خبر طويل أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده بلفظ: «... وَمَنْ صَبَرَ عَلَى سُوءِ خُلُقِ امْرَأَتِهِ واحْتَسَبَ الْأَجْرَ مِنَ اللهِ أَعْطَاهُ اللهُ عزَّ وجلَّ مِنَ الثَّوَابِ مِثْلَ مَا أَعْطَى أَيُّوبَ عَلَى بَلَائِهِ، وَكَانَ عَلَيْهَا مِنَ الْوِزْرِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ولَيْلَةٍ مِثْلُ رَمَلِ عَالِجٍ، فَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تُعِينَهُ وتُرْضِيَهُ حُشِرَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْكُوسَةً مَعَ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ...». قَالَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ (٢٠٥: بُغْيَةُ الْبَاحِثِ): حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ بْنِ قَحْذَمَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْبَصْرِيُّ، ثَنَا مَيْسَرَةُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْ أَبِي عَائِشَةَ السَّعْدِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ قَالا: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خُطْبَةً قَبْلَ وَفَاتِهِ،

وهِيَ آخِرُ خُطْبَةٍ خَطَبَهَا في الْمَدِينَةِ حَتَّى لَحِقَ بِاللهِ، فَوَعَظَنَا فِيهَا مَوْعِظَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، ووَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، واقْشَعَرَّتْ مِنْهَا الْجُلُودُ، وتَقَلْقَلَتْ مِنْهَا الأَحْشَاءُ، أَمَرَ بِلالًا فَنَادَى: الصَّلاةُ جَامِعَةٌ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، فَارْتَقَى الْمِنْبَرَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ... فَذَكَرَ خُطْبَةً طَوِيلَةً كَذَبَهَا مَيْسَرَةُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ أَوْ دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ.

والخبر هذا مذكورٌ في اللآلئ المصنوعة للسيوطي (٢/ ٣٠٣).

♦ حديث: «دفعت إحداهن في صدر رسول الله ﷺ فزبرتها أمُّها، فقال ﷺ: «دعيها فإنهن يصنعنَ أكثرَ من ذلك». قال العراقي في المغني (١/ ١٩٣): «لم أقفْ له على أصل».

قلتُ: أخرجه الآجُرِّيُّ في الشريعة رقم (١٨٩٠) - أَنْبَأَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ الْبُخَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَلَّادٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أُمِّ مُبَشِّرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ لَهَا وهِيَ في بَعضِ حالاتِها، وكانَتِ امرَأَةَ البَراءِ بنِ مَعرُورٍ، فَتُوُفِّيَ عَنها، فَقال: «إِنَّ زَيدَ بْنَ حارِثَةَ قَدْ ماتَ أَهْلُهُ، ولَنْ آلُوَ أَنْ أَختارَ لَهُ امرَأَةً، فَقَدِ اختَرتُكِ لَهُ»، فَقالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي حَلَفتُ لِلبَراءِ أَنْ لا أَتَزَوَّجَ بَعدهُ رَجُلًا، فَقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَترغَبِينَ عَنهُ؟» قَالَتْ: أَفَأَرْغَبُ عَنهُ، وقَدْ أَنزَلَهُ اللهُ بِالمَنزِلَةِ مِنْكَ؟ إِنَّما هِيَ غَيْرَةٌ، قَالَتْ: فالأَمرُ إِلَيكَ، قَالَ: فَزَوَّجَها مِنْ زَيْدِ بنِ حارِثَةَ، ونَقَلَها إِلَى نِسَائِهِ، فَكانَتِ اللِّقاحُ تَجِيءُ فَتُحْلَبُ، فَيُناوِلُها الحِلَابَ فَتَشْرَبُ، ثُم يُناوِلُهُ مَنْ أَرادَ مِن نِسائِهِ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيَّ وأَنا عِندَ عائِشَةَ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رُكبَتِها، وأَسَرَّ إِلَيها شَيئًا دُونِي، فَقالَتْ بِيَدِها في صَدرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، تَدفَعَهُ عَنْ نَفسِها، فَقلتُ: ما لَكِ تَصنَعِينَ هَذا بِرَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وجَعَلَ يَقول رَسُولُ اللهِ ﷺ: دَعِيها، فَإِنَّها تَصْنَعُ هَذا، وأَشَدَّ مِنْ هَذا». وهذا لفظُ البخاريِّ.

إذ أخرجه البخاريُّ في التاريخ الكبير (٨/ ٢٧٥) في ترجمة يحيى بن عبد الله بن قتادة، ولم يَحْكِ في يحيى شيئًا، وكذا ذكره ابنُ سعدٍ في الطبقات (١/ ٤٠٩) الجزء المُتَمِّم للتابعين.

وكذا في السَّنَد محمد بن خلَّاد: لم يحكِ فيه شيئًا. وقد ذكرهما ابنُ حبَّان في الثقات!!

والحديثُ فيه اختلافٌ على الرواة في السند والمتن، كما في العلل لابن أبي حاتم (١١٨٧). إذِ الحديثُ يدورُ على زواج زيد بن حارثة من أم مبشر، فالخبرُ مُنكَرٌ، وفيه ردٌّ على مَنْ قوَّاه.

♦ حديث: «إن الله يُحِبُّ العبدَ يتخذُ المهنةَ ليستغنيَ بها عن الناس، ويبغضُ العبدَ يتعلَّم العلمَ يتخذُه مهنةً». قال العراقيُّ في المغني (١/ ٨١٤): «لم أجده هكذا، وروى أبو منصور الديلميُّ في مسند الفردوس من حديث عليٍّ: «إن الله يُحِبُّ أنْ يرى عبده تعبًا في طلبِ الحلال»، وفيه محمد بن سهل العطار، قال الدارقطنيُّ: يضع الحديث». قلتُ: هذا الخبر ليس مرفوعًا، بل ورد من قول عيسى عليه السلام.

أخرجه ابنُ أبي الدنيا في إصلاح المال رقم (٣١٦)، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ شَيْخٍ لَهُ قَالَ: قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ -عليه السلام-: «إِنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يُحِبُّ الْعَبْدَ يَتَعَلَّمُ الْمِهْنَةَ يَسْتَغْنِي بِهَا عَنِ النَّاسِ وَيَكْرَهُ الْعَبْدَ يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ يَتَّخِذُهُ مِهْنَةً».

وفي شرح ابن بطال على البخاري (٦/ ١٩٠) قال: وروي عن حماد بن زيد أنه قال: كنتُ عند الأوزاعيِّ فحدَّثه شيخٌ كان عنده أن عيسى ابن مريم -عليه السلام- قال: وذكره.

وعزاه السيوطيُّ في الدر المنثور (٢/ ٢٠٦) لأحمد عن الأوزاعيِّ، ولم أجده عنده.

♦ حديث أبي ذرٍّ: «إن الرجل إذا وَلِيَ ولايةً تباعد الله عزَّ وجلَّ منه». قال العراقيُّ في المغني (١/ ٦٥٤): «لم أقفْ له على أصل». قلتُ: جاء في كنز العمال رقم (٠٩٢٦): «من تضعضع لذي سلطان إرادة دنياه أعرضَ الله عنه بوجهه في الدنيا والآخرة» الديلمي عن أبي هريرة، وذكره الفتني في تذكرة الموضوعات (١/ ٥٧١).

وكذا ورد له شاهدٌ في كنز العمال تحت رقم (٦٢٩١): «من تقرَّب من ذي سلطان ذراعًا تباعدَ الله منه باعًا»، «الديلمي عن أنس».

وكذا له شاهدٌ آخر: أخرج هنَّاد بن السَّري في «الزهد» رقم (٥٩٧)، عن عبيد بن عمير رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما ازداد رجلٌ من السلطان قُرْبًا إلا ازدادَ من الله بُعْدًا». من رواية أبي معاوية الضرير عن ليث بن أبي سليم عن الحسن بن مسلم بن يناق عن عبيد بن عمير به مرسلًا. ومن هذا الطريق أخرجه أبو الليث السمرقندي في تنبيه الغافلين (٨٣٦). وسنده تالفٌ؛ ليثٌ ضعيف، والحسنُ لم يُدرِكْ عبيدًا، والحديث مرسل.

واختُلف فيه على ليث فرواه وكيع في الزهد (١٧١) عن سفيان عن ليث عن رجلٍ عن عبيدٍ به من قوله.

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة بلفظ: «ومَنْ أَتَى أَبْوَابَ السُّلْطَانِ افْتُتِنَ، ومَا ازْدَادَ عَبْدٌ مِنْ السُّلْطَانِ قُرْبًا إِلَّا ازْدَادَ مِنْ اللهِ بُعْدًا»، وهو معلولٌ، كما بيَّنه الشيخ الوادعي في أحاديث مُعَلَّة ظاهرها الصحة رقم (٤٤٧).

وأخرج الحسن بن سفيان في مسنده والديلمي، عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا أبوابَ السلطان وحواشيها، فإنَّ أقربَ الناسِ منها أبعدهم من الله، ومَنْ آثرَ سلطانًا على الله، جعل الفتنة في قلبه ظاهرة وباطنة، وأذهبَ عنه الورع وتركه حيران». أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان من طريق الْحَسَن بْن سُفْيَانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَوْرَانِيِّ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، ثنا عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ به.

قال الشيخ الألباني في الضعيفة (١٦٩٨): «أورده [أي: أبو نعيم] في ترجمة عبد الله هذا، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وعنبسة بن عبد الرحمن القرشي متهم بالكذب، فهو آفة الحديث، والحديث عزاهُ في الفتح الكبير للحسن بن سفيان، والديلمي في مسند الفردوس عن ابن عمر، وأشار في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس إلى إعلاله بعنبسة هذا».

وأخرج ابن عساكر (٢٨/ ١٨) عن أبي أمامة الباهلي، قال: قال النبي ﷺ: «أبعدُ الخلقِ من الله، رجلٌ يجالسُ الأمراءَ، فما قالوا من جور صدقهم عليه»، من طريق أبي بكر عبد الله بن خيثمة بن سليمان الأطرابلسي؛ حدثني أبو عبد الملك أحمد بن جرير بن عبدوس بصور، نا موسى بن أيوب النصيبي، نا الوليد بن مسلم، نا بكير بن معروف الأزدي، عن أبان وقتادة عن أبي أمامة الباهلي به مرفوعًا. قال العلامة الألباني في الضعيفة (٦١٥٨): منكر؛ وذكر عِلَلَه فلينظر.

♦ حديث: «أنه دخل غيضة مع بعض أصحابه فاجتنى منها سِواكينِ؛ أحدهما معوج والآخر مستقيم إلى صاحبه، فقال له: يا رسول الله، كنتَ والله أحقَّ بالمستقيم مني. فقال: ما من صاحبٍ يصحبُ صاحبًا ولو ساعةً من النهار إلا سُئل عن صحبته: هلْ أقام فيها حقَّ الله أمْ أضاعه».

قال العراقيُّ في المغني (١/ ٤٣٧): «لم أقفْ له على أصل».

قلتُ: ورد من حديث ابن عمر أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/ ١٤٣) من طريق أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي عَنْ عَمْرِو بْنِ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ به مرفوعًا.

واليماميُّ هذا كذَّبه أبو حاتم وابنُ صاعد، وقال الدارقطنيُّ: ضعيفٌ. وقال مرة: متروك، وقال ابنُ عديٍّ: حدَّث عن الثقات بمناكير ونسخ عجائب. الميزان (١/ ١٤٣)، ولسان الميزان (١/ ٦٢٩).

♦ حديث أنس: «أربعٌ من حقوق المسلمين عليكَ: أنْ تُعين محسنهم، وأنْ تستغفر لمُذنبهم، وأنْ تدعُوَ لمُدبرهم، وأنْ تُحِبَّ تائبَهم». قال العراقيُّ في المغني (١/ ٦٨٤): «ذكره صاحب الفردوس ولم أجد له إسنادًا».

قلتُ: منكر: علَّقه السمرقنديُّ في تنبيه الغافلين (رقم ٥٧٧)، قال: «رَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَعْنَلَانِيُّ [كذا] بِسَمَرْقَنْدَ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْكَ: أَنْ تُعِينَ مُحْسِنَهُمْ، وَأَنْ تَسْتَغْفِرَ لِمُذْنِبِهِمْ، وَأَنْ تَدْعُوَ لِمُدَبِّرِهِمْ، وَأَنْ تُحِبَّ تَائِبَهُمْ».

هذا سندٌ مُعلَّق، وبقيةُ سندِه لم أقف عليه.

♦ حديث عائشة: قال لي رسول الله ﷺ يومًا: «اغسلي وجه أسامة» فجعلتُ أغسله وأنا أنفة، فضرب بيدي ثم أخذه فغسل وجهَه، ثم قبَّلَه، ثم قال: «قد أحسنَ بنا إذْ لم يكنْ جاريةً».

قال العراقيُّ في المغني (١/ ٥٣١): «لم أجده هكذا، ولأحمدَ من حديث عائشة: أن أسامة عثر بعتبة الباب فدميَ فجعل النبي ﷺ يَمَصُّه ويقول: «لو كان أسامةُ جاريةً لحليتها ولكسوتها حتى أنفقها» وإسناده صحيح».

قلتُ: لفظُ المصنف أخرجه ابنُ أبي الدنيا في النفقة على العيال (٢٢٩) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ **-رضي الله عنها-** قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اغْسِلِي وَجْهَ أُسَامَةَ» فَنَظَرَ إِلَيَّ وَأَنَا أُنَقِّيهِ فَضَرَبَ يَدِي ثُمَّ أَخَذَهُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثُمَّ قَبَّلَهُ ثُمَّ قَالَ: «أَحْسَنَ اللهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ أُسَامَةُ جَارِيَةً». وتوبع يحيى بن زكريا من هشيم عند أبي يعلى(٤٤٥٨)، ومن طريقه ابن عساكر (٦٨/٨)، وسندُه ضعيفٌ، فمَدارُه على مجالد، وهو مشهورُ الضعف.

♦ حديث: حديث «لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر إلا رفيق فيما يأمر به، رفيق فيما ينهى عنه، حليم فيما يأمر به، حليم فيما ينهى عنه، فقيه فيما يأمر به، فقيه فيما ينهى عنه».

قال العراقيُّ في المغني (١/ ٥٩١): «لم أجده هكذا، وللبيهقيِّ في الشعب من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: (من أمر بمعروف فليكن أمره بمعروف)».

قلتُ: أقربُ الألفاظ للَفْظِ المؤلف: «لَا يَنْبَغِي للرجل أَنْ يَأْمر بِالْمَعْرُوفِ وينْهَى عَن الْمُنكر حَتَّى يكون فِيهِ خِصَالٌ ثَلَاثَة: رَفِيق بِمَا يأمر، رفيق بِمَا يَنْهَى، عَالِمٌ فِيمَا يَأْمرُ، عَالِمٌ فِيمَا ينْهَى، عَدْلٌ فِيمَا يَأْمر، عَدْلٌ فِيمَا يَنْهَى» أخرجه الديلميُّ رقم (٧٧٤١: زغلول).

وساق المحققُ في الهامش السند من تسديد القوس لابن حجر -رحمة الله عليه- وهو زهرُ الفردوس (٤/ ٢٢٨)، قال: أخبرنا أبي، أخبرنا يوسف الخطيب، ثنا أبو سهل المروزي، حدثنا عبد الله بن عمر الجوهري، حدثنا يحيى بن ساسويه، حدثنا أحمد بن عبد الله بن حكيم، حدثنا حكيم بن يزيد، عن أبان، عن أنس بن مالك به مرفوعًا.

وهذا باطلٌ: أحمد بن عبد الله بن حكيم: متروك واتُّهِمَ بالوضع، اللسان (١/ ٤٩٦).

وحكيمُ بن يزيد: متروك، وأبان بن أبي عياش: متروك، وخاصة عن أنس، وله عنه نسخة.

♦ حديث: «بلغني أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال: «أتيتك حين أمر الله بمنافيخ النار فوضعت على النار تسعر ليوم القيامة، فقال له: يا جبريل، صِفْ لي النار، فقال: إن الله تعالى أمر بها فأوقد عليها ألف عام حتى احمرت، ثم أوقد عليها ألف عام حتى اصفرت، ثم أوقد عليها ألف عام حتى اسودت فهي سوداء مظلمة لا يُضيء جمرها ولا يُطفأ لهبها،

والذي بعثك بالحق لك لو أن ثوبًا من ثياب أهل النار أُظهر لأهل الأرض لماتوا جميعًا، ولو أن ذَنوبًا من شرابها صُبَّ في مياه الأرض جميعًا لقَتل مَن ذاقه، ولو أن ذراعًا من السلسلة التي ذكرها الله وُضع على جبال الأرض جميعًا لذابتْ وما استقلت، ولو أن رجلًا أُدخل النار ثم أُخرج منها لماتَ أهلُ الأرض من نَتَنِ ريحه وتشويهِ خَلْقِه وعظمه، فبكى النبي ﷺ وبكى جبريل -عليه السلام- لبُكائه، فقال: أتبكي يا محمد وقد غُفر لكَ ما تقدم من ذنبك وما تأخَّر؟ فقال: أفلا أكونُ عبدًا شكورًا، ولِمَ بكيتَ يا جبريلُ وأنتَ الرُّوحُ الأمينُ؛ أمينُ الله على وَحْيِه؟ قال: أخافُ أنْ أُبتَلَى بما ابتُلِيَ به هاروتُ وماروتُ، فهو الذي منعني من اتكالي على منزلتي عند ربي فأكون قد أمنتُ مَكْرَه، فلم يزالا يبكيانِ حتى نُودِيَا من السماء: يا جبريل ويا محمد؛ إن الله قد آمَنَكُما أنْ تعصياه فيُعذِّبكما، وفَضْلُ محمد على سائر الأنبياء كفَضْل جبريلَ على سائر الملائكة».

قال العراقيُّ في المغني (١/ ٩٩٥): «الحديث بطُولِه أخرجه ابنُ أبي الدنيا في أخبار الخلفاء هكذا معضلًا بغير إسنادٍ».

قلتُ: لقد قصَّر الحافظ العراقي -رحمه الله- في تخريج هذا الحديث؛ إذ الحديثُ مخرَّج بالإسناد الموصول عند ابن أبي الدنيا في صفة النار رقم (٧٥١)، والطبراني في المعجم الأوسط (٣٨٥٢)، وأبي القاسم التيمي قِوَام السُّنَّة في الترغيب والترهيب (٩٢٠١) عن الْحَكَمِ بْنِ مَرْوَانَ الكوفي الضَّرير، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَّامُ بْنُ سَلْمٍ الطويل، عَنِ الْأَجْلَحِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: جَاءَ جِبْرِيلُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ- إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي غَيْرِ حِينِهِ الَّذِي كَانَ يَأْتِيهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا جِبْرِيلُ، مَا لِي أَرَاكَ مُتَغَيِّرَ اللَّوْنِ»؟... الحديث.

وهو موضوعٌ: فيه سلام الطويل مُجْمَعٌ على ضعفه واتُّهِمَ بالوضع. ويُنظر الضعيفة للألباني رقم (٩١٠، ٥٤٠١). فقد ذكر علَّتين للمَتْن.

وهناك علَّةٌ ثانيةٌ: الانقطاعُ بين عدي بنِ عدي الكندي وعمرَ بنِ الخطاب رضي الله عنه.

♦ حديث أنس: «لم يدع ﷺ نصيحة جميلة إلا وقد دعانا إليها وأمرنا بها». قال العراقي في المغني (١/ ٤٠٦): «لم أقف له على إسناد، وهو صحيحٌ من حيث الواقع».

قلتُ: هو بمعنى حديث: «إنه ليس شيءٌ يقربكم إلى الجنة إلا قد أمرتُكم به، وليس شيءٌ يقربكم إلى النار إلا قد نهيتُكم عنه، إن روح القدس نفث في رُوعي: إن نفسًا لا تموتُ حتى تستكملَ رِزْقَها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاءُ الرزق أن تطلبوه بمعاصي الله، فإن الله لا يُدْرَكُ ما عنده إلا بطاعته». أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٤٧٣- عوامة)، ويُنظر الصحيحة للألباني رقم (٢٨٦٦).

♦ حديث: «يقول الله عزَّ وجلَّ: لقد طال شوقُ الأبرار إلى لقائي، وأنا إلى لقائهم أشد شوقا». قال العراقي في المغني (٢/ ٠١٧): «لم أجد له أصلًا، إلا أنَّ صاحب الفردوس أخرجه من حديث أبي الدرداء ولم يذكر له ولده في مسند الفردوس إسنادًا».

قلتُ: ورد عن أحمد بن مخلد الخراساني يَقُولُ: قَالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: (أَلا قَدْ طَالَ شَوْقُ الأَبْرَارِ إِلَى لِقَائِي وإِنِّي إِلَيْهِمْ لَأَشَدُّ شَوْقًا، ومَا تَشَوَّقَ الْمُشْتَاقُونَ إِلَّا بِفَضْلِ شَوْقِي إِلَيْهِمْ، أَلا مَنْ طَلَبَنِي وَجَدَنِي، ومَنْ طَلَبَ غَيْرِي لَمْ يَجِدْنِي، ومَنْ ذَا الَّذِي أَقْبَلَ إِلَيَّ لَمْ أُقْبِلْ إِلَيْهِ، ومَنْ ذَا الَّذِي تَوَكَّلَ عَلَيَّ فَلَمْ أَكْفِهِ، وَمَنْ ذَا الَّذِي دَعَانِي فَلَمْ أُجِبْهُ، ومَنْ ذَا الَّذِي سَأَلَنِي فَلَمْ أُعْطِهِ).

أخرجه أبو إسحاق الختلي (ابن الجنيد راوية ابن معين) في محبة الله رقم (٢٥٦)، قال: حدَّثني عمرو بن أيوب أبو حفص النسائي، حدَّثني منصور بن محمد البلخي قال: سمعتُ أحمد بن مخلد الخراساني به.

وأخرجه من طريق آخر عبدُ الغني المقدسي في الترغيب في الدعاء رقم(١٩).

♦ حديث: «قال الله ما وسعني أرضي ولا سمائي ووسعني قلب عبدي المؤمن اللين الوادع». (قال العراقي) في المغني ٢/ ٢١٧: «لم أر له أصلا،

وفي حديث أبي عتبة قبله عند الطبراني بعد قوله: «وآنية ربكم قلوب عباده الصالحين وأحبها إليه ألينها وأرقها».

قلتُ: هو من الإسرائيليات، رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد رقم (٤٢٣) قال: (حدَّثني أبي، أخبرنا إبراهيم بن خالد، حدَّثني عمر بن عبيد أنه سمع وهب بن منبه يقول: إن الله عزَّ وجلَّ فتح السموات لحزقيل حتى نظر إلى العرش أو كما قال. فقال حزقيل: سبحانك، ما أعظمكَ يا رب. فقال الله: إن السموات والأرض لم تُطِقْ أنْ تحملني وضِقْنَ من أنْ تسَعَني، وسِعَني قلبُ المؤمن الوادع اللين) أ. هـ.

♦ حديث: «اتقوا مواضع التُّهَم». قال العراقيُّ في المغني (٢/ ١٢٧): «لم أجد له أصلًا».

قلتُ: ورد عن عمر وزيد بن ثابت موقوفًا عليهما.

أما أثرُ زيدٍ فأخرجه البيهقيُّ في شُعَب الإيمان (٦٣٨٣)، أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: نا أَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ الْأَصَمُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ، نا عَبْدُ الْحَكِيمِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ حُنَيْنٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، يَقُولُ: «إِنِّي لَأَكْرَهُ أَنْ أُرَى فِي مَكَانٍ يُسَاءُ بِيَ الظَّنُّ». وسنده واهي.

وأما ما ورد عن عمر فله طرقٌ، فمنها ما أخرجه ابنُ أبي الدنيا في الصمت (٧٤٧) من طريق هشام بن سليمان بن عكرمة، وسنده ضعيف.

وله طريقٌ آخر:

أخرجه الخرائطيُّ في مكارم الأخلاق (٤٧٧) من طريق بديل بن ورقاء، وأبو داود في الزهد (٨٣) من طريق قبيصة بن جابر، وغيرهم عن عمر به.

وهو جزء من كلام طويل له في الحكمة، رواه بعض الرواة عنه مقطعًا.

ورواه أبو الحسن القطان في الطوالات -كما في أخبار قزوين للرافعي، وابن حبان في روضة العقلاء (١/ ٨٩)، والبيهقي في شُعَب الإيمان،

وقِوَام السنة في الترغيب والترهيب (١٦٢٠)، والمخلص في المخلصيات (٣٠٣٩) من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب عن عمر به.

وهذا لفظ ابن حبان: (عن سعيد بن المسيب قال: وضع عمر بن الخطاب ﷺ للناس ثماني عشرة كلمة كلها حِكَم قال: ما كافأتَ من يعصي الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه، وضَعْ أمر أخيك على أحسنه حتى يأتيك منه ما يغلبك، ولا تظنن بكلمة خرجتْ من مسلم شرًّا وأنت تجد لها في الخير محملًا، ومن تعرَّض للتهمة فلا يلومنَّ من أساء به الظن، ومن كتم سرَّه كانت الخيرةُ في يديه، وعليك بإخوان الصدق فعِشْ في أكنافهم فإنهم زينةٌ في الرخاء وعُدَّةٌ في البلاء، وعليك بالصدق وإنْ قتلك الصدقُ، ولا تعرض لما لا يعنيكَ، ولا تسألْ عمَّا لم يكن فإن فيما كان شغلًا عما لم يكن، ولا تطلبنَّ حاجتكَ إلى من لا يحب لك نجاحها، ولا تصحبنَّ الفاجرَ فتعلم فجوره، واعتزلْ عدوَّك، واحذرْ صديقك إلا الأمين، ولا أمين إلا خشي الله، وتَخَشَّعْ عند القول، وذلَّ عند الطاعة، واعتصمْ عند المعصية، واستشرْ في أمركَ الذين يخشون الله، فإن الله يقول (إنما يخشى الله من عباده العلماء).

والأثر له طريق آخر في الموفقيات (٤٦)، حَدَّثَنِي عَمِّي مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ جَدِّي عَبْدِ اللهِ بْنِ مُصْعَبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ به.

♦ حديث أبي الدرداء: سمعتُ رسول الله -صلى الله تعالى عليه- يقول: «أوَّلُ ما يوضعُ في الميزان حسنُ الخلق والسخاءُ، ولمَّا خلق الله الإيمانَ قال: اللهم قوِّني فقوَّاه بحُسْن الخلق والسخاء، ولمَّا خلق الله الكفرَ قال: اللهم قوِّني فقوَّاه بالبخل وسوءِ الخلق».

قال العراقيُّ في المغني (٢/ ٧٣٤): «لم أقفْ له على أصلٍ هكذا، ولأبي داود والترمذي من حديث أبي الدرداء: ما من شيء في الميزان أثقل من حُسْن الخلق».

قلتُ: الظاهر أن هذا الحديث مُلفَّقٌ من حديثين:

فأما الأول: فقد رُوي أن رسول الله ﷺ قال: «أوَّلُ ما يُوضَعُ في الميزانِ يومَ القيامةِ الخُلُقُ الحَسَنُ».

ضعيفٌ بهذا اللفظ: أخرجه عبد بن حميد (١٥٦٥: المنتخب)، وابن أبي شيبة (٨/ ٣٣٣)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٥٣) و(٢٥/ ٧٣)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٧٥)، وفي المعرفة (٧٩٢٥)، والقضاعي (٢١٤)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٤٨)، وابن عساكر (٦٩/ ١١٤) من حديث خلف بن حوشب عن ميمون بن مهران قال: قلتُ لأُمِّ الدرداء: سمعتِ من رسول الله ﷺ شيئًا، فذكرته..».

وقد اختلف العلماء في سماع ميمون من أم الدرداء فنفاه الخطيب في الموضح (١/ ٣٥٠) وجزم بسماعه المزي كما في الإصابة (٧/ ٦٣٠).

وفيه علَّة أخرى؛ فقد قال أبو حاتم الرازي كما في العلل (٢/ ٢٤٧): هذا منقطع.. أُمُّ الدرداء لم تسمع من النبي ﷺ شيئًا.

واختُلف على خلف بن حوشب؛ فقد رواه عن رجلٍ من أهل الشام به، ولعل هذا الاختلاف راجع إلى الراوي عن خلف، وهو أبو بدر شجاع بن الوليد، وهو صدوق له أوهام. والعجبُ أن السبكيَّ، ومِنْ بعده العراقيُّ قالا: لم نقفْ له على أصل!! وكذا تعجَّب منهم المناويُّ في فيض القدير (٣/ ١١٥).

وأما الثاني: (بقية الحديث) فأخرجه ابنُ الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٨٠) قال: أنبأنا مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرٍ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ عبد الله العاري، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ النَّقَّاشُ، أَنْبَأَنَا أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ تَمِيمٍ الْفَارَيَابِيُّ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الإِيمَانَ قَالَ: إِلَهِي قَوِّنِي فَقَوَّاهُ بِحُسْنِ الْخُلُقِ،

ثُمَّ خَلَقَ الْكُفْرَ فَقَالَ الْكُفْرُ: إِلَهِي قَوِّنِي فَقَوَّاهُ بِالْبُخْلِ، ثُمَّ خَلَقَ الْجَنَّةَ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ثُمَّ قَالَ: مَلائِكَتِي، فَقَالُوا: رَبَّنَا لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: السَّخِيُّ قَرِيبٌ مِنْ جَنَّتِي قَرِيبٌ مِنْ مَلائِكَتِي بَعِيدٌ مِنَ النَّارِ، وَالْبَخِيلُ بَعِيدٌ مِنِّي بَعِيدٌ مِنْ جَنَّتِي بَعِيدٌ مِنْ مَلائِكَتِي قَرِيبٌ مِنَ النَّارِ».

قال ابنُ الجوزي: وأمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ فالمُتَّهَمُ بِهِ مُحَمَّد بْن تَمِيم. قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ.

♦ حديث: «خيرُ الأمورِ أوساطُها».

قال العراقيُّ في المغني (٢/ ٧٤٠): «أخرجه البيهقي في شُعَب الإيمان من رواية مطرف بن عبد الله معضلًا».

قلتُ: ضعيفٌ مرفوعًا، وهو صحيح موقوفًا: ورد مرفوعًا من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في جامع الأصول، ولم يَعْزُه لأحدٍ.

ورُوي من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه ابنُ السمعاني في ذيل تاريخ بغداد، كما في المقاصد الحسنة (٤٥٥) بسندٍ مجهولٍ، وأورده صاحبُ العُجالة في الأحاديث المسلسلة (١/ ٧٣).

وله شاهدٌ مرسلٌ عند البيهقي في السنن (٣/ ٢٧٣) عن عمرو بن الحارث، وقال: هذا منقطع.

وله شاهد عن ابن عباس -رضي الله عنهما- عند الديلمي (٢٨٥٨) ولا سند له.

وثبت من قول مُطرِّف بن عبد الله عند ابن سعد في الطبقات (٧/ ١٤٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٣/ ٤٧٩)، والبيهقي في الشعب (٦٦٠١).

وورد أيضًا من قول أبي قلابة ووهب بن مُنبِّه.

♦ حديث ابن عباس: «لا يدخل ملكوتَ السمواتِ من ملأ بطنَه». قال العراقي في المغني (٢/ ٩٤٧): «لم أجده أيضًا».

قلتُ: أخرجه ابنُ الأعرابي في المعجم رقم (٢٣٥٠)، وساق الإسنادَ قبلُ، وأحالَ عليه، وهو: نا مُوسَى، نا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، نا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وذكره. وهو ضعيف.

تنبيهٌ هامٌّ: قال العلامة الألباني في الضعيفة رقم (٧٢٠): «ثم وجدتُ له طريقًا موقوفًا، فقال ابنُ وَهْبٍ في الجامع (ص ٧٧): حدثنا ابن أنعم أن عائشة زوج النبي ﷺ تقول: فذكره موقوفًا عليها.

وهذا إسنادٌ معضل، وقد وُصِل، فقال الخرائطيُّ في مكارم الأخلاق (ص ٤١، ٤٥، ٥٣): حدثنا أحمد بن يحيى بن مالك السُّوسي: حدثنا أبو بدر شجاع بن الوليد: حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم: حدثنا زياد بن أبي منصور عن عائشة به. قلتُ: وهذا سندٌ ضعيف، زياد هذا لم أجد له ترجمة. وابن أنعم ضعيف، والسُّوسي مترجم في تاريخ بغداد (٥ / ٢٠٢)». اهـ.

قلتُ: هذا وهم من الشيخ -رحمه الله-، فليس لهذا الذي ساقه صلةٌ بالحديث؛ لأن لفظه الذي لم يَسُقْه هو: «إِنَّ خِلَالَ الْمَكَارِمِ عَشْرٌ، تَكُونُ فِي الرَّجُلِ، ولَا تَكُونُ فِي ابْنِهِ، وتَكُونُ فِي الْعَبْدِ، ولَا تَكُونُ فِي سَيِّدِهِ، يَقْسِمُهَا اللهُ تَعَالَى لِمَنْ أَحَبَّ: صِدْقُ الْحَدِيثِ، وصِدْقُ الْبَأْسِ، وإِعْطَاءُ السَّائِلِ، والْمُكَافَأَةُ بِالصَّنِيعِ، وصِلَةُ الرَّحِمِ، وحِفْظُ الْأَمَانَةِ، والتَّذَمُّمُ لِلْجَارِ، والتَّذَمُّمُ لِلصَّاحِبِ، وقِرَى الضَّيْفِ، ورَأْسُهُنَّ الْحَيَاءُ».

♦ وقال رجلٌ لرسول الله ﷺ: «إِنِّي أكرهُ الموتَ، قال: أَلَكَ مالٌ؟ قال: نعم. قال: قَدِّمْ مالَكَ؛ فإنَّ قَلْبَ المرءِ عندَ مالِهِ». لم يقف عليه العراقيُّ، كما في المغني (٢/ ١٩٨).

قلتُ: ضعيفٌ جدًّا: أخرجه ابن المبارك في الزهد (١/ ٢٢٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٥٩) من حديث عبد الله بن عبيد مرسلًا، وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي ضعيفٌ جدًّا.

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة؛ أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٥٩)، والدارقطنيُّ كما في أطراف الغرائب (٥/ ٢٣٦)، وفيه طلحة بن عمرو المكي الحضرمي: ضعيفٌ جدًّا.

وله شاهدٌ في نسخة نبيط بن شريط في نسخته الموضوعة: (٥١).

ثم وقفتُ على شاهدٍ للجزء الأخير عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أخرجه البيهقي في السنن (٩/ ١٩)، وفيه محمد بن عبد الله بن أبي عتيق، قال ابن حجر: مقبول. وهو قد تفرَّد به عن الزهري؛ فهو منكر.

وهذا الأثر ورد نحوُه موقوفًا على الحسن البصري عند الدينوري في المجالسة (١٥٢٢، ٢٤٠٢).

♦ ورُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الجُود مِن جُود الله، فجُودوا يَجُدِ اللهُ عليكم».

♦ قال العراقيُّ في المغني (٢/ ١١٩): «أخرجه الديلمي ولم يخرجه ولده، ولم أقف له على إسناد».

قلتُ: وقفتُ على إسناده في طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤٢)، والخطيب في البخلاء (١٧) من طريق جبريل بن مجاعة عن محمد بن عمرو السويفي البلخي عن عبد المجيد بن عبد العزيز عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس به مرفوعًا.

قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٢/ ٩٥): «خبر باطل»، قال ابن عراق: «جبريل؛ لم أعرفه». تنزيه الشريعة (٢/ ١٤٠).

♦ وروي أن رسول الله ﷺ كان يطوفُ بالبيت فإذا رجل مُتَعَلِّقٌ بأستارِ الكعبة، وهو يقول: اللهم بحُرمةِ هذا البيتِ إلا ما غفرتَ لي، فقال له عليه السلام: وما ذَنبُكَ؟ صِفهُ لي؟ قال: هو أعظمُ مِن أنْ أَصِفَهُ! قال: ذنبُكَ أعظمُ أم الأرضون؟ قال: ذنبي يا رسولَ الله! قال: ويحكَ! ذنبكَ أعظمُ أم الجبال؟ قال: ذنبي يا رسولَ الله! قال: فذنبُكَ أعظمُ أم البحارُ؟ قال: ذنبي يا رسولَ الله! قال: فذنبك أعظمُ أم العرشُ؟ قال: ذنبي يا رسولَ الله!

قال: ذنبُك أعظمُ أم الله؟ قال: الله أعظمُ وأجلُّ! قال: ويحك! فَصِفْ لي ذنبَكَ؟ فقال: أنا رجلٌ ذُو ثروةٍ من المال، وإنَّ السائل لَيَأْتي فيسأَلُني فكأنما يُشعِلُني بشُعلَةِ نارٍ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إليكَ عَنِّي لا تحرقني بنارك! فوالذي بعثني بالهدايةِ والكرامةِ لو قُمْتَ بين الرُّكْنِ والمقامِ، ثم صلَّيتَ ألفَ عامٍ حتى تَجْري مِن دموعِكَ الأنهارُ وتُسقَى بها الأشجارُ، لأَكَبَّكَ الله في النار! ويحك! أمَا عَلِمْتَ أن البخلَ كُفْرٌ! وأنَّ الكفرَ في النارِ؟ ويحك! أما علِمتَ أن الله تعالى يقول: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٨٣]، وقال: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩، والتغابن: ٦١].

قال العراقيُّ في المغني (٢/ ٩١٣): «باطلٌ لا أصلَ له»، ولم يُبيِّنْ سنده ليُنظر.

ولقد وقفتُ على سنده؛ فقد أخرجه الفاكهيُّ في أخبار مكة (٢/ ٢٧٨) قال: حدثنا سَعْدَان بن نَصْر قال: ثنا حمَّاد بن عمرو النَّصِيبِي قال: ثنا العَطَّاف بن الحسن، عن الهَيْكَل بن جابر به مرسلًا، ومن طريقه أخرجه أبو موسى في الذيل كما في الإصابة (٦/ ٥٦٦).

وفي السند علتٌ: وهي (أ) حماد بن عمرو: وضَّاع، قال فيه البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث، الجرح (٣/ ١٤٤)، والتاريخ الصغير (٢/ ٢٦٥)، وميزان الاعتدال (١/ ٥٩٨).

(ب) العطاف: لم أجده. (جـ) الهيكل بن جابر: لم أجد له ترجمة سوى أنه ذُكِرَ في هذا الحديث، وذكره ابنُ الأثير وابنُ حجر ولم يذكُرا فيه شيئًا. الإصابة (٦/ ٥٦٦)!! فهو مجهول.

والمتنُ باطلٌ؛ إذْ كيف يكون البخلُ كفرًا؟ وكيف يردُّ رسول الله ﷺ عليه بهذا وهو الذي ذهب إليه يسأله؟!!

♦ حديث: «مِن أقلِّ ما أُوتيتم اليقينُ وعزيمةُ الصبر، ومن أُعطيَ حظَّه منهما لم يُبال ما فاته من قيام الليل وصيام النهار». قال العراقيُّ في المغني (٢/ ١١٠١): «لم أجد له أصلًا في الأحاديث المرفوعة هكذا». اهـ.

قلتُ: ضعيفٌ جدًّا؛ علَّقه صاحبُ قوت القلوب (١/ ٦٢٣) و(٢/ ٣٣) فقال: روى شهر بن حوشب الأشعري عن أبي أمامة الباهلي عن النبي ﷺ قال: «من أقل ما أوتيتم اليقين وعزيمة الصبر، ومن أُعطيَ حظَّه منهما ما لم يُبال ما فاته من قيام الليل وصيام النهار، ولَأنْ تصبروا على مثل ما أنتم عليه أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ يُوافيني كلُّ امرئٍ منكم بمِثْل عمل جميعِكم، ولكنْ أخافُ أنْ تُفتَح عليكمُ الدنيا بعدي فيُنكر بعضُكم بعضًا ويُنكِرُكُم أهلُ السماء عند ذلك، فمن صبر واحتسب ظفر بكمال ثوابه، ثم قرأ: (ما عندكم ينفد وما عند الله باق وليجزين الذين صبروا أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون)» اهـ.

♦ وقال ﷺ: «أفضلُ الأعمال ما أُكرِهتْ عليه النفوسُ». قال العراقيُّ في المغني (٢/ ٢١٠١): «لا أصل له مرفوعًا».

قلتُ: وقفتُ عليه من قول عمر بن عبد العزيز؛ أخرجه ابنُ أبي الدنيا في محاسبة النفس (١١٣)، وابنُ الجوزي في ذم الهوى (١/ ٤٨).

♦ رَوى جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال في بعض خُطَبِه: «أيها الناسُ، إنَّ لكم نهايةً فانتهُوا إلى نهايتكم، وإنَّ لكم مَعالِمَ فانتهُوا إلى مَعالِمِكُم، وإنَّ المؤمنَ بين مَخافَتَيْنِ: أجلٍ مَضَى لا يدري ما اللهُ صانعٌ فيه، وأجلٍ قد بقيَ لا يدري ما اللهُ قاضٍ فيه، فليتزوَّدِ العبدُ من نفْسِه لنفْسِه، ومن دنياه لآخرتِه، ومن الحياة قبلَ الموت، فإنَّ الدنيا خُلقتْ لكم، وأنتم خُلقتم للآخرة، فوالذي نفسُ محمدٍ بيده ما بعدَ الموت مُستَعتَب، ولا بعد الدنيا دارٌ إلا الجنةُ أو النارُ».

ضعيف: أخرجه الديلمي في الفردوس (٤٢٦١). قال العراقيُّ في المغني (٢/ ١٠٧٣): «ذكره صاحبُ الفردوس من حديث جابر ولم يخرجه ولده».

قلتُ: ذكره الماوردي في أدب الدنيا والدين (١/ ١١٥) مُعَلَّقًا من حديث جعفر بن محمد بن علي عن جابر، وهذا منقطع؛ لأن جعفرَ رأى صِغار التابعين وبعضَ الصحابة كأنس بن مالك، وهو يروي عن أبيه عن جابر كما في حديث حَجَّة النبي ﷺ في صحيح مسلم. ولا أدري السندَ إلى جعفر.

وله شاهدٌ عن الحسن البصري أخرجه الديلميُّ (٥/ ٢٧٨) من رواية الحسن البصري، عن رجل من الصحابة لم يُسَمِّه، وأخرجه ابنُ أبي الدنيا في قِصَر الأمل (١٩٠) وعنه البيهقيُّ في الشُّعَب (١٠٥٨١)، وفيه الحسن وهو مدلسٌ، ولم يُسَمِّ الصحابيَّ، وصرح العراقيُّ بانقطاعه في المغني (٢/ ٨٧٦).

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢/ ١٣٢) موقوفًا على الحسن البصري.

وللحديث شاهدٌ مُعضَل عن عبيد الله بن عائشة عن أبيه به، أخرجه القضاعي في الشهاب (٧٣٠) وفيه شيخُ القضاعيِّ، وشيخُه، ولم أجد لهما ترجمة.

وكذا يحيى بن ثمامة بن حجر القرشي.

وعِلَّة الحديث من الغلابي محمد بن زكريا بن دينار؛ قال الدارقطني: يضع الحديث كما في سؤالات الحاكم له (١/ ١٤٨)، بينما ذكره ابنُ حبان في الثقات (٩/ ١٥٤)!! وقال: «يُعتَبرُ حديثُه إذا روى عن الثقات؛ لأن في روايته عن المجاهيل بعضَ المناكير».

وله شاهدٌ مختصرٌ عند ابن المبارك في الزهد (٣٠٤) بلاغًا.

♦ حديث: «ما جاءني جبريلُ قطُّ إلا وهو ترتعدُ فرائصُه من الجبار». قال العراقيُّ في المغني (٢/ ٧٧٠١): «لم أجد هذا اللفظ. وروى أبو الشيخ في كتاب العظمة عن ابن عباس قال: إن جبريل -عليه السلام- يوم القيامة لَقائمٌ بين يدي الجبَّار -تبارك وتعالى- ترتعد فرائصُه فَرَقًا من عذاب الله... الحديث» وفيه زميل بن سماك الحنفي يحتاج إلى معرفته»[1].

قلتُ: أخرجه ابنُ منده في أماليه رواية ابن حيويه (١٥) قال: أنبا شَيْبَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَرْقُوِيُّ، أَجَازَهُ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ، أَخْبَرَهُمْ ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقُرْقُسَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ، ثنا أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ،

(١) ل الحافظ ابن حجر: «(ز): زميل بن سماك الحنفي. وقع ذكره في تخريج الإحياء لشيخنا، وقال: يحتاج إلى معرفته. قلت: والذي أظن أنه أبو زميل سماك بن الوليد الحنفي، وهو من رجال مسلم، فليراجع السند الذي وقع عند شيخنا». اللسان ٣/ ٥٢٥. وفِعلًا سند أبي الشيخ في العظمة (٢/ ٧٨٩) سقط منه لفظ (أبو).

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَتَانِي جِبْرِيلُ -عليه السلام- قَطُّ إِلَّا وَمَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَصْرُورٌ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: والَّذِي بَعَثَنِي وبَعَثَكَ بِالْحَقِّ وجَعَلَنِي أَمِينًا بَيْنَكَ وبَيْنَ خَلْقِهِ مَا ضَحِكْتُ مُنْذُ خُلِقَتِ النَّارُ». فيه من لم أعرفه.

وله شاهدٌ عند الديلمي (٨٣٥٧) عن أبي ذَرٍّ، ولم أقف له على إسناد.

وله شاهدٌ عند أحمد في الزهد (١٤٥: زوائد عبد الله): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَبَلَةَ، حَدَّثَنَا رَبَاحٌ قَالَ: حُدِّثْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِجِبْرِيلَ -عليه السلام-: «لَمْ تَأْتِنِي إِلَّا وَأَنْتَ صَارٌّ بَيْنَ عَيْنَيْكَ» قَالَ: «إِنِّي لَمْ أَضْحَكْ مُنْذُ خُلِقَتِ النَّارُ».

وأخرجه الخطيبُ في «السابق واللاحق» كما في طبقات الحنابلة (١/ ٢٩٠) قال: أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا أبو علي الحسين بن صفوان، حدثنا أبو بكر بن أبي الدنيا، حدثني محمد بن الحسين، حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل، حدثنا إبراهيم بن خالد، حدثنا رباح بن زيد: أن النبيَّ قال لجبريلَ: «لم تأتيني وأنت صارٌّ بينَ عينيكَ؟ قال: إني لم أضحكْ منذُ خُلِقَتِ النارُ».

قال الخطيبُ: حدَّث محمد -هذا- والبغوي عن أحمد، وبين وفاة البرجلاني والبغوي تسعٌ وتسعون سنة.

قال: وبلغني عن ابن أبي الدنيا أنه قال: مات محمد بن الحسين البرجلاني سنة ثمان وثلاثين ومئتين.

♦ حديث: قال ﷺ: «إنَّ لي حرفتين اثنتين؛ فمن أحبهما فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني؛ الفقر والجهاد».

قال العراقيُّ في المغني (٢/ ١٠٨٣): «لم أجد له أصلًا». وقال ابن السبكي (٦/ ٣٦٦): لم أجد له إسنادًا، وكذا أقرَّ الشيخُ الألبانيُّ في الضعيفة كلامَ العراقيِّ.

قلتُ: أخرجه ابنُ النجار في ذيل تاريخ بغداد (١٧/ ١٤٣: طبعة العلمية) ترجمة رقم (٤٣٠) قال: قَرَأْتُ على أبي عبد الله الحنبلي بأصبهان عن أَبِي الْمَحَاسِنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْجَوْهَرِيِّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ ظَفَرُ بْنُ الدَّاعِي الْعَلَوِيُّ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ مُحَمَّدَ بْنَ الْقَاسِمِ الْفَارِسِيَّ أخبره قال: حدثنا أحمد بن يعقوب القرشي، حدثنا عثمان بن سعيد بن أحمد بن نوح الفيريابي ببغداد، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ تَمِيمٍ السَّعْدِيُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْقُرَشِيِّ، عَنْ غُنَيْمِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ لِي حِرْفَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ؛ مَنْ أَحَبَّهُمَا فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَهُمَا فَقَدْ أَبْغَضَنِي، أَلا وَهُمَا الْفَقْرُ وَالْجِهَادُ». قال ابن عراق في تنزيه الشريعة (٢/ ١٨٢): وفيه ثَلَاثَةٌ كذَّابون.

قلتُ: عثمان بن عبد الله القرشي وهو وضَّاع، وأحمد بن يعقوب بن عبد الجبار القرشي الجرجاني؛ قال الحاكم: كان يَضَعُ الحديثَ، ومحمد بن تميم وغنيم كذَّابان.

♦ **حديث**: «دخل ﷺ على رجلٍ فقيرٍ ولم ير له شيئًا، فقال: لو قسم نور هذا على أهل الأرض لوَسِعَهم».

قال العراقيُّ في المغني (٢/ ١٠٨٨): «لم أجده». وقال ابنُ السبكي (٦/ ٣٦٧): «لم أجد له إسنادًا».

قلتُ: لعله دخل له حديث في آخر؛ فإن آخر الحديث مذكور في صفات ملوك الجنة!

أخرج البيهقي في شعب الإيمان (١٣/ ٩٢) من طرق عن إِسْحَاق بْن سُلَيْمَانَ الرَّازِيّ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مُلُوكَ أَهْلِ الْجَنَّةِ كُلُّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ، إِذَا اسْتَأْذَنُوا عَلَى الْأُمَرَاءِ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُمْ، وَإِذَا طَلَبُوا النِّسَاءَ لَمْ يُنْكَحُوا، أَوْ إِذَا قَالُوا الْحَدِيثَ لَمْ يُنْصَتْ لِقَوْلِهِمْ، حَاجَةُ أَحَدِهِمْ يَتَجَلْجَلُ فِي صَدْرِهِ، لَوْ قُسِمَ نُورُهُ بَيْنَ أَهْلِ الْأَرْضِ لَوَسِعَهُمْ».

وهذا منكر، لتفرُّد الضبعي به، وهو صدوقٌ شيعيٌّ، عنده أغلاطٌ كما يظهر من ترجمته، ويظهر أنه مُقِلٌّ عن أيوب؛ إذْ ترك مجالستَه، كما في الميزان، وحتى لو جالسه فليس بالمقدَّم فيه.

بل قد اختُلف علي إسحاق بن سليمان الرازي؛ فرواهُ هُنا عن أيوب عن الحسن عن أبي هريرة، بينما رواه سهلُ بنُ زنجلة وإسحاقُ بنُ أحمد الرازي عنه عن الضبعي عن عوف عن الحسن قال: أظنُّه عن أبي هريرة، فلم يجزمْ به، وهذا أشبهُ لما سبق.

والحسن عن أبي هريرة ممتنعٌ على الصحيح، فهذه عللٌ تُبيِّنُ النكارة.

♦ حديث: «حديث زيد بن أسلم عن أنس: بعث الفقراءُ رسولًا إلى رسول الله ﷺ فقال: إني رسولُ الفقراءِ إليكَ، فقال: «مرحبًا بكَ وبمن جئتَ من عندهم؛ قومٌ أحبهم» قال: قالوا: يا رسول الله، إن الأغنياء ذهبوا بالخير يَحُجُّونَ ولا نقدر عليه، ويعتمرون ولا نقدر عليه، وإذا مرضوا بعثوا بفَضْلِ أموالهم ذخيرة لهم، فقال النبيُّ ﷺ: «بَلِّغْ عنِّي الفقراءَ أنَّ لِمَنْ صَبَرَ واحتَسَبَ منكم ثلاثَ خِصالٍ ليستْ للأغنياء: أما خصلةٌ واحدة، فإنَّ في الجنة غُرَفًا ينظرُ إليها أهلُ الجنة كما ينظرُ أهلُ الأرضِ إلى نجوم السماء، لا يدخلُها إلا نبيٌّ فقيرٌ، أو شهيدٌ فقيرٌ، أو مؤمنٌ فقيرٌ، والثانية: يدخلُ الفقراءُ الجنةَ قبل الأغنياء بنصفِ يوم، وهو خمسُ مئةِ عامٍ، والثالثةُ: إذا قال الغنيُّ: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إله إلا الله واللهُ أكبر، وقال الفقيرُ مثلَ ذلك لم يلحقِ الغنيُّ بالفقير ولو أنفقَ فيها عشرةَ آلافِ درهمٍ، وكذلك أعمالُ البِرِّ كلُّها» فرجع إليهم فأخبرهم بما قال رسولُ الله ﷺ، فقالوا: رَضِينا رَضِينا.

قال العراقيُّ في المغني (٢/ ١٠٩١): «لم أجده هكذا بهذا السِّياق، والمعروف في هذا المعنى ما رواه ابنُ ماجه من حديث ابن عمر: اشتكى فقراءُ المهاجرين إلى رسول الله ﷺ ما فضَّل اللهُ به عليهم أغنياءهم، فقال: «يا معشر الفقراء ألا أُبَشِّرُكم إنَّ فقراءَ المؤمنين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بنصفِ يوم؛ خمسِ مئةِ عامٍ» وإسنادُه ضعيف».

قلتُ: أخرجه أبو الليث السمرقندي في تنبيه الغافلين رقم (٢٨٩) بَابُ: فَضَائِلِ الْفُقَرَاءِ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْجُرْجَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَالِمٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ مُصْعَبَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ الْفُقَرَاءُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ رَسُولًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي رَسُولُ الْفُقَرَاءِ إِلَيْكَ. فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِكَ وَبِمَنْ جِئْتَ مِنْ عِنْدَهُمْ، جِئْتَ مِنْ عِنْدِ قَوْمٍ أَحَبَّهُمُ اللهُ».

قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، يَقُولُ الْفُقَرَاءُ: إِنَّ الْأَغْنِيَاءَ قَدْ ذَهَبُوا بِالْخَيْرِ كُلِّهِ، هُمْ يَحُجُّونَ وَلَا نَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَإِذَا مَرِضُوا بَعَثُوا بِفَضْلِ أَمْوَالِهِمْ ذُخْرًا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَلِّغْ عَنِّي الْفُقَرَاءَ أَنَّ مَنْ صَبَرَ مِنْكُمْ وَاحْتَسَبَ فَلَهُ ثَلَاثُ خِصَالٍ لَيْسَ لِلْأَغْنِيَاءِ مِنْهَا شَيْءٌ: أَمَّا الْخَصْلَةُ الْوَاحِدَةُ: أَنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرْفَةً مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، يَنْظُرُ إِلَيْهَا أَهْلُ الْجَنَّةِ كَمَا يَنْظُرُ أَهْلُ الدُّنْيَا إِلَى النُّجُومِ، لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا نَبِيٌّ فَقِيرٌ أَوْ شَهِيدٌ فَقِيرٌ أَوْ مُؤْمِنٌ فَقِيرٌ.

والثَّانِيَةُ: يَدْخُلُ الْفُقَرَاءُ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَغْنِيَاءِ بِنِصْفِ يَوْمٍ، وَهُوَ مِقْدَارُ خَمْسِ مِئَةِ عَامٍ، يَتَمَتَّعُونَ فِيهَا حَيْثُ شَاءُوا، وَيَدْخُلُ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ -عليهما السلامُ- الْجَنَّةَ بَعْدَ دُخُولِ الْأَنْبِيَاءِ -عليهم الصلاةُ والسلامُ- بِأَرْبَعِينَ عَامًا بِسَبَبِ الْمُلْكِ الَّذِي أَعْطَاهُ اللهُ.

والْخَصْلَةُ الثَّالِثَةُ: إِذَا قَالَ الْفَقِيرُ: سُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ مُخْلِصًا، وَيَقُولُ الْغَنِيُّ مِثْلَ ذَلِكَ مُخْلِصًا، لَمْ يَلْحَقِ الْغَنِيُّ الْفَقِيرَ وَإِنْ أَنْفَقَ الْغَنِيُّ مَعَهَا عَشَرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ، وَكَذَلِكَ أَعْمَالُ الْبِرِّ كُلُّهَا». فَرَجَعَ إِلَيْهِمُ الرَّسُولُ فَأَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ، فَقَالُوا: رَضِينَا يَا رَبُّ رَضِينَا يَا رَبُّ». خبر موضوع: خارجة: متروك، وفي السند مَن يحتاج إلى تحرير.

♦ رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يكونُ أحدُكم كالعبد السُّوء، إنْ خاف عَمِلَ، ولا كالأجير السُّوء، إنْ لم يُعطَ أجرًا لم يعملْ».

لا أصلَ له؛ وقد ذكره السبكي فيما لم يقف عليه من أحاديث الإحياء في طبقات الشافعية (٦/ ٣٧٥)، وقال العراقي في المغني (٢/ ١١٤٨): «لم أجد له أصلًا»، وكذا قال الفتني في تذكرة الموضوعات (١/ ١٨٩).

قلتُ: هو من قول بعض الحكماء كما في الزهد لابن المبارك (١/ ٧٢)، والحليةِ لأبي نعيم (٣/ ٢٤٢)، ومسندِ الفردوس (٩/ ٢٩١)، وشُعَبِ الإيمان للبيهقي (١/ ٣٧٢).

هذا وللحديثِ صلةٌ في تتمَّة تخريج ما لم يقفْ عليه الحافظُ العراقيُّ.

الخاتمة والنتائج:

لقد تتبَّع الحافظ العراقي جملة ما ذكره الغزاليُّ في الإحياء، وخرَّجها وحكم عليها، واجتهد في الوقوف عليها مدة طويلة من الزمن، وفاتَه منها عددٌ كبيرٌ، ثم عاود النظر فوجد عددًا كبيرًا ممَّا فاتَه، إلى أنْ أخرج آخر ما عنده في كتاب أسماه «المُغْني عن حَمْل الأسفار في الأسفار»، وهو التخريج الصغير لإحياء علوم الدين، ومن خلال الدراسة ظهرتْ لي عدة نتائج، وهي كالتالي:

- لقد اجتهد الحافظ العراقي في تتبع الأحاديث مرارًا بغية تخريجها كاملة، لكنَّ كل عمل بشري مُعرَّضٌ للنقص، ففاته عددٌ كبيرٌ منها لم يقف عليها مع كثرة تتبُّعه.
- فاتَ الحافظ بعضُ الأحاديث فلم يجدها؛ لأنها خطأٌ من الغزالي نفسه، وهي ليستْ حديثًا، فقد نقلها من مصدرها الأصليِّ، فلعَلَّه انتقل بصرُه.
- بعضُ الأحاديث التي لم يَجِدْها الحافظ العراقي قيَّدها بقوله: «لم أجده في المرفوع» وهذا من دقته، فقد يكونُ الحديثُ لا يُروى إلا موقوفًا.
- عددٌ كبيرٌ من الأحاديث التي لم يجدها العراقيُّ هي في مسند الفردوس، وهي بلا إسناد. فوفَّقَني الله للوقوف على كثير منها.
- عددٌ من الأحاديث التي لم يجدها العراقيُّ هي في «قوت القلوب»، وهو أصلُ مادة الإحياء.
- وجودُ عددٍ من الأحاديث التي لم يجدها العراقيُّ مسندةً في غير كتب الرواية كبعض كتب الأدب والرقائق.

المراجع

إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

إصلاح المال، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

إنباء الغمر بأبناء العمر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حَبَشِي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

تاريخ بغداد، وذيوله، ١- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ٢- المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي، ٣ - ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، ٤ - المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي، ٥- الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتني (ت ٩٨٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى، ١٣٤٣هـ.

الترغيب والترهيب، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقَوَّام السُّنَّة (ت ٥٣٥هـ)، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين، للسمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، حققه وعلق عليه: يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت ٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، دار الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

الجامع في الحديث، لابن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت ١٩٧هـ)، تحقيق: د. مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

حُسْنُ الظنِّ بالله، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: مخلص محمد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

حُسْنُ المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مكتبة السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

الرد الوافر على من زعم أنَّ من سمى ابنَ تيمية شيخَ الإسلام كافرٌ، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد بن أحمد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ.

الزهد والرقائق، لابن المبارك (يليه «ما رواه نعيم بن حماد في نسخته زائدًا على ما رواه المروزيُّ عن ابن المبارك في كتاب الزهد»)، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المروزي (ت ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى لمكتبة المعارف.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيلي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن عباس، مصر، ط٢، ٢٠٠٨م.

طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

الطهور، للقاسم بن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، حققه وخرج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة، جدة - الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول - الزيتون، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عُني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ: ج. برجستراسر.

الفردوس بمأثور الخطاب، شيرويه بن شهردار بن شيرو يه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلمي الهمذاني (ت ٥٠٩هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

قصر الأمل، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد، محمد بن علي بن عطية الحارثي، أبو طالب المكي (ت ٣٨٦هـ)، تحقيق: د. عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (ت ١١٦٢هـ)، المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.

محاسبة النفس، لابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: المستعصم بالله أبي هريرة مصطفى بن علي بن عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة - السعودية، مؤسسة علوم القرآن، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكسي ويقال له: الكشي بالفتح والإعجام (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ج ١، ٢: ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م، ج ٣: ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

دِراسةٌ مَنهجيّة

باب يعنى بدراسة مناهج الأئمة و المحدثين
في مصنّفاتهم و مؤلفاتهم الحديثية

منهج الإمام ابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)-رحمه الله-
في كتابه «الجمع بين رجال الصحيحين» من خلال شروطه في المقدمة
«من ترجمة: يحيى بن عيسى بن عبدالرحمن
وحتى ترجمة: أبي غطفان بن طريف» نموذجًا

طلال بن حسين بن محسن الجهني

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2023.4

ملخص البحث

درستُ في هذا البحث الملامح المنهجية التي سار عليها الحافظ ابن القيسراني في الجمع بين تراجِم رجال الصحيحين من الأصلين الذين اعتمدهما في تأليف الكتاب وهما: كتاب أبي نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ) المسمى (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه) وكتاب أبي بكر بن مَنْجُويَه (ت ٤٢٨ هـ) (ذِكْر رجال أوردهم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الحافظ واحتج بهم في المسند الصحيح وكيفية روايتهم والرواة عنه؛ المشهور برجال صحيح مسلم)، ومدى التزام المؤلف بالشروط المنهجية التي رسمها لنفسه في مقدمة كتابه عبر الجزء المعنيِّ بالدراسة من الكتاب؛ وهي (١٣٣) ترجمة تبدأ من ترجمة يحيى بن عيسى بن عبدالرحمن إلى ترجمة أبي غطفان بن طريف نموذجًا؛ لتُعطي ملمحًا عامًّا لمنهجه في باقي الكتاب ليسهُل على الباحثين وطلاب العلم الاطلاع عليه والإفادة منه.

وقد اعتمدتُ في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائيِّ في تدوين منهج الحافظ ابن القيسراني في كتابه (الجمع بين رجال الصحيحين) في الجزء المعنيِّ بالدراسة، وفي استقراء منهجه -رحمه الله- من خلال ما تم دراسته سابقًا في الجزء المحقق من الكتاب (وهو الجزء المعني في الدراسة في هذه الورقة نموذجًا للكتاب) واستنبطتُ من خلاله أهم الملامح التي سار عليها في تأليفه عبر الإجابة على تساؤلات البحث، وختمتها بأهم النتائج.

وأرجو أن يكون هذا البحث مكملًا لما سبقه من الدراسات حول الموضوع نفسه .

الكلمات المفتاحية:

منهج ابن القيسراني - الجمع بين رجال الصحيحين - تراجم رجال الصحيحين - الكلاباذي - ابن منجويه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبدُه ورسولُه، ﷺ وعلى آله وأصحابه الغرّ الميامين إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد أنعم الله علينا بنعمة الإسلام والهداية لهذا الدين العظيم، ويسر لنا كتابه الكريم قال تعالى: (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر) [القمر: ١٧]، وأنار طريقنا بسنة نبيه العظيم ﷺ، الذي تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغُ عنها إلا هالكٌ، فمن تمسَّك بسُنَّته فقد فاز قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) [الأحزاب: ٧٠-٧١].

وقد سخَّر الله لهذه السُّنَّة علماءَ أفذاذًا، أفْنَوْا أعمارهم في خدمةِ الحديثِ وعلومه، فحفظوا الأحاديث ونشروها ووضعوا الضوابط والقواعد لحمايتها من التحريف والخلل وتفانَوْا في إيصال الحديث إلينا صحيحًا كما رواه ﷺ، ومن أعظم الكتب التي خدمت السنة صحيحَا البخاريِّ ومسلم فهما أصحُّ كتبِ الحديثِ على الإطلاق، وقد أجمعت الأمة على صحتهما والعمل بهما.

ثم هيأ الله علماءَ جهابذةً خدموا هذين الكتابين شرحًا وجمعًا واختصارًا واستدراكًا، ولم يقتصروا على هذا فحسب، بل اعتنَوْا برجال الصحيحين من ترجمة للرواة وبيان حالهم وتمييز للمشكل وتقييد للمهمل وغير ذلك.

وممن اعتنى بخدمة كتابَيِ الصحيحينِ، الإمام محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في كتابه الموسوم بـ(الجمع بين رجال الصحيحين) الذي جمع بين كتابي أبي نَصْر الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ) المسمى (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه)،

وأبي بكر بن منجويه (ت ٤٢٨هـ) (ذِكْر رجال أوردهم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الحافظ واحتجَّ بهم في المسند الصحيح وكيفية روايتهم والرواة عنه؛ المشهور برجال صحيح مسلم).

وقد قام الباحثُ بخدمة هذا الكتاب القيِّم الموسوم: (الجمع بين رجال الصحيحين) بتحقيق ودراسة جزء منه في رسالة الماجستير في جامعة طيبة بالمدينة النبوية[1] ثم قام بإفراد بحث علمي مستقل لاستقراء الملامح الخاصة لمنهج ابن القيسراني في جمع تراجِم الكتاب في ذلك الجزء المعنيِّ بالدراسة نموذجًا يمكن استقراء ملامح منهج الإمام -إجمالًا- من خلاله وفق الشروط التي اشترطها على نفسه في المقدمة؛ لإفادة المسلمين وأهل العلم منهم خاصة، ولإثراء المكتبة الحديثية بذلك، ومحاولة تصوُّر المنهج الخاص لهذا الإمام الحافظ المُحدِّث في كتابه الثمين والمؤلَّف في تراجِم رجال الصحيحين؛ سائلًا الله تعالى التوفيق والإخلاص والقبول والسداد.

أهمية البحث وأسباب اختيار موضوع البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال الآتي:

مكانة الصحيحين في السُّنَّة النبوية ومكانة رجالهما، فشرف العلم من شرف المعلوم.

١. مكانةُ مؤلِّفه الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي -رحمه الله تعالى- العلمية والحديثية، وسَعَةُ معرفتِه في هذا الفن والخدمة العظيمة التي قدمها رحمه الله، حيث جمع بين تراجم كتابين نافعين ترجما لرجال الصحيحين، وسلك بينهما منهجًا وسطًا في ذلك بين الإطالة والاختصار.

(١) رسالة علمية مقدمة للباحث في جامعة طيبة بالمدينة النبوية؛ لم تنشر نال بها درجة الماجستير بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى أشرف على الرسالة الشيخ الجليل الأستاذ الدكتور: عبدالله بن محمد دمفو، أستاذ الحديث الشريف وعلومه وعميد كلية الدراسات العليا بالجامعة سابقًا وقام من خلالها بتحقيق ودراسة (١٣٣) ترجمة؛ على ثمان نسخ خطِّية من ترجمة: (يحيى بن عيسى بن عبدالرحمن؛ وحتى ترجمة: أبي غطفان بن طريف).

٢. قيمة الكتاب العلمية؛ حيث يُعد مصدرًا مهمًّا في ذكر تراجم رجال الصحيحين، ومعرفة منهج ابن القيسراني في كتابه هذا أمر مهم ونافع لطلاب العلم والباحثين في السنة وعلومها، وتكمن أهميته في اعتماد عدد من العلماء عليه ونقلهم عنه، منهم الحافظان المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)، وابن حَجَر (ت ٨٥٢هـ) وغيرهما.

٣. خدمة السُّنَّة النبوية وعلومها، وإثراء المكتبة الحديثية بمثل هذه الدراسات المنهجية للمحدثين.

٤. رغبة الباحث في معرفة منهج الإمام المحدث ابن القيسراني في هذا الكتاب بالذات؛ لأهميته في بابه.

الدراسات السابقة: لم أقف في أثناء قراءتي وبحثي على بحثٍ تحدَّث عن منهج الإمام ابن القيسراني في كتابه (الجمع بين رجال الصحيحين).

تساؤلات البحث:

أولًا: يجب أن نعرف منهج المؤلِّف في الجمع بين التراجم في كتابه؛ والتي رسمها لنفسه من خلال المقدمة:

وضع الحافظ ابن طاهر -رحمه الله- لنفسه شروطًا ذكرها في مقدمة كتابه أراد أن يجعلها منهجًا له في تأليفه لهذا السِّفر المُبارك.

حيث قال رحمه الله في مقدمة كتابه: «ولمَّا رأيتُ أكثر الأسماء ممَّا اتَّفقا عليه -الكلاباذي وابنُ منجويه-، وأقلّها ممَّا انفردَا به، حملني ذلك على أنْ جمعتُ بين الكتابين ليَخِفَّ حَجْمُه؛ ويَكْثُرَ نفعُه، ثم:

١. أُورد ما أورداه، وأستدرك ما أغفلاه، وأختصر ما يُستغنى عنه من التَّطويل.

٢. وأُشير عند ذِكْر الرَّاوي الذي له حديثٌ واحدٌ عندهما أو عند أحدهما إلى ذلك الحديث؛ إمَّا بإسناده إنْ علَوْتُ فيه؛ وإمَّا بمتنه إن وقع نازلًا.

٣. وأُبيِّن ما تكلَّم فيه الحفَّاظ من عِلَل أحاديثَ أدخلاها في الصَّحيحين عند ذِكر الرَّاوي المشهور بتلك الرِّواية، وأذكر: هل لِمَا عُلِّل به ذلك الحديث وجه أم لا؟»، وقال قبلها: «إذْ كانا رحمة الله عليهما لم يخرِّجا إلا عن ثقة؛ عَدْل؛ حافظ؛ يحتمل سِنُّه ومولدُه السَّماعَ ممَّن تقدَّمه؛ على هذه الوتيرة إلى أنْ يصل الإسنادُ إلى الصَّحابيِّ المشهورِ؛ إلا أحرفًا نُبيِّنُها في مواضعها؛ إن شاء الله تعالى على حسب ما انتهى إلينا عِلْمُ ذلك.

٤. وأبيِّن من أوردا حديثَه استشهادًا به، ومن أورداه مقرونًا بغيره قبل متن الحديث أو بعده مردوفًا به.

٥. وأبيِّن مَن أوردا له حديثًا في موضع، وأوردا له في غير ذلك الباب حديثًا آخرَ؛ فنسباه إلى غير النِّسبة الأُولى، لئلَّا يُظَنَّ أنهما اثنان.

٦. وأبيِّن مَن أورداه غيرَ منسوب فقالا أو أحدهما: حدَّثنا فلان، ويشتبه به غيرُه.

٧. وأبيِّن من حدَّثا عنه، وحدَّثا عن رجل عنه، ووقع لأحدهما عاليًا وللآخر نازلًا.

٨. وأرتِّب على نسق حروف المعجم ما اتَّفقا عليه، وما انفردا به.

٩. وقدَّمْنا من اسمه «أحمد» ليجمع معنيين: أحدهما: تبرُّكًا بالابتداء باسم رسول الله ﷺ، والثَّاني: أنَّه أوَّلُ بابِ الألف، والله الموفِّق لجميع ما ذكرته، والمعين عليه؛ بمنِّه وفضله»[(١)].

ثانيًا: من خلال هذه الشروط المنهجية يُمكن أن نصل إلى:

التساؤل الرئيس وهو: هل التزم الحافظُ ابنُ القيسراني -رحمه الله تعالى- بالشروط التي وضعها لنفسه في المقدمة منهجًا له؛ في الجمع بين تراجم الأصلين الذين اعتمدهما في التأليف؟

ويُمكن الإجابة على هذا السؤال الرئيس من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

(١) الترقيم لكلام المؤلف عن منهجه في المقدمة عملٌ اجتهادي من الباحث ليسهل عليه وعلى القارئ؛ معرفة منهجه بدقة ووضوح وتتبعه خلال الدراسة.

ثالثًا: التساؤلاتُ الفرعية، وهي كالتالي:

١. هل أوردَ الحافظُ -رحمه الله- ما أورداه، واستدركَ ما أغفلاه، واختصرَ ما يُسْتَغْنَى عنه من التَّطويل في التأليف والجمع بين تراجِم الأصلينِ؛ أم أنه أخلَّ بذلك؟

٢. هل يُشير إلى الرواي الذي له حديثٌ واحدٌ عندهما أو عند أحدهما عند ذكره إلى ذلك الحديث دائمًا؛ إمَّا بإسناده إنْ علا فيه؛ وإمَّا بمَتْنه إن وقع نازلًا؟

٣. هل بيَّن ما تكلَّم فيه الحفَّاظ من عِلَل أحاديثَ أدخلاها في الصحيحينِ عند ذِكْر الرَّاوي المشهور بتلك الرِّواية، وأذكر: هل لِمَا عُلِّل به ذلك الحديث وجه أم لا؟ وهل بيَّن حالَ الرواة الذين هم ليسوا على الشرط الذي استنبطه -في مقدمة كتابه- لمن يُخرِج الشيخان لهم؛ وهو بأنهما لا يخرِّجا إلا عن ثقة؛ عدل؛ حافظ؛ يحتمل سِنُّه ومولدُه السَّماعَ ممَّن تقدَّمه؟

٤. هل بيَّن مَنْ أوردا حديثَه استشهادًا به، ومن أورداه مقرونًا بغيره قبل متن الحديث أو بعده مردوفًا به؟

٥. هل بيَّن مَن أوردا له حديثًا في موضع، وأوردا له في غير ذلك الباب حديثًا آخرَ؛ فنسباه إلى غير النِّسبة الأُولى، لئلَّا يُظن أنهما اثنان؟

٦. هل بيَّن مَن أورداه غيرَ منسوبٍ فقالا أو أحدهما: حدَّثنا فلان، ويشتبه به غيرُه؟

٧. هل بيَّن من حدَّثا عنه، وحدَّثا عن رجلٍ عنه، ووقع لأحدهما عاليًا وللآخر نازلًا؟

٨. هل رتَّب كتابَه على نسقِ حروفِ المعجم ما اتَّفقا عليه، وما انفردا به؟

٩. هل قدَّم من اسمه «أحمد» على باقي التراجم؟

أهداف البحث:

يهدفُ البحثُ إلى بيان الملامح المنهجية التي سار عليها الحافظُ ابنُ القيسراني في الجمع بين تراجِم رجال الصحيحين من الأصلين اللذينِ اعتمدهما في تأليف الكتاب ومدى التزام المؤلف بالشروط المنهجية التي رسمها لنفسه في مقدمة كتابه عبر الجزء المعني بالدراسة نموذجًا؛ ليسهُل على الباحثين وطلاب العلم الاطلاع عليه والإفادة منه.

حدود البحث:

قام الباحثُ باستقراءِ الملامح المنهجية للحافظ ابن طاهر وَفْقَ الشروط التي وضعها لنفسه في المقدمة ومعرفة مدى التزامه بها في حدود الجزء المعنيِّ بالدراسة من الكتاب؛ وهي (١٣٣) ترجمة تبدأ من ترجمة يحيى بن عيسى بن عبدالرحمن إلى ترجمة أبي غطفان بن طريف نموذجًا، لتُعطي ملمحًا استقرائيًّا عامًّا لمنهجه في باقي تراجم الكتاب.

وينوي الباحث -إن شاء الله- توسيع الدراسة لتشمل جميع تراجِم الكتاب البالغة (٢٣٩٠) ترجمة -بحسب ترتيب الكتاب المطبوع بدار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٥هـ؛ وهي مُصوَّرةٌ عن طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، المطبوعة سنة ١٣٢٣هـ- وإفرادها بمزيد عناية وبحث واستقصاء -في المستقبل القريب إن شاء الله-، للتأكد من أن المنهج الذي تم استنباطه من الجزء المدروس ضمن الشروط التي رسمها لنفسه؛ يمكن أن يكون منهجًا عامًّا له في جميع تراجِم الكتاب، وهل منهجُه هذا مُطَّرِدٌ من أول الكتاب إلى آخره أم أنه تغيير في أثنائه؟ ويُمكن إضافة ما يقف عليه الباحث من سماتٍ وخصائصَ منهجيةٍ أخرى للمؤلف خلال الدراسة غير التي وضعها لنفسه في المقدمة.

منهج البحث:

تكمُن ملامح المنهج الذي سار عليه الباحث في الدراسة؛ في عدة نقاط يمكن صياغتها على النحو الآتي:

١. اعتمد الباحث المنهج الاستقرائيَّ في تدوين منهج الحافظ ابن القيسراني في كتابه (الجمع بين رجال الصحيحين) في الجزء المعنيِّ بالدراسة.

٢. استقرأ الباحثُ منهجَ الإمام الحافظ ابن القيسراني من خلال ما تمَّ دراسته سابقًا في الجزء المحقق من الكتاب -وهو الجزء المعنيُّ في الدراسة في هذه الورقة نموذجًا للكتاب- واستنبط من خلاله أهم الملامح التي سار عليها في تأليفه عبر الإجابة على تساؤلات البحث وختم بأهم النتائج.

خُطَّةُ البحثِ:

انتظم البحث في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ومطلبينِ، وخاتمةٍ، ثم ثَبَتِ المصادرِ والمراجع.

المقدمة: وفيها: بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهداف البحث وأهميته وحدوده ومنهج البحث ثم خطته.

تمهيد: ترجمة مختصرة للحافظ أبي الفضل ابن القيسراني.

ويتضمن الأقسام التالية:

القسم الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.

القسم الثاني: مولده ونشأته.

القسم الثالث: شيوخه، وتلامذته.

القسم الرابع: مكانته العلمية، وأقوال أهل العلم فيه.

القسم الخامس: مؤلفاته وآثاره العلمية.

القسم السادس: وفاته.

المبحث الأول: دراسة كتاب الجمع بين رجال الصحيحين، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: نسبته لمؤلفه.

المبحث الثاني: عنوان الكتاب.

المبحث الثاني: نماذج من التراجِم التي تمَّ استقراؤها في الجزء المعنيِّ بالدراسة نموذجًا من كتاب (الجمع بين رجال الصحيحين) لاستنباطِ منهج ابن القيسراني من خلاله ومدى تحقيقه للشروط التي التزمها في مقدمة كتابه.

- **الخاتمة**، وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث خلال البحث، ثم ثَبَتُ المصادر والمراجع.

التمهيد: ترجمة مختصرة للحافظ أبي الفضل ابن القيسراني:

القسم الأول: اسمه ونسبه وكنيته[١]:

هو الإمام الحافظ الجوَّال الرَّحال ذو التَّصانيف[٢]، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد الشَّيْباني، أبو الفضل بن أبي الحسين المقدسي[٣]، الأَثَري[٤]، الظَّاهري[٥] [٦]، المعروف بابن القَيْسَراني، وكذلك بابن المقدسي.

القسم الثاني: مولده ونشأته:

ولد ببيتِ المقدس في السادس من شوال، سنة ثمانٍ وأربعين وأربع مئة فقد نصَّ على تأريخ مولده بنفسه فقال: «ولدتُ في السادس من شوال سنة ثمانٍ وأربعينَ ببيتِ المقدس»[٧].

---

(١) وقف الباحث على عددٍ من التراجم المفصَّلة والمختصرة التي قدَّم بها بعضُ الباحثين والمحققين دراساتهم وبحوثهم وأذكر منهم:
صلاح الدين مقبول أحمد ترجم لابن القيسراني ترجمة مختصرة تقع في (١٩) صفحة في تحقيقه لكتاب (مسألة العلو والنزول في الحديث).
وعبد الرحمن الفريوائي ترجم له ترجمة مطولة تقع في (١١١) صفحة في تحقيقه لكتاب (ذخيرة الحفاظ).
وغادة عَدرة ترجمتْ له ترجمة مختصرة تقع في (٢١) صفحة في تحقيقها لكتاب (صفوة التصوف).
والشيخ عبد العزيز السدحان ترجم له ترجمة مطولة تقع في (١٤٧) صفحة في تحقيقه لكتاب (الحجة على تارك المحجة).
والدكتور عبد الرحمن قائد ترجم له ترجمة مُطوَّلة تقع في (٢٩٦) صفحة في تحقيقه لكتاب (منتخب المنثور من الحكايات والسؤالات) وهاتان الترجمتان الأخيرتان من أشمل وأفضل التراجم التي وقفتُ عليها للحافظ ابن القيسراني.

(٢) كذا وصفه الذهبي في (سير أعلام النبلاء) للذهبي ١٩/ ٣٦١ ووصفه بـ(الحافظ) غير واحد ممن ترجم له.

(٣) هي نسبة إلى (بيت المقدس) مكان مولده ونشأته (سير أعلام النبلاء) ١٩/ ٣٦١.

(٤) وهي نسبة إلى اتِّباعه السننَ والآثار.

(٥) نسبة إلى مذهبه الفقهي فهو من أتباع داود بن علي الظاهري كما نص هو على ذلك وقال أبو الحسن محمد بن أبي طالب: «كان داوديَّ المذهب». (تاريخ الإسلام ووفَيَات المشاهير والأعلام) للذهبي ٣٥/ ١٧٢.

(٦) كذا نسبه الذهبي في (سير أعلام النبلاء) ١٩/ ٣٦١ وغيره ممن ترجم له.

(٧) (منتخب المنثور من الحكايات والسؤالات) لابن طاهر المقدسي ص٤٠٥ (بتصرف) و(وفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) لابن خلِّكان ٤/ ٢٨٧ و(المُقَفَّى الكبير) للمقريزي ٥/ ٧٣٨.

وقد نشأ في بيت المقدس، في أسرة صالحة تَعرِفُ قدر العلم وأهله ولم يتطرق من ترجم له بذِكْر أسرته وأهل بيته، لكنْ ممَّا يدل على ذلك ويؤكده طلبه للعلم وعنايته به في سنٍّ مبكرة، إذْ كان أوَّل سماعه سنة سِتِّين وأربع مئة -أي: كان يبلغ من العُمر آنذاك اثنتي عشرة سنة- كما حكى ذلك عن نفسه قال: «وأوَّلُ ما سمعتُ سنة سِتِّين»[(١)].

القسم الثالث: شيوخه وتلامذته:

نتيجة لرحلته الواسعة، وحرصه على الإكثار من المرويات، وطلبه لعلوِّ الإسناد الْتَقَى بعددٍ كبيرٍ من الشيوخ الذين سمعهم وأخذ العلم عنهم، قال الذهبي: «كتب عن عامة مشايخ الوقت»[(٢)]، وقال الصَّفَدي[(٣)]:«وبالجُملة: فرَوَى عن كبار في سائر البلاد»، وقد بلغ مجموعهم (٢٨٢) شيخًا[(٤)].

وفيما يلي أشهرُ شيوخِه[(٥)]:

١. إبراهيم بن سعد أبو إسحاق الحَبَّال.

٢. أحمد بن محمد ابن النَّقور أبو الحسين.

٣. شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري.

٤. أبو بكر بن خلف الشيرازي.

٥. الحسن بن عبد الرحمن؛ أبو علي الشافعي، وخلقٌ كثيرٌ، وجَمٌّ غفير غير هؤلاء.

أما تلامذته فعلى الرغم من سعة علمه وشهرته فإن عدد طلابه -الذين ذَكَرهم من ترجم له- يعد قليلًا بالنسبة لعدد شيوخه، إذْ يبلغ عددهم (٤١) تلميذًا[(٦)]،

(١) (تاريخ الإسلام) ٣٥/ ١٧٥.

(٢) (تاريخ الإسلام) ٣٥/ ١٨٠.

(٣) (الوافي بالوفيات) ٣/ ١٣٩.

(٤) وَفْقًا لما ذكره مُحقِّق كتاب (الحُجَّة على تارك المَحَجَّة) ص٨٤- ١١٩.

(٥) اقتصر الباحث على ما ذكره ابن نُقْطة في (التقييد) ١/ ١٩٩.

(٦) وَفْقًا لما ذكره محقق (منتخب المنثور) ص١٤٣ -١٥٢.

قال المقريزي[١]: «حدَّث باليسير من مسموعاته؛ لأنه لم يُعمَّر»[٢]، لكنْ أشار إلى كثرتهم الذهبي حيث قال -بعد أن سرد عددًا من تلامذته-: «وطائفة كبيرة»[٣].

ومن تلامذته[٤]:

١. أحمد بن عمر، أبو نصر الغَازِي.

٢. أحمد بن محمد، أبو طاهر السِّلَفِي.

٣. شِيرَوَيْه بن شَهْردار، أبو شجاع الدَّيْلَمي.

٤. طاهر بن محمد بن طاهر، أبو زرعة المقدسي؛ ابن صاحب الترجمة.

القسم الرابع: مكانته العلمية، وأقوال أهل العلم فيه:

تبوَّأ ابن القيسراني مكانة رفيعة لعلمه، وسعة حفظه، ودقة فهمه، وكثرة تصانيفه، فقد أثنى عليه عدد من الحفاظ ممن ترجم له.

ممن أثنى عليه:

أثنى عليه عدد من أهل العلم لسعة علمه وحفظه واتساع رحلته وكثرة مصنفاته وأذكر هنا بعضًا من ثنائهم عليه:

♦ قال شِيرَوَيه بن شَهْردار[٥]: «كان ثقة صدوقًا، حافظًا، عالمًا بالصَّحيح والسَّقيم، حسن المعرفة بالرجال والمتون، كثير التصانيف، جيِّد الخطِّ، لازمًا للأثر، بعيدًا من الفُضول والتَّعصُّب، خفيفَ الروح، قويَّ السَّيْر في السفر، كثير الحج والعمرة»[٦].

♦ وقال أبو زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن منده: «كان ابن طاهر أحد الحفاظ، حسن الاعتقاد، جميل الطريقة، صدوقًا، عالمًا بالصحيح والسقيم،

---

(١) هو المؤرخ الكبير الحافظ المحدث، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي أبو العباس العبيدي ولد سنة ٧٦٦هـ وتوفي سنة ٨٤٥هـ تنظر ترجمته في: (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) لابن تَغْري بَرْدي ١٥/ ٤٩٠.

(٢) (المقفى الكبير) ٥/ ٧٣٦.

(٣) (تاريخ الإسلام) ٣٥/ ١٧٢.

(٤) اقتصرتُ على ما ذكره الذهبي في (تذكرة الحفاظ) ٤/ ٢٧.

(٥) هو المحدث الحافظ المؤرخ شِيرَوَيه بن شَهْردار بن شِيرويه بن فناخسْره بن خسْركان ولد سنة ٤٤٥هـ وتوفي سنة ٥٠٩هـ تنظر ترجمته ومصادرها في: (سير أعلام النبلاء) ١٩/ ٢٩٤.

(٦) (سير أعلام النبلاء) ١٩/ ٣٦٥.

كثير التصانيف، لازمًا للأثر»[١]، وقال أبو سعد عبد الكريم السَّمعاني: «سألت الفقيه أبا الحسن الكَرَجِي[٢] عن ابن طاهر، فقال: ما كان على وجه الأرض له نظير»[٣]، قال السمعاني: «وعَظُمَ أمْرُه»[٤]، وقال ابن كثير[٥]:«سافر في طلب الحديث إلى بلاد كثيرة، وسمع كثيرًا، وكان له معرفة جيدة بهذه الصناعة،... وقد أثنى على حفظه غيرُ واحد من الأئمة»[٦].

القسم الخامس: مؤلفاته وآثاره العلمية:

عُرف رحمه الله بكثرة التصانيف، فقد أجمع المترجمون له بذلك قال شِيرَوَيْه: «كثير التصانيف، جيد الخط»[٧].

وقال ابن خلكان[٨]: «صنّف تصانيف كثيرة»[٩]، وقال الذهبي: «وكتب ما لا يوصف كثرة بخطه السريع القوي الرفيع، وصنَّف وجمع، وبَرَع في هذا الشأن، وعُنِي به أتمَّ عناية»[١٠].

وقد دَلَّتْ مصنفاتُه على غزارة علمه وتميزت بجودتها وحسنها قال ابن خلكان: «له في ذلك مصنفات ومجموعات تدل على غزارة علمه وجودة معرفته»[١١] وقال ابن الدِّمْيَاطي[١٢]:«له تصانيف حسنة مفيدة في علم الحديث»[١٣].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) ١٩/ ٣٦٣.

(٢) هو محمد بن أبي طالب عبد الملك بن محمد الكَرَجي الإمام المتقن السلفي الفقيه (ت ٥٣٢هـ).

(٣) (سير أعلام النبلاء) ١٩/ ٣٦٣.

(٤) (تاريخ الإسلام) ٣٥/ ١٧٢.

(٥) هو الإمام المحدث الحافظ، عماد الدين أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير ولد سنة ٧٠٠هـ وتوفي سنة ٧٧٤هـ تنظر ترجمته ومصادرها في: (ذيل تذكرة الحفاظ) للسيوطي ص٣٦١ و(طبقات المفسرين) للداوودي ١/ ١١١ و(شذرات الذهب في أخبار من ذهب) لابن العماد ١/ ٦٧.

(٦) (البداية والنهاية) لابن كثير ١٦/ ٢٢٢.

(٧) (تذكرة الحفاظ) ٤/ ٢٩.

(٨) هو قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس، أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان البرمكي ولد سنة ٦٠٨هـ وتوفي سنة ٦٨١هـ تنظر ترجمته ومصادرها في: (النجوم الزاهرة) ٧/ ٣٥٣ و(طبقات الشافعية) ٨/ ٣٣.

(٩) (وفيات الأعيان) ٤/ ٢٨٧.

(١٠) (سير أعلام النبلاء) ١٩/ ٣٦١.

(١١) (وفيات الأعيان) ٤/ ٢٨٧.

(١٢) هو أبو الحسين أحمد بن أيبك بن عبد الله الحسامي يعرف بابن الدمياطي. ولد سنة ٧٠٠ هـ وتوفي سنة ٧٤٩هـ تنظر ترجمته في: (الدرر الكامنة) ١/ ١٠٨ و(الأعلام) للزِّرِكْلي ١/ ١٠٢.

(١٣) (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) لابن الدمياطي ذيول تاريخ بغداد ٢١/ ٢٤.

ومن مصنفاته المطبوعة[١]:

١. أطراف الغرائب والأفراد[٢].

٢. إيضاح الإشكال[٣].

٣. ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ[٤].

٤. الجمع بين كتابي الكلاباذي والأصبهاني في رجال البخاري ومسلم[٥].

٥. الحُجَّة على تارك المحَجَّة[٦].

٦. السماع[٧].

٧. شروط الأئمة الستة[٨].

٨. صفوة التصوف[٩].

٩. مسألة التسمية[١٠].

---

(١) وللوقوف على جميع مصنفاته التي تربو على مئة مُصنَّف يُنظر: (المقفى الكبير) ٥/ ٧٣٤-٧٣٦ و(هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) ٢/ ٨٢ - ٨٣ للبغدادي ومقدمة محقق كتاب (الحجة على تارك المحجة) لابن القيسراني بقلم: د. عبد العزيز السدحان ١/ ١٣٥- ١٤٧.

(٢) مصنفه هذا عبارة عن ترتيب أحاديث كتاب (الغرائب والأفراد) للدارقطني مقتصرًا على ذكر أطراف الأحاديث مقسمة على خمسة فصول هي: ١- المسند بالعشرة. ٢- مسانيد من اشتهر بالآباء من الصحابة على المعجم وترتيب الرواة منهم على المعجم أيضًا في حين كثرة الرواة عنه. ٣- من اشتهر بالكنى وإن كان له اسم معروف أو لم يكن له. ٤- ما أسند عن التسامي -هذا النوع من سُمِّيَ وكُنِّيَ على المثال الأول. ٥- ما تفرَّد به من المراسيل والمجاهيل ومن لم يُسَمَّ وقد طبعتْه دار الكتب العلمية (ط١)بيروت (١٤١٩هـ) بتحقيق: محمود محمد نصَّار والسيد يوسف قال شيخُنا أ.د عبدالله محمد دمفو: «والأجودُ منها طبعةُ دار التدمرية (١٤٢٨هـ) بتحقيق: جابر عبدالله السريع».

(٣) مُصنَّفه هذا عبارة عن بيان ما أُشكل في مَتْن الحديث أو إسناده من ورود اسم مبهم وقد طبعَتْه مكتبةُ المُعَلاَّ - بتحقيق: د. باسم الجوابرة (ط١) الكويت (١٤٠٨هـ).

(٤) مُصنَّفه هذا عبارة عن تجريد أحاديث كتاب (الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عديٍّ واختصار أسانيدها مرتبة على حروف المعجم؛ ليَسْهُلَ الوقوفُ عليها وقد طبعته دارُ السَّلف بتحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، (ط١) الرياض (١٤١٦هـ).

(٥) وهو الكتاب الذي تمت دراسة وتحقيق جزءٍ منه وقد طُبع مرتين الطبعة الأولى -بهذا **الاسم** : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد - الهند (١٣٢٣هـ) والطبعة الثانية: مطبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان (١٤٠٥هـ) وهي صورة من الطبعة الأولى طبع باسم (الجمع بين رجال الصحيحين).

(٦) مُصنَّفه هذا عبارة عن منظومة في بيان أصول معتقد أهل السنة والجماعة في الجملة وقد طبعته دارُ عالم الكتب بتحقيق: د. عبد العزيز بن محمد السدحان (ط١)، الرياض (١٤٢٩هـ).

(٧) ذكر في مُصنَّفه هذا الأدلة الصحيحة الصريحة -من وجهة نظره- على جواز سماع الغناء والرد على القائلين بحُرمته وقد طبعته وزارة الأوقاف بتحقيق: أبو الوفا المراغي (ط١) القاهرة (١٤١٥هـ).

(٨) ذكر في مُصنَّفه شروط الأئمة الستة في مصنفاتهم وهم: البخاري في صحيحه ومسلم في صحيحه وأبو داود في سننه والترمذي في سننه والنسائي في سننه وابن ماجه في سننه وقد طبعته دار الكتب العلمية (ط١) بيروت (١٤٠٥هـ).

(٩) ذكر في مُصنَّفه هذا سلوك أهل التصوف وبيان أصولها المأخوذة عنها طبعته دارُ المنتخب العربي بتحقيق: غادة المقدم عدرة، (ط١) بيروت (١٤١٦هـ).

(١٠) تحدث في مُصنَّفه عن مسألة التسمية -البسملة- في الصلاة فأورد الأحاديث المتعلقة بالمسألة التي تؤيد ما ذهب إليه وقد طبعته مكتبة التابعين - القاهرة ط١ بتحقيق: عبد الله بن علي مرشد.

١٠. مسألة العلو والنزول في الحديث[١].

١١. منتخب المنثور من الحكايات والسؤالات[٢].

١٢. المؤتلِف والمختلِف[٣] وغيرها.

القسم السادس: وفاته:

بعد حياةٍ حافلةٍ بالطلب، والرحلة الواسعة والتصنيف وافته المنِيَّة في بغداد، في شهر ربيع الأول، سنة سبع وخمس مئة، وله من العمر تسعٌ وخمسون سنة، وقد اختُلف في تحديد يوم وفاته وتأريخه من الشهر إلى عدة أقوال:

فقال عبد الله بن أبي بكر ابن الخاضبة[٤]: «تُوفِّي ضُحَى يوم الخميس، عشرين من شهر ربيع الأول»[٥]، وقال أبو المُعَمَّر الأنصاري[٦]: «مات يوم الجمعة، خامس عشر من ربيع الأول»[٧]، وقال ابن خلكان: «تُوفِّي يوم الجمعة، لليلتين بقِيَتَا من شهر ربيع الأول»[٨]، وتابعه الذهبي في السير[٩]، وقال ابن نقطة: «تُوفِّي ببغداد -وقد عاد من الحج- في ليلة الجمعة، ثامن شهر ربيع الأول... وصُلِّيَ عليه من الغد يوم الجمعة»[١٠]، ويمكن الجمع بين القولين في تحديد يوم وفاته أنه توفي يوم الخميس وصُلِّي عليه يوم الجمعة، كما ذكر ابن نقطة في التقييد، والله أعلم، ودُفن بمقبرة العقبة، بالجانب الغربي، عند رباط البسْطامي[١١].

---

(١) ذكر في مُصنَّفه هذا علامات العلو والنزول في الإسناد وقد طبعته مكتبة ابن تيمية - الكويت ط١، ١٤٠١هـ تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد.

(٢) ذكر في مصنفه هذا جملة من الفوائد التي قيَّدها عن شيوخه أو أصحابه أو أقاربه والحكايات التي وقف عليها أو نقلتْ له وهي في عامتها أخبار ومرويات وقد طبعته دار الصميعي تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد (ط١) الرياض (١٤٣٠هـ).

(٣) تحدث في مُصنَّفه هذا عن المؤتلف والمختلف، وهو ما اتفق في الخط وتماثل في النقط والضبط -واختلف في المرجع والموضع- مثل: بلدتين أو قبيلتين أو صناعة ونسب أو بلدة ولقب وقد طبعته دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٤١١هـ. تقديم وفهرسة: كمال يوسف الحوت وقد طُبع في لندن سنة ١٨٦٥م باسْم (الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط).

(٤) هو أبو الفضائل عبد الله بن محمد بن أحمد بن عبد الباقي المعروف بابن الخاضبة. ينظر: (المقفى الكبير) ٥/ ٧٤٢.

(٥) (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) ذيول تاريخ بغداد ٢١/ ٢٤ و(المقفى الكبير) ٥/ ٧٤٢.

(٦) هو المبارك بن أحمد بن عبد العزيز الأنصاري أحد تلامذة ابن القيسراني تنظر ترجمته ومصادرها في: (تاريخ الإسلام) ٣٧/ ٣٨٠.

(٧) (تاريخ دمشق) ٥٣/ ٢٨٣.

(٨) (وفَيَات الأعيان) ٤/ ٢٨٧.

(٩) ١٩/ ٣٧١.

(١٠) (التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد) ١/ ٢٠٠.

(١١) (المنتظم في تاريخ الملوك) ١٧/ ١٣٨ و(المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) ذيول تاريخ بغداد ٢١/ ٢٤ و(تاريخ دمشق) ٥٣/ ٢٨٣.

فرحم الله الحافظ ابنَ القيسرانيِّ رحمة واسعة وأجزلَ له الأجر والمثوبة على ما قدَّمه وبذله لخدمة هذا الدين وسنة النبي المصطفى الأمين ﷺ.

المبحث الأول: دراسة مختصرة لكتاب (الجمع بين رجال الصحيحين)، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

يدلُّ على صحة نسبة الكتاب إلى الحافظ ابن القيسراني ما يلي:

١. نَسَبَه لابن القيسراني غيرُ واحدٍ من أهل العلم ممن ترجم له، منهم:

- المقريزي في (المقفى الكبير) ٥/ ٦٣٧.
- وابن حجر في (المعجم المفهرس) ص٦٧١.
- وحاجي خليفة في (كشف الظنون) ١/ ٨٨.
- والكتاني في (الرسالة المستطرفة) ص٥٣٦.
- والبغدادي في (هدية العارفين) ٢/ ٢٨.
- والزِّرِكْلي في (الأعلام) ٦/ ١٧١.

٢. نقل غيرُ واحدٍ من أهل العلم أقوالَ ابن القيسراني -ومنهم من صرَّح بالنقل من مصنفه هذا- وهذه النقولُ موجودةٌ بنَصِّها في هذا الكتاب منها:

أ. قول المِزِّي في (تهذيب الكمال) ٣/ ١٢٢ في ترجمة إسماعيل بن عبد الله الرَّقِّي: «ذكر الدارقطنيُّ والبرقانيُّ إسماعيل بن زُرَارة في شيوخ البخاري -كما تقدَّم- وتابعهما على ذلك الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي وقال: روى عنه في الرِّقَاق والتفسير».

ب. وقال مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال) ١/ ٢٥ في ترجمة أحمد بن بشير المخزومي: «قال ابن طاهر المقدسي والكلاباذي: مولى آل عمرو».

- وقال في ترجمة ربيعة بن كعب الأسلمي ٤/ ٣٦١: «قال ابن طاهر: مات سنة ثلاث وسبعين، كذا وُجد بخطِّه مضبوطًا مُجَوَّدًا».

♦ وقال في ترجمة عبد الكريم بن أبي المُخَارِق ٨/ ٢٩٣: «أمَّا توَهُّم ابن طاهر في (رجال الصحيحين) أن الشيخين رَوَيَا له فغيرُ جَيِّدٍ».

ج. وقال ابن حجر في (تهذيب التهذيب) ١/ ٣٠ في ترجمة أحمد بن سعيد الرِّبَاطِي: «قلتُ: هذا القولُ الأخيرُ حكاه البخاريُّ عن ابن أحمد بن سعيد الرباطي وتبعه القَرَّاب وابنُ منده والكلاباذيُّ وابنُ طاهرٍ».

♦ وقال في ترجمة عبد الكريم بن أبي المُخَارِق ٦/ ٣٧٧: «أما ما جزم به المقدسيُّ في (رجال الصحيحين) أن الشيخين أخرجا لعبد الكريم هذا في كتاب الحج حديثَه عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن علي في (جلود البُدْن) فهو وَهْمٌ منه».

د. وقال الخزرجيُّ في (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال) ص٢٩ في ترجمة إسحاق بن عمر الهُذلي: «قال ابن طاهر: تُوفِّي سنة ثلاثين ومئتين وغيرها من النقول».

المطلب الثاني: عنوان الكتاب:

♦ لم يذكر الحافظ ابن القيسراني اسم مصنفه في مقدمته ولم أظفرْ بالوقوف على تسميته في مصنفاته الأخرى -التي وقفتُ عليها-.

♦ كل من ترجم له ذكروا عناوين مختلفة لمصنفه هذا:

• فقد سمَّاهُ المقريزي في (المقفى الكبير) [(١)]: أسامي ما اشتمل عليه الصحيحان، وتابعه البغدادي في (هدية العارفين) [(٢)].

• وسمَّاهُ ابنُ حَجَرٍ في (المعجم المفهرس) [(٣)]: رجال الصحيحين، وتابعه الرُّوداني في (صلة الخلف بموصول السلف) [(٤)].

(١) ٥/ ٧٣٦.
(٢) ٢/ ٨٢.
(٣) ص١٧٦.
(٤) ص٢٤٩.

- وسمَّاهُ حاجِّي خليفة في (كشف الظنون)[١]: أسماء رجال الصحيحين.
- وسماه الكتاني في (الرسالة المستطرفة)[٢]: الجمع بين رجالهما.
- وسماه الزِّرِكْلي في (الأعلام)[٣]: الجمع بين كتابي الكلاباذي والأصبهاني في رجال الصحيحين.
- كما جاء على واجهة النُّسَخ الخطية عناوين مختلفة كذلك:
- فعلى طُرَّة نسخة (برنستون): (رجال الصحيحين).
- وعلى طُرَّة نسخة (فيض الله أفندي): (كتاب أسامي رجال الصحيحين).
- وجاء في آخر نسخة (أمير تواز): (آخر كتاب شرح رجال الصحيحين).
- وعلى طُرَّة النسخة (الأزهرية): (معرفة أسماء رجال الصحيحين).
- وكُتب على البطاقة التعريفية[٤] لنسخة (تشستربيتي) باللغة الانجليزية: (الجمع بين رجال الصحيحين).

فيظهر من هذا الاختلاف أن الحافظ ابن طاهر لم يُسَمِّ مُصنَّفَه هذا -والله أعلم-، وهذا الأمرُ من ترك التسمية ليس بمستغربٍ عند أهل العلم ويتأكد ذلك عند المكثرين من التصنيف، وإنما ظهرتْ هذه التسميات عندما وقف أهلُ العلم عليه فأطلقوا أيَّ اسم يدلُّ على موضوعه، مما كان السببَ في تعدُّد اسم الكتاب، وقد استقرتْ تسمية أكثر المتأخرين لهذا الكتاب على (الجمع بين رجال الصحيحين).

(١) ١/ ٨٨.
(٢) ص٦٣٥.
(٣) ٦/ ١٧١.
(٤) ذكرتُ ما كُتب على البطاقة التعريفية لكَوْن واجهة النسخة ساقطة.

المبحث الثاني: نماذج من التراجم التي تم استقراؤها في الجزء المعني بالدراسة من كتاب (الجمع بين رجال الصحيحين) لاستنباط منهج ابن القيسراني من خلالها ومدى تحقيقه للشروط التي التزمها في مقدمة كتابه.

١. **يحيى بن عيسى**[(١)] بن عبدالرحمن، يقال: أبو محمد التميمي الخزَّاز، النَّهْشَليُّ، يعرف بالرَّمْلي، كوفيٌّ الأصل حدَّث بالرملة فنُسِبَ إليها يُكَنَّى: أبا زكريا.

سمع: الأعمش في الفتن.

روى عنه: ابن أبي عمر[(٢)].

استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلين:

لا يوجد فرق في ترجمة (يحيى بن عيسى بن عبدالرحمن) التي في كتابنا هذا (الجمع بين رجال الصحيحين) لابن القيسراني والتي في أصله (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه، فهي ذات الترجمة دون زيادة أو نقص، وهو حديث واحد فقط في صحيح مسلم، ولم يذكره على شرطه.

٢. **يحيى بن عُبيد**[(٣)] أبو عمر البَهْراني حديثه في الكوفيين.

سمع: ابن عباس في الأشربة[(٤)].

روى عنه: الأعمش وشعبة وزيد بن أبي أُنيسَة.

استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلين:

---

(١) **الاسم**: يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن أبو زكريا ويقال: أبو محمد (أبو زكريا هي الكنية المشهورة له كما جاءت في مصادر الترجمة ويظهر أنها أرجح من تكنيته بأبي محمد) التميمي النهشلي الكوفي ثم الرملي الخزاز الفاخوري.
الوفاة: ٢٠١ هـ.
روى له: بخ م د ت ق (البخاري في الأدب المفرد، مسلم، أبو داود، الترمذي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: قال النسائي وغيره: ليس بالقوي (الكاشف) للإمام الذهبي ٤/ ٤٩٤.
رتبته عند ابن حجر: صدوق يُخطىء ورُمِي بالتشيع (تقريب التهذيب) لابن حجر ١/ ١٠٦٣.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٣٨٠.

(٢) وهو حديث واحد فقط في صحيح مسلم برقم (٥١٥٠).

(٣) **الاسم**: يحيى بن عُبيد أبو عمر البَهراني الكوفي النخعي: جاءت هذه النسبة في إسناد مسلم في صحيحه في الحديث رقم (٢٠٤).
روى له: م د س ق (مسلم، أبو داود، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: ثقة ٤/ ٤٩١.
رتبته عند ابن حجر: صدوق ١/ ١٠٦١.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٣٦٧.

(٤) سمع ابن عباس -رضي الله عنهما- في ستة روايات كلها في الأشربة وأرقامها كالتالي: (٣٧٠١ ٣٧٤٠ ٣٧٤١ ٣٧٤٢ ٣٧٤٣)، وكلها من طريق الأعمش وشعبة وزيد بن أبي أُنيسَة وهو كما ذكر المصنف.

لا يوجد فرقٌ في ترجمة (يحيى بن عبيد) بين التي في كتابنا هذا (الجمع بين رجال الصحيحين) لابن القيسراني والتي في أصله (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه، فهي ذات الترجمة دون زيادة أو نقص، ولا تشتمل هذه الترجمة على شيء من شروطه الخاصة في المقدمة.

٣. **يحيى بن غَيْلان**[(١)] بن عبدالله بن أسماء بن حارثة الأَسلمي، يُكَنّى: أبا الفضل من أهل بغداد.

سمع: يزيد بن زُريع في الحدود.

روى عنه: الفَضل بن سَهل الأعرج.

يُقال: مات ببغداد سنة ثلاث عشرة ومئتين.

وهو حديث واحد[(٢)].

استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلين: زاد المصنف زيادة عمَّا في أصله (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه وهي: «من أهل بغداد» وذكر كذلك سنة الوفاة بلفظ التضعيف: «قيل»، وليستْ في الأصل حقَّق شرطه الثاني واكتفى بقوله: «وهو حديث واحد» فقط، ولم يحقق كامل شرطه الثاني.

٤. **يحيى اللؤلؤي**[(٣)].

سمع: النَّضرُ بن شُمَيْل.

روى عنه: مسلم في الصوم[(٤)].

---

(١) **الاسم**: يحيى بن غَيْلان بن عبد الله بن أسماء بن حارثة الخزاعي ثم الأسلمي أبو الفضل البغدادي وقيل: يحيى بن عبد الله بن غَيْلان.
الوفاة: ٢٢٠ هـ على الصحيح بالبصرة وقيل: ببغداد.
روى له: م ت س (مسلم، الترمذي، النسائي).
رتبته عند الذهبي: ثقة ٤/ ٤٩٥.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ١/ ١٠٦٣.
وينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٣٨١.

(٢) وهو كما قال: حديث واحد في صحيح مسلم برقم (٣١٦٤).

(٣) **الاسم**: يحيى بن محمد بن معاوية المروزي أبو زكريا اللؤلؤي نزيل بخاري.
الوفاة: ٢٥٧ هـ.
روى له: م مسلم.
رتبته عند الذهبي: سكت عنه ٤/ ٤٩٩.
رتبته عند ابن حجر: مقبول ١/ ١٠٦٦.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٣٨٦.

(٤) حديث واحد في صحيح مسلم برقم (١٩٨١).

(٥) وله حديث ثانٍ عند مسلم، ولم يذكره المصنف في كتاب الفضائل برقم (٤٣٥١) قرن فيه الإمام مسلم يحيى اللؤلؤي بمحمد بن قدامة الثقة.

استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلينِ: زاد المصنف زيادةً عمَّا في أصله (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه وهي: «روى عنه مسلم في الصوم» وهي صحيحة، كما قال، فإن الرواية في كتاب الصيام ورقم الحديث (١٨٨١) حقق الشرط الرابع من شروطه.

٥. **يزيد[(١)] بن محمد القرشي.**

سمع: محمد بن عمرو حلحلة.

روى عنه: الليثُ بن سعد مقرونًا به يزيد بن أبي حبيب في الصلاة بالقرب من آخرها[(٢)].

استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلينِ: ترجمَ الإمامُ ابنُ القيسراني -رحمه الله- ليزيد بن محمد القرشي من خارج الأصلين، حقق الشرط الأول في استدراك الترجمة من خارج الأصلين، والشرطَ الرابعَ من شروطه في مسألة الاقتران.

(١) **الاسم**: يزيد بن محمد بن قيس بن مخرمة بن المطلب القرشي المطلبي مدني الأصل نزيل مصر ابن عم حكيم بن عبدالله بن قيس.
روى له: خ د س (البخاري، أبو داود، النسائي).
رتبته عند الذهبي: ثقة ٤/ ٥٢٦.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ١/ ١٠٨٢.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٤٢٨.

(٢) وهو كما ذكر؛ فقد روى الليث بن سعد عن يزيد بن محمد القرشي مقرونًا بيزيد بن أبي حبيب وهو حديث واحد في (صحيح البخاري) في الأذان برقم (٨٠٦).

٦. يحيى[(١)] اللؤلؤي[(٢)].

سمع: النَّضْرَ بن شُمَيْل.

روى عنه: مسلم في الصوم[(٣)].

٧. يحيى بن محمد بن قيس[(٤)]، مؤدب بني أمية[(٥)]، أبو زُكَيْر البصري، أصله من المدينة، وكان ضريرًا.

---

(١) **الاسم**: يحيى بن محمد بن معاوية المروزيٌ أبو زكريا اللؤلؤيٌ نزيل بخاري.
الوفاة: ٢٥٧ هـ.
روى له: م مسلم.
رتبته عند الذهبي: سكت عنه ٤/ ٤٩٩.
رتبته عند ابن حجر: مقبول ١/ ١٠٦٦.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٣٨٦.
استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصليين: زاد المصنفُ بزيادة: «روى عنه مسلم في الصوم» عمَّا في أصله (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه، وهي زيادة صحيحة كما قال، فإن الرواية في كتاب الصيام من صحيح مسلم ورقم الحديث (١٩٨١)، وفي تطبيقه للشرط الثاني أشار كما قال بإشارة غير مباشرة بأن للراوي حديثًا واحدًا عند مسلم فقط، وظهر أن له حديثًا ثانيًا عند مسلم ولم يذكره المصنف في كتاب الفضائل برقم (٤٣٥١)، ولم يذكر أنه ليس من رجال البخاري كذلك، ولم يبين كما ذكر في الشرط الثالث؛ فإن الحُفَّاظ استدركوا على الإمام مسلم روايته عن يحيى اللؤلؤي، لأنه إلى الضعف أقرب، ويُمكن أن يقال: إن الإمام مسلمًا -رحمه الله- روى له لاختصاصه بالنضر بن شميل وذلك لأن يحيى اللؤلؤي كان مجاورًا للنضر بن شميل في السُّكُنَى في مَرْو أربعين سنةً وهذا نوع اختصاص يقوِّي روايته عنه، وروى له مقرونًا بغيره من الثقات، ولم يحقق شرطه الرابع كذلك؛ حيث إنه لم يُبيِّن أن حديث اللؤلؤي كان مقرونًا بغيره؛ لا قَبْلَ المَتْنِ ولا بعده.

(٢) برقم (١٩٨١).

(٣) وله حديثٌ ثانٍ عند مسلم، ولم يذكره المصنف في كتاب الفضائل برقم (٤٣٥١) قرن فيه الإمام مسلم يحيى اللؤلؤي بمحمود بن غيلان ومحمد بن قدامة ونصَّ الإمام مسلم على أن «ألفاظهم متقاربة».

(٤) **الاسم**: يحيى بن محمد بن قيس البصري المحاربيٌ الضريرٌ المدني الأصلٌ مؤدب وَلَدِ جعفر بن سليمانٌ كُنيته: أبو محمدٌ وأبو زكيْر لَقَبٌ غَلَبَ عليه.
روى له: بخ م مد ت س ق (البخاري في الأدب المفرد، مسلم، أبو داود في المراسيل، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رُتبته عند الذهبي: ضعَّفه ابن معين وغيرهٌ وقال ابنُ عَدِيٍّ: أحاديثه مستقيمة سوى أربعة ٤/ ٤٩٩.
رُتبته عند ابن حجر: صدوقٌ يُخطيء كثيرًا ١/ ١٠٦٦.
يُنظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٣٨٦.
الذي يظهر من حال يحيى بن محمد بن قيس أنه صدوق يُخطيء كثيرًا رغم أن الذهبي حكم بتضعيفه فقال: ليِّن الحديثٌ ومرة قال: ضعيفٌ (السير) ٩/ ٢٩٦.
قال أبو حاتم عنه: يُكتب حديثهٌ وسُئل أبو زرعة عنه فقال: أحاديثه متقاربة إلا حديثين حدث بهماٌ (الجرح والتعديل) ٩/ ١٨٤.
استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصليين: روى له مسلمٌ حديثًا واحدًا برقم (٩٠)ٌ ولم يذكر المصنف ذلك، والإمام مسلم -رحمه الله- لم يَرْوِ له استقلالًا أو احتجاجًا بل روى له متابعةً لروايةِ الثقةِ الثَّبْتِ الحافظ محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي مولاهم المدنيٌ (التقريب) ١/ ٨٣٢.
وقد أخرج له مسلم في صحيحه لأجل زيادةٍ جاءت في متنهٌ ليست في رواية محمد بن جعفر بن أبي كثير التي صدَّر الإمام مسلم بها الباب (من علامات المنافق ثلاثة: إذا حدث كذبٌ وإذا وعد أخلفٌ وإذا ائتمن خان)ٌ حيث زاد على نص الحديث: «آية المنافق ثلاثٌ وإنْ صام وصلى وزعم أنه مسلم»، وهذه سبب رواية الإمام مسلم عنه، والله أعلم.
وهذه الزيادة لم يتفرد بها يحيى بن محمدٌ حيث ساق الإمام مسلم له متابعة قاصرة عليها من طريق حماد بن سلمةٌ الثقةٌ (التقريب) ١/ ٢٦٨ٌ ونصُّها: «قال رسول الله ﷺ بمِثْل حديث يحيى بن محمد عن العلاءٌ ذكر فيه: وإنْ صامَ وصَلَّى وزَعَمَ أنه مُسْلِمٌ»، فيكونُ بهذا قد خالفَ شرطَه الثاني والثالثَ والرابع.

(٥) جاء عند ابن منجويه: مؤدب بني جعفر؛ وهو الصحيح؛ حيث إنه وافق جميع كتب الرجال التي وقفتُ عليها، ولم أجد من قال: مؤدب بني أمية، كما استدرك به الحافظ هنا على ابن منجويه.

سمع: العلاء بن عبدالرحمن في الإيمان.

روى عنه: عُقبة بن مُكَرْم.

٨. **يحيى [(١)] بن يَعلى بن حرملة، أبو المحَيَّاة التَّيْمي، الكوفي.**

سمع: سَلَمة بن كهيل في الحج.

روى عنه: يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة.

٩. **يحيى [(٢)] بن يَمَان الكوفي، العِجلي، يُكنَّى أبا زكريا.**

سمع: هشام بن عروة في الزهد.

روى عنه: عَمْرو الناقد.

---

(١) **الاسم**: يحيى بن يَعْلَى بن حرملة أبو المُحيَّاة التيمي الكوفي.
الوفاة: ١٨٠ هـ.
الطبقة: ٨.
روى له: م ت ق (مسلم، الترمذي، ابن ماجه).
رُتبته عند الذهبي: ثقة ٤/ ٥٠٧.
رُتبته عند ابن حجر: ثقة ١/ ١٠٧٠.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٤٠٠.
استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلين:
روى له مسلمٌ حديثًا واحدًا في كتاب الحج برقم (٢٢٨٥) ولم يذكر المصنف ذلك؛ فقد خالف شَرْطَه الثاني بهذا، ولا يوجد فرقٌ بين ترجمة: يحيى بن يعلى التي في كتابنا هذا (الجمع بين رجال الصحيحين) لابن القيسراني والتي في أصله (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه هي ذات الترجمة دون نقص أو زيادة.

(٢) **الاسم**: يحيى بن يَمان العِجْلي أبو زكريا الكوفي.
الوفاة: ١٨٩ هـ.
روى له: بخ م د ت س ق (البخاري في الأدب المفرد، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رُتبته عند الذهبي: صدوق فلِجَ فَساءَ حِفْظُه قال وكيع: ما كان أحدٌ أحفظَ منه يحفظ في المجلس خمس مئة حديث ٤/ ٥٠٧.
رُتبته عند ابن حجر: صدوقٌ عابدٌ يُخطيء كثيرًا وقد تغيَّر ١/ ١٠٧٠.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٤٠١.
والذي يظهر من حال الراوي يحيى بن يَمان: أنه صدوق.
أنكروا عليه كثرة الغلط رغم كثرة حفظه وهو ليس بحُجَّةٍ مطلقًا وخاصة إذا خُولِفَ.
والذي يظهر كذلك أن الإمام مسلمًا لم يقصد الرواية عن يحيى بن يَمان بعَيْنه ولكنه مما هو معلوم من منهجه -رحمه الله تعالى- أنه لا يتصرف في الرواية وإنما يُؤَدِّيها كما سمعها من شيخه عمرو الناقد وقد قرن عمرو الناقد -رحمه الله- روايتَه عن عبدة بن سليمان الثقة (التقريب) ١/ ٦٣٥ بيحيى بن يمان وهذا هو سبب رواية الإمام مسلم له في صحيحه، والله أعلم.
وبالإضافة إلى هذا الاقتران فقد توبع يحيى بن يمان في روايته هذه ولم يتفرد بها أو يخالف فأُمن منه الخطأ والغلط تابعه في الرواية عن هشام أبو أسامة وابن نُمير بهذا الحديث.
وعبدة بن سليمان وأبو أسامة وابن نمير من الأئمة الحفاظ الثقات (التقريب) ١/ ٥٥٣، ٦٧٢، ٦٣٥ فلا مدخل لمن أراد الطعن في رواية مسلم ليحيى بن يَمان هُنا، ولله الحمد.
استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلين: روى له مسلمٌ حديثًا واحدًا في كتاب الزهد والرقائق برقم (٥٢٨٠)، ولا يوجد فرق في ترجمة: يحيى بن يمان التي في كتابنا هذا (الجمع بين رجال الصحيحين) لابن القيسراني والتي في أصله (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه هي ذات الترجمة دون نقص أو زيادة، وقد خالف شرطه الثاني والثالث والرابع، فقد روى له مسلم حديثًا واحدًا متابعًا ومقرونًا بغيره؛ ولم يذكر الحافظ شيئًا من هذا في الترجمة.

١٠. **يحيى**[(١)] **بن يزيد الهُنائي** البصري يُكنَّى أبا يزيد ويقال: أبا نصر.

سمع: أنسًا في الصلاة.

روى عنه: شعبة.

(من اسمه يزيد عندهما)

١١. **يزيد**[(٢)] **بن إبراهيم التُّسْتَري** يُكنَّى أبا سعيد ويقال: مولى بني أُسَيْدِ بن عمرو بن تميم.

سمع: ابن أبي مُلَيكة وقتادة عندهما ومحمد بن سيرين عند البخاري وأبا الزبير عند مسلم.

روى عنه: القَعنبي عندهما وموسى بن إسماعيل وأبو عمر الحوضي عند البخاري ووكيع وبهز بن أسد عند مسلم.

---

(١) **الاسم** : يحيى بن يزيد الهُنائي أبو نصر ويقال: أبو يزيد البصري.
روى له: م د (مسلم، أبو داود).
رُتبته عند الذهبي: صالح ٤/ ٥٠٦.
رُتبته عند ابن حجر: مقبول ١/ ١٠٦٩.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٤٠٠.
الذي يظهر من **حال يحيى بن يزيد الهُنائي أنه صدوق للحيثيات التالية:**
يحيى بن يزيد من طبقة التابعين.
روى شعبة عنه ومعروف عن شعبة أنه لا يروي إلا عن ثقة وقد قال عنه أبو حاتم: شيخ ولم يُخرّج له كذلك في كتب الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات كذلك.
فنخلص من هذا كله بأنَّ أقلَّ ما يُحْكَم عليه أنه صدوق.
استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلين: روى له مسلم وهو حديث واحد عند مسلم برقم (١١١٦) في صلاة المسافرين وقصرها، واكتفى ابن القيسراني بذِكْر سنة الوفاة فقط وحذف اسم المؤرخ عمرو بن علي وأوردها كذلك بصيغة التمريض: «يقال» وأضافَ كذلك جملة: «يُقال: مولى بني أُسَيْد بن عمرو بن تميم» زيادة عن التي في أصل الكتاب (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه.

(٢) **الاسم** : يزيد بن إبراهيم التُّسْتَري أبو سعيد البصري.
الوفاة: ١٦٣ هـ.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: ثقة ٤/ ٥٠٨.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ثَبْتٌ إلا في روايته عن قتادة ففيها لين ١/ ١٠٧١.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٤٠٤.
استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلين:
لا يوجد فرق بين ترجمة (يزيد بن إبراهيم) التي في كتابنا هذا (الجمع بين رجال الصحيحين) لابن القيسراني والتي في أصله (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه، فهي ذات الترجمة دون نقص أو زيادة.
وجاء عند الكلاباذي ما نصه: «قال البخاري: قال أبو الوليد: مات يزيد بن إبراهيم سنة ١٦١هـ» وأورد المصنف بإسناده المتصل إلى أبي الوليد بأن سنة الوفاة التي جاءتْ عنه هي ١٦١هـ كما أورد كذلك قولَ عمرو بن علي في سنة الوفاة بأنها سنة ١٦٢هـ وتأكيدًا لما ذهب إليه من تحديد سنة الوفاة، وأما باقي الشروط فهي مُسْتَوْفاةٌ في هذه الترجمة؛ وبالأخصِّ الشرطُ رقم (٧)، والله أعلم.

أخبرنا أبو محمد الخطيب[١]، أنا عبيد الله[٢]، أنا البغوي[٣]، قال: سمعتُ أحمد بن منصور[٤] يقول: سمعتُ أبا الوليد[٥] يقولُ: مات سفيانُ[٦] ويزيدُ بن إبراهيم، يعني التُّسْتَرِيَّ، سنة إحدى وستين ومئة ويُقال: سنة اثنتين وستين ومئة[٧].

(١) **الاسم**: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد بن مُجيب بن المُجمِّع بن بحر بن مَعْبد بن هَزَارْمَرْدَ أبو محمد الصريفينيُّ.
الوفاة: ٤٦٩هـ.
الإمام الثقة الخطيب خطيب صريفين (سير أعلام النبلاء) ١٨/ ٣٣٠.

(٢) **الاسم**: عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن سليمان بن حبابة أبو القاسم البغدادي المَتُّوثي البَزَّاز.
سمع: أبا القاسم البغوي.
روى عنه: أبو محمد عبد الله بن هَزَارْمَرْدَ الصَّرِيفِينِيُّ.
قال الخطيب: كان ثقة (تاريخ الإسلام) ٨/ ٦٥٠.
الوفاة: ٣٨٩ هـ (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي ١٢/ ١٠٨.

(٣) **الاسم**: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه الحافظ الوراق أبو القاسم البغوي الأصل البغدادي ابن بنت أحمد بن منيع ابن أخي علي بن عبد العزيز ابنه أبو الطيب أحمد بن عبدالله.
الوفاة: ٣١٧ هـ.
سئل ابن أبي حاتم عن أبي القاسم البغوي يدخل في الصحيح؟ قال: نعم قال حمزة: سألت أبا بكر بن عبدان عن أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي فقال: لا شك أنه يدخل في الصحيح. (تاريخ بغداد) ١١/ ٣٥٢.
وثَّقه الدارقطني والخطيب وغيرهما وقال الخطيب: كان ثقة ثبتا مكثرًا فهمًا عارفًا (لسان الميزان) لابن حجر ٤/ ٥٦٣.

(٤) **الاسم**: أحمد بن منصور بن سيار بن المبارك البغدادي الرمادي أبو بكر.
المولد: ١٨٢هـ.
الوفاة: ٢٦٥هـ.
روى له: ق (ابن ماجه).
رُتبته عند الذهبي: الحافظ ٢/ ٣٥.
رُتبته عند ابن حجر: ثقة حافظ، طَعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن ١/ ١٠٠.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ١/ ٤٨.

(٥) **الاسم**: هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي ويقال: الظفري أبو الوليد الدمشقي خطيب المسجد الجامع.
المولد: ١٥٣ هـ.
الوفاة: ٢٤٥ هـ بدمشق.
روى له: خ د ت س ق (البخاري، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رُتبته عند الذهبيِّ: الحافظ خطيب دمشق وعالِمُها ٤/ ٤٢٧.
رُتبته عند ابن حجر: صدوق مقريء كَبِرَ فصار يتلقن فحديثه القديم أَصَحُّ، ٤/ ٢٧٦.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ١/ ١٠٢٢.
ومن خلال كتب تراجِم الرجال وكلامِ النقاد؛ يتضح أن الراجح في حال هشام بن عمار أنه: صدوق.

(٦) يعني ابن عيينة.

(٧) وهو كما قال في روايته عن الشيوخ وروايةِ الأصحاب عنه وله في الصحيحين (١٠) أحاديث منها (٧) أحاديث في (صحيح البخاري) (١٣٣٨ ٥٠١ ١١٥٣ ٤١٨٣ ٤٩١٧ ٥٠٤٩ ٥٥٩١) و(٣) أحاديث في (صحيح مسلم) (٢٦١ ٤١٢٠ ٤٧١٧).

١٢. **يزيد**[(١)] **بن حُميد** أبو التَّيَّاح البصري الضُّبعي من بني ضُبعة من أنفسهم وأبو التَّيَّاح لقب وقيل: يُكنَّى أبا حماد.

سمع: أنس بن مالك وأبا عثمان النهديَّ عندهما وأبا جمرة[(٢)] وحُمران[(٣)] عند البخاري ومطرف بن عبدالله، وأبا مِجْلز لاحقًا[(٤)]، وموسى بن سلمة الهُذلي، و عبدالله بن الحارث بن نوفل[(٥)]، وأبا زرعة[(٦)]

(١) **الاسم**: يزيد بن حُميد الضُّبعي أبو التَّيَّاح البصري.
الوفاة: ١٢٨ أو ١٣٠ هـ بسَرْخَس.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: أحد الأئمة ثقة عابد ٤/ ٥١١.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت ١/ ١٠٧٣.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٤٠٥.
استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلين:
يوجد في الترجمة اختلاف في مواضع الجزم والتضعيف في كنية يزيد بن حميد ولقبه بين الكلاباذي وابن القيسراني فقد جاء عند المُصنف: «وأبو التَّيَّاح لقب وقيل: يُكنَّى أبا حمَّاد»، بتضعيف الكنية والجزم بأن الكنية لقبٌ وهذا غريب وجاء عند الكلاباذي العكس: وقيل: «وأبو التَّيَّاح لقب وكنيته: أبو حماد»، وهذا أقربُ إلى الصحة، والله أعلم.
وحذف المصنفُ المواضعَ التي أشار إليها صاحبَا الأصلينِ عند مواطن الرواية والسماع من شيوخه أو تلاميذه عنه للمواضع التي أخرجها صاحبا الصحيحين.
وكانت ترجمة يزيد بن حُميد الضُّبعي مختصرة في كتاب الكلاباذي مقارنة بما في كتابي ابن منجويه وابن القيسراني، وبهذا يكون قد تقيَّد بالشرط الأول من شروطه في الاختصار.

(٢) **الاسم**: نصر بن عمران بن عصام وقيل: ابن عاصم بن واسع أبو جمرة الضُّبعي مشهور بكنيته البصري نزيل خراسان.
الوفاة: ١٢٨ هـ بسرخس.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: ثقة٤/ ٣٩٢.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت ١/ ١٠٠٠.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٢٢٠.

(٣) **الاسم**: حُمران بن أبان –ويُقال: ابنُ أبي– بن خالد بن عبد عمرو بن عقيل النمري المدني مولى عثمان بن عفان.
الوفاة: ٧٥هـ، وقيل: غير ذلك.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: قال: روى له الجماعة وسكت عنه ٢/ ٣١٧.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ١/ ٢٧٠.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ١/ ٤٨٧.
ومن خلال كتب التراجم السابقة وغيرها يتضح أن الراجح في حاله أنه: ثقة.

(٤) **الاسم**: لاحق بن حميد بن سعيد ويقال: شعبة السدوسي أبو مِجْلَز البصري الأعور قدم خراسان وله دار بمَرْو مشهور بكنيته.
الوفاة: ١٠٦ هـ وقيل: ١٠٩ هـ بالكوفة.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: إمام ثقة ٤/ ٤٩٦.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ١/ ١٠٤٦.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٣٣٥.

(٥) كذا في النسخة الأصل وهناك إضافة في حاشية النسخة (ض): «بل عبدالله بن الحارث عند البخاري أيضًا ذكره في كتاب البيع» والإضافة صحيحة كما ذكر والحديث عند البخاري برقم (١٩٧٢).

(٦) **الاسم**: أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي قيل: اسمه هرم وقيل: عمرو وقيل عبد الله وقيل: عبدالرحمن وقيل: جرير.

عند مسلم[١][٢].

روى عنه: شعبة وعبدالوارث عندهما وإسماعيل بن عُلية وهمام بن يحيى عند مسلم.

قال عمرو[٣] بن علي: مات سنة ثمان وعشرين ومئة.

١٣. **يزيد[٤] بن رُومان** أبو رَوْح القرشي الأسدي المدني مولى آل الزبير بن العوام.

سمع: صالح بن خوَّات وعروة بن الزبير عندهما.

الطبقة: ٣ من الوسطى من التابعين.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: سكت عنه وقال: روى عنه الجماعة ٥/ ٤٧.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ١/ ١١٤٨.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٥٢٣.
ومن خلال كتب تراجم الرجال وكلام النقاد؛ يتضح أن الراجح في حاله أنه: ثقة.

(١) أضافها الحافظ، وهي إضافة صحيحة كما ذكر والحديث عند البخاري برقم (٣٣٣٦).

(٢) وهو كما قال في روايته عن الشيوخ ورواية الأصحاب عنه إلا ما كان من قوله: برواية عبدالله بن الحارث عنه في مسلم وحده والصحيح أن البخاري رواها كذلك وله في الصحيحين (٤٩) حديثًا (٣٠) حديثًا منها في (صحيح البخاري) و(١٩) حديثًا في (صحيح مسلم).

(٣) **الاسم**: عمرو بن علي بن بحر بن كنيز أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري.
الوفاة: ٢٤٩ هـ.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: أحد الأعلام ٣/ ٥٢٨.
رتبته عند ابن حجر: ثقة حافظ ١/ ٧٤١.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٣/ ٢٩٣.

(٤) **الاسم**: يزيد بن رومان الأسدي أبو روح المدني مولى آل الزبير بن العوام.
الوفاة: ١٣٠ هـ.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: ثقة ٤/ ٥١٢.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ١/ ١٠٧٤.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٤١١.

استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلين:
حذف المصنف أقوال المؤرخين ابن نمير والواقدي في ذكر سنة وفاة يزيد بن رومان واكتفى بذكرها عن عمرو بن علي وحده، وهي تطبيقٌ عمليٌّ للشرط الأول.

روى عنه: مالك[(١)] ومعاوية بن أبي مُزَرّد[(٢)] وأبو حازم سلمة[(٣)] عندهما وجرير بن حازم عند البخاري وعبيدالله بن عمر عند مسلم[(٤)].

قال عمرو بن علي: مات سنة ثلاثين ومئة.

١٤. **يزيد[(٥)] بن زُرَيع العيشي** البصري أبو معاوية يقال: من بني عائش بن بكر بن وائل ويقال: التيمي من بني تَيْم الله من أنفسهم من بني عبس ويقال: أحد بني تيم اللات بن ثعلبة[(٦)].

سمع: سليمان التيمي وروح بن القاسم وغير واحد عندهما.

---

(١) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي الحميري أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة.
المولد: ٩٣ هـ.
الوفاة: ١٧٩ هـ.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: الإمام ومناقبه أفردتها ٤/ ٢٣٠.
رتبته عند ابن حجر: إمام دار الهجرة رأسُ المتقنين وكبيرُ المتثبتين، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر ١/ ٩١٣.
يُنظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٦.

(٢) الذي ظهر من حال معاوية بن أبي مزرَّد أنه ثقة صالح الرواية وإن قال بعضهم: إنه لا بأس به أو صالح وذلك للحيثيات التالية:
رواية الأئمة الحفاظ عنه كوكيع وسليمان بن بلال وقال عنه يحيى بن معين: صالح (الجرح والتعديل) ٨/ ٣٨٠.
إخراج البخاري ومسلم والنسائي له وغيرهم من الأئمة أصحاب الكتب.
قول أبي حاتم الرازي وأبي زرعة عنه: ليس به بأس (الجرح والتعديل) ٨/ ٣٨٠ فهذا نوع تزكية وتعديل.
ذكره ابن حبان في (الثقات) ٥/ ٤١٦.

(٣) هو سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج الأفزر التمّار المدني القاصّ مولى الأسود بن سفيان المخزومي ثقة عابد ينظر: (تهذيب التهذيب) ٢/ ٧١.

(٤) وهو كما ذكر في روايته عن الشيوخ ورواية الأصحاب عنه وله في الصحيحين (٩) أحاديث (٥) أحاديث منها في (صحيح البخاري) (١٢٨٣ ٢٣٧٩ ٣٨١٧ ٥٥٣٠ ٥٩٧٨)، و(٤) أحاديث في (صحيح مسلم) (١٣٩٠ ٢٧٦٧ ٤٦٣٥ ٥٢٨٢)، وهذا يدل على سعة حفظ وضبط الحافظ ابن القيسراني وتمكنه في هذا الباب.

(٥) **الاسم**: يزيد بن زُريع العيشي وقيل: التيمي أبو معاوية البصري.
المولد: ١٠١ هـ.
الوفاة: ١٨٢ هـ بالبصرة.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: الحافظ قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة ٤/ ٥١٣.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت ١/ ١٠٧٤.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٤/ ٤١١.
استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلين:
اعتمد ابن القيسراني -رحمه الله- في ترجمة (يزيد بن زُريع) على كتاب (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه في أغلب نقله في هذه الترجمة وحذف المواضع التي ذكرها الكلاباذي وابن منجويه في كتابيهما عند ذِكْر سماع الشيوخ والتلاميذ للمُترجم له ومن روى عنه كذلك واختصر كذلك سنوات الوفاة باعتماد رواية عمرو بن عليّ وحدها وأهملَ سنواتِ الوفاة الواردة في تراجِم الأصلين مما ذكره الكلاباذي وابن منجويه من سنوات الوفاة عن باقي المؤرخين؛ أمثالِ ابن نمير والواقدي وغيرهما واختصر كذلك تراجِم من سمع منه يزيد بن زُريع من الشيوخ بقوله: «وغير واحد»، وأطال في إيراد الأصحاب ممن سمعوا منه حتى استوفى ما ذكره صاحبا الأصلين، وهذا تطبيقٌ عمليٌّ للشرط الأول.

(٦) في حاشية الأصل: «توضيح للمبهم الذي أُبهم في النص»: هو عايش بن مالك بن تَيْم الله بن ثعلبة، وهذا تطبيق عملي للشرط السادس.

روى عنه: محمد بن المنهال، وقُتيبة[١] عندهما والقَعنبي، ومسدَّد، وعلي بن المديني عند البخاري وابن عمِّه أمية[٢]، ويحيى بن يحيى، وأبو كامل، وسهل بن عثمان، وعمر بن عبدالوهاب، ومحمد بن عبدالله بَزِيع[٣]، وعباس بن الوليد النَّرْسي، وزكريا بن عَدي، وصالح بن حاتم، ومحمد بن حبيب، وعبيد الله بن القواريري، وأحمد بن عبدة، ويحيى بن غيلان، ونصر بن علي، وبهز بن أسد، وأبو الربيع الزهراني عند مسلم[٤].

قال عمرو بن علي: ولد سنة إحدى ومئة ومات سنة اثنتين وثمانين ومئة.

---

(١) **الاسم**: قُتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي أبو رجاء البلخي البغلاني يقال: اسمه يحيى وبغلان قرية من قُرَى بلخ.
المولد: ١٥٠هـ.
الوفاة: ٢٤٠هـ.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رتبته عند الذهبي: سكت عنه ٤/ ٤١.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ثبت ١/ ٧٩٩.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٣/ ٤٣١.
والحافظ قُتيبة بن سعيد؛ ثقة، وإنْ سكت عنه الذهبيُّ هُنا في (الكاشف)، فهو شيخ لأصحاب الكتب الستة يَرْوُونَ عنه مباشرةً؛ إلا ابن ماجه فإنه يروي عنه بواسطةٍ، وللحيثياتِ التاليةِ كذلك:
سئل أبو حاتم الرازي ويحيى بن معين عن قتيبة فقالا: ثقة. (الجرح والتعديل) ٧/ ١٤٠.
ذكره ابن حبان في (الثقات) ٩/ ٢٠.
قال الذهبي نفسه في (تاريخه): قال النسائي: ثقة مأمون ٥/ ٩٠٢.
احتج به الشيخان في أحاديث كثيره في صحيحيهما وروى له الجماعة سوى ابن ماجه بواسطة أحمد بن حنبل وروى عنه الأئمة مثل: ابن المديني والذهلي وابن أبي شيبة والدارمي وغيرهم خلق كثير.

(٢) هو أمية بن بسطام بن المنتشر العيشي أبو بكر البصري ابن عم يزيد بن زُريع.
الوفاة: ٢٣١هـ.
روى له: خ م س (البخاري، مسلم، النسائي).
رتبته عند الذهبي: ثقة ٢/ ١٣٥.
رتبته عند ابن حجر: صدوق ١/ ١٥٢.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ١/ ١٨٧.
والراجح من خلال كتب التراجِم -والله أعلم- أنه ثقة.

(٣) **الاسم**: محمد بن عبد الله بن بَزِيع أبو عبد الله البصري.
الوفاة: ٢٤٧هـ.
روى له: م ت س (مسلم، الترمذي، النسائي).
رتبته عند الذهبي: سكت عنه ٤/ ١٣٦.
رتبته عند ابن حجر: ثقة ١/ ٨٥٩.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ٣/ ٦٠٢.
والراجح من خلال كتب التراجِم -والله أعلم- أنه ثقة؛ لكثرة المُوَثِّقِينَ له من أهل الاختصاص؛ ولكثرة احتجاج الشيخين به، وغيرهما.

(٤) وهو كما قال في روايته عن الشيوخ ورواية الأصحاب عنه وله في الصحيحين (١٦٠) حديثًا نصيب (صحيح البخاري) منها (٧٧) ولـ(صحيح مسلم) منها (٨٣).

١٥. **يزيد**[(١)] بن أبي حبيب أبو رجاء المصري واسم أبي حبيب سويد أعتقتْه امرأةٌ مولاةٌ لبني حِسْلِ بن عامر بن لُؤَيّ القرشي وأم يزيد مولاة لتُجِيب[(٢)].

سمع: أبا الخير مرثد بن عبدالله، وعطاء بن أبي رباح، وعراك بن مالك عندهما ومحمد بن عمرو بن حلحلة عند البخاري وغير واحد عند مسلم.

روى عنه: الليث بن سعد، وسعيد بن أبي أيوب، وعمرو بن الحارث عندهما ومحمد بن إسحاق، وعبدالحميد بن جعفر، وعبدالله بن عياش، ويحيى بن أيوب عند مسلم.

مات سنة ثمان وعشرين ومئة؛ وهو ما بين الخمس والسبعين إلى الثمانين[(٣)].

(١) **الاسم**: يزيد بن أبي حبيب: سويد الأزدي أبو رجاء المصري كان أبوه مولى امرأة لبني حِسْل وقيل: مولى شريك بن الطفيل الأزدي حليف بني مالك بن حسل بن عامر بن لُؤَيّ القرشي وأمه مولاة لتُجِيب.
الوفاة: ١٢٨هـ.
روى له: خ م د ت س ق (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).
رُتبته عند الذهبي: عالم أهل مصر ثقة من العلماء الحكماء الأتقياء ٢/ ٢٣٥.
رُتبته عند ابن حجر: ثقة فقيه وكان يُرسِل ١/ ٢١٨.
ينظر: (تهذيب التهذيب) ١/ ٣٤٨.
استقراء منهج المؤلف في الترجمة؛ وَفْقَ الشروط المرسومة في المقدمة ومقارنتها بالأصلين:
جمع ابنُ القيسراني في ترجمة (يزيد بن أبي حبيب) بين ترجمته التي في الأصلين وحذفَ المواضعَ التي ذكرها الكلاباذي وابنُ منجويه في كتابيهما عند ذِكْر مَنْ سمع المترجَم له، ومن روى عنه كذلك واختصر كذلك في سنوات الوفاة حيث أهمل سنواتِ الوفاة الواردة في تراجم الأصلين، وبالأخصِّ الواردةِ في كتاب الكلاباذي واعتمد ما أجمعَ عليه المؤرخون دون ذكر أسماءهم، وهذا التزام منه للشرط الأول، رحمه الله.

(٢) هي اسم لقبيلة يروي يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن ابن سَنْدر أن رسول الله ﷺ قال: «غِفار غفر الله لها، وأسلم سالمها الله، وتُجِيب أجابت الله ورسوله» المؤتلف والمختلف» للدارقطني ١/ ٢٤٤ ولم أجد لهذا الحديثِ إسنادًا في كتب الحديث غير هذا الإسناد.
وتُجِيب التي يُنسب إليها التجيبون هي امرأةٌ، وهي أم عدي، وسعد ابني أشرس بن شبيب بن السُّكُون قال ذلك أحمد بن الحُبَاب النَّسابة (المؤتلف والمختلف) للدارقطني ١/ ٢٤٤.
وهذه القبيلة نزلتْ مصرَ وبالفِسْطاطِ محلَّةٌ تُنسَبُ إليهم يُقال لها: تُجِيب. (الأنساب للسمعاني) ٣/ ٢٠.

(٣) وهو كما قال في روايته عن الشيوخ ورواية الأصحاب عنه له في الصحيحين (٧٧) حديثًا نصيب (صحيح البخاري) منها (٣٩) ولـ(صحيح مسلم) منها (٣٨).

الخاتمة؛ وفيها أهم نتائج البحث والتوصيات:

بعد أن أكرم الله عزَّ وجلَّ الباحثَ من الانتهاء من الدراسة والاستقراء والمقارنة في الجزء المعنيِّ بالدراسة والذي شمل (١٣٣) ترجمة؛ من ترجمة: يحيى بن عيسى بن عبدالرحمن وحتى ترجمة: أبي غطفان بن طريف توصَّل إلى بعض النتائج والتوصيات؛ وبيانُها على النحو التالي:

١. ذكر الحافظ -رحمه الله- في المقدمة اشتراطاته التي اشترطها على نفسه كمنهج يسير عليه أولها: أنه يورد ما أورداه ويستدرك ما غفلا عنه ويختصر ما يُستغنى عنه وقد فعل كما اشترط وبيانه كالتالي:

يورد ما أورداه: هذا صحيح بل إنه يعتمد -رحمه الله- في النقل عن الأصلينِ اعتمادًا كبيرًا؛ وقد ينقل الترجمة كما هي عنهما دون زيادة أو نقص في أحايين كثيرة وينقل كذلك ما وقعا فيه من أخطاء أو سهو أحيانًا بسبب ذلك دون أن يُبيِّن أنه خطأ.

ومثالُ ذلك: ما ذكره الحافظ من أن رواية ابن جريج عن يَعْلَى بن حكيم في صحيح البخاري والصحيح أنها ليست في (صحيح البخاري)، بل هي في (سنن أبي داود) برقم (٣٧٢٦) وفي (مسند الإمام أحمد) برقم (٢٩١٩) وجميع مروياته عنه خارج الصحيحين وأن هذا السهو وقع فيه الإمام الكلاباذي في كتابه (رجال صحيح البخاري)، واعتمده الإمام ابنُ القيسراني بناءً على هذا الكتاب الأصل الذي اعتمده.

استدراكاته على الأصلين: ومن ذلك أنه يُترجم لرُواةٍ لهم رواية في الصحيحين أو أحدهما، ولم تُذكَر لهم تراجِم في الأصلين؛ أحدِهما أو كليهِما؛ إذا كان من رجال الصحيحين فيُترجِم هو لهم ويذكرُ مواطن الرواية (الأبواب) كذلك.

ومثال ذلك: ترجمة يزيد بن محمد القرشي، فلم يُترجَم له في كتاب (رجال صحيح البخاري) للكلاباذي، وهو حديث واحد في (صحيح البخاري) في الأذان برقم (٧٨٥) وكذلك أبو بكر بن نافع العدوي وأبو شمر

الضُّبعي البصري هما من رجال مسلم -روى لهما حديثًا واحدًا- ولم يترجم لهما ابن منجويه في كتابه؛ فاستدركه ذلك المؤلفُ وترجم لهما في كتابه هذا.

قام المؤلف -رحمه الله- بالاستغناء عن الإطالة: بحذفِ مواضع سماع صاحب الترجمة من شيوخه؛ وسماع أصحابه منه (الأبواب والكتب) والتي ذكرها الكلاباذي وابن منجويه في كتابيهما -حتى كاد أن يُصبح ذلك منهجًا له رحمه الله- ويحذف سنة الولادة إذا ذُكرت عندهما ويُهمل عادةً ذِكْرَ تأريخ سنة وفاة صاحبِ الترجمة وأحيانًا يذكرها بصيغة التضعيف؛ كما في ترجمة أبي بشير الأنصاري وأما منهجه في الأقوال الواردة في الأصلين في تحديد سنة الوفاة؛ فإنه يختصر تلك الأقوال من تراجم الأصلين -إنْ وردتْ- ويقتصرُ في الغالب على رواية عمرو بن علي -رحمه الله تعالى- وحده دون غيره من المؤرخين؛ أمثال: ابن نمير والواقدي وغيرهما وأما من لم يَذْكُر الكلاباذي وابنُ منجويه سنة وفاته بالكلية فإن المؤلف أحيانًا يذكر تاريخ الوفاة مُجرَّدًا دون ذِكْر المصادر التي نقل منها في الغالب.

٢. قوله في المقدمة: «وأُشير عند ذِكْر الرَّاوي الذي له حديثٌ واحدٌ عندهما أو عند أحدهما إلى ذلك الحديث؛ إمَّا بإسناده إنْ عَلَوْتُ فيه؛ وإمَّا بمَتْنه إن وقع نازلًا» فهذا صحيحٌ وقد وقع كما قال في ترجمة يوسف بن يعقوب الصَّفَّار الكوفي، وذكر إسناده؛ وذلك لعُلُوٍّ وقع له فيه وهو حديثٌ واحدٌ عند مسلم ولكنه -رحمه الله- لم يذكرْ أنَّ له كذلك حديثًا واحدًا آخر عند البخاري أيضًا برقم (٢٥٨٩) ولكنه في الوقت نفسه لم يُبيِّنْ أنَّ مسلمًا قد روى كذلك ليحيى بن يَعْلَى بن حرملة حديثًا واحدًا في كتاب الحج برقم (٢٢٨٥) وليحيى بن يزيد الهُنائي حديث واحد أيضًا عند مسلم برقم (١١١٦) في صلاة المسافرين وقصرها ولم يُبيِّنْه الحافظ لا بإسناده ولا بمَتْنه كما اشترط.

٣. قوله: «وأُبيِّنُ ما تكلَّم فيه الحفَّاظُ من عِلَل أحاديثَ أدخلاها في الصحيحين عند ذِكْر الرَّاوي المشهور بتلك الرِّواية. وأذكرُ:

هل لِمَا عُلِّلَ به ذلك الحديث وَجْهٌ أم لا؟»، وقال قبلها: «إذْ كانا -رحمة الله عليهما- لم يُخرِّجا إلا عن ثقةٍ؛ عَدْلٍ؛ حافظٍ؛ يحتملُ سِنُّه ومولدُه السَّماعَ ممَّن تقدَّمه؛ على هذه الوتيرة إلى أنْ يصل الإسنادُ إلى الصَّحابيِّ المشهورِ؛ إلا أحْرُفًا نُبيِّنُها في مواضعها؛ إن شاء الله تعالى على حسب ما انتهى إلينا عِلْمُ ذلك» فصحَّ منه الشطرُ الأولُ من الشرط؛ بحسب التتبع في الجزء المختار والمدروس من الكتاب أنه موجودٌ وصحيحٌ وهو تَبْيِينُ عِلَلِ الأحاديثِ عند ذِكْر الرواي المشهور بتلك الرواية. ومِنْ ذلك ما ذكره عند ترجمة يوسف بن يعقوب الصَّفَّار بقوله: «متى تُكُلِّمَ على عِلَّةِ هذا الحديث بأنْ قيلَ:.. »، ثم ذكرها ودافعَ، وأوردَ حديثًا آخر لمسلم أجودَ وأصحَّ إسنادًا.

أما من ناحية الكلام في الجرح والتعديل والدفاع عن رجال الصحيحينِ الذين حكم عليهم أغلبُ النقاد بالضعف أو الوَهْم وكثرة الخطأ، وما شابه ذلك من ألفاظ الجَرْح، فلم يتحققْ له أنه فعل ذلك بحسب ما استنتجه الباحثُ بالاستقراء في الجزء المعنيِّ بالدراسة حيث وقف الباحثُ على عدد من الرجال المُتكَلَّم فيهم من الأئمة النقاد، وهُمْ من رجال مسلم الذين خرَّج لهم في صحيحه وبعضُهم جَرْحُه شديدٌ، ولم يُدافع المؤلف عن روايته عنهم، أو أنْ يُفصِّل في أحوالهم ويُوضِّح سبب إخراج الإمام مسلم لهم.

ومنهم -على سبيل المثال لا الحَصْر-:

يحيى بن محمد بن قيس ويحيى بن يزيد الهنائي ويحيى بن يمان ويزيد بن أبي زياد ويونس بن أبي يعفور وغيرهم فالإمام مسلم -رحمه الله- لم يَرْوِ لهم استقلالًا، بلْ روى لهم إمَّا مقرونينَ بغيرهم من الثقات أو في المتابعات، وليس في الأصول ولأسبابٍ أخرى ذكرها الباحثُ في رسالته العلمية هناك بالتفصيل ولا أظنُّ أنَّ مِثْلَ حالِ هؤلاء المذكورين وأمثالهم ممن خرَّج شيئًا من مروياتهم مسلم يَخْفَى حالُهم علَى إمام مثل القيسراني ولا أظن أن ما قاله استدراكًا: «على حسب ما انتهى إلينا عِلْمُ ذلك» أنه يُسعف مثل هذا الحافظ عن تَرْك مثل هؤلاء أو الجهل بهم والله أعلم.

٤. أما قولُه في المقدمة: «وأُبيِّنُ من أوردا حديثَه استشهادًا به، ومن أورداه مقرونًا بغيره قبل متن الحديث أو بعده مردوفًا به» وهو صحيحٌ فقد وقع في عدد من التراجِم تحقيقه لشَرْطه هذا -كما في النماذج المذكوره في المطلب الثالث-، وأَخَلَّ به في تراجِم أخرى.

ومنها -على سبيل المثال لا الحصر:

في ترجمة يَحْيَى اللؤلؤي عند مسلم في كتاب الفضائل برقم (٤٣٥١) قرن فيه الإمام مسلم يحيى اللؤلؤي بمحمد بن قدامة وكذلك روى مسلمٌ ليحيى بن يمان حديثًا واحدًا في كتاب الزهد والرقائق برقم (٥٢٨٠)، -لم يُبيِّنْهما المؤلف في الترجمة كما ذكر في شرطه-. وروى له مسلم مقرونًا بالثقة عبدة بن سليمان في نفس الرواية وتُوبع بطريقٍ آخرَ كذلك من الثقات: هشام أبو أسامة، وابن نمير، على هذا الحديث.

٥. وقوله: «وأبيِّن مَن أوردا له حديثًا في موضع، وأوردا له في غير ذلك الباب حديثًا آخرَ؛ فنسباه إلى غير النِّسبة الْأولى، لئلَّا يُظن أنهما اثنان».

لم يقف الباحث على ترجمة احتوتْ على الصفة الواردة في الشرط من خلال الجزء المعنيِّ بالدراسة نموذجًا؛ ليحكم عليه من خلالها على منهجه فيه.

٦. وقوله: «وأبيِّن مَن أورداه غيرَ منسوب فقالا أو أحدُهما: حدَّثنا فلان، ويشتبه به غيرُه فهو صحيح وقد وقع ذلك في الترجمة» من تراجم أفراد البخاري ممن اسمه يعقوب، حيث قال المؤلف: «يعقوب غير منسوب: يُقال: هو ابن حميد بن كاسب أبو يوسف المدني سكن مكة وهو حديث واحد له غير منسوبٍ في البخاري»، ثم قال المؤلف: «في الصُّلْح وفي باب من شَهِدَ بدرًا من الملائكة توضيح؛ لكيْ لا يشتبه به بغيره» وجاء به على شرطه كما ذكر وهذا هو المثال الوحيد الذي جاء فيه راوٍ غيرُ منسوبٍ ينطبقُ عليه هذا الشرط ولا أظنه كافيًا لأن يُمثِّلَ منهجًا عامًّا يُحكَم عليه من خلاله والله أعلم.

٧. وأما قوله: «وأبيِّن من حدَّثا عنه، وحدَّثا عن رجل عنه، ووقع لأحدهما عاليًا وللآخر نازلًا».

٨. فلم يقف الباحثُ كذلك على ترجمة جاءتْ وَفْقَ صفةِ هذا الشرط من خلال الجزء المعنيِّ بالدراسة نموذجًا يُمكِنُ الحُكْمُ على منهجه من خلالها.

٩. وأما قوله في الشرطين الأخيرين من المقدمة: «وأرتِّب على نسق حروف المعجم ما اتَّفقا عليه، وما انفردا به وقدَّمْنا من اسمه أحمد».

١٠. فهو صحيح وقام به حقَّ القيام، رحمه الله تعالى، وأجزل له المثوبة والإكرام.

١١. اتضح للباحث من خلال ما سبق من تطبيق المنهجية الاستقرائية لكتاب (الجمع لرجال الصحيحين) للحافظ ابن القيسراني، رحمه الله تعالى، في الجزء المعنيِّ نموذجًا للدراسة؛ أن الحافظ، رحمه الله تعالى، حاول الالتزام بما اشترط منهجًا وضعه لنفسه وسار عليه إلى حدٍّ كبير وقَدْرَ استطاعته دون قصد إخلالٍ أو تفريطٍ.

ومن خلال نتائج الإجابة عن التساؤلات الفرعية؛ يمكن التوصُّل إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس وهو كالتالي: نعم فقد التزم الحافظ ابن القيسراني، رحمه الله تعالى، بأغلب الشروط التي بيَّنها في المقدمة منهجًا له في ترتيب تراجِم كتابه جمعًا بين تراجِم الأصلين الذين اعتمدهما في التأليف إلى حدٍّ كبير.

١٢. يوصي الباحثُ بأهمية إفراد دراسة منهجية استقرائية موسَّعة؛ لتشمل أبرز كتب رجال الصحيحين في مشروع واحد متكامل خدمةً للصحيحين ورجالهما بشكلٍ خاصٍّ وحديثِ المصطفى صلى الله عليه وسلم بشكلٍ عامٍّ بحيثُ تشملَ جميع الرجال الذينَ أخرج الشيخانِ لهما استيعابًا كاملًا، وبدراسةٍ مستفيضةٍ وشاملةٍ لجميع مروياتهم في الصحيحين، والتفصيل في حال المُختلَف فيهم وفي مروياتهم والدفاع عنها والرد على من شَكَّكَ أو طَعَنَ في الصحيحين لأجلهما بالتفصيل درايةً وروايةً.

المصادر والمراجع:

ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، (ط١) بيروت المكتبة العلمية (١٣٩٩هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، **الأدب المفرد**، تحقيق: د.علي مزيد وعلي رضوان، (ط١) القاهرة مكتبة الخانجي (١٣٩٧هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، (ط٢) الرياض دار السلام (١٤١٩هـ).

البغدادي إسماعيل باشا **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** (ط١) بيروت دار إحياء التراث العربي (١٩٥١م).

ابن تَغْري بَرْدي جمال الدين أبي المحاسن يوسف الأتابكي **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** تعليق: محمد حسين شمس الدين (ط١) بيروت دار الكتب العلمية.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة **سنن الترمذي** تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف، (ط٢) دار الغرب الإسلامي (١٩٩٨م).

الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، (ط١) بيروت دار الكتب العلمية (١٤١١هـ).

الجياني، الحسين بن محمد الغساني، **تقييد المُهْمَل وتمييز المشكل**، تحقيق: الأستاذ محمد أبو الفضل، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف (١٤١٨هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: د.محمد عوَّامة، (ط١) سوريا دار الرشيد (١٤٠٦هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، (ط١) الهند دائرة المعارف النظامية (١٣٢٦هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، **المعجم المفهرس** بيروت؛ حيدر آباد (١٣٤٩هـ).

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل **المسند** ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار دار الفكر (١٤١٤هـ).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، **تاريخ بغداد**، بيروت دار الكتب العلمية.

ابن خلكان أحمد بن محمد **وفَيَات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر (دون تاريخ).

ابن الجوزي عبدالرحمن بن عليّ بن محمّد بن عليّ **المنتظم في تاريخ الملوك والأُمم** (ط١) حيدر آباد (١٣٥٨هـ).

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني **سنن أبي داود** تحقيق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، (ط١) حمص دار الحديث (١٣٩٣هـ).

الداوودي شمس الدين محمد بن علي المالكي **طبقات المفسرين** (ط١) تعليق: عبدالسلام عبدالمعين بيروت دار الكتب العلمية.

ابن الدمياطي محب الدين ابن النجار البغدادي انتقاه أحمد أيبك الدمياطي **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد** تحقيق: محمود مولود خلف، إشراف: د. بشَّار عوَّاد معروف (ط١) بيروت مؤسسة الرسالة (١٤٠٦هـ).

الدُّولابي، محمد بن أحمد بن حماد، **الكُنَى والأسماء**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (ط١) بيروت دار ابن حزم (١٤٢١هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **تاريخ الإسلام ووفَيَات المشاهير والأعلام**، (ط١) تحقيق: د.بشَّار عوَّاد معروف، بيروت دار الغرب الإسلامي (١٤١٩هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **تذكرة الحفاظ**، (ط١) بيروت دار الكتب العلمية (١٤١٩هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، (ط٣) بيروت مؤسسة الرسالة (١٤٠٥هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق: د. محمد عوَّامة وأحمد الخطيب، (ط١) جدة مؤسسة علوم القرآن (١٤١٣هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، **العِبر في خبر من غبر**، تحقيق: فؤاد سيِّد، (ط٢)، الكويت (١٩٨٤م).

الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، (ط٦) بيروت دار العلم للملايين (١٩٨٤م).

السُّبكي عبدالوهاب بن عليٍّ **طبقات الشافعيَّة الكبرى** تحقيق: محمود محمَّد الطناحي وعبدالفتاح الحلو، (ط٢) القاهرة دار إحياء الكتب العربية.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور، **الأنساب**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وآخرين، (ط١) حيدر آباد مجلس دائرة المعارف العثمانية (١٣٨٢هـ).

السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر **ذيل طبقات الحفاظ** (ط١) بيروت دار الكتب العلمية (١٤٠٣هـ).

ابن شاكر محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن **فوات الوفَيَات والذيل عليه** تحقيق: إحسان عباس (ط١) بيروت دار صادر (١٩٧٤م).

الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك **الوافي بالوفَيَات**، بيروت دار صادر (١٤٠٢هـ).

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (١٤١٥هـ).

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، (ط١) بيروت دار ابن كثير (١٤٠٦هـ).

ابن القيسراني، محمد بن طاهر الشيباني، **أطراف الغرائب والأفراد** تحقيق: جابر عبدالله السريع، (ط١) طبعة دار التدمرية (١٤٢٨هـ).

ابن القيسراني، محمد بن طاهر الشيباني، **ذخيرة الحفاظ المُخَرَّج على الحروف والألفاظ**، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، (ط١) الرياض دار السلف (١٤١٦هـ).

ابن القيسراني، محمد بن طاهر، **السَّماع** تحقيق: أبو الوفا المراغي (ط١)، القاهرة وزارة الأوقاف (١٤١٥هـ).

ابن القيسراني، محمد بن طاهر، **الحُجَّة في تَرْك المَحَجَّة**، تحقيق: د. عبد العزيز بن محمد السدحان (ط١)، الرياض، دار عالم الكتب (١٤٢٩هـ).

ابن القيسراني، محمد بن طاهر، **منتخب المنثور من الحكايات والسؤالات** تحقيق: عبدالرحمن بن حسن بن قائد (ط١) الرياض دار الصميعي (١٤٣٠هـ).

ابن القيسراني، محمد بن طاهر، **المؤتلف والمختلف**، تحقيق:كمال يوسف الحوت، (ط١) بيروت دار الكتب العلمية (١٤١١هـ).

ابن القيسراني، محمد بن طاهر الشيباني، **إيضاح الإشكال** بتحقيق: د. باسم الجوابرة (ط١) الكويت مكتبة المعَلا (١٤٠٨هـ).

الكتاني محمد بن جعفر **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المُشَرَّفة**، (ط ٢) بيروت دار الكتب العلمية (١٤٠٠هـ).

ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، **البداية والنهاية** تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، (ط١) مصر دار هجر (١٤٢٠هـ).

الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، تحقيق: عبد الله الليثي، (ط١) بيروت دار المعرفة (١٤٠٧هـ).

ابن ماكولا، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، (ط١) بيروت دار الكتب العلمية (١٤١١هـ).

مسلم بن الحجاج النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله** ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط١) القاهرة دار إحياء الكتب العربية (١٤١٢هـ).

المقريزي تقي الدين **المُقَفَّى الكبير** تحقيق: محمد اليَعْلاوي (ط١) دار الغرب الإسلامي (١٤١١هـ).

ابن مَنْجُويَه، أحمد بن علي بن محمد، **ذكر رجال أوردهم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الحافظ واحتج بهم في المسند الصحيح وكيفية روايتهم والرواة عنه؛ المشهور برجال صحيح مسلم**، تحقيق: عبد الله الليثي، (ط١) بيروت دار المعرفة (١٤٠٧هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، **سنن النسائي (المجتبى)**، عناية: عبدالفتاح أبي غُدَّة، (ط٢) حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية (١٤٠٦هـ).

ابن نُقْطَة أبو بكر محمد بن عبدالغني الحنبلي **التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد** تحقيق: كمال يوسف الحوت (ط١) بيروت دار الكتب العلمية (١٤١٢هـ).

أبحاث علمية:

١. رسالة علمية مقدمة من الباحث: طلال بن حسين الجهني، جامعة طيبة بالمدينة النبوية؛ لم تُنشر نال بها درجة الماجستير بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى أشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور: عبدالله بن محمد دمفو، أستاذ الحديث الشريف وعلومه وعميد كلية الدراسات العليا بالجامعة سابقًا.

٢. مجموعة من الأبحاث العلمية المُحكَّمة المقدمة إلى (المؤتمر السنوي العالمي (الإمام٤) للسنة النبوية) بعنوان: (منهجية التصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديمًا وحديثًا)، عقده معهد دراسات الحديث الشريف في كلية الجامعة الإسلامية بسلانجور في ماليزيا بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٤٤١هـ (٢٠ نوفمبر ٢٠١٩م).

***

مصطلحُ الحديث

باب يعنى بدراسة قواعد مصطلح الحديث،
واصطلاحات أئمة الحديث .

مَفْهُومُ "السُّنَّةِ" و"الأَثَرِ"
وحَقِيقتُهُمَا عنْد الإمَامِ الشَّافِعِيِّ

محمَّدُ بنُ عبد الكريمِ بنِ حسنٍ الإسحاقيُّ

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2023.5

ملخص البحث:

مشكلة البحث:

اشتراك لفظ «السُّنَّة» بين المحدِّثين والفقهاء والأصوليِّين، إضافةً إلى قضيَّة التَّفريق بين مفهومَي: «السنة» و«الحديث»، وكذا بحث مفهوم الأثر وعلاقته بالسنة هل هي علاقة ترادفٍ أم هي علاقة تباينٍ؟.

أسباب اختيار الموضوع:

تأتي من أهمِّية البحث في «مفهوم السُّنَّة والأثر»؛ إذ هما من أشهر الألفاظ التي يحتاج إلى استخدامها: المتخصِّصُ في العلوم الشرعيَّة، واخترتُ الشافعيَّ لكونه أوَّل من تصدَّى لتدوين أصول علم الحديث ومباحثه تقعيدًا وتأصيلًا في كتبه، إضافةً إلى تقدُّم زمنه.

وأهداف البحث:

تجلية «مفهوم السنة» الوارد في النُّصوص الشرعيَّة، ثمَّ تبيين ترابط معاني «السنة» الثلاثة، ومحالِّ استخداماتها في كلام أهل العلم، مع إظهار العلاقة الوطيدة بين «السنة» و«الحديث»، وتنتهي الدراسة بتوضيح مفهوم «الأثر» وعلاقته بـ«السنَّة» من خلال استقراء كتب الإمام الشَّافعيِّ.

من نتائج البحث:

التحذير من تفسير ألفاظ النُّصوص الشَّرعيَّة بالمصطلحات الحادثة، ومن نتائج البحث: أنَّ الشافعيَّ يستخدم لفظ السنة بمعنى الحديث، وهو كلُّ ما يثبُت عن النبي صلى الله عليه وسلم، كاستعمال المحدِّثين، وأنَّ أوَّل من وقفتُ عليه نصَّ على ترادف السنة للحديث عند علماء الحديث هو: شيخ الإسلام ابن تيميَّة.

الكلمات المفتاحية:

السنة، الأثر، مفهوم، الشافعي، الحديث، المستشرقون، الدِّفاع.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وحده والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين أمَّا بعد: فمن المباحثِ التي تهمُّ كلَّ متخصِّصٍ في مجال علوم السنة النبويَّة: (مفهوم السنة والأثر)؛ إذ لم تخلُ منها كتب علمَي الحديث والأصول والَّذي يلاحظُ عليه النَّاظر في هذه الكتب: التفاوتَ الكبيرَ بين تعاريف العلماء ومفهومهم للسُّنَّة النبويَّة واختلاف أنظارهم تجاهها؛ وذلك لاشتراك لفظ «السنة» في عدَّة علوم؛ سببه تفاوتُ اهتمامات العلماء لاختلاف تخصُّصَاتهم فعلماء الحديث مثلًا: ينظرون من زاويةٍ تختلف عن زاوية علماء الأصول (ولكُلٍّ وجْهةٍ هوَ موليها) فأحببتُ بحثَ هذا التَّعريف من خلال كتب الإمام الشافعيِّ ت(٢٠٤هـ)؛ لما سيأتي من كونه من أوائل من أكثر استخدام لفظتَي: «السنة والأثر» إضافةً إلى كون مباحث السنة لها مساحةٌ كبيرةٌ في كتب «أصول الفقه» الذي يُعَدُّ الشافعيُّ من عمَّد أركانه وأوَّلَ من ألَّف فيه كما أنَّه أيضًا يمكن جعله أوَّل من ألَّف في الدِّفاع عن السُّنة النبوّيَّة ونصْرِ قضاياها كثيرًا فعمِدتُ إلى كتبه وأردتُ جَمْع أقواله وكلماته المتعلِّقة بالسنة والأثر؛ لأضع خلاصتها في هذا البحث الذي أسميته: (**مفهوم السُّنَّة والأثر وحقيقتهما عند الإمام الشافعيِّ**) وأسأل الله فيه النَّفع وأن يضع له القَبول.

مشكلة البحث:

رغم أهمِّية بحث مفهوم السنة والأثر عمومًا ومفهومهما عند الإمام الشافعيِّ إلا أنَّه يكتنفه العديد من المشكلات التي منها ما يلي:

أوَّلًا: التَّداخلُ الكبيرُ بين تعريفات السنة في حقائقها الثلاثة: التَّعريف اللغويِّ والشرعيِّ والاصطلاحيِّ؛ لاشتراك لفظ «السُّنَّة» بين أكثر من علمٍ؛ إذ هو لفظٌ يستخدمه علماء الحديث ويشاركهم فيه علماء علمَي الأصول والفقه إضافةً إلى وروده قبل ذلك كلِّه في النُّصوص الشرعيَّة؛

مما أدَّى إلى صعوبةٍ في تحرير مفهوم السنة في اصطلاحاتها الحادثة وتمييز هذا عن الوارد في حقل النُّصوص الشرعيَّة.

ثانيًا: التَّفريق بين مفهومَي: «السنة» و«الحديث»: ممَّا تباينت فيه أنظار علماء الحديث فيما بينهم من ناحيةٍ وأنظار المسلمين مقارنةً بالمستشرقين من ناحيةٍ ثانيةٍ وهو تفريقٌ له مغزاه وتترتَّب عليه نتائجه من كلا الطَّرفين وهذا أدَّى إلى أهَمِّية البحث عن الفرق بينهما؛ لاستنطاق الصواب في ذلك.

ثالثًا: مفهوم الأثر وعلاقته بالسنة هل هي علاقة ترادفٍ أم هي علاقة تباينٍ؟ وإن وُجِدَ الفرق بينهما فمتى بدأ التفريق؟ هذا كله ممَّا جاءت هذه الدِّراسة لحلِّه من خلال استنطاق كتب الإمام الشَّافعيِّ ومقارنة ذلك بما في كتب مصطلح الحديث.

وأمَّا أسباب اختيار الموضوع فهي كالتَّالي:

أوَّلًا: لا تخفى أهمِّية البحث في «مفهوم السُّنَّة والأثر»؛ إذ هما من أشهر الألفاظ التي يحتاج إلى استخدامها: المتخصِّصُ في كلٍّ من العلوم الآتية: علم السنَّة النبويَّة وعلم الفقه وعلم الأصول فالبحث فيها ومعرفة دلالاتها: من الأهمِّية بمكان.

ثانيًا: جاء اختيار الإمام الشافعيِّ للنَّموذج البحثيِّ؛ لكونه (أوَّل من تصدَّى لتدوين أصول علم الحديث ومباحثه تقعيدًا وتأصيلًا في كتبه)[(١)] منتسبًا لمدرسة أهل الحديث من ناحيةٍ مع كونه صاحبَ مذهبٍ فقهيٍّ مستقلٍّ، مما يجعل لتقريراته في الباب ثراءً علميًّا مهمًّا.

ثالثًا: يضاف إلى ذلك تقدُّم الإمام الشافعيِّ فهو من علماء (القرن الثَّاني الهجري) الذين ساهموا كثيرًا في نصرة قضايا السنة والدِّفاع عنها وهو أيضًا من الأئمَّة الذين أكثروا من استخدام لفظ «السنة» في كتبهم ومصنَّفاتهم إضافةً إلى كونه من أئمَّة الحديث كما أنَّه من أئمَّة الفقه والأصول وكان همزةَ

(١) كما في: مباحث علوم الحديث من خلال كتابي: «الرسالة» و«جماع العلم» للإمام الشافعيِّ للباحث: شيخنا خادم مباركي.

وصْلٍ بين المحدِّثين والفقهاء، وعليه فلتعريفه أهَمِّيَّةٌ كبيرةٌ عند المحدِّثين والفقهاء، ولأقواله حضورٌ كبيرٌ في كتب الحديث والفقه والأصول.

رابعًا: نسبة كثيرٍ من كتب علماء الحديث -التي أوَّلها «مقدِّمة ابن الصلاح»- التَّفريق بين الخبر والأثر إلى فقهاء خراسان من الشَّافعيَّة في القرن الخامس، وبالتَّحديد إلى أبي القاسم الفوانيِّ ت(٤٦١هـ)، قال ابن الصَّلاح ت(٦٤٣هـ): (قال أبو القاسم الفورانيُّ منهم [أي: الخراسانيين] فيما بلغنا عنه: (الفقهاء يقولون: الخبرُ ما يروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم، والأثر ما يروى عن الصَّحابة رضي الله عنهم)[(١)]، فأثارَ هذا الأمرُ البحثَ عن أصْل هذا التفريق من خلال مدوَّنة كتب إمامهم الإمام الشافعيِّ؛ للنَّظر في مذهبه وطريقه استخدامه لتلك الألفاظ.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الأمور التالية:

١. تجلية "مفهوم السنة" الوارد في النُّصوص القرآنية المتمثِّل بـ «التَّعريف اللغويِّ" وما ورد أيضًا في النُّصوص النبويَّة -وهو المتمثِّل بـ «التعريف الشرعيِّ»- من خلال الإتيان بنماذجَ من هذه النُّصوص، مع شرح مختصرٍ لها.

٢. تبيين ترابط معاني «السنة» الثلاثة، ومحالِّ استخداماتها في كلام الصَّحابة والتَّابعين ومن بعدهم من علماء الخبر والأثر، وأهل الفقه والنظر.

٣. إظهار العلاقة الوطيدة بين «السنة» و«الحديث» الواردَين في كلام علماء الحديث مقارنةً بكلام الفقهاء رحمهم الله.

٤. توضيح مفهوم «الأثر» وعلاقته بالسنة من خلال استقراء كتب الإمام الشَّافعيِّ.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص(٤٦).

الدِّراسات السَّابقة:

لم أقف على دراسةٍ علميَّةٍ خاصَّة حول هذا الموضوع، ولكن وقفتُ على دراساتٍ عامَّةٍ متعلقة الجانب الحديثيِّ عند الإمام الشافعيِّ، ولم أرَ أغْلبها تعرَّضتْ لمعنى السنة والأثر عند الإمام الشافعيِّ، وهي:

١. «**الشافعيُّ ومكانته بين المحدِّثين**» رسالة ماجستير للباحث/ عبد الحميد عبطان عباس، وهي تقع في ٣٠٠ صفحة، نوقشت في جامعة بغداد عام ١٩٨٨م **ولم تطبع بعدُ**، كما أفاده د. أكرم القواسمي[(١)].

٢. «**الشافعي وأثره في الحديث وعلومه**» د. خليل إبراهيم ملَّا خاطر، وهي رسالةٌ علميَّة قديمةٌ، ولكن **لم تطبع بعد أيضًا**[(٢)].

٣. «**الإمام الشافعيُّ وأثره في علم الحديث**» تأليف د. عبد العزيز حسين عطورة، وهو بحثٌ علميٌّ أظهر فيه صاحبه منهجية الإمام الشافعيِّ في علوم الحديث، ومكانة السنة عند الشافعيِّ، وهو كتابٌ مهمٌّ، إلَّا أنَّ الكتاب لم أرَ فيه مفهوم الإمام الشافعيِّ للسنة أو للأثر.

٤. **القواعد الحديثيَّة عند الإمام الشافعيِّ في كتاب «الأمِّ»** للباحث د. مصطفى الزُّقُدِّي، وهي رسالة دكتوراه من جامعة المنيا عام ١٤٤٢هـ مطبوعةٌ في دار طيبة الخضراء عام ١٤٤٣هـ، وهي رسالة مهمَّة، جمعتْ كثيرًا من مسائل علوم الحديث عند الإمام الشافعيِّ، وهذه الرسالة هي الوحيدة التي تعرَّضت لكلام الشافعيِّ حول السُّنَّة والأثر، **إلَّا أنها تختلف مع بحثي في أمرين**: أوَّلًا: اقتصر الباحث وفَّقه الله على كلام الشافعيِّ في الأمِّ كما يظهر من العنوان، وثانيًا: لم يتعرَّض لتحليل مفهوم السنة والأثر الوارد في النصوص الشرعيَّة؛ ولم يتعرَّض أيضًا لتحليل مفهوم السنة بحقائقها الثلاثة، ولا للتفريق بين السنة والحديث، إلى آخر ما ستراه في هذا البحث إن شاء الله، وعذره أنَّها أمورٌ لا تلزمه في بحثه.

---

(١) كما في كتابه: المدخل إلى مذهب الشافعي ص (١٤٤).

(٢) ذكر د. عبد العزيز عطورة في: الإمام الشافعي وأثره في علم الحديث ص(١٣) أنَّه تواصل مع الدكتور خليل، وأنَّ الرسالة على قيد الطَّبع.

خُطَّة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدِّمةٍ وتمهيدٍ وثلاثة مباحث وخاتمةٍ وفهرسٍ للموضوعات.

المقدِّمة اشتملتْ على: مشكلة البحث وسبب اختيار الموضوع وأهداف البحث والدِّراسات السَّابقة.

وأما التمهيد فقد اشتمل على ترجمةٍ مختصَرةٍ للإمام الشافعيِّ وذكر منزلته في الحديث.

المبحث الأول: تعريف السنة بحقائقها الثلاثة: (اللغوية والشرعية والعرفيَّة).

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف السُّنة لغةً.

المطلب الثاني: تعريف السُّنة شرعًا.

المطلب الثالث: تعريف السُّنة اصطلاحًا.

المطلب الرابع: الفرق بين السُّنة والحديث.

المبحث الثاني: معنى السُّنة عند الإمام الشَّافعيِّ.

المبحث الثالث: الفرق بين السُّنة والأثر عند الإمام الشَّافعيِّ.

والخاتمة تضمَّنت على أهمِّ النَّتائج في البحث.

تمهيدٌ في ترجمةٍ مختصرةٍ للإمام الشَّافعيِّ ومنزلته في الحديث

هو: محمَّد بن إدريسَ بن العبَّاس بن عثمان بن شافع بن السَّائب بن عُبيد بن عبد يزيدَ ابن هاشم بن المطلَّب[(١)] بن عبد مناف[(٢)] ابن قُصَيٍّ[(٣)] بن كِلابِ بن مُرَّة بن كعب بن لؤيٍّ بن غالب بن فهر[(٤)].

وشافعٌ جدُّ الإمام الشافعيِّ رحمهما الله **صحابيٌّ**[(٥)].

والسَّائب **صحابيٌّ** أيضًا أسلم يوم بدرٍ وكان حاملَ راية بني هاشمٍ مع أهل مكَّة فأُسر وفَدا نفسَه ثمَّ أسْلَم[(٦)] ويقال: كانَ يشبه النبيَّ صلى الله عليه وسلم[(٧)] وبهذا يكون جدَّان من أجداد الإمام الشافعيِّ من الصَّحابة[(٨)].

ويلتقي الإمامُ الشَّافعيُّ برسول الله صلَّى الله عليه وسَلَّم في الجدِّ التَّاسعِ للشَّافعيِّ وفي الجدِّ الثَّالث للنبي صلى الله عليه وسلَّم وهو: عبدُ منافِ بنُ قصَيِّ بنِ كِلابٍ[(٩)].

ولد الإمام الشافعيُّ عام (١٥٠هـ) بالإجماع[(١٠)] وتوفي أبوه سنة (١٥٢هـ) تقريبًا.

---

(١) هو الذي ربَّى ابن أخيه شيبةَ الذي سمِّي بعدُ «عبدَ المطلب» جدَّ النبي صلى الله عليه وسلم حتى نسب إليه فقيل عبد المطلب ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ١٣٧).

(٢) واسم عبد منافٍ: المغيرة بن قُصَيّ كما قال الإمام الشافعي ينظر: آداب الشافعي ص(١٨٩).

(٣) واسمه: زيد بن كِلاب كما قال الإمام الشافعيُّ والنسَّابة ابن الكلبي ت(٢٠٤هـ) ينظر: آداب الشافعي ومناقبه ص(١٨٨) جمهرة النسب (١/ ١٣).

(٤) وفِهرٌ هو قريش قال النسَّابة هشام ابن الكلبي ت(٢٠٤هـ) في جمهرة النسب (١/ ٨): (فهرٌ: هو قريش وإليه جماع قريش) وقال ابن سعدٍ: (إلى فِهرٍ: جماع قريشٍ وما كان فوق قريش فليس يقال له قرشيٌّ يقال له كنانيٌّ) الطبقات الكبرى (١/ ٣٧) وينظر: نسب قريشٍ ص(١٢) للنسَّابة مصعب الزبيري ت(٢٣٦هـ).

(٥) ينظر: الإصابة لابن حجر (٣/ ٢٥٠-٢٥١).

(٦) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٣٩٥) بلا إسنادٍ وينظر: الإصابة لابن حجر (٣/ ١٩-٢٠).

(٧) المشبَّهون بالنبيِّ صلى الله عليه وسلم عددٌ وجمع الحافظ ابن حجرٍ في فتح الباري (٧/ ٩٧) عددًا أوصلهم إلى ثلاثة عشر شخصًا منهم السَّائبُ بن عبيدٍ ولابن طولون الصَّالحيِّ ت(٩٥٣هـ) رسالةٌ صغيرةٌ سمَّاها: «كشف اللثام عن المشبَّهين بخير الأنام» بلغ العدد الذي ذكره مع استدراك المحقِّق عليه إلى (٥٠) شخصًا يشبه النبي صلى الله عليه وسلم والعجيب أنَّ (٤٠) منهم من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وهناك منظوماتٌ كثيرةٌ في هؤلاء تجد مجموعةً منها في: الفلك المشْحون بحواصر الفنون ص(١١٥-١١٧).

(٨) المقطوع بصحبته هو السَّائب فقطْ وأمَّا «شافعٌ» و«عُبيدٌ» و«عبدُ يزيد» فعلى الاحتمال ينظر: التنكيل للمعلمي (٢/ ٦٢٧).

(٩) ينظر: الانتقاء في فضائل الأئمَّة الثلاثة ص(٦٦) وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٤٤).

(١٠) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٧١). والانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ص(١١٦).

قال الحافظ ابن حِبَّان: (الشَّافعيُّ مات عنه أبوه وهو ابن سنتين)[١].

والصَّحيح أنَّه وُلِدَ بـ«غزَّة» وروى هذا ابن عمِّ الإمام الشافعيِّ: إبراهيمُ بن محمَّد الشافعيُّ ت(٢٣٨هـ) قال: (ولد الشَّافعيُّ بغزَّة وكان والده خرج إلى الشام فتزوَّج بوالدة الشافعيِّ بغزَّة)[٢]. وهي التي رجَّحها البيهقي[٣] وابن حجر[٤] وغيرهما.

و«**غزَّة**» ليست بعيدةً عن القرشيِّين؛ إذ فيها مات جدُّ الرسول صلى الله عليه وسلم هاشمٌ وأخو المطَّلب جدُّ الإمام الشَّافعيِّ ودفن فيها حتى حملتْ اسم: (**غزَّة هاشم**)[٥].

بل إلى «**غزَّة**» كانت إحدى رحلات قريشٍ المذكورة في القرآن: (**رحلة الشتاء والصيف**) وهي الصيفيَّة منها[٦] وكانتْ لقريشٍ أسفارٌ إلى أرض الشَّام كثيرةٌ لأجل التجارة[٧].

نشأ الإمام الشَّافعيُّ نشأة الفقراء يطلب العلم عند العلماء وكان طلبه للعلم في حالة فقرٍ شديدةٍ وهو ما عبَّر عنه بقوله: (**طلبتُ هذا الأمر عن خفَّة ذات يدٍ كنت أجالس الناس وأتحفظ ثم اشتهيت أن أدوِّن**)[٨] ويقول أيضًا: (**تمنَّيتُ من الدنيا شيئين: العلم والرمي، فأمَّا الرَّمي فإنِّي أصيب من عشرة عشرة، والعلم فما ترون**)[٩].

ودرس العلم عند علماءَ كثيرين إلا أنَّه تأثَّر كثيرًا بأربعةٍ منهم وهم: **مسلم بن خالدٍ** الزنجيُّ **وسفيان بن عيينة** وكلاهما في مكة والأوَّل أخذ عنه الشافعيُّ الفقه

(١) الثقات لابن حبان (٩/ ٣١).
(٢) مناقب الإمام الشافعي وطبقات أصحابه ص(٥٦) لابن شهبة.
(٣) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٧٤).
(٤) توالي التأنيس ص(٥٢).
(٥) معجم البلدان (٤/ ٢٠٢) ومسالك الأبصار في ممالك الأمصار لأحمد بن يحيى القرشي (٣/ ٥٥٤).
(٦) تفسير الطبري (٢٤/ ٦٥١).
(٧) السيرة النبوية لابن هشام (١/ ١٧١).
(٨) تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١/ ٢٨٢).
(٩) آداب الشافعي ومناقبه (ص: ٢٤)

وأذن له بالفتوى وعمره خمسة عشر عامًا، **ومالكُ بن أنسٍ** في المدينة، **ومحمَّدُ بن الحسن** في العراق[(١)].

وارتحل رحلاتٍ عديدةٍ: أوَّلها إلى الإمام مالكٍ عام (١٦٤هـ) تقريبًا، وبقي في المدينة حتى توفِّي الإمام مالكٌ[(٢)]، ثمَّ ارتحل للعمل إلى اليمن عام (١٧٩هـ)[(٣)] فتولَّى القضاء.

وارتحل إلى العراق ثلاث مرَّاتٍ: **الأولى في عام (١٨٤هـ)** وكانتْ بتهمة مناصرة العلويِّين الخارجين على العبَّاسيين[(٤)]، والشافعيُّ من ذلك بريءٌ كما ظهر ذلك لهارون الرشيد فأكرمه، وبقي فيها سنتين أخذ فيها عن محمَّد بن الحسن، وناقشه كثيرًا.

ثمَّ عاد الشافعيُّ لمكَّة عام (١٨٦هـ) وفتح حلقةً كبيرةً في المسجد الحرام يدرِّس فيها ما أخذه عن مدرسة أهل الحديث، وفقه أهل الرَّأي، واستمرَّ فيها قرابة تسع سنواتٍ[(٥)].

والثانية: في عام (١٩٥هـ) وكانت لغرض مناصرة أهل الحديث ضدَّ أهل الرأي[(٦)].

والثالثة في عام (١٩٨هـ) وكانت قصيرةً ثمَّ سافر بعدها إلى مصرَ، ومكث فيها أربع سنواتٍ، وحرَّر فيها كتبه ومذهبه الجديد[(٧)].

ومن أشهر طلَّابه في العراق: الإمام أحمد ابن حنبلٍ، والحسين الكرابيسيُّ[(٨)].

وأشهر طلَّابه في مصر: البويطيُّ (وهو كان خليفته في الحلقة)، والمزني، والربيع المرادي وغيرهم[(٩)].

---

(١) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣١١).
(٢) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ١٠٣).
(٣) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١/ ٢٩٠).
(٤) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥١/ ٢٧٨)، معجم الأدباء (٦/ ٢٣٩٧).
(٥) ينظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٤١٢).
(٦) ينظر: توالي التأنيس لابن حجرٍ ص(٧١-٧٢).
(٧) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢٢٠)، توالي التأنيس ص(٧٢).
(٨) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣٢٤).
(٩) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣٢٤).

وفاضت روحه إلى ربِّها في مصرَ عام (٢٠٤هـ) رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً[(١)].

وأما منزلته في الحديث: فقد عقد الحافظ البيهقيُّ فصلين كبيرين في هذا الصَّدد في كتابه «مناقب الإمام الشَّافعيِّ» أولاهما: (**باب ما يستدلُّ به على معرفة الشافعيِّ رضي الله عنه بصحَّة الحديث وعلَّته**) ذكر فيه أحاديثَ أعلَّها الشَّافعيُّ وانتقدها، وذكر أيضًا بعض انتقاداته على شيخه الإمام مالك وعلى غيره، والباب الثاني: (**باب ما يستدلُّ به على إتقان الشَّافعيِّ رحمه الله في الرواية ومذهبه في قبول الأخبار واحتياطه فيها**) وذكر فيه مسائلَ من علوم الحديث كشروط الحديث المحتجِّ به، والحديث المرسل وشروط الاحتجاج به، وذكر أهمية الإسناد والسند، ومسألة اختصار الحديث، وتوهيم بعض الثقات لسلوكهم المجرَّة -أي الجادَّة- ونحو ذلك.

ومن ثناءات الأئمَّة عليه: عدُّ الإمام مسلمٍ الإمامَ الشَّافعيَّ من الأئمَّة الذين يرجع إليه في الحديث[(٢)].

بل أجاب الإمام مسلمٌ عن الأحاديث التي انتقدت على الإمام الشافعيِّ لحال بعض رواتها[(٣)].

ويقول الحافظ الخطيب البغدادي ت(٤٦٣هـ): (وقد نقل عن الشافعيِّ -مع ضبطه لحديثه- كلامٌ في أحوال الرواة **يدلُّ على بصره بهذا الشأن** ومعرفته به وتبحُّره فيه)[(٤)]

وقال الإمام داود بن عليٍّ الظاهريُّ ت(٢٢١هـ): (للشافعيِّ من الفضائل ما لم يجتمع لغيره: من شرف نسبه، وصحة دينه ومعتقده، وسخاوة نفسه، **ومعرفته بصحَّة الحديث وسقمه**، وناسخه ومنسوخه)[(٥)].

(١) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٢٩١).

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٣١).

(٣) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي للبيهقي (ص: ٣٣٣) ونقل هذا أيضًا الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠).

(٤) الاحتجاج بالشافعي ص(٦٨).

(٥) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣٢٤) وقد عدَّ المحقق السَّيد أحمد صقر هذا النصَّ من أهمِّ ما اشتمل عليه كتاب

وفي جانب التأليف في علوم الحديث: يمكن القول بأنَّ ما دوَّنه الإمام الشافعيُّ في قواعد علم الحديث درايةً سواءٌ في «الرسالة» أو في مقدمة «اختلاف الحديث» أو غيرهما من مصنَّفاته: هو أقدم ما وصل إلى زماننا من علوم الحديث مدوَّنًا في كتابٍ[(١)].

وأثنى الشَّيخ أحمد شاكر -رحمه الله- على مباحث علوم الحديث في كتاب الرسالة للإمام الشافعيِّ فقال: (إنَّ أبواب الكتاب ومسائله التي عرض الشافعي فيها للكلام على حديث الواحد والحجة فيه، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواة، ورد الخبر المرسل والمنقطع: **هذه المسائل عندي أدقُّ وأغلى ما كتب العلماء في أصول الحديث، بل إنَّ المتفقِّهَ في علوم الحديث يفهم أنَّ ما كتب بعده إنما هو فروعٌ منه وعالةٌ عليه، وأنَّه جمع ذلك وصنَّفه على غير مثالٍ سبق، لله أبوه**)[(٢)].

المبحث الأول: تعريف السنة بحقائقها الثلاثة

المطلب الأول: تعريفة السنة لغةً:

من المسائل المهمَّة قبل الدُّخول في هذا المبحث هو تعريف (السنة النبويَّة) لغةً وشرعًا، واصطلاحًا، ثم نعرِّج على السنة عند الإمام الشافعيِّ رحمه الله.

السنة لغةً لها إطلاقان: **الإطلاق الأول: الطريقة**، قال ابنُ فارسٍ: السِّين والنُّون أصلٌ واحدٌ مطَّردٌ، وهو: جَريان الشيء واطِّراده في سهولةٍ، والأصل قولهم: سننتُ الماء على وجهي: إذا أرسلتَه إرسالًا، قال: ومما اشتق منه السنة، وهي السيرة، وسنة رسول الله عليه السلام: سيرته وطريقته، قال الهذلي:

فلا تجزعن من سنَّة أنت سِرتها ... فأوَّل راضٍ سنَّةً من يسيرها

وإنَّما سميت بذلك لأنها تجري جريًا[(٣)].

المناقب، ذكره في المقدمة (٢٩).

(١) منهج النقد في علوم الحديث، د.نور الدين عتر ص٦٠.

(٢) مقدمة الرسالة ص(١٣).

(٣) مقاييس اللغة (٣/ ٦١).

وقريبٌ من هذا الإطلاق تعريف بعضهم للسنة وهو إطلاقها على الدَّوام، كقولهم: سننتُ الماءَ إذا واليتَ في صبِّه[(١)].

والإطلاق الثاني للسنة: (الابتداء)، فكل من ابتدأ أمرًا واقتدى فيه مَن بعده قيل: هو الذي سنَّه، ومن ذلك قول النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم: (من سنَّ في الإسلام سنَّةً حسنةً فله أجرها، وأجرُ من عمل بها بعده من غير أن ينقُصَ من أجورهم شيءٌ، ومن سنَّ في الإسلام سنَّةً سيِّئةً كان عليه وزرها، ووزرُ من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيءٌ)[(٢)].

وكذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن ولد آدم الذي قتل أخاه فقال: «لا تُقْتَلُ نفسٌ ظلمًا إلَّا كان على ابن آدم الأوَّلِ كِفْلٌ من دمها، وذلك لأنَّه كان أوَّلَ من **سنَّ القتلَ**»[(٣)].

ومنه قول الشاعر:

كأني سننتُ الحبَّ أوَّل عاشقٍ من الناس إذ أحببتُ من بينهم وحدي

وعليه فالسنة: السيرة، سواءٌ كانتْ حسنةً أم قبيحةً، وإذا أضيفت «السنة» إلى الله: فمعناها أحكامه وأمره ونهيه، أو قوانينه الطَّبيعية والإنسانية، وعلى هذا المعنى جاءت السنة في القرآن، حيث وردت في آياتٍ تقرب من العشرة، منها: قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [سورة الأحزاب:٦٢].

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [سورة فاطر:٤٣].

---

(١) نقلها الشوكاني عن الكسائي كما في إرشاد الفحول ص(١/ ٩٥).

(٢) تخريجه: أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/ ٧٤) برقم: (٩٨٩) (كتاب الزكاة، باب إرضاء السعاة).

(٣) تخريجه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢/ ٧٩) برقم: (١٢٨٤) (كتاب الجنائز، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يعذَّب الميِّت ببعض بكاء أهله)، ومسلمٌ في «صحيحه» (٣/ ٣٩) برقم: (٩٢٣) (كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت).

وكلُّها تتعلق بأوليائه كمطيعيه وعُصَاته، فسنَّته في هؤلاء: إكرامهم وسنته في هؤلاء: إهانتهم وعقوبتهم[(١)].

فسنَّة الله تعالى: طريقة حكمته، وطريقة طاعته، ففيها تنبيهٌ على أنَّ فروع الشَّرائع- وإن اختلفتْ صورُها- فالغرض المقصود منها لا يختلف ولا يتبدَّل، وهو تطهير النفس، وترشيحها للوصول إلى ثواب الله تعالى وجواره[(٢)].

ومن علماء اللغة من فسَّر «السنة» بأنها «الطَّريقة المحمودة المستقيمة» فقط، كالأزهريِّ ت(٣٧٠هـ) والخطابيِّ ت(٣٨٨هـ)[(٣)]، يقول الأزهريُّ: (والسُّنَّة الطريقة المستقيمة المحمودة، ولذلك قيل: فلانٌ من أهل السنة، وسننتُ لكم سنَّةً فاتَّبعوها)[(٤)] **وهذا متعقَّبٌ بأنه مخالفٌ لمذهب جمهور علماء اللغة، وللأشعار العربية السابقة الدَّالَّة على عدم تقييد السنة بالطريقة المستقيمة.**

وأيضًا هو استعمالٌ عرفيٌّ لأهل الشَّرع لا تعريفٌ لغويٌّ[(٥)].

فتلخَّص من هذا: إطلاقُ السنة لغةً على أحد تعريفين: الطَّريقة والدَّوام، أو الابتداء.

المطلب الثاني: تعريف السُّنة شرعًا

استخدمت الشريعة لفظ «السنة» على طريقة النَّبي صلى الله عليه وسلم العمليَّة التي كان يتحرَّاها، وهي عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديُه، ويشمل ذلك جميع ما أُثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال والأعمال والاعتقادات، ذكر ذلك الحافظ ابن عبد البرِّ ت(٤٦٣هـ) بقوله: **(طريقته التي كان عليها عاملًا بها، ناديًا إليها)**[(٦)] ومما يدلُّ على ذلك عدَّة

(١) جامع الرسائل لابن تيمية (١/ ٥٠).

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص: ٤٢٩).

(٣) نقل عنه الشوكاني في إرشاد الفحول (١/ ٩٥).

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ٢١٠).

(٥) انتقد هذا التعريف العلاَّمة عبد الغني عبد الخالق في حجية السنة ص(٤٦)، وينظر: ضرورة الاهتمام بالسنن النبويَّة ص(٢٠)، خبر الواحد وحجيته للدكتور أحمد الشنقيطي ص (٢٩).

(٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٥/ ٣١١).

أحاديث، منها قوله صلى الله عليه وسلم « فمن رغِبَ عن سُنَّتي فليس منِّي»[(١)] وحديث: «فعليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدين»[(٢)]، وفي حديث حذيفةَ رضي الله عنه: (قلتُ: فهل وراء ذلك الخير شرٌّ؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال: يكون بعدي أئمَّةٌ لا يهتدون بهداي، ولا يستنُّون بسنَّتي)[(٣)].

وممن أيَّد ذلك الحافظ ابن رجبٍ الحنبليُّ ت(٧٩٥هـ) فقال: (**والسُّنَّة: هي الطَّريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التَّمسُّكَ بما كان عليه هو وخلفاؤه الرَّاشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السُّنَّة الكاملة، ولهذا كان السَّلف قديمًا لا يطلقون اسم السُّنَّة إلَّا على ما يشمل ذلك كله، وروي معنى ذلك عن الحسن والأوزاعي والفضيل بن عياض**)[(٤)].

ومما يدلُّ على هذا أيضًا: حديث حذيفة رضي الله عنه قال: حدَّثنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حديثين: رأيتُ أحدهما، وأنا أنتظرُ الآخرَ، حدَّثنا أنَّ الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثمَّ علموا من القرآن **ثم علموا من السُّنة....**»[(٥)].

قال الحافظ ابن حجرٍ ت(٨٥٢هـ): (وفيه إشارةٌ إلى أنَّهم كانوا يتعلَّمون القرآن، قبل أن يتعلَّموا السُّنن، **والمراد بالسُّنن: ما يتلقَّونه عن النبي صلى الله**

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧ / ٢) برقم: (٥٠٦٣) (كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح) ومسلم في «صحيحه» (٤ / ١٢٩) برقم: (١٤٠١) (كتاب النكاح).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤ / ٣٢٩) برقم: (٤٦٠٧) والترمذيُّ في «جامعه» (٤ / ٤٠٨) برقم: (٢٦٧٦)، وابن ماجه في «سننه»(١ / ٢٨) برقم: (٤٢)، وأحمد في «مسنده» (٧/ ٣٨٠٥) والدارميُّ في «مسنده» (١ / ٢٢٨) برقم: (٩٦) من طريق خالد بن معدانَ عن عبد الرَّحمن بن عمرٍو السلميِّ وحُجرِ بن حُجرٍ كلاهما عن العرباض بن سارية رضي الله عنه، وعبد الرحمن بن عمرٍو ذكره ابن حبَّان في الثقات (٥/ ١١١)، وقال فيه ابن حجرٍ في التقريب ص(٥٥٣): (مقبولٌ) أي: حيث يتابَعُ، وقد تابعه الآن حُجر بن حُجرٍ، وهو أيضًا ذكره ابن حبَّان في الثقات (٤/ ١٧٧)، وقال فيه ابن حجرٍ في التقريب ص(١/ ٢٢٥): (مقبولٌ) مع أنَّه قال في الإصابة (٨/ ٣٥٢): (تابعيٌّ معروفٌ)؛ ولذا وثَّقه الحاكم فقال: (من الثِّقات الأثبات من أئمَّة الإسلام) كما في إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٥)، وقال فيه الذهبيُّ: (صدوقٌ) كما في الكاشف (٣/ ٢٧٢)، وعليه فحديثه لا ينزل عن الحُسْن، والحديث ثابتٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد صحَّحه جماعةٌ من أهل العلم، قال الترمذيُّ: (حسنٌ صحيحٌ)، وصحَّحه ابن حبَّان كما في فتح الباري (١٣/ ٢٦٦)، وابن الملقن في البدر المنير (٩/ ٥٨٢)، وابن عبد البرِّ كما نقل عنه ابن الملقِّن.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦ / ٢٠) برقم: (١٨٤٧) (كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن).

(٤) جامع العلوم والحكم (٢/ ١٢٠).

(٥) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٨ / ١٠٤) برقم: (٦٤٩٧) (كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة)، ومسلم في «صحيحه» (١ / ٨٨) برقم: (١٤٣) (كتاب الإيمان، باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب وعرض الفتن على القلوب).

عليه وسلم واجبًا كان أو مندوبًا)[١].

قال العلَّامة المعلِّميُّ ت(١٣٨٦هـ) ملخِّصًا معنى السنة في اللغة والشرع: (تطلق السُّنة لغة وشرعًا على وجهين: **الأول: الأمر يبتدئه الرجل** فيتبعه فيه غيره، ومنه ما في صحيح مسلم في قصَّة الذي تصدق بِصُرَّةٍ فتبعه الناس فتصدَّقُوا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سنَّ في الإسلام سنَّةً حسنةً فعمل بها بعده كتب له مثل أجرِ من عمل بها ... » الحديث. **والوجه الثاني: السِّيرة العامة،** وسنَّة النبي صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى هي التي تقابل الكتاب، وتسمَّى الهدي)[٢].

وفيما سبق يظهر أنَّ الحقيقة اللُّغويَّة والشَّرعيَّة كلتيهما تقعان على معنيين: معنى الابتداء، ومعنى السِّيرة العامَّة، ولا مانعَ من أن تكون للكلمة الواحدة أكثر من حقيقة شرعيَّة؛ لتعدُّد استخدام الشَّريعة لهذا اللَّفظ؛ ويدلُّ عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم: (أتدرون ما المفلس؟، قالوا: المفلس فينا من لا دِرهَمَ له ولا متاع، فقال: «إنَّ المفلسَ من أمَّتي يأتي يوم القيامة بصلاةٍ، وصيامٍ، وزكاةٍ)[٣]، ففي هذا الحديث ذكر النبيُّ صلى الله عليه وسلم حقيقةً شرعيَّةً ثانيةً للمفلس، وقد ورد في السُّنة نصوصٌ عديدةٌ مثل هذا، وأما قول الشَّاطبيِّ ت(٧٩٠هـ) في الموافقات أنَّ للسنة إطلاقاتٍ أربعةً شرعيَّةً، وهي: قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وإقراره، وجعل الرابع: ما جاء عن الصَّحابة والخلفاء الراشدين، فكلُّها مرجِعها إلى إطلاقٍ واحدٍ وهو الصَّادر عن النبي صلى الله عليه وسلم، سواءٌ كان قولًا أو فعلًا أو تقريرًا، وأما الرَّابع فهو باعتبار ما أضيف له، وليس باعتبار حقيقة السنة؛ ولذا ذكر بأنَّه -وإن كان ينقسم إلى قولٍ وفعلٍ وإقرارٍ- إلا أنَّه عُدَّ وجهًا واحدًا، فقال: (إذ لم يتفصَّل الأمر فيما جاء عن الصَّحابة تفصيلَ ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم)[٤]، يقصد تقسيمَه إلى قَوليٍّ وفعليٍّ

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٩)

(٢) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواءٌ على السُّنة من الزلل والتضليل والمجازفة (ص: ٢٠).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٤/ ١٩٩٧) رقم: (٢٥٨١) (كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم).

(٤) الموافقات (٤/ ٢٩٣).

وتقريريٍّ.

فهذا أحد الإطلاقات الشرعيَّة للسنة، وهو الذي ذكره الشَّيخ سليمان الندويُّ الهندي ت(١٣٧٣هـ) بقوله: (**إنَّ بين الحديث والسُّنة فرقًا كبيرًا، فالحديث هو الرِّواية اللفظيَّة لأقوال الرسول عليه السلام وأعماله وأحواله، وأما السُّنة فهي الطريقة المتواترة للعمل بالحديث، بل بالقرآن أيضًا**)[(١)].

ولكن ليست السُّنَّة منحصرةً في جانب الطَّريقة العمليَّة للنبي صلى الله عليه وسلم، بل اشتهر عند العلماء وعلى رأسهم الشَّافعيُّ جعل السنَّة المصدر الثاني للتشريع، الذي يكون بعد الكتاب، وللسُّنَّة إطلاقاتٌ أخرى تأتي في مطلب (السنة اصطلاحًا) إن شاء الله.

المطلب الثَّالث: تعريف السنة اصطلاحًا

وأما السُّنة العرفيَّة (الاصطلاحيَّة): فقد اختلف العلماء في تعاريفها، فعرَّف كلٌّ منهم بحسَب الجانب الذي يتوافق ومقصودَه من سنَّة النبي صلى الله عليه وسلم، ومردُّ هذا الاختلاف في الاصطلاح إلى اختلافهم في المقاصد التي يعني بها كلُّ فئةٍ من أهل العلم[(٢)].

فعند المحدِّثين: ما أضيف إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ خَلقيَّة أو خُلُقيَّة كان ذلك قبل البعثة أو بعدها[(٣)]، فالمحدِّثون نظروا إلى اعتبار ما ينسب إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم، فجعلوا كلَّ ما ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم سنَّةً، والسُّنَّة على هذا الاصطلاح مرادفةٌ للحديث، **وأوَّل** من وقفتُ عليه ذكر هذا شيخُ الإسلام ابن تيميَّة ت(٧٢٨هـ) حين قال: (**الحديث النبويُّ** هو عند الإطلاق: ينصرف إلى ما حُدِّث به عنه بعد النُّبوَّة: من قوله وفعله وإقراره؛ **فإنَّ سنَّته ثبتتْ من هذه الوجوه الثلاثة**، فما قاله إن كان

(١) مجلة المنار (٣٠/ ٦٧٣)

(٢) يراجع: السنة ومكانتها للسباعي (١/ ٤٨). ومن المراجع المهمة في مثل هذه المباحث كتاب: «المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرَّفة» بإشراف أ.د. الشاهد البوشيخي المغربي، ص (٥٠٠-٥٠٦) وميزة الكتاب: جمع تعاريف العلماء من محدِّثين وأصوليين على المصطلحات الحديثية، وهو جهدٌ مشكورٌ، جزاهم الله خيرًا.

(٣) توجيه النظر (١/ ٤٠). مع التنبيه إلى أنَّ ما كان قبل النبوة لم يكن فيه تشريعٌ، ينظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ١١).

خبرًا وجب تصديقه به، وإن كان تشريعًا إيجابًا أو تحريمًا أو إباحةً وجب اتِّباعه فيه)[١].

ومحلُّ الشَّاهد: أنَّه عرَّف الحديث النَّبويَّ ثمَّ أردفه بذكر السُّنَّة، مما يدلُّ على ترادفهما في هذا المحلِّ، **وهذا ما صرَّح به الحافظُ السَّخاويُّ** ت(٩٠٢هـ) حين قال: (والحديث لغةً: ضِدُّ القديم، واصْطلاحًا: ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - قولًا له أو فعلًا أو تقريرًا أو صفةً، حتى الحركات والسَّكنات في اليقظة والمنام، **فهو أعمُّ من السُّنَّة، وكثيرًا ما يقع في كلام أهل الحديث، ومنهم الناظم [أي: الحافظ العراقي] ما يدلُّ لترادفهما**)[٢].

وقال أيضًا: (السنة: أصلها الطَّريقة، تقول: فلانٌ على سنَّة فلان، إذا كان تابعًا لطريقه، وهي هنا عبارةٌ عمَّا صدر عنه صلى الله عليه وسلم قولًا وفعلًا وتقريرًا)[٣].

ولو جئنا للجانب التطبيقيِّ: فتخصيص الحديث بما قاله الرسول صلى الله عليه وسلَّم وُجد في وقتٍ مبكِّرٍ؛ إذ ورد على لسان النبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام، ويشهد لهذا أنَّ أبا هريرة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله من أسعدُ النَّاس بشفاعتك يوم القيامة؟ فأجابه الرسول صلى الله عليه وسلم -: «لقد ظننتُ يا أبا هريرة ألَّا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أوَّل منك، لما رأيت من **حرصك على الحديث**»[٤].

ثم اتَّسع استعمال الحديث بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - فأصبح يشملُ مع القول: فعلَه وتقريرَه - صلى الله عليه وسلم -، واستعمال السُّنَّة بمعنى الحديث بهذا الإطلاق يشهد له ما كتبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى شريح: (اقضِ بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فبسنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن لم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٧)

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٢)، وينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٤٠).

(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص: ٦١)

(٤) تخريجه: أخرجه البخاري في «صحيحه» (١ / ٣١) برقم: (٩٩) (كتاب العلم، باب الحرص على الحديث).

عليه وسلم فاقضِ بما قضى به الصَّالحون)[(١)].

بل كان هذا الإطلاق مستخدَمًا مشهورًا عند الصَّحابة رضي الله عنهم، كما رُوِيَ عن أبي بكرٍ رضي الله عنه، يقول قبيصةُ بن ذؤيبٍ: جاءت الجدَّة إلى أبي بكرٍ تسأله ميراثها، قال: فقال لها: ما لَكِ في كتاب الله شيءٌ، **وما لَكِ في سنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم** شيءٌ، فارجعي حتَّى أسأل النَّاسَ[(٢)].

وهو الَّذي عناه ابن عبَّاسٍ بقوله: **قد حفظتُ السنَّة كلَّها غير أنِّي لا أدري**: أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقرأ في الظهر والعصر، أم لا، ولا أدري: كيف كان يقرأ هذا الحرف: ﴿وَقَدۡ بَلَغۡتُ مِنَ ٱلۡكِبَرِ عِتِيّٗا ٨﴾[مريم:٨] أو عسيًّا؟[(٣)][(٤)].

فهذا كلُّه يدلُّ على إطلاق السنة والحديث: على (ما جاء منقولًا عن النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص، مما لم ينصَّ عليه في الكتاب العزيز)[(٥)].

وأمّا تعريف السُّنَّة عند علماء أصول الفقه فهو مثل تعريف علماء الحديث إلَّا في قضيَّة «الصِّفة المصطفويَّة»؛ لكونها غيرَ مشتملةٍ على حكمٍ شرعيٍّ، فقالوا:

---

(١) تخريجه: أخرجه النسائي في «المجتبى» (١ / ١٠٣٢) برقم: (٥٤١٤ / ٣) (كتاب آداب القضاة، باب الحكم باتفاق أهل العلم) (بهذا اللفظ) والضِّياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١ / ٢٣٨)، من طريق شريحٍ عن عمر موقوفًا، ورجال إسناده ثقاتٌ وصحَّح إسناده الألباني في صحيح النسائي (٤٩٨٩).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه» (٣ / ٨١) برقم: (٢٨٩٤) (كتاب الفرائض، باب في الجدة) والترمذيُّ في «جامعه» (٣ / ٦٠٤) برقم: (٢١٠١) (أبواب الفرائض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في ميراث الجدة)، وابن ماجه في «سننه» (٤ / ٢٦) برقم: (٢٧٢٤) (أبواب الفرائض، باب ميراث الجدة) من طريق مالكٍ عن الزهري عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة به، وهذا الحديث قال فيه الترمذيُّ: (حديث حسن صحيح) ولكنَّ الذي يترجَّح هو عدم صحَّته لثلاثِ علل: أولاها: أنَّ عثمان بن إسحاق لا يعرف، قال فيه الذهبيُّ في ميزان الاعتدال (٣/ ٣١): (شيخ ابنِ شهابٍ الزهريِّ: لا يعرفُ، سمع قبيصة بن ذؤيب، وقد وثَّقوه)، ولعلَّ قوله «وثَّقوه» لإيراد ابن حبَّان له في الثقات (٧/ ١٩٠)، وثانيها: رواية قبيصة عن أبي بكرٍ سمَّاها البخاري في التاريخ الكبير ٦/ ٢١٣): «مرسلةً منقطعةً»؛ وذلك لأنَّ قبيصة لم يدرك أبا بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنه، وأمَّا ثالثة الأثافي في الحديث فهي: اضطراب الزهريِّ فيه، فتارةً يسمِّي عثمان بن إسحاق، وتارةً يرويه عن رجل ومرَّةً عن قبيصة بن ذؤيب، وقد أشار إلى هذا الدَّارقطنيُّ في العلل (١/ ٢٤٩) ورجَّح رواية مالكٍ، وممَّن روى الحديث مِن طريق سفيان، عن الزهريِّ، عن قبيصة بن ذؤيب (بإسقاط عثمان): الحاكم في المستدرك (٤/ ٣٧٦) وقال فيه: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبيُّ، ولعلَّه على هذا بنى ابن حجرٍ أيضًا قوله: (إسناده صحيح لثقة رجاله إلا أنَّ صورته مرسلٌ)، التلخيص الحبير (٣ / ١٧٨)، ولكنَّ الحديث لا يصحُّ لما سبق؛ ولذا ضعَّفه ابن حزم فقال: (لا يصحُّ حديثُ قبيصة، منقطعٌ لأنَّه لم يدرك أبا بكرٍ ولا سمعه من المغيرة ولا محمَّد-يعني ابن مسلمة-) كما في البدر المنير: (٧/ ٢٠٦)، وضعَّفه أيضًا الألبانيُّ في إرواء الغليل (٦/ ١٢٤).

(٣) القراءات العشرة المتواترة كلها بالتاء، لكنَّ حمزة والكسائي وحفصًا على كسر العين: ﴿عِتِيّٗا﴾، والباقون على ضم العين: ﴿عُتِيّٗا﴾، وأما (عُسيًا) بالسين: فهي قراءة شاذَّةٌ، حكاها الداني عن ابن عباس، ينظر: البحر المحيط (٦/ ١٧٥).

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه» (١ / ٢٩٧) برقم: (٨٠٨) (كتاب الصلاة، باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر)، والترمذي في «جامعه» (٣ / ٣١٩) برقم: (١٧٠١) (أبواب الجهاد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.، باب ما جاء في كراهية أن تنزى الحمر على الخيل) ...من طريق حصينٍ عن عكرمة عن ابن عبَّاسٍ ورجال إسناده ثقاتٌ والأثر صحيح قال الهيثمي: (رجاله رجال الصحيح)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (٧/ ١٥٥).

(٥) الموافقات (٤/ ٢٨٩).

(ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ ممَّا يصلح أن يكون دليلاً لحكمٍ شرعيٍّ)[١].

واستثنوا «الصِّفة النبوية المصطفويَّة» من جملة السنن؛ لأجل أنَّ محلَّ كلامهم في السنة هو اعتبار كونها من مصادر التَّشريع، وهذا لا يشمل الصِّفات الذاتية للنبي صلى الله عليه وسلم، وإنما يستفاد التَّشريعُ من أقواله وأفعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم، فالتفت الأصوليُّون إلى كونها مصدرًا من مصادر التشريع؛ ولهذا قالوا في أدلَّة الشرع: الكتاب والسنة والإجماع، ونحو هذا.

وأما السنة عند الفقهاء فهي: ترادف المستحبَّ، وهو ما في فعله ثوابٌ، وفي تركه ملامة وعتابٌ بلا عقاب[٢]، أو: الطَّريقة المسلوكة في الدِّين من غير افتراضٍ ولا وجوبٍ[٣]، فالتفت الفقهاء إلى الحكم التَّكليفيِّ، وجعلوه مقابل الواجب[٤].

وممَّا ينتبه له هو: عدم الخلط بين التَّعريف الشَّرعيِّ للسنة، والاصطلاحات الحادثة له، فقد أقام بعض الناس لفظ (السنة) الوارد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو كلام الصَّحابة والتابعين دليلًا على سنية العمل المرغوب فيه بالمعنى الاصطلاحيِّ الفقهيِّ المتأخِّر، وذلك خطأٌ يجب التنبه له؛ فإنَّ لفظ السنة الوارد في الأحاديث النَّبوية أو كلام الصَّحابة والتابعين: يعتمد على المعنى الشَّرعيِّ العامِّ، فيشمل الاعتقادات والعبادات والمعاملات والأخلاق والآداب وغيرها[٥]، ويشمل الفرض الواجب، والمندوب المستحبَّ[٦].

---

(١) شرح الكوكب المنير لابن النجار (٢/ ١٥٩).

(٢) أنيس الفقهاء لقاسم القونوي ص(١٠٦).

(٣) السنة قبل التدوين ص(١٨).

(٤) وقد نبَّه الحافظ ابن رجب الحنبلي: أنَّ التعبير بلفظ السنة حصل فيه تهاونٌ كثيرٌ لسنن النبي صلى الله عليه وسلم، فقال في جامع العلوم والحكم(٢/ ١٥٧): (ونقل إسحاق بن منصور عن إسحاق ابن راهويه: أنَّه أنكر تقسيم أجزاء الصلاة إلى سنَّةٍ وواجبٍ، فقال: كلُّ ما في الصَّلاة فهو واجبٌ، وأشار إلى أنَّ منه ما تعاد الصلاة بتركه، ومنه ما لا تعاد، وسبب هذا - والله أعلم - **أن التعبير بلفظ السنة قد يفضي إلى التهاون بفعل ذلك، وإلى الزهد فيه وتركه، وهذا خلاف مقصود الشارع من الحثِّ عليه، والتَّرغيب فيه بالطُّرق المؤدِّية إلى فعله وتحصيله، فإطلاق لفظ الواجب أدعى إلى الإتيان به والرغبة فيه، وقد ورد إطلاق الواجب في كلام الشارع على ما لا يأثم بتركه، ولا يعاقب عليه عند الأكثرين، كغسل الجمعة، وكذلك ليلة الضيف عند كثير من العلماء أو أكثرهم، وإنما المراد به المبالغة في الحث على فعله وتأكيده**)، قلتُ: ومما يؤكِّد ذلك ورود السنة عند بعض التابعين في أشياء واجبةٍ، كقول مجاهد وإبراهيم: «الختان من السنة»، أخرجه ابن أبي شيبة في الأدب (ص: ٢٢٤) ورجال سنده ثقاتٌ، وينظر: فيض القدير (٤/ ٢٠٢).

(٥) السنة وبيان مدلولها الشرعي للشيخ عبد الفتاح أبي غدة ص (٩).

(٦) وممّا كُتِب عن هذه المسألة كتابُ: (الحقيقة الشَّرعيَّة في تفسير القرآن العظيم والسنة النبويَّة) تأليف أ.د. محمَّد بازمول وفقه الله، فقد جمع فيه قرابة خمسين لفظًا، قال في المقدِّمة: (وتحرير هذه القاعدة من مهمَّات تفسير القرآن العظيم، وشرح

ويؤيِّد هذا قول الحافظ ابن حجرٍ: (لفظ السُّنَّة إذا ورد في الحديث: لا يراد به الَّتي تقابل الواجب)[١].

هذه اصطلاحات العلماء في إطلاق لفظ (السنة)[٢]، **وأعمُّها**: اصطلاح المحدِّثين الذين قصدوا بالسنة: كلَّ ما أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم، **وأخصُّ منه** اصطلاح الأصوليين والفقهاء؛ لأنَّ الأصوليين بحثوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث إنَّه يضع القواعد للمجتهدين من بعده، فاعتنوا بأقواله وأفعاله التي تُثْبِتُ الأحكامَ الشرعيَّةَ وتقرِّرها، والفقهاء إنَّما بحثوا عنها من حيث إنَّها لا تخرج عن حكم شرعيٍّ، فهُمْ يبحثون عن حكم الشَّرع على أفعال العباد وجوبًا وحرمةً وإباحةً[٣].

بقي من إطلاقات العلماء العرفيَّة للفظ «السنة» الخاصَّة: إطلاقُهُم «السنة» على أبواب الاعتقاد فقط، وسمَّوا كثيرًا من كتب العقيدة باسم «السنة» أو شرح «السنة»، مثل: شرح السنة للمزني ت(٢٦٤هـ)، والسنة لعبد الله بن أحمد ت(٢٩٠هـ)، وشرح السنة للبربهاري ت(٣٢٩هـ)، وغيرها، **وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولفظ « السنة « في كلام السَّلف يتناول السُّنَّة في العبادات وفي الاعتقادات، وإن كان كثيرٌ ممَّن صنَّف في السُّنَّة يقصدون الكلام في الاعتقادات، وهذا كقول ابن مسعودٍ وأُبَيِّ بن كعبٍ وأبي الدَّرداء رضي الله عنهم: اقتصادٌ في سنَّةٍ خيرٌ من اجتهادٍ في بدعةٍ، وأمثال ذلك)**[٤].

وقال الحافظ ابنُ رجبٍ: (وكثيرٌ من العلماء المتأخِّرين يخصُّ اسم السُّنة بما يتعلَّق بالاعتقادات، لأنها أصل الدين، والمخالف فيها على خطر عظيم)[٥].

وهذا الإطلاق سيأتي ما يشهد له في الفرق بين السنة والحديث إن شاء الله.

حديث الرسول الكريم صلوات ربِّي وسلامه عليه، وأساسٌ لمعرفة منهج السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين، فهو أساسُ بيان أحكام الدِّين).

(١) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٤١).

(٢) ينظر: الحقيقة الشَّرعيَّة في تفسير القرآن العظيم والسنة النبويَّة ص(١٠٧-١٠٩).

(٣) خبر الواحد وحجيته للدكتور أحمد الشنقيطي ص(٣٠-٣١).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٧٨)

(٥) جامع العلوم والحكم (٢/ ١٢٠)

فالخلاصة أنَّ: «لفظ السنة في لسان الشَّارع أعمُّ من السنة في اصطلاح الأصوليين»[(١)]، كما يقول ابن حجر: (لفظ السنة إذا ورد في الحديث لا يراد به التي تقابل الواجب)[(٢)] وعليه: فالسُّنَّة المصطلح عليها بين الفقهاء محدثةٌ، وأمَّا السُّنة المستعملة في عبارات الشَّريعة فتكون بمعنى الطَّريقة المسلوكة، وبمعنى السِّيرة العامَّة، وبمعنى ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، والعلم عند الله.

المطلب الرابع: الفرق بين السنة والحديث

تبيَّن ممَّا سبق: أن لفظ السُّنَّة اجتمعت فيه الحقائق الثلاثة:

الحقيقة اللغوية: وهي: إطلاق السنة في كتب اللغة وأشعار العرب، وسبق أنَّها بمعنى الطَّريقة والسِّيرة، محمودةً كانت أو مذمومةً.

والحقيقة الشرعيَّة: وهي: استخدام السنة في الحديث النبويِّ وأقوال الصَّحابة، وسبق أنَّها بمعنى الهدي العمليِّ للنبي صلى الله عليه وسلم، وطريقته الشَّاملة للعقيدة والمعاملة والتَّعبُّد والسُّلوك، وبمعنى ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ.

والحقيقة العرفيَّة (الاصطلاحيَّة): وهي: استخدام السنة في أعراف العلماء المتأخِّرة، وتختلف بحسب مقاصِد أهل العلم في ذلك الفنِّ، فعند علماء الحديث تعريفٌ مختلفٌ عن تعريف علماء الفقه، مختلفٌ عن تعريف علماء الأصول وهكذا.

يبقى السُّؤال المهمُّ: هل يوجد فرقٌ بين الحديث والسنة؟

يمكن القول بأنّ ما يفهم من جمع كلام العلماء أنَّ بينهما اجتماعًا وافتراقًا، فيفترقان في صورٍ، ويجتمعان في صورٍ، فمن صور الافتراق ما يأتي:-

أوَّلًا: يفترقان من ناحية العموم والخصوص من حيثُ التقاسيمُ، فاشتقاق لفظ «الحديث» يختلف عن اشتقاق لفظ «السنة»، فالحديث روعيَ فيه جانب القول من التَّحدُّث، فيستخدم غالبًا للسنة القوليَّة، ولفظ «السنة» روعي فيها جانب العمل، فتغلب فيها السنة العمليَّة.

(١) المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (١/ ١٩٥)

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٤١) وينظر: العَرف الشَّذي شرح سنن الترمذي (١/ ٤٢٥).

وأيضًا الحديثُ ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى الصَّحابة أو إلى التَّابعين، فيشمل على هذا المرفوع والموقوف، ويشمل أيضًا الأقوال والأفعال[(١)] وإن زعم المناويُّ اختصاصَ الحديث بالقول فقط[(٢)].

وأما السُّنَّة فهي ما يروى عنه صلى الله عليه وسلم قولًا أو فعلًا أو تقريرًا، ولكنَّها في **حالة الإطلاق**: خاصَّةٌ بالنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وإذا قصد بها غيره: قيِّدت كما سيأتي بسطه إن شاء الله[(٣)].

فالحديث والسنة يتَّفقان: على اشتمالهما على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أفعاله، **وينفرد الحديث** بأمرين:

أوَّلًا: ما يتعلَّق بالحكم على الحديث، فيقال: حديثٌ صحيحٌ، وحديثٌ ضعيفٌ، ولا يقال: سنَّةٌ صحيحةٌ، ولا سنَّةٌ ضعيفةٌ على قصد الحديث-، ولكن قد يقال: سنَّةٌ ثابتةٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى الهدي الثابت والشرع الوارد عنه صلى الله عليه وسلم.

وثانيًا: يُستخدمُ الحديثُ في أقوال الصَّحابة، واستعمله الإمام الشافعيُّ[(٤)]، بخلاف السنة التي هي خاصَّةٌ بالنبي صلى الله عليه وسلم عند الإطلاق.

وتنفرد السنة بأمرين: اشتمالها على التَّقسيم الثُّلاثيِّ: السنة القوليَّة والفعليَّة والتقريريَّة، بل وما همَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم بفعله[(٥)]، وأيضًا اختصاصها في حالة إطلاقها بالنبي صلى الله عليه وسلم، وهذان الأمران للسنَّة بخلاف الحديث فعلى هذا التقسيم:

---

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في نزهة النظر ص(١٩٥) أنَّ: (الخبر عند علماء هذا الفنِّ: مرادفٌ للحديث) وعلى هذا فيشمل الحديثُ: المرفوعَ والموقوفَ، وذكر الطِّيبيُّ أنَّ: الحديث أعمُّ من أن يكون قول النبِّي صلى الله عليه وسلم والصحابيِّ والتابعيِّ وفعلهم وتقريرهم، ينظر: تدريب الراوي (١/ ٢٩). وهذا هو الواقع العمليُّ لدواوين السنة الحديثيَّة التي اشتملت على الأخبار المرفوعة والموقوفة.

(٢) في فيض القدير (١/ ١٣).

(٣) ولذا قال الحافظ العراقيُّ في شرحه لقوله: «وأهل هذا الشَّأن قسَّموا السنن» قال: (وتعبيريْ بالسُّنَّة أولى من تعبير الخطَّابيِّ بالحديث؛ لأنَّه لا يختصُّ عند بعضهم بالمرفوع، بل يشمل الموقوف بخلاف السنة) نقله عنه زكريا الأنصاريُّ في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (١/ ٩٥) ولم أجده في شرح العراقي «التبصرة والتذكرة».

(٤) الأم (٧/ ٢٤٤)، وينظر: القواعد الحديثية عند الإمام الشَّافعي في الأم ص(١٦٨-١٦٩).

(٥) فتح الباري (١٣/ ٢٤٥).

يكون بين السنة والحديث عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ يجتمعان في القول والفعل، وينفرد كلٌّ من السُّنة والحديث في أمرٍ لا يشاركه الآخَر، هذا محصَّل ما ظهر لي من أقوال العلماء، والعلم عند الله[(١)].

ثانيًا: من الفروق بينهما أيضًا أنَّ السنة تطلق على هدي النبي صلى الله عليه وسلم الذي استمرَّ عليه، ولذا يقال: هذا الأمر من السُّنة، وذاك ليس من السُّنة، أي: ترجمةٌ عن مداومة النبي صلى الله عليه وسلم واستمراره عليه، ولذا لا يقال: بأنَّ أكل الضبِّ من سنَّة النبي صلى الله عليه وسلم مع إباحته في الأحاديث- لكن لا يطلق عليه سنَّةٌ من هذه النَّاحية، وكذلك ما اختصَّ به النبي صلى الله عليه وسلم، كزواج ما زاد على أربعٍ لا يقال عنه بأنَّه سنَّةٌ، وهكذا أوصاف النبي صلى الله عليه وسلم الخلَقيَّة والخُلقيّة، لا يقال عنها سنَّةٌ، بل يقال في كلِّ ما سبق: وردت فيها أحاديثُ عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيقال هي في السُّنة، أي: في الأحاديث، ولا يقال: هي من السنة؛ ولذا قال النَّدويُّ: (إنَّ بين الحديث والسُّنة فرقًا كبيرًا، فالحديث هو الرواية اللفظيَّة لأقوال الرَّسول عليه السلام وأعماله وأحواله، وأما السُّنة فهي الطريقة المتواترة للعمل بالحديث، بل بالقرآن أيضًا)[(٢)].

ثالثًا: يفترقان أيضًا: في أنَّه ورد إطلاق السنة على حسن المعتقد، ويشمل الالتزام بجميع هدي النبي صلى الله عليه وسلم، مع الحذر من الابتداع والزيادة عليه، فتكون السنة على هذا ضمن الحديث، ومن أمثلة ذلك قول ابن مهديٍّ عن حمَّاد بن زيد: (لم أر أحدًا قطُّ أعلم بالسنة **ولا بالحديث الذي يدخل في السنة** من حمَّاد بن زيد)[(٣)].

فالمتبادر من هذا: التفريق بين الحديث والسنة، وأنَّ السنة أعمُّ منه،

---

(١) جعل العلامة زكريا الأنصاري ت(٩٢٦هـ) الفرق بين السنة والحديث من قبيل العموم والخصوص المطلق، ولكن لعلَّ نظرته كانتْ من جهة اشتمال الحديث للموقوف بخلاف السنة، ولم يقارن من جهة الحكم على الحديث بالثبوت والضعف بخلاف السنة، ينظر: فتح الباقي شرح الألفية (١/ ٩٥).

(٢) مجلة المنار (٣٠/ ٦٧٣)

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ١٠).

قال أيضًا عبد الرحمن بن مهديٍّ: (النَّاسُ على وجوهٍ: فمنهم من هو إمامٌ في السُّنة إمامٌ في الحديث، ومنهم من هو إمامٌ في السُّنة وليس بإمامٍ في الحديث، ومنهم من هو إمامٌ في الحديث ليس بإمامٍ في السُّنة، فأمَّا من هو إمامٌ في السنة وإمامٌ في الحديث: فسفيان الثوري)[١].

وعن ابن مهديٍّ أيضًا: (الثوريُّ: إمامٌ في السنة إمامٌ في الحديث، وشعبة بن الحجَّاج: إمامٌ في الحديث وليس بإمامٍ في السنة).

وفسَّر ذلك محمَّد بن مسلم فقال: (يعني أنَّه كان لا يخوض في مثل هذا)[٢].

ولعلَّ قصده: أنَّ شعبة رحمه الله لم يكن يخوض في بعض مسائل العقيدة، فيكون هذا شاهدًا لاستخدام لفظ السنة في مجال العقيدة، كما سيأتي في كلام ابن الصَّلاح بعد قليلٍ، والعلم عند الله.

ولعلَّه من هذا الباب سمَّى الإمام الشافعيُّ المدينة بأنَّها «دار السنة» قرابة خمسة مواضع في كتابه: «الأم» ومن ذلك قوله: (استدلالًا بكتاب الله عزَّ وجلَّ، والقياس على ما أجمع المسلمون عليه بما هو في معناه والمعقول، والأكثر من قول أهل دار السنة والهجرة وحرمِ الله)[٣].

وسبقه إلى هذا الصَّحابيُّ الجليل عبد الرحمن بن عوفٍ رضي الله عنهما، فقد قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه لما عزم على خطبةٍ في الحج قال له عبد الرحمن: (وإنِّي أرى أن تمهل حتى تقدَم المدينة، فإنَّها **دار الهجرة والسنة** والسلامة، وتخلص لأهل الفقه وأشراف الناس وذوي رأيهم)[٤].

فالمدينة هي البلدة المباركة التي كانت أقرب إلى اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في القرون المفضَّلة، وهذا ما حمل الإمام مالك بن أنسٍ أن يجعل من ضمن مصادر التشريع عنده: «عمل أهل المدينة» ويحتجَّ بعملهم.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ١١٨) ووقع في تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٥/ ١٨٣) وصف الثوري بأنه (إمام في الحديث وليس بإمام في السنة).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٩).

(٣) الأم للشافعي (٥/ ١٦٤)، وينظر أيضًا: الأم (٤/ ٩١، و٥/ ١٥٧، و٧/ ٢٨، و٧/ ٣٣).

(٤) صحيح البخاري (٥/ ٦٧).

وأمَّا العبارة المشهورة للإمام الشافعيِّ يثني فيها على الإمام أحمد ابن حنبل ويقول: (أحمد إمامٌ في ثمان خصال: إمامٌ في الحديث، إمامٌ في الفقه، إمامٌ في اللغة، إمامٌ في القرآن، إمامٌ في الفقر، إمامٌ في الزهد، إمامٌ في الورع، إمامٌ في السُّنَّة)[1]، فالظاهر أنَّه أراد بالسُّنة هنا: الاعتقاد، -وإن لم يدرك الشافعيُّ المحنة التي حصلت للإمام أحمد- **ويؤيِّد هذا الاحتمالَ: السؤالُ الذي وُجِّه للحافظ ابن الصَّلاح ت(٦٤٣هـ) في التَّفريق بين السنة والحديث**، إذ ورد في فتاواه ما يلي: مسألة: قال بعضهم عن الامام مالك رضي الله عنه: إنَّه جمع بين السنة والحديث فما الفرق بين السنة والحديث؟ فأجاب رضي الله عنه:

(السنة ها هنا ضدُّ البدعة، وقد يكون الإنسان من أهل الحديث وهو مبتدعٌ، ومالكٌ -رضي الله عنه- جمع بين السُّنَّتين، فكان عالمًا بالسنة أي: الحديث- ومعتقدًا للسنة، أي: كان مذهبه مذهب أهل الحقِّ من غير بدعةٍ، والله أعلم)[2].

وأمَّا صور الاجتماع بين الحديث والسنة: فتطلق السنة على ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم، فيقال: دليل هذه المسألة: الكتاب والسنة والإجماع، ويراد من السنة هنا: الحديث الوارد عنه صلى الله عليه وسلم، وهذا سبق أنَّه اصطلاح المحدِّثين.

وكذلك أيضًا في وصف الفرقة النَّاجية يقال عنها: أهل الحديث كما يقال عنها: أهل السُّنة، ونحو هذا.

فتلخّص من هذا أنَّ (السُّنَّة) و(الحديث) يجتمعان في صورٍ، ويفترقان في صورٍ، والسِّياق هو الذي يبيِّن هذا، وإن كان الغالب إطلاق السُّنَّة والحديث على معنًى واحدٍ، والعلم عند الله تعالى.

وما سبق من التفريق بين السنة والحديث هو من خلال منظور علماء المسلمين، ولابدَّ أن ننتبه إلى تفريق المستشرقين بين «السنة» و«الحديث»؛ لأنَّهم يفرِّقون بين السنة والحديث بمنظورٍ آخر مخالفٍ لما سبق من علماء الحديث، فمثلًا: المستشرق جولد تسيهر ت(١٩٢١م) تطرّق إلى الفصل بين السنة والحديث، فقال: (الحديث: الشَّكل الذي وصلت به السنة إلينا، فهما

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٥)

(٢) فتاوى ابن الصلاح (٢١٣).

[السنة والحديث] ليسا بمعنًى واحدٍ، وإنما السُّنة دليل الحديث، فهو عبارةٌ عن سلسلةٍ من المحدِّثين الذين يوصِلون إلينا هذه الأخبار والأعمال المشار إليها طبقةً بعد طبقةٍ، ممَّا ثبت عند الصَّحابة أنَّه حاز موافقة الرسول صلى الله عليه وسلم في أمور الدِّين أو الدنيا، وما ثبت أيضًا حسب هذا المعنى من المُثُل التي تحتذى كلَّ يومٍ)[١].

وأمَّا السنة عنده فـ(هي جواهر العادات وتفكير الأمَّة الإسلاميَّة قديمًا، وتُعدُّ شرحًا لألفاظ القرآن الغامضة التي جعلتها أمرًا عمليًّا حيًّا)[٢].

وأما المستشرق شاخت ت(١٩٦٩م) فيقول: (إنَّ الأحاديث ليست هي السنَّة، بل هي تدوين السنة بالوثائق)[٣].

فخلاصة مفهوم السنة والحديث عند المستشرقين:

أوَّلًا: السنة جوهر العادات والتَّقاليد الموروثة من غير المسلمين!.

ثانيًا: السنة شرحٌ لألفاظ القرآن الغامضة.

ثالثًا: السنَّة وحدها هي القانون أو الدِّيانة، وهي المصدر الوحيد للشَّريعة[٤].

رابعًا: وأمَّا الحديث عندهم فهو تدوين السنة! أو الطريق إلى السنة!.

وهذه المزاعم باطلةٌ، **فأمَّا دعوى أنَّ السنة جوهر العادات والتَّقاليد الموروثة فهم يَعْنُون بها أنَّها جماعٌ للعادات والتَّقاليد الوراثيَّة في المجتمع العربيِّ الجاهليِّ**، فنقلت إلى الإسلام، ثمَّ عدِّلت تعديلًا جوهريًّا عند انتقالها، ثمَّ أنشأ المسلمون من المأثور من المذاهب والأقوال والأفعال والعادات لأقدم جيلٍ من أجيال المسلمين سنَّةً جديدةً[٥].

(١) المستشرقون ومصادر التشريع الإسلامي د. عَجيل النشمي ص(٨٤).

(٢) العقيدة والشريعة في الإسلام لجولد تسيهر ص(٤١).

(٣) المستشرقون ومصادر التشريع الإسلامي د. عَجيل النشمي ص(٨٤)

(٤) الاستشراق وموقفه من السنة النبويَّة ص(١٨).

(٥) ينظر: العقيدة والشريعة في الإسلام ص(٤٢) دائرة المعارف الإسلامية (٧/ ٣٣٠)، واستفدت هذا من مقال للدكتور محمود الدوسري منشور على موقع الألوكة بعنوان: (طعن المستشرقين في السنة النبويَّة).

وهذا قانونٌ مشهورٌ عن المستشرقين يمكن تسميته بقانون «الاقتراض» أي: أنَّ المسلمين اقترضوا هذا من الأديان الأخرى، أو الحضارات الثانية، وهو ما يسمُّونه بـ«الفيلولوجيا»، وقد صرَّح **المستشرق بروكلمان** أنَّ «الحديث النبويَّ» اقتبسه نبيُّنا محمد صلى الله عليه وسلَّم من اليهوديَّة والنصرانيَّة، فقال: (وأغلب الظنِّ أنَّ محمَّدًا قد انصرف إلى التفكير في المسائل الدينيَّة في فترةٍ مبكِّرةٍ جدًّا! قال: وهو أمرٌ لم يكن مستغربًا عند أصحاب النفوس الصَّافية من معاصريه، الذين قصرت العبادة الوثنية عن إرواء ظمئهم الرُّوحيِّ)[١] ثمَّ يطلق أقواله بلا مستندٍ فيقول: (وتذهب الرِّوايات إلى أنَّه اتَّصل في رحلاته ببعض اليهود والنَّصارى، أما في مكَّة نفسها **فلعلَّه** اتَّصل بجماعاتٍ من النصارى، كانت معرفتهم بالتوراة والإنجيل هزيلةً إلى حدٍّ بعيدٍ)[٢].

أتصوَّر حقيقةً «بروكلمان» وهو يفتري على النبي صلى الله عليه وسلم أنَّه خجلانٌ من نفسه؛ لعلمه ببطلان كلامه، وكذب قوله، فأين الرِّوايات التي زعمها؟ بل هي ظنونٌ وتخرُّصاتٌ، بدأه بقوله: (أغلب الظن)، وأنهاه بالعَلعلَة!.

ونبيُّنا محمَّدٌ صلى الله عليه وسلم لو كان له أيُّ اتِّصالٍ باليهود والنَّصارى لفضحه قومه الذين بين ظهرانيه، ولجعلوا هذا مسوِّغًا لأن ينصرفوا عنه، وأيضًا فالنبي صلى الله عليه وسلم خروجه من مكَّة كان نادرًا جدًّا، وكان يخرج لأمورٍ تجاريَّةٍ، فلم يُرو عنه أنَّه اتَّصل بواحدٍ من أولئك ليتعلَّم منهم، ولكن على فرض أنَّه كان تلميذًا بارًّا لليهود والنصارى -وحاشاه- فإنَّ المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنَّه أمِّيٌّ، لا يقرأ ولا يكتب، وهذا هو الموافق للنُّصوص القرآنيَّة، فإذن الطريقة الوحيدة لاستفادته ممَّن لقيهم من أهل الكتاب على صحَّة ذلك- هي التلقين والاستماع فقط، أفيعقلُ أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم استمع لأخبارٍ في ساعاتٍ وأيامٍ معدودةٍ، أكْسَبتْه أن يتكلَّم في أخبار الأوَّلين والآخرين، وعمَّا كان ويكون، ممَّا أوحاه الله تعالى إليه، ثمَّ لا يُعهد أنَّه أخطأ في لفظٍ واحدٍ، ولا في خبرٍ واحدٍ؟.

(١) افتراءات المستشرق كارل بروكلمان على السيرة النبويَّة ص(٢٢-٢٣).

(٢) المصدر السابق.

أضفْ إلى ذلك أنَّه لو كانت رسالةُ النبي صلى الله عليه وسلم مقتبسةً من أهل الكتاب فلماذا جاء في ديننا مخالفتهم؟! كلُّ هذا يدلُّ على أنَّه صلى الله عليه وسلم هو النَّبيُّ الحقُّ، يأتيه الخبر الصَّادق من الإله الحقِّ، وهو الصّادق المصدَّق المصدوق، نشهد أنَّه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما كذب فيما قال، ولا قصَّر في الرسالة التي أمر بتبليغها عليه السلام، وهذا مقتضى شهادة أنَّ محمدًا رسول الله صلى الله عليه وسلَّم.

وأما زعمه أنَّ السنَّة وحدها هي القانون أو الدِّيانة، وهي المصدر الوحيد للشَّريعة فكلامٌ يخالفه واقع المسلمين، فالمصدر الأوَّل هو القرآن الكريم، ويليه سنَّة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وهما مصدران لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، أتى القرآن بالكلِّيَّات، وأتت السُّنَّة بتفصيل وشرح وبيان تلك الكُلِّيات، **وأمَّا زعمهم أنَّ الحديث هو تدوين السنة، أو دليل السنة، فهذا لا يؤيِّده المدلول اللغويُّ للكلمتين، ولا الاستعمال الاصطلاحيُّ، فهو بعيدٌ جدًّا**، ولعلَّه يحقُّ لي أن أقتبس من نقد جورج طرابيشي -وهو من الحداثيين- على الإمام الشافعيِّ[1]، فأقول في هذه المناسبة: يخرقون هنا قواعد التَّسمية، ويخرقون معها قواعد اللغة العربيَّة، فليس في معجم العربيَّة ما يمكن أن يستدلَّ منه أنَّ الحديث دليل السنة!.

هذا باختصارٍ: تفريق المستشرقين بين السنة والحديث، وهو يخالف واقع التفريق اللغويِّ بين اللفظين، والعلم عند الله.

المبحث الثَّاني: معنى السُّنَّة عند الإمام الشافعيِّ

سبق بحمد الله تعريف السنة النبوية في إطلاق الشرع، وفي لسان العلماء، وسنأتي الآن إلى استعمالات السُّنة عند الإمام الشافعيِّ -رحمه الله-.

والإمام الشَّافعيُّ -رحمه الله- استخدم لفظ «السُّنة» وأطلقه على استعمال المحدِّثين كثيرًا -وقد كان أوسَع الاستعمالات وأغناها- وهو إطلاقُها على جميع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، ويدخل فيه ما كان من الأحاديث على وجه التَّشريع أيضًا على تعريف الأصوليين، وممَّا يدلُّنا على ذلك أنواعٌ من النصوص:-

(١) ينظر: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث ص(١٨٢).

النوع الأول: إطلاق الإمام الشَّافعيِّ السُّنَّة على أنَّها دليلٌ بعد الكتاب، وهذا كثيرٌ في كلامه جدًّا، وممَّا يدلُّ عليه قوله: «وجهة العلم: الخبرُ في الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو القياس»[(١)].

وقال: «ودلَّت السنة على أنَّه يجزئ في الاستنجاء ثلاثة أحجارٍ»[(٢)].

وقال: «والكتاب يدلُّ على ما وصفتُ، وفي السُّنَّة دلالةٌ عليها، قال رسول الله: «رفع القلم عن ثلاثةٍ: النَّائمُ حتى يستيقظَ، والصَّبيُّ حتى يبلغ، والمجنون حتَّى يفيق»[(٣)].

وبوَّب في الرسالة: باب: (ما نزل عامًّا دلَّت السُّنة خاصَّةً على أنَّه يراد به الخاصُّ)[(٤)].

وقال: (ولولا دلالة السُّنة، ثمَّ إجماع النَّاس: لم يكن ميراثٌ إلَّا بعد وصيَّةٍ أو دَينٍ، ولم تعُدِ الوصيَّة أن تكونَ مبدَّاةً على الدَّين أو تكونَ والدَّينَ سواء)[(٥)].

ومبحث عدم نسخ السنة بالقرآن أيضًا يدل على ذلك[(٦)].

وقال: (عن أبي هريرة أنَّ رسول الله قال: «وفي الركاز الخمس» ولولا دلالة السنة: كان ظاهر القرآن أنَّ الأموال كلَّها سواء، وأن الزكاة في جميعها دون بعض).

ومما يدلُّ على هذا عطفه الكتاب بالسُّنة كثيرًا مثل قوله: (وجهة العلم بعدُ الكتابُ والسُّنَّة والإجماع والآثار، وما وصفتُ من القياس عليها)[(٧)].

وقال: (يحكم بالكتاب والسُّنة المجتمع عليها، الذي لا اختلاف فيها، فنَقُول لهذا: حَكْمنَا بالحقِّ في الظَّاهر والباطن، ويُحْكَم بالسنة قدْ رُوِيَتْ من طريق

(١) الرسالة للشافعي (٣٩).
(٢) الرسالة للشافعي (٢٩).
(٣) الرسالة للشافعي (٥٧).
(٤) الرسالة للشافعي (٦٤).
(٥) الرسالة للشافعي (٦٦).
(٦) الرسالة للشافعي (٦٦).
(٧) الرسالة للشافعي ص(٥٠٧).

الانفراد، لا يجتمع الناس عليها، فنقول: حَكَمْنا بالحقِّ في الظَّاهر؛ لأنَّه قد يمكن الغلطُ فيمن روى الحديث)[١].

والنصوص الدَّالَّة على أنَّ الإمام الشافعيَّ جعل السنة دليلًا بعد الكتاب كثيرةٌ جدًا جدًّا، والحمد لله[٢].

النوع الثاني: إطلاقه السُّنَّة أحيانًا على بعض الأفعال التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم مرَّةً واحدةً، ومع هذا سمَّاها الإمام الشافعيُّ سنَّةً، مثل قوله:(فكانت سنَّةُ النبيِّ أنْ صلَّى في مرضه قاعدًا ومن خلفه قيامًا، مع أنَّها ناسخةٌ لسنته الأولى قبلها: موافقة سنته في الصحيح والمريض، وإجماع النَّاس أن يصلِّيَ كلُّ واحد منهما فرضه، كما يصلي المريض خلف الإمام الصَّحيح قاعدًا والإمام قائمًا)[٣].

وكذا عدُّه عمرة عائشة من التنعيم سنَّةً فقال: (وخالفنا بعض حجازيِّينا فقال: لا يُعْتمرُ في السَّنة إلَّا مرَّةٌ، **وهذا خلاف سنَّة رسول الله** - صلى الله عليه وسلم - فقد أعمر عائشة في شهرٍ واحدٍ من سَنَةٍ واحدةٍ مرَّتين)[٤].

مع أنَّ هذا الأمر لم يحصل إلا مرَّةً واحدةً وهذا من أحسن الأدلَّة على أنَّ «السنة» عند الشَّافعيِّ لا تختصُّ في المداومة كما يفهم من لفظها.

النوع الثالث: نصوصٌ أطلق فيها الإمام الشَّافعيُّ على كلِّ أخبار الآحاد بأنَّها سنَّة فقال: (وقد رأيتُ ممَّن أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبراً ثانيًا، ويكون في يده السُّنَّة من رسول الله من خمسِ وجوهٍ فيحدَّثُ بسادسٍ فيكْتُبُه؛ لأنَّ الأخبار كلَّما تواترتْ وتظاهرتْ كان أثبت للحجَّة، وأطيب لنفس السَّامع)[٥].

وكذلك عدَّ كلَّ ما كان من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سنَّةٌ، قال: (لو كان القياس نصَّ كتابٍ أو سنَّةٍ قيل في كلِّ ما كان نصَّ كتابٍ

(١) الرسالة للشافعي (٥٩٩)
(٢) ينظر: الأم للشافعي (٢/ ٢٧٤) و(٢/ ٢٧٩) و(٣/ ٦٦) و(٤/ ١٢٠) و(٤/ ١٥٥) و(٤/ ١٢٨).
(٣) الرسالة للشافعي (٢٥٥)
(٤) الأم للشافعي (٢/ ١٤٨)
(٥) الرسالة للشافعي (٤٣٣)

«هذا حكم الله «، وفي كلِّ ما كان نص السنة « هذا حكم رسول الله «، ولم نقل له: «قياس»)[١].

النوع الرابع: النصوص التي فيها تفسير الإمام الشافعيِّ الحكمة بأنَّها السّنّة، وهي نصوصٌ كثيرة، منها قوله رحمه الله: (فذكر الله الكتاب -وهو القرآن- وذكر الحِكمة، فسمعتُ من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمةُ سنَّة رسول الله، وهذا يشبه ما قال، والله أعلم، لأنَّ القرآن ذُكِرَ وأُتْبِعَتْهُ الحكمةُ، وذَكَر الله منَّهُ على خلقه بتعليمهم الكتابَ والحكمةَ، فلم يَجُزْ - والله أعلم - أن يقال: الحِكْمَة هاهنا إلَّا سنَّة رسول الله)[٢].

فتفسيره الحكمة بأنَّها السنة يشمل جميع ما صدر من النبي صلى الله عليه وسلم كإطلاق المحدِّثين عليه، من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، ولا يختصُّ بالهدي المستمرِّ الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وداوم عليه فقط، ومن أوضح البراهين على هذا قول الإمام الشافعيِّ في تشريعٍ ليس من هديه صلى الله عليه وسلم أنه سنَّة: (قال الشافعيُّ) : فقيل لمن يقول هذا القول: السنة جاءت في المُجَامِعِ، فمن قال لكم في الطَّعام والشراب؟[٣].

ويأتي هنا سؤال مهم، وهو قول الصِّحابيِّ أو التابعيِّ: « من السنة كذا» ما المقصود به عند الإمام الشافعي؟

والجواب: أنَّ الإمام الشافعيَّ يفرِّق بين إطلاق الصحابيِّ وإطلاق التابعيِّ للفظ «السنة»:-

فإن صدرتْ عن الصَّحابيِّ وقال: «من السُّنة» فهي عنده من ألفاظ المرفوع[٤]،

(١) الرسالة للشافعي (٤٧٦)

(٢) الرسالة للشافعي (٧٨).

(٣) الأم للشافعي (١١٠)

(٤) والإمام الترمذي في جامعه (٢/ ٣٣٦) يفرِّق بين المرفوع وقول الصَّحابيِّ: (من السنة)، فقد ضعَّف حديثًا مرفوعًا عن ابن عباس: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب، ثم قال: (والصَّحيح عن ابن عبَّاس قوله: من السنة القراءة على الجنازة بفاتحة الكتاب)، قال الحافظ في فتح الباري (٣/ ٢٠٤): (وهذا مصيرٌ منه [أي: الترمذي] إلى الفرق بين الصِّيغتين، ولعلَّه أراد الفرق بالنسبة إلى الصراحة والاحتمال)، ويمكن أن يقال: إنَّ الفرق بينهما من جهة أنَّ عبارة (من السنة) أعمُّ من أن تكون سنَّةً قوليةً أو فعليَّةً أو تقريريَّةً، ولفظ الحديث المرويِّ في السنة الفعليَّة، ينظر: المدرسة الحديثيَّة في مكَّة والمدينة في القرنين الأول والثاني ص(٥٦٩). وبهذا تعرف عدم صحة القول بأنَّ الشافعيَّ في الجديد يقول: «إنَّ السنة لا تنصرف إلى الرَّسول بدون بيانٍ» كما في: الاتجاهات الفقهية لأصحاب الحديث ص(٢٥٧).

وهو ما يسمَّى بـ»المرفوع الحُكْمِيِّ» وهذا مذهب جمهور العلماء رحمهم الله[١].

بل حُكِيَ على هذا إجماعُ علماء الحديث.

يقول الحاكم :«وقد أجمعوا على أنَّ قول الصَّحابيِّ ﴿سنَّة﴾ حديثٌ مسندٌ»[٢].

والإجماع معارضٌ عند نفرٍ قليل من العلماء؛ ولذا قال ابن الصَّلاح: (قول الصحابيِّ: ﴿من السنة كذا﴾ فالأصحُّ أنه مسندٌ مرفوعٌ؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّه لا يريد به إلَّا سنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يجب اتِّباعه)[٣].

والإمام الشَّافعيُّ مع جمهور العلماء في أنَّ الصَّحابيَّ إذا قال: «سنَّة» أنَّه حديثٌ مرفوعٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومن النصوص الدالة على ذلك من كلام الإمام قوله رحمه الله:

(وابن عبَّاسٍ والضَّحاك بن قيس: رجلان من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يقولان السنة إلَّا لسنَّة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إن شاء الله (قال الشافعي) : أخبرنا بعض أصحابنا عن ليث بن سعدٍ عن الزهريِّ عن أبي أمامة قال: السنة أن يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب (قال الشافعي) : **وأصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم لا يقولون بالسنة والحقِّ إلا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله تعالى**)[٤].

وقد نبَّه على هذا الرافعيُّ ت(٦٢٣هـ) حيث ذكر أنَّ الإمام الشافعيَّ يقصد لفظ السنَّة عند الإطلاق: سنة النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (**ولفظ السنة عند الإطلاق يُحْمَلُ على سنَّة النبي - صلى الله عليه وسلم - على ما ذكره الشَّافعيُّ، سيَّما إذا وقع في كلام الصحابة والتابعين**)[٥].

وقوله:« سيَّما إذا وقع في كلام الصحابة والتابعين» أما الصَّحابة فنعم، وأما إذا وقع في كلام التابعين فقال أحدهم: « من السنة كذا» فهذا قد تراجع الإمام الشافعي عن الاحتجاج به كما سيأتي.

(١) ينظر: المجموع شرح المهذب (١/ ٥٩-٦٠).

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٥١٠).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٠).

(٤) الأم للشافعي (١/ ٣٠٩)

(٥) شرح مسند الشافعي للرافعي (٣/ ٣٦٠)

وهذا الذي قرَّره الإمام الشافعيُّ فيما يتعلَّق بإطلاق الصحابيِّ لفظ «السنَّة» هو الذي كان عليه الصَّحابة رضي الله عنهم، يشهد له ما روى البخاري من حديث ابن شهابٍ قال: أخبرني سالمٌ أنَّ الحجاج بن يوسف عام نزل بابن الزبير رضي الله عنهما، سأل عبدَ الله رضي الله عنه، كيف تصنع في الموقف يوم عرفة؟ فقال سالمٌ: «**إن كنتَ تريد السنة فهجِّر بالصلاة يوم عرفة**»، فقال عبد الله بن عمر: «صدق، إنَّهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة»، فقلت لسالمٍ: أفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال سالم: «**وهل تتبعون في ذلك إلَّا سنَّته**»؟[(١)].

قال الحافظ ابن عبد البرِّ ت(٤٦٣هـ): «إذا أطلق الصَّحابيُّ - رضي الله تعالى عنه - السنة فالمراد بها سنَّة النبي - صلى الله عليه وسلم - ما لم يضفها إلى صاحبها كقولهم: سنَّة العمرين»[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجرٍ ت(٨٥٢هـ) في نزهة النظر: (فنقل سالمٌ -وهو أحد الفقهاء السَّبعة من أهل المدينة، وأحد الحفَّاظ من التابعين- عن الصَّحابة: **أنَّهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلَّا سنَّة النبي صلى الله عليه وسلم**، وأمَّا قول بعضهم: إن كان مرفوعًا فلِمَ لا يقولون فيه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، **فجوابه: أنَّهم تركوا الجزم بذلك تورُّعًا واحتياطًا**، ومن هذا قول أبي قلابة عن أنس: «من السُّنَّة إذا تزوج البكرَ على الثيِّب أقام عندها سبعًا» أخرجاه في الصحيح، قال أبو قلابة: لو شئت لقلتُ: إن أنسًا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. أي: لو قلت لم أكذب؛ لأن قوله: «من السنة» هذا معناه، لكن إيراده بالصيغة التي ذكرها الصحابة أولى)[(٣)].

وقال أيضًا في الفتح بعد قول أنسٍ من «السنة»: (أي: سنَّة النبي صلى الله عليه وسلم، هذا الذي يتبادر للفهم من قول الصَّحابيِّ)[(٤)].

(١) صحيح البخاري (٢/ ١٦٢).
(٢) التقصِّي لما في الموطأ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم (١٦١).
(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٢٣٦).
(٤) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٣١٤)، والنكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٢٣).

وممَّا يؤيِّد ما سبق من إطلاق الصَّحابة للسُّنة وهم يَعْنُون بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم: ما جاء في المستدرك للحاكم بسنده إلى زياد بن عبد الله النَّخعيِّ[(١)]، قال: كنَّا جلوسًا مع عليٍّ رضي الله عنه في المسجد الأعظم، والكوفة يومئذ أَخْصَاصٌ[(٢)]، فجاءه المؤذِّن، فقال: الصَّلاةَ يا أمير المؤمنين للعصر، فقال: اجْلِسْ، فجلس، ثمَّ عاد فقال ذلك، فقال عليٌّ: «**هذا الكلبُ يعلِّمُنا بالسُّنَّة**»، فقام عليٌّ فصلَّى بنا العصر، ثم انصرفنا فرجعنا إلى المكان الذي كنَّا فيه جلوسًا[(٣)].

هذا الذي قرَّره الإمام الشَّافعيُّ من اختصاص لفظ السنة الصادرة عن الصَّحابيِّ: بالحديث المرفوع دون أقوال الصَّحابة وأفعالهم: نازعه فيها علماء الحنفيَّة، وهم المشهورون بتوسيع لفظ «السنة»، فيجعلون أقوال الصحابة من السنة.

فمثلًا ينُصُّ السَّرخسيُّ ت(٤٨٣هـ) بعد ذكره أنَّ الشَّافعيَّ يخصُّ السنة بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم فقط، قال: (وهذا لأنَّه [أي: الشافعيَّ] لا يرى تقليد الصَّحابيِّ، ويقول: القياس مقدَّمٌ على قول الصَّحابيِّ، ... ولهذا قال في قول سعيد بن المسيب رضي الله عنه: إنّ المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث الدية: السُّنَّة تنصرف إلى سنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم... **فأمَّا عندنا [أي: الحنفية]: إطلاق هذا اللفظ لا يوجب الاختصاص بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم،....)**[(٤)].

---

(١) وقع في نُسَخ المستدرك -وأُشر عن النسخ الخطِّيَّه -: (زياد بن عبد الرحمن)، والصَّواب: زياد بن عبدالله النخعيّ كما يأتي في كلام الدارقطنيّ، وينظر: إتحاف المهرة لابن حجر (١١/ ٣٩٠).

(٢) أخْصاصٌ: مفرده خُصٌّ، وهو البيت من القَصَب الذي يُسقف عليه بخشبةٍ، وسمِّي خُصًّا: لأنَّه يُرَى ما فيه من الخصائص وهي الفُرَجُ والأثقابُ، أو يرى ما فيه من خَصاصه، أي: من فرجه، ينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى المديني (١/ ٥٨٤)، والمحكم لابن سيده (٤/ ٤٩٩)، والمطلع على ألفاظ المقنع ص(٤٩٣)، فقصده الآن أنَّ بيوت الكوفة يومئذٍ أخصاصٌ.

(٣) تخريجه: أخرجه الحاكم في «مستدركه» (١ / ١٩٢) برقم: (٦٩٥) والدارقطني في «سننه» (١ / ٤٧١) برقم: (٩٨٨) وصحَّحه الحاكم، ورجال إسناده ثقاتٌ ما عدا زياد بن عبد الله قال فيه الدَّارقطنيُّ في السنن: (زياد بن عبد الله مجهولٌ)، وعليه فلا يستقيم كلام الحاكم: (ولم يُخرِّجاه بعد احتجاجهما بروايته)، وذكر البخاريُّ في التاريخ الكبير (٣/ ٣٦٠): أنَّ زيادًا سمع عليًّا، وذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ٢٥٦)، وأفاد ابن حجر في لسان الميزان (٣/ ٥٣٤) عن البرقاني عن الدَّارقطنيِّ: أنَّه «يُعْتَبَر به»، ولم أجد ما أقوِّيه به أو بالغ فيه مغلطاي فصحَّحه في: الإعلام بسنته عليه الصَّلاة والسلام بشرح سنن ابن ماجه الإمام (٣/ ٢٨٥).

(٤) أصول السرخسي (١/ ١١٤) ومثله في تقويم الأدلة للدبوسي ص(٧٨) ولذا يجعلون لفظ الصحابي: «أُمرنا» و«نهينا» لا يدلُّ على أن الآمر والناهي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل قد يكون الآمر أحدَ الخلفاء.

فذكر بعض الأحاديث التي سبقت، مثل حديث: «من سنَّ سنة حسنةً» وحديث: «فعليكم بسنتي».

ووافقه على هذا غيره من الحنفية[١] **وبعض الشافعية**[٢] **وابن حزم**[٣] واستندوا إلى أنَّ اسم «السنة» متردِّدٌ بين سنَّة النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم وسنة غيره، فالمفتي يقول: هذه السنة، «وكلُّ مُفْتٍ ينسب فتواه إلى شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثمَّ مستند الفتوى قد يكون نقلًا، وقد يكون استنباطًا واجتهادًا، فالحكم بالرواية مع التردُّد لا أصل له»[٤].

وقوَّى ابن حزم مذهبه بأنَّه ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما إطلاقه السنة على فعل لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم[٥]، وهو قول ابن عمر: «أليس حسْبُكُمْ سنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ إن حبس أحدكم عن الحجِّ طاف بالبيت، وبالصَّفا والمروة، ثم حلَّ من كل شيءٍ حتى يحجَّ عامًا قابلًا، فيهدي أو يصوم إن لم يجدْ هديًا»[٦].

ولكن أجيب على هذا بأنَّ لفظة «السنة» عند الإطلاق: تحمل على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، لأنَّه هو المقتدى والمتَّبع على الإطلاق، **وأمَّا إطلاق السنة على فعل غيره كما في حديث: « من سنَّ سنَّةً حسنةً فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة » وكذلك قول السَّلف: «سنَّة العمرين»، ففيه جواز إطلاق اسم السنة على فعل غيره مع التقييد، والممنوع هو أن يُفهم من إطلاق اسم السنة على سنة غيره**[٧].

---

(١) منهم حسام الدين السغناقي ت(٧١١هـ) في الكافي في شرح البزدوي (٣/ ١١٦٩)، وعلاء الدين البخاري الحنفي ت(٧٣٠هـ) في كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٣٠٩).

(٢) ومنهم الجويني في البرهان (١/ ٢٤٩-٢٥٠) فقد قال: (إذا قال الصَّحابيُّ: «من السُّنَّة كذا»: فقد تردَّد فيه العلماء، فذهب ذاهبون إلى أنَّ قوله هذا محمولٌ على النَّقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كأنَّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا؛ فإنَّ السنة إذا أطلقتْ تُشْعِرُ بحديث الرسول عليه السلام، **وأبى المحققون هذا**؛ فإنَّ السنة هي الطريقة، وهي مأخوذةٌ من السُّنَن والاستِنَان، فلا يمتنع أن يحمل ما قاله على الفتوى، وكلُّ مفتٍ ينسِبُ فتواه إلى شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم). ولكن قد سبق عن الصَّحابة أنَّهم كانوا يخصِّصونها في حالة الإطلاق بسنَّة النَّبي صلى الله عليه وسلَّم.

(٣) الإحكام (٢/ ٧٢).

(٤) البرهان في أصول الفقه (١/ ٢٥٠).

(٥) الإحكام (٢/ ٧٢).

(٦) صحيح البخاري (٣/ ٩)

(٧) ميزان الأصول في نتائج العقول (١/ ٤٤٨).

وأفاد الحافظ ابن حجرٍ بأنَّ احتمال إرادة النبيِّ صلى الله عليه وسلم أظهر **لوجهين: أحدهما**: أنَّ إسناد ذلك إلى سنة النبي - صلى الله عليه وسلم هو المتبادر إلى الفهم، فكان الحمل عليه أولى، **والثاني**: أن سنَّة النبي - صلى الله عليه وسلم أصلٌ، وسنة الخلفاء الراشدين تبعٌ لسنته، قال ابن حجر: **(والظَّاهر من مقصود الصَّحابيِّ - رضي الله عنه - إنَّما هو بيان الشَّريعة ونقلها، فكان إسناد ما قصد بيانه إلى الأصل أولى من إسناده إلى التَّابع والله أعلم)**[(١)].

وأجاب الحافظ ابن حجر عن اعتراض ابن حزمٍ بحديث ابن عمر رضي الله عنهما بأنَّ ابن حزمٍ إن أراد بأنَّه لم يقع من فعله صلى الله عليه وسلم ما ذكره ابن عمرَ فمسلَّمٌ، ولا يفيده، وإن أراد أنَّه لم يقع من قوله فممنوعٌ، بل يحمل كلام ابن عمر بأنَّه سمع هذا من النبي صلى الله عليه وسلم، وما المانع منه؟[(٢)].

فتلخَّص من هذا أنَّ إطلاق السنة مطلقةً من دون تقييدها بالصَّحابة ولا بالخلفاء لا يقع إلَّا على النبي صلى الله عليه وسلم[(٣)].

فالأصل المتبادر من لفظ (السنة) إذا أطلقه صحابيٌّ أن يراد به سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وأمَّا حيث يراد بها سنَّة الخلفاء الراشدين أو أحدهم أو بعض الصحابة فترد مقيَّدةً بالمعنى المراد، قال ابن عبد البرِّ: (إذا أطلق الصَّاحبُ ذكر السُّنة: فالمراد سُنّة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وكذلك إذا أطلقها غيره ما لم تُضَفْ إلى صاحبها؛ كقولهم: سنَّة العمرين، وما أشبه ذلك)[(٤)].

وممَّا يؤيِّد هذا استعمالُ كثيرٍ من السَّلف لفظ «السنة» على عمل الصحابة رضي الله عنهم، لكن حيث يكون في سياق الكلام ما يبيِّن المعنى المراد[(٥)]،

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٥٢٥)

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٥٢٧).

(٣) وأمَّا ما ذكره الشيخ محمد أنور الكشميري الحنفيُّ ت(١٣٥٣هـ) في فيض الباري على صحيح البخاري (٣/ ٥٣) أنَّ من دأب ابن عبَّاسٍ إطلاق السنة على اختياراته فقال: (وهذا من دأب ابن عبَّاس رضي الله عنه أنَّه يُطلِقُ على بعض مختاراته لفظ السنة، كما فعله في الإقعاء مع أنَّ ابن عمر صرَّح بنقيضه وقال: «إنَّ الإقعاء ليس بسنة»)! فأقول: هذا ليس بصحيح، وابن عباس صرَّح في الإقعاء بأنَّه سنَّة النبي صلى الله عليه وسلم كما في صحيح مسلم (١/ ٣٨٠)، وأما مخالفة ابن عمر رضي الله عنهما فهو نافٍ، وابن عباس مثبتٌ، ومن قواعد فهم السنة أنَّ المثبت مقدَّم على النافي، ينظر: الاستذكار (١/ ٤٨٢).

(٤) التقصِّي لما في الموطأ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم (١٦١).

(٥) هذه الفقرة مستفادةٌ من: المدرسة الحديثية في مكة والمدينة في القرنين الأول والثاني ص(٥٦٩-٥٧٠).

ومن ذلك:

١. ما روى معمرٌ عن صالح بن كيسان، قال: اجتمعت أنا وابن شهاب ونحن نطلب العلم، فاجتمعنا على أن نكتب السنن، فكتبنا كلَّ شيءٍ سمعناه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم كتبنا أيضًا ما جاء عن أصحابه **فقلت: «لا، ليس بسنَّة» ، وقال هو: بلى هو سنة، «فكَتَبَ ولم أكْتُبْ، فأنجَحَ وضيَّعتُ»**[(١)].

ففي هذا استعمال الزهري للفظ (السنة) في آثار الصحابة رضي الله عنهم، ولكن ذلك في سياق ما يدلُّ على المراد منه ويميِّزه.

كما يفهم من هذا الأثر أيضًا التأييدُ على ما سبق من أنَّ استعمال لفظ (السنة) فيما عدا أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عرفًا سائدًا بين السَّلف في ذلك العصر، ولذا نفى صالح بن كيسان أن تكون آثار الصحابة من السنة.

٢. ومن ذلك أيضًا: قول عمر بن عبد العزيز: (**سنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر من بعده سننًا الأخذ بها تصديقٌ لكتاب الله، واستكمالٌ لطاعة الله**)[(٢)].

ووضَّح الشاطبيُّ وجه استعمال السنة في هذا الإطلاق فقال: (ويطلق أيضًا لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة، وجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد؛ **لكونه اتباعًا لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا، أو اجتهادًا مجتمعًا عليه منهم أو من خلفائهم**؛ فإنَّ إجماعهم إجماعٌ، وعمل خلفائهم راجعٌ أيضًا إلى حقيقة الإجماع)[(٣)].

وليس من هذا القبيل ما جاء في قصَّة قتل المشركين صبْرًا للصَّحابيِّ الجليل **خُبيب** بن عديٍّ الأنصاريِّ رضي الله عنه، وفيه قول أبي هريرة: « **فكان خُبيبٌ**

(١) جامع معمر بن راشد (١١/ ٢٥٨).
(٢) السنة لأبي بكر بن الخلال (٤/ ١٢٧).
(٣) الموافقات (٤/ ٢٩٠)

هو سنَّ الركعتين لكل امرئٍ مسلمٍ قتل صبراً»[(١)]:-

قال القُسطلَّانيُّ ت(٩٢٣هـ): (وإنما صار فعل خبيب سنّةً؛ لأنَّه فعلٌ في حياة الشارع -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- واستحسنه)[(٢)].

وقال في موضعٍ آخر: (واستشكل قوله: «أوَّل من سنَّ»؛ إذ السّنة إنما هي أقوال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأفعاله وأحواله، وأجيب: بأنَّه فعلهما في حياته -صلى الله عليه وسلم- واستحسنهما)[(٣)].

وما سبق تقريره من أنَّ الشافعيَّ يحمل قول الصحابيِّ: «من السنة» على الرفع هو الذي وجدته من تطبيقات كلامه، وهو الذي حكى عنه أصحابه، **خلافًا لما** في «البحر المحيط»[(٤)] عن ابنِ فورك ت(٤٠٦هـ)[(٥)] قال: (قال الشَّافعيُّ في القديم: إنَّه سنَّة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الظَّاهر، وإن جاز خلافه، **وقال في الجديد**: يجوز أن يقال ذلك على معنى سنَّة البلد، وسنَّة الأئمَّة، فلا نجعله أصلًا حتى يعلم، ولما عدل الصَّحابيُّ عن الحكاية عن النَّبي - صلى الله عليه وسلم - لفظًا إلى كلامٍ آخر: عُلِمَ أنَّه إنَّما أراد أن يدلَّنا على أنَّه فهم ذلك المعنى من صريحِ قول النَّبي - صلى الله عليه وسلم -).

وهذان نقلان عن الشَّافعيِّ، أمَّا الأوَّلُ فهو عن «الكتاب القديم» وليس لنا سبيلٌ إلى التحقُّق منه الآن.

وأما نقله عن الجديد فإنَّ ما في كتب الشَّافعيِّ يُخالف هذا تمامًا؛ إذ قد سبق أنَّ الشَّافعيَّ يقول بالنصِّ: (**وأصحابُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم لا يقولون بالسُّنَّة والحقِّ: إلَّا لسُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله تعالى**)[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤ / ٦٧) برقم: (٣٠٤٥) (كتاب الجهاد والسير، بابٌ هل يستأسر الرجل ومن لم يستأسر).

(٢) شرح القسطلاني (٥/ ١٦٥)

(٣) شرح القسطلاني (٦/ ٣١٤)

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه (٦/ ٣٠١).

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، أديبٌ متكلِّم أصوليٌّ من كبار الأشاعرة، ت(٤٠٦هـ)، ينظر: طبقات الشافعيين لابن كثيرٍ (١/ ١٣٦).

(٦) الأم للشافعي (١/ ٣٠٩)

فهذ دليلٌ صريحٌ على تبنِّي الشافعيِّ لهذا القول، وهو ما أكَّد عليه الرافعيُّ ت(٦٢٣هـ) حيث ذكر أنَّ الإمام الشافعيَّ يقصد لفظ السنَّة عند الإطلاق: سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: (**ولفظ السنة عند الإطلاق يُحْمَلُ على سنَّة النبي - صلى الله عليه وسلم - على ما ذكره الشَّافعيُّ**)[١].

وإن كان ما قاله ابنُ فورك غيرَ صحيحٍ، فلا يصحُّ أيضًا ما نقله الشيخ محمد أنور الكشميريُّ ت(١٣٥٣هـ) عن الشَّافعيِّ أنَّه قال: (ربما نجد لفظ السُّنة من الصحابي ولكنه لا يكون المذكور تحته مرفوعًا، بل استنباطه واجتهاده)[٢] إذ المعروف هو ما سبق عن الشافعيِّ أنَّ قول الصحابيِّ: «من السنة» أنَّ له حكمَ المرفوع الحكميِّ.

وكأن الشَّيخ الكشميريَّ خلط بين تفريق الشَّافعيِّ بين إطلاق الصَّحابي لـ«السنة» وإطلاق التابعيِّ، فالأوَّل مرفوعٌ عند الشافعيِّ بخلاف الثَّاني.

وليس الشَّيخُ الكشميريُّ بأوَّل من خلط بينهما، بل حصل هذا من جماعةٍ من العلماء، منهم الصَّيدلانيُّ الدَّاوديُّ ت(٤٤٠هـ تقريبًا)[٣] في شرحه على مختصر المزنيِّ[٤] والمازريُّ المالكيُّ ت(٥٣٦هـ) في شرح البرهان[٥]، وغيرهما.

وممَّن تنبَّه إلى خطإ بعض الأصوليِّين في خلطهم هذا: برهانُ الدين البِقاعيُّ ت(٩٨٥هـ) في النُّكت الوفيَّة وقال في ردِّه على الصَّيدلانيِّ الداوديِّ: (**وما حكاه الدَّاوديُّ[٦] من رجوع الشَّافعيِّ عن ذلك فيما إذا قاله الصَّحابيُّ: لم يوافَق عليه، فقد احتجَّ به في مواضعَ من الجديد، فيمكن أن يحمل قوله: (ثمَّ رجع عنه)، أي: عمَّا إذا قاله التابعي، والله أعلم**)[٧].

---

(١) شرح مسند الشافعي للرافعي (٣/ ٣٦٠)

(٢) العرف الشذي شرح سنن الترمذي (٢/ ٣٢٨)

(٣) هو أبو بكرٍ محمَّد بن داود بن محمَّد المروزيُّ الصيدلانيُّ الداوديُّ -نسبةً إلى أبيه- تلميذ الإمام القفال المروزيِّ، له شرحٌ على مختصر المزنيِّ، ينظر: طبقات الشَّافعية الكبرى (٤/ ١٤٨-١٤٩)، وطبقات الشَّافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٢١٤-٢١٥).

(٤) نقله عنه الزركشي البحر المحيط (٦/ ٣٠٢)،

(٥) إيضاح المحصول من برهان الأصول ص(٥٠٣).

(٦) والدَّاوديُّ هو الصَّيدلانيُّ نفسُه.

(٧) النكت الوفية (١/ ٣٤٥).

فظهر مما سبق تقرير الشافعيِّ لرفع قول الصحابيِّ: «من السنة كذا».

وأمَّا بالنسبة للتَّابعيِّ إذا أطلق لفظ: « من السنة كذا »: فقد كان يرى الإمام الشافعيُّ في القديم كونها من المرفوع الحكميِّ، وأنَّ لها حكمَ الرَّفع، ولكنَّه تراجع عن ذلك، وقد سبق قريبًا عن البِقاعيِّ تحريرُ موقف الإمام الشافعيِّ من قول الصَّحابي والتابعيِّ: (من السنة كذا)، وأنَّ الشافعيَّ تراجع عن رفع قول التابعيِّ: «من السنة كذا».

وهذا هو الأقرب بعد النظر لمجموع كلام الإمام الشافعيِّ.

وقد اختلف أصحاب المذهب الشَّافعيِّ كثيرًا في موقف الإمام الشافعيِّ من قول التابعيِّ: "من السنة كذا"؛ ولهذا كان لأصحاب الشافعيِّ وجهان، حكاهما الإمام النووي في «شرح مسلم»[(١)]، ورجَّح في "شرح المهذب" أنَّه ليس لها حكم الرفع وقال: (والصَّحيح أنه موقوفٌ)[(٢)].

ولكنَّ الخلاصة أنَّه يعتبر قول الصَّحابيِّ « من السنة» مرفوعًا، وقولَ التابعيِّ « من السنة» ليس مرفوعًا، والعلم عند الله.

والدَّليل على تراجُعِ الشَّافعيِّ عن رفع قول التَّابعيِّ: «من السُّنَّة كذا»: ما أسنده هو عن ابن المسيَّب أنَّه قال في ثلاثة أصابع المرأة ثلاثون، وفي أربع عشرون، ويقال له: حين عظم جُرحُها نقص عقلها؟ فيقول هي السُّنة[(٣)] فذكر الإمام الشافعيُّ أنَّ **الأشبه أن تكون عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو عن عامة من أصحابه، ثم قال: (وقد كنَّا نقول به على هذا المعنى[(٤)]، ثم وقفتُ عنه، وأسأل الله تعالى الخيرة)**[(٥)].

---

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ٣٠).

(٢) المجموع شرح المهذب (١/ ٥٩-٦٠).

(٣) موطأ مالك (٢/ ٨٦٠).

(٤) كان الشافعيُّ أوَّلاً على أنَّ قول التابعيِّ «من السنة» له حكم الرفع، وترتّب عليه قوله بمضمون هذا الأثر، وهو أنَّ دية أطراف المرأة تساوي دية أطراف الرَّجل إلى الثُّلث من ديتها، فإذا زاد الواجب على الثُّلث صارت إلى النِّصف، ولكن تراجع عنه الإمام كما في عبارته هذه، وعليه فمذهب الشَّافعيِّ الجديد هو أنَّ المرأة على النّصف من الرجل في النفس والأطراف مطلقًا قال الإمام النوويُّ في «منهاج الطَّالبين»: (والمرأة والخنثى كـ: نِصْفِ رجُل نَفْسًا وجُرحًا) ينظر: النجم الوهاج في شرح المنهاج (٨/ ٤٦٨) وبداية المحتاج لابن قاصي شهبة (٤/ ٨٨)، ومغني المحتاج للشربيني (٥/ ٣٠٠).

(٥) الأم للشافعي (٧/ ٣٢٩).

فدلَّ هذا على تراجعه عن الاحتجاج بقول التابعيِّ: (هي السنة)، ويدلُّك على هذا أيضًا أنَّ الإمام الشَّافعيَّ نبَّه أنَّه وجد من أهل العلم من يطلق السنة ثمَّ لا يوجد لكلامه أصلٌ في السنة، مما يدلُّ على توسُّعهم في السنة، وأنَّه أطلق على استنباطه ورأيه بأنَّه هو السنة، قال: (**قد نجدُ منهم من يقول السُّنَّة، ثمَّ لا نجد لقوله السُّنَّة نفاذًا بأنَّها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فالقياس أولى بنا فيها على النِّصف من عقل الرجل، ولا يثبت عن زيدٍ كثبوته عن علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه**).

فتلخَّص مما سبق: أنَّ الإمام الشافعيَّ يذهب إلى أنَّ ما يقصده الصحابي من لفظ «السنة» سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وأما التابعيُّ فلا يلزم، فقد يطلقها على سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يطلقها على رأيه واجتهاده واستنباطه من السنة.

هذا هو الأصل، ولكن وجدتُ في موضعٍ واحدٍ من الأمِّ[(١)] تفريقه بين السنة النصِّ والسنة المستنبطة، قال: (**أما السُّنة النصُّ**: فإنه استسلف بعيرًا، **وأما السنة التي استدللنا بها** فإنه قضى بالدِّية مائةً من الإبل) وهذا لم أجد له إلَّا في هذا الموضع فهو نادرٌ.

المبحث الثالث: الفرق بين السنة والأثر عند الإمام الشافعي

من العبارات المشهورة عند العلماء كلمة الحافظ ابن الصَّلاح ت(٦٤٣هـ) في المقدِّمة لما قال: (وموجودٌ في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين: تعريف الموقوف باسم الأثر، قال أبو القاسم الفورانيُّ منهم فيما بلغنا عنه: الفقهاء يقولون: « الخبر ما يروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، والأثر ما يروى عن الصَّحابة، رضي الله عنهم»)[(٢)].

(١) الأم للشافعي (٣/ ١٢٢)

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٤٦).

فقد نقل ابن الصَّلاح عن أبي القاسم الفورانيِّ (٤٦١هـ)[١] نقلاً ظاهره: أنَّ من كان قبل الفقهاء الخراسانيِّين لم يستخدموا الآثار لموقوفات الصَّحابة، وكذا يفهم منه أنَّه اصطلاحٌ خاصٌّ بهم، وجلُّ من جاء بعد ابن الصَّلاح نقلوا عنه هذا، كالإمام النوويِّ في كتابيه: الإرشاد[٢] والتقريب والتيسير[٣] والحافظ العراقي في التَّقييد والإيضاح[٤] بل ذكر أبو حفصٍ سراج الدين القزويني ت(٧٥٠هـ) في المشيخة: **أنَّ هذا لفقهاء خراسان دون غيرهم(٥)**.

وأفاد النَّوويُّ في التَّقريب: أنَّ أهل الحديث يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف[٦].

ولكن ممَّا يظهر لقارئ كتب الإمام الشَّافعيِّ: أنَّ ممَّن يطلق آثار الصَّحابة على الموقوف: الإمام الشَّافعيُّ في كتبه، وعليه اعتمد الخراسانيُّون في التَّفريق السَّابق؛ إذ هو إمامهم في المذهب[٧]، ويدلُّك على هذا نصوصٌ كثيرةٌ، أقسِّمها إلى أنواعٍ:

النوع الأول: ما يدلُّ على أنَّ الشافعيَّ يطلق الأثر بعد ذكره لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، ممَّا يدلُّ على التباين بين مصطلحي: «الأثر» و«السنة»، وأنَّ الأثر هو ما جاء عن الصَّحابة رضي الله عنهم، ونصوصه في هذا كثيرةٌ، ومنها قوله: (وأمَّا القياس فإنَّما أخذناه استدلالًا بالكتاب والسُّنَّة والآثار)[٨].

وأيضا قال له مناظره: فما الحجَّة في أنَّ الوتر يجوز بواحدةٍ؟ فقال الشَّافعيُّ:

---

(١) كان من أئمة المذهب الشافعي في خراسان، أخذ عنه البغوي، ألف كتاب الإبانة في الفقه، توفي سنة (٤٦١هـ)، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١١٠).

(٢) إرشاد طلاب الحقائق (١/ ١٥٨).

(٣) وهو الذي شرحه السيوطي بتدريب الراوي بشرح تقريب النواوي، ص(٣٣).

(٤) التقييد والإيضاح ص(٦٦).

(٥) مشيخة القزويني ص(١٠٠).

(٦) التقريب والتيسير (٣٣).

(٧) وشافعيَّة «خراسان» كان يطلق عليهم أصحاب الحديث، قال ابن السُّبكيُّ في طبقات الشافعيَّة الكبرى (٥/ ١٨٣): (اصطلاح أهل خراسان إذا أطلقوا أصحاب الحديث يعنون: الشَّافعية).

(٨) الرسالة للشافعي (٢١٨)

الحجَّة فيه السنة والآثار، أخبرنا مالك عن نافعٍ وعبد الله بن دينارٍ عن ابن عمرَ أنَّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصُّبح صلَّى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى»، **أخبرنا مالكٌ** عن ابن شهابٍ عن عروة عن عائشة «أنَّ النبيَّ - صلى الله عليه وسلم - كان يصلِّي بالليل إحدى عشرة ركعةً يوتر منها بواحدةٍ»، **أخبرنا مالكٌ** عن ابن شِهابٍ أنَّ سعد بن أبي وقَّاصٍ كان يوتر بركعةٍ، **أخبرنا مالكٌ** عن نافعٍ أنَّ ابن عمر كان يسلِّم من الرَّكعة والركعتين من الوتر حتَّى يأمر ببعض حاجته[(١)].

النوع الثاني: نصوصٌ فيها العطف بين السنة والآثار بـ (ثُمَّ)، أو (أو) الدالة على الفرق بينهما، وتراخي مرتبة الآثار عن مرتبة السنة عنده، قال: (وما يدلُّ عليه الكتاب ثمَّ السنة ثمَّ الآثار ثمَّ القياس أنَّه لا يجزي المحرم من الصيد شيء لا يؤكل لحمه ويجزي ما كان لحمه مأكولًا منه)[(٢)].

وقال: (وبيان ما وصفتُ **في السُّنَّة ثمَّ الأثر** منه ما وصفتُ قبل هذا الباب من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «لا حمى إلا لله ورسوله»)[(٣)].

وقال: (أقول بالسنة الثَّابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والخبر عن علي بن أبي طالبٍ - رضي الله عنه - .... ولم أقبل فيه قوله **وتبعتُ فيه السُّنَّة ثمَّ الأثر** عن علي)[(٤)].

النوع الثالث: نصوصٌ واضحةٌ دلَّت على أنَّ الإمام الشافعيَّ يقصد بالأثر هو ما جاء عن الصحابة، ومن ذلك قوله رحمه الله: **(قال الشَّافعيُّ) : والسَّلف بالصِّفة والأجل ما لا اختلاف فيه عند أحدٍ من أهل العلم حفظت عنه.**

(قال الشَّافعيُّ: وما كتبتُ من الآثار بعد ما كتبتُ من القرآن والسنة والإجماع: ليس لأنَّ شيئًا من هذا يزيد سنَّة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قوَّةً، ولا لو خالفها ولم يحفظ معها يُوهِنُها بل هي الَّتي قطع الله بها العذرَ،

(١) الأم للشافعي (١/ ١٦٥)
(٢) الأم للشافعي (٢/ ٢٥٣)
(٣) الأم للشافعي (٤/ ٤٦)
(٤) الأم للشافعي (٦/ ١٤٩)

ولكنَّا رجونا الثَّواب في إرشاد من سمع ما كَتَبْنَا؛ فإنَّ فيما كتبنا بعض ما يشرح قلوبهم لقبوله، ولو تنحَّتْ عنهم الغفلةُ لكانوا مثلنا في الاستغناء بكتاب الله عزَّ وجلَّ، ثمَّ سنَّة نبيِّه - صلى الله عليه وسلم)[(١)].

وقال أيضًا: (فإن قال قائلٌ: فقدْ رُوِيَ أن «ليس للمرأة أن تعطيَ من مالها شيئًا بغير إذن زوجها» أقيل: قد سمعناه، وليس بثابتٍ فيلزمنا أن نقول به، والقرآن يدلُّ على خلافه، ثمَّ السُّنَّة ثمَّ الأثر، ثمَّ المعقول، فإن قال: فاذكر القرآن، قلنا الآية التي أمر الله - عز وجل - بدفع أموالهم إليهم، وسوَّى فيها بين الرَّجل والمرأة، ولا يجوز أن يفرَّق بينهما بغير خبرٍ لازم)[(٢)].

وقال وهو ينصُّ على أنَّ الأثر ما ورد عن بعض الصَّحابة: (إنَّما الحجة في كتابٍ، أو سنَّةٍ، أو أثرٍ عن بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أو قول عامَّة المسلمين لم يختلفوا فيه)[(٣)].

وقال بعد ذكره لآية: (والله أعلم بمعنى ما أراد من هذا، وإنَّما يفسِّر ما احتمل الوجوه: ما دلَّت عليه سنَّةٌ أو أثرٌ عن بعض أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا مخالف له)[(٤)].

والنصوص عنه في مثل هذا كثيرةٌ[(٥)].

وأفاد في نصٍّ آخر أنَّ الأثر في معنى السنة[(٦)] مما يدلُّ على الفرق بين السُّنة والأثر عنده، فقال: (وليس لواحدٍ منهم [أي: المسلمين] أن يمنعها [أي: الكلأ] من أحدٍ إلا بمعنى ما وصفنا من السنة والأثر الذي في معنى السنة).

بل ذكر أنَّ الأثر يفسِّر القرآن إلا أنَّه أضعف من السنة، قال: (والأثر أيضًا يفسِّر القرآن، قلنا والأثر أيضًا أضعف من السنة، قال نعم، قلت: وكل هذا حجة عليك)[(٧)].

---

(١) الأم للشافعي (٣/ ٩٤)

(٢) الأم للشافعي (٣/ ٢٢١)

(٣) الأم للشافعي (٢/ ٣١)

(٤) الأم للشافعي (٦/ ١٥٣)

(٥) ينظر في لفظ الأثر وإطلاق الشافعي له على الموقوف: الأم (٣/ ٦٦) و (٣/ ١١١) و (٤/ ١٣٦و (٤/ ٢٧٠).

(٦) الأم للشافعي (٤/ ٥١)

(٧) الأم للشافعي (٧/ ٢٢)

وقال: (وقد حكيتُ ممَّا ذكر الله عز وجل في كتابه من الشَّهادات، وكان الكتاب كالدليل على أنَّها يحكم بها على ما فرض الله بغير يمين على من كانت له تلك الشهادات، وكانت على ذلك دلالة **السنة، ثم الآثار**، وما لا أعلم بين أحدٍ لقيتُه فحفظتُ عنه من أهل العلم في ذلك مخالفًا)[(١)].

هذا وممَّن أشار من العلماء إلى تفريق الإمام الشافعيِّ بين الحديث والأثر: الحافظ بدر الدِّين الزَّركشيُّ ت(٧٩٤هـ) في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» فقال بعد أن ذكر كلام ابن الصَّلاح السَّابق في أنَّ فقهاء خراسان من الشافعية فرَّقوا بين الحديث والأثر قال: (قلتُ: **وساعدهم في ذلك كلام الشافعيِّ على ما استقرَّ فيه، فإنَّه غالبًا يطلق الأثر على كلام الصحابة، والحديثَ على قول النبي صلى الله عليه وسلم، وهو تفريقٌ حسنٌ**؛ لأنَّ التفاوت في المراتب يقتضي التفاوت فيما يترتب على المراتب، فيقال لما نسب لصاحب الشرع: الخبرُ، وللصحابة: الأثرُ، وللعلماء: القولُ والمذهبُ)[(٢)].

وفي قوله رحمه الله: (فإنَّه غالبًا يطلق الأثر على كلام الصَّحابة)، لم أجد بعد البحث خلال «الأمِّ» و«الرسالة» أنَّ الشافعيَّ رحمه الله أطلق الأثر على غير موقوفات الصحابة[(٣)] والعلم عند الله.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين

(١) الأم للشافعي (٧/ ٩٠)

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٤١٧)

(٣) وبعد أن كتبتُ هذا رأيتُ في كتاب مجرَّد مقالات الشَّافعي في الأصول ص٨٩ قوله: (ومن اصطلاح الشافعيِّ المستقرِّ المطَّرد في كلامه كلِّه: إطلاقُ «الأثر» على قول الصحابي، فحيثما أطلقه في كلامه فهو يريد به ذلك) وكذا أيضًا في كتاب: القواعد الحديثية عند الإمام الشَّافعي في الأمِّ ص(١٦٨) فالحمد لله.

الخاتمة وتشتمل على أهمِّ نتائج البحث:

في ختام هذا البحث أسجِّل عددًا من النتائج المهمَّة:

أوَّلًا: أهَمِّيـة دراسـة التَّعاريـف الجوهريَّـة للعلـوم الشـرعيَّة وتحريرهـا جيِّـدًا ولا سيَّما إن كان مستعملًا في النصـوص الشـرعيَّة فيحتـاج الباحـثُ للرَّبـطِ بيـن المدلـول الشـرعيِّ والاستعمال العـرفيِّ للفظ مثل لفـظ: السنة ويشبهه أيضًـا لفظ: (الحديـث والفقـه والتوحيـد).

ثانيًـا: يحـذَر الباحـثُ مـن تفسـير ألفـاظ النُّصـوص الشَّـرعيَّة بالمصطلحـات الحادثـة فـلا تفسَّـر لفـظ السـنة الـوارد مثـلًا في حديـث: « عليكـم بسـنتي» بتعريـف الفقهـاء مثـلًا بـل ينبغـي تحريـر الحقائـق وتتبُّـع المصطلحـات؛ لتحديـد المفهـوم الشـرعيِّ منهـا مـن الاسـتعمال الحـادث وهـو كثيـرٌ في النصـوص مـن أمثلتـه: لفـظ الواجـب فقـد ورد في النـصِّ النبـويِّ: « غسـل الجمعـة واجـبٌ» ولكـن غيـرُ مقصـودٍ منـه الواجـب العـرفيُّ عنـد الفقهـاء.

ثالثًـا: لفـظ السـنة في اللغـة يطلـق علـى أحـد تعريفيـن: الطَّريقـة والـدَّوام أو الابتـداء.

رابعًـا: لفـظ السُّـنَّة اجتمعـت فيـه الحقائـق الثلاثـة: **الحقيقـة اللغويـة**: وهـي: إطلاق السـنة في كتـب اللغـة وأشـعار العـرب وسـبق أنَّهـا بمعنـى الطَّريقـة والسِّـيرة محمـودةً كانـت أو مذمومـةً **والحقيقـة الشـرعيَّة**: وهـي: اسـتخدام السـنة في الحديـث النبـويِّ وأقـوال الصَّحابـة وسـبق أنَّهـا بمعنـى الهـدي العملـيِّ للنبـي صلـى الله عليـه وسـلم وطريقتـه الشـاملة للعقيـدة والمعاملـة والتَّعبُّـد والسُّـلوك أو بمعنـى مـا ثبـت عـن النبـي صلـى الله عليـه وسـلم مـن قـولٍ أو فعـلٍ أو تقريـرٍ **والحقيقـة العرفيَّـة (الاصطلاحيَّـة)**: وهـي: اسـتخدام السـنة في أعـراف العلمـاء المتأخِّـرة وتختلـف بحسـب مقاصـد أهـل العلـم في ذلـك الفـنِّ فعنـد علمـاء الحديـث تعريـفٌ مختلـفٌ عـن تعريـف علمـاء الفقـه مختلـفٌ عـن تعريـف علمـاء الأصـول وهكـذا.

خامسًا: لفظ السنة في لسان الشَّارع: بمعنى الطَّريقة المسلوكة، وبمعنى السِّيرة العامَّة، وبمعنى ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، فتكون السنة أعمَّ من اصطلاح الأصوليين الذي يخصِّص «السنَّة» بالقول والفعل الذي يكون حجَّةً فقط، وأمَّا عند الفقهاء فهي ما يقابل الواجب، وكلا التَّعريفين محدثٌ، ولا يجوز تفسير النُّصوص الشَّرعيَّة به.

سادسًا: يستخدم الشَّافعيُّ لفظ السنة بمعنى ما يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو بهذا يستعمل السنَّة والحديثَ بمعنًى واحدٍ غالبًا، وإن كان يطلق الحديث على قول الصَّحابة أحيانًا، وهذا ما لا يفعله في السنة التي يخصُّها بالنبي صلى الله عليه وسلم.

سابعًا: أوَّل من وقفتُ عليه نصَّ على ترادف المحدِّثين بين لفظَي: «السنة» و«الحديث» هو: شيخ الإسلام ابن تيميَّة، وتبعه على هذا جماعةٌ منهم السخاويُّ، ومن جاء بعده.

ثامنًا: بين السنة والحديث فروقٌ عدَّة، يجتمعان في صورٍ، ويفترقان في صورٍ، والسِّياق هو الذي يبيِّن هذا، وإن كان الغالبُ: إطلاقَ السُّنَّة والحديث على معنًى واحدٍ.

تاسعًا: استخدم الإمام الشافعيُّ التفريق بين السنة والحديث في ثنائه على الإمام أحمد فقال: (إمامٌ في السنة إمامٌ في الحديث)، وقصده من السنة هنا: مدحه بحسن الاعتقاد والدفاع عنه.

عاشرًا: ممَّن تورَّط في التفريق بين السنة والحديث: المستشرقون، فمفهوم السنة عند المستشرقين هو: جوهر العادات والتَّقاليد الموروثة من غير المسلمين!، وشرحٌ لألفاظ القرآن الغامضة، وأمَّا الحديث عندهم فهو تدوين السنة أو الطريق إلى السنة!، وهذا «مع مخالفته لسَنن جمهرة المحدثين- فهو مخالفٌ لقواعد العربيَّة .

حادي عشر: يرى الإمام الشَّافعيُّ: أنَّه إذا أطلق الصَّحابيُّ لفظ «السنة» فهو يقصد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقطاً فيكون من قبيل المرفوع الحكميِّ الذي له «حكم الرفع».

وأما إذا أطلقها التابعيُّ فقال: «هي السنة» أو «من السنة»: فإنَّ مذهب الشافعيِّ الجديد: أنَّها ليست من قبيل المرفوع؛ لوجود بعض التابعين الذين يطلقونها على غير النبي صلى الله عليه وسلم.

ثاني عشر: يطلق الشَّافعيُّ الأثر على آثار الصَّحابة والتابعينا ومنه أخذ فقهاء خراسان هذا التفريق الذي اعتمد عليه ابن الصلاح في كتابه المقدِّمةا ولم أجدْ إطلاق الشَّافعيِّ الأثر على الحديث المرفوع إلا نادرًا.

ثالث عشر: وجدتُ في موضعٍ واحدٍ من كلام الإمام الشَّافعيِّ: إطلاقه السُّنة على معنًى وقياسٍ مستنبطٍ من السنةا ولو لم يكن نصًّا فيها وهذا نادرٌ في كلامه.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الاتجاهات الفقهية لأصحاب الحديث، المؤلف: د. عبد المجيد محمود عبد المجيد، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر، عام النشر: ١٣٩٩ هـ.

٢. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، المؤلف ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ه.

٣. الأحاديث المختارة، المؤلف: ضياء الدين المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ) دراسة وتحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤. الاحتجاج بالشافعي، المؤلف الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: خليل إبراهيم ملا خاطر، الناشر: المكتبة الأثرية - باكستان.

٥. الإحكام في أصول الأحكام المؤلف ابن حزم الأندلسي (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٦. آداب الشافعي ومناقبه المؤلف ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣م.

٧. الأدب لابن أبي شيبة، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، (المتوفى: ٢٣٥هـ) المحقق: د. محمد رضا القهوجي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٨. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقِّ من علم الأصول، المؤلف الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٩. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم، المؤلف: النووي (٦٧٦ هـ)، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ .

١٠. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المؤلف: الألباني (المتوفى : ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ه.

١١. الاستذكار الاستذكار، لأبي عمر ابن عبد البر (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١-. ٢٠٠٠م.

١٢. الاستشراق وموقفه من السنة النبويَّة لـ أ.د. فالح بن محمد الصغير، بحث مقدم في ندوة خادم الحرمين الشريفين في السنة والسيرة النبوية، بإشراف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١٣. الإصابة في تمييز الصَّحابة، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ه.

١٤. أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت

١٥. الإعلام بسنته عليه الصَّلاة والسلام بشرح سنن ابن ماجه الإمام، المؤلف: مغلطاي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

١٦. افتراءات المستشرق كارل بروكلمان على السيرة النبويَّة المؤلف أد. غيثان علي جريس، رئيس قسم التاريخ كلية التربية في جامعة الملك سعود فرع أبها، سنة الطباعة ١٩٩٣م.

١٧. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف: مغلطاي (المتوفى: ٧٦٢هـ)

١٨. المحقق: عادل بن محمد وآخر الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٩. الأم المؤلف الشافعي (المتوفى: ٢٠٤هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت الطبعة: بدون طبعة سنة النشر: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢٠. الإمام الشافعي وأثره في علم الحديث الإمام الشافعي وأثره في علم الحديث تأليف د. عبد العزيز حسن عطورة. الناشر مكتبة الإرشاد استانبول ط الأولى ٢٠١٦م.

٢١. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، لأبي عمر ابن عبد البر (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٢. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواءٌ على السُّنة من الزلل والتضليل والمجازفة المؤلف المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها - عالم الكتب - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م.

٢٣. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء المؤلف: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرومي الحنفي (المتوفى: ٩٧٨هـ) المحقق: يحيى حسن مراد الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ.

٢٤. إيضاح المحصول من برهان الأصول المؤلف المازري (٥٣٦ هـ) المحقق: د. عمار الطالبي الناشر: دار الغرب الإسلامي.

٢٥. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م

٢٦. بداية المحتاج في شرح المنهاج المؤلف: بدر الدين أبو الفضل محمد بن أبي بكر الأسدي الشافعي ابن قاضي شهبة (٧٩٨ - ٨٧٤ هـ) عنى به: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٢٧. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ) المحقق: مصطفى أبو الغيط الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م

٢٨. البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقَّب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.

٢٩. بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، المؤلف البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. الشريف نايف الدعيس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ه.

٣٠. التاريخ الكبير، للإمام البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ووضع حواشيها: الشيخ محمود محمد خليل، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

٣١. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢ م.

٣٢. تاريخ دمشق المؤلف ابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ-١٩٩٥م.

٣٣. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

٣٤. تفسير الطبري= جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف ابن جرير الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.

٣٥. تقريب التهذيب المؤلف: ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد – سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

٣٦. التقريب والتيسير التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث المؤلف: النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥.

٣٧. التَّقصّي لما في المُوَطَّأ مِنْ حَدِيْثِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) المؤلف: ابن عَبْدِ البرِ النَّمْرِيِّ الأنْدَلُسِيِّ (٤٦٣ هـ) اعتَنَى بهِ: فيصل يوسف أحمد العلي الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٣٨. تقويم الأدلة في أصول الفقه، لأبي زيد الدّبوسيّ الحنفي (ت٤٣٠هـ)، المحقق: خليل محيي الدين الميس، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٣٩. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير المؤلف: ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب الناشر: مؤسسة قرطبة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٤٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرِّ (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، وآخرا الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

٤١. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م.

٤٢. تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٤٣. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ

٤٤. تهذيب اللغة، المؤلف أبو منصورٍ الأزهري الهروي، (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٤٥. توالي التأنيس لمعالي ابن إدريس للحافظ ابن حَجَرٍ العسقلانيِّ ت(٨٥٢هـ) تحقيق عبد الله الكندري، دار ابن حزمٍ.

٤٦. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (المتوفى: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٧. الثقات، لمحمد بن حبان البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ ه = ١٩٧٣م.

٤٨. جامع الرسائل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار العطاء - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٩. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م (في مجلد واحد)

٥٠. جامع معمر بن راشد الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، (المتوفى: ١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٥١. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرزاي (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

٥٢. جمهرة النسب المؤلف هشام بن محمد بن السائب الكلبي ت(٢٠٤هـ) تحقيق: ناجي حسن الطبعة الأولى دار عالم الكتب.

٥٣. حجية السنة رسالة دكتوراه للشيخ عبد الغني عبد الخالق نال بها الدرجة عام ١٣٦٠ه تقريبًا ونشر الكتاب في دار الوفاء عام ١٤٠٧ه.

٥٤. الحقيقة الشَّرعيَّة في تفسير القرآن العظيم والسنة النبويَّة المؤلف محمد بن عمر بازمول نشر دار الهجرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عام ١٤١٥ه.

٥٥. خبر الواحد وحجيته، أحمد بن محمود بن عبد الوهاب الشنقيطي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م

٥٦. الرِّسالة، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعيِّ (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ-١٩٤٠م.

٥٧. السنة قبل التدوين، المؤلف: محمد عجاج الخطيب، أصل هذا الكتاب: رسالة ماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٥٨. السنة، المؤلف أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٥٩. السنة وبيان مدلولها الشَّرعيِّ والتعريف بحال سنن الدارقطني، بقلم عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية.

٦٠. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: ١٣٨٤هـ)، المكتب الإسلامي - دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

٦١. سنن ابن ماجه المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٦٢. سنن أبي داود، المؤلف أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط١: ١٤٣٠ هـ-٢٠٠٩م.

٦٣. سنن الترمذي = جامع الترمذي، المؤلف محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، حققه وعلق عليه أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ ه - ١٩٧٥ م أجزاء.

٦٤. سنن الدارقطني المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) حققه: شعيب الارنؤوط، وآخرون الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٦٥. السيرة النبوية، المؤلف: عبد الملك بن هشام (المتوفى: ٢١٣هـ)، المحقق: طه عبدالرءوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة.

٦٦. شرح القسطلاني= إرشاد إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ

٦٧. شرح الكوكب المنير، المؤلف تقي الدين أبو البقاء المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

٦٨. شرح النووي على مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ه.

٦٩. شرحُ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ) المحقق: أبو بكر وائل محمَّد بكر زهران الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية، قطر الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٧٠. شرح نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر تأليف د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم نشر مركز إحسان لدراسات السنة النبوية.

٧١. صحيح البخاري، = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٢. صحيح مسلم، (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، الناشر : دار الجيل - بيروت (مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة ١٣٣٤ هـ).

٧٣. ضرورة الاهتمام بالسنن النبويَّة للشيخ عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم، نشر دار المنار، عام ١٤١٤ه الطبعة الأولى.

٧٤. طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٧٥. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ

٧٦. طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ-١٩٩٣م

٧٧. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.

٧٨. العَرف الشذي شرح سنن الترمذي، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، تصحيح: الشيخ محمود شاكر، الناشر: دار التراث العربي -بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م

٧٩. العقيدة والشريعة في الإسلام تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الدين الإسلامي المؤلف: إيجناس جولد تسيهر (مستشرق) ترجمة محمد

يوسف موسى، منشورات الجيل
٨٠. علل الدَّارقطنيِّ= العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٨١. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، المؤلف: شمس الدين السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م
٨٢. فتاوى ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو ابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ه.
٨٣. فتح الباري لابن حجر فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ه، رقم كتبه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
٨٤. فتح الباقي بشر ألفية العراقي، المؤلف: زين الدين أبي يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٨٥. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٨٦. الفلك المشْحون بحواصر الفنون، تأليف د. بدر بن محمد العماش. ط. دار المحدث ٢٠٢٢ ط الأولى.
٨٧. فيض الباري على صحيح البخاري، المؤلف: (أمالي) محمد أنور شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، المحقق:

محمد بدر عالم الميرتهي، أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية بدابهيل (جمع الأمالي ووضع حاشية على فيض الباري)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٨٨. فيض القدير، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

٨٩. القواعد الحديثيَّة عند الإمام الشَّافعيِّ في كتاب الأم، تأليف د. مصطفى بن محمد الحسن الزقدي. الناشر دار طيبة الخضراء ط الأولى ٢٠٢١م.

٩٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ٩٩٢ م.

٩١. الكافي في شرح البزدوي المؤلف: الحسين بن علي حسام الدين السِّغْنَاقي (المتوفى: ٧١١ هـ)، المحقق: فخر الدين سيد محمد قانت (رسالة دكتوراه)، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٩٢. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، «أصول البزدوي» بأعلى الصفحة يليه - مفصولا بفاصل - شرحه «كشف الأسرار» لعلاء الدين البخاري.

٩٣. كشف اللثام عن المشبِّهين بخير الأنام عليه الصلاة والسلام، المؤلف: محمد بن طولون ت(٩٥٣هـ)، دراسة وتحقيق: د. حصة بنت عبد العزيز الصغير، نشرةُ مجلة سنن ع(١)، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها.

٩٤. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

٩٥. المجتبى = سنن النسائي سنن النسائي، (المجتبى من السنن)، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٩٦. مجرد مقالات الشافعي في الأصول جمعه ووثّقه وعلّق عليه مشاري الشثري. الناشر مركز البيان للبحوث والدراسات ط الأولى ٢٠١٨م.

٩٧. مجلة المنار مجلة المنار، مجموعة من المؤلفين، محمد رشيد بن علي رضا (المتوفى: ١٣٥٤هـ) وغيره من كتاب المجلة.

٩٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ) المحقق: حسام الدين القدسي الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٩٩. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٠٠. المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، المؤلف محمد بن عمر أبو موسى المديني (ت: ٥٨١هـ)، المحقق: عبد الكريم العزباوي جامعة أم القرى، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، ط١: جـ ١ (١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م)، جـ ٢، ٣ (١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م).

١٠١. المجموع شرح المهذب، (مع تكملة السبكي والمطيعي)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر.

١٠٢. المحكم لابن سيده المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨ هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٠٣. المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، تأليف د. أكرم بن عمر القواسمي، تقديم أ.د. مصطفى الخن، دار النفائس للنشر والتوزيع –الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٣ه.

١٠٤. المدرسة الحديثية في مكَّة والمدينة وأثرها في الحديث وعلومه من نشأتها حتى نهاية القرن الثاني الهجري، تأليف د. محمد الثاني عمر موسى، تقديم أ.د. محمد بن مطر الزهراني، طبعة مكتبة دار المنهاج.

١٠٥. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار لأحمد بن يحيى القرشي مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيى بن فضل الله القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (المتوفى: ٧٤٩هـ)، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ه

١٠٦. المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان.

١٠٧. المستشرقون ومصادر التشريع الإسلامي، تأليف أ.د. عَجيل جاسم النشمي، نشر دار المرقاة للدراسات والنشر.

١٠٨. مسند الإمام أحمد المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٠٩. مسند الدارمي= سنن الدارمي، المؤلف أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ-٢٠٠٠م.

١١٠. مشيخة القزيني المؤلف: عمر بن علي بن عمر القزويني، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٧٥٠هـ) المحقق: الدكتور عامر حسن صبري الناشر: دار البشائر الإسلامية الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١١١. المطلع على ألفاظ المقنع المؤلف: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفى: ٧٠٩هـ) المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.

١١٢. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣م.

١١٣. المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرَّفة من ابن أبي حاتم الرازي ت(٣٢٧هـ) إلى محمَّد بن جعفر الكتاني ت(١٣٤٥هـ) تخطيط وإشراف: أ.د. الشاهد البوشيخي المغربي الأمين العام لمؤسسة البحوث والدراسات العلميَّة (مبدعٍ) نشر دار ابن حزم.

١١٤. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج المؤلف: الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١١٥. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢ه.

١١٦. مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١١٧. مقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مكتبة الفارابي، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.
١١٨. من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، النشأة المستأنفة، المؤلف جورج طرابيشي (حداثي)، رابطة العلمانيين العرب، دار الساقي.
١١٩. مناقب الإمام الشَّافعيِّ وطبقات أصحابه، من تاريخ الإسلام للحافظ الذّهبيِّ ت(٧٤٨هـ) انتقاها من كتاب «تاريخ الإسلام» للذهبي، وزاد عليها، وهو مطبوع بتحقيق عبد العزيز فرخوش عام ١٤٢١ه من دار البشائر في دمشق.
١٢٠. مناقب الإمام الشافعي للبيهقي، المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
١٢١. منهج النقد في علوم الحديث، منهج النقد في علوم الحديث، المؤلف: الدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ه.
١٢٢. المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، المؤلف: محمود خطاب السبكي، عني بتحقيقه: أمين محمود محمد خطاب (مِن بعد الجزء ٦)، الناشر: مطبعة الاستقامة، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥١ - ١٣٥٣ هـ.
١٢٣. الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٢٤. موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ-١٩٨٥م.
١٢٥. ميزان الأصول في نتائج العقول، المؤلف: علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى: ٥٣٩ هـ)، حققه: الدكتور محمد زكي عبد البر، الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر، الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ٩٨٤ م.
١٢٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.
١٢٧. النجم الوهاج في شرح المنهاج، كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدَّمِيري أبو البقاء الشافعي (المتوفى: ٨٠٨هـ)، دار المنهاج (جدة)، لجنة علمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ه - ٢٠٠٤م.
١٢٨. نسب قريش، المؤلف المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري ت(٢٣٦هـ)، عني بنشره: أ. ليفي بزوفنيال، دار المعارف.
١٢٩. النكت الوفية النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ-٢٠٠٧ م.
١٣٠. النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
١٣١. النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

نقد
حديثي

باب يعنى بجانب نقد المرويات و الرواة،
و نقل آراء المحدثين النقدية

المرويات الواردة في تصحيح النبي ﷺ للأحاديث في الرؤى المناميّة
دراسة تأصيلية نَقْديّة

يوسف بن صالح بن عبدالله المومنع

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2023.6

ملخص البحث:

يعدّ حفظ العقل أحد المقاصد الكبرى الذي يُحفَظ بالحد الشرعي وتحريم كل ما يؤذيه مِن مُسْكِر ونحوه، وكذلك من كل يضلّله ويفسده من خرافات ومكاشفات شيطانية؛ ومن مظاهر ذلك دعوة الإسلام للعلم والتثبُّت، وبناء الأحكام على قواعد ثابتة، وأصول راسخة لا تمتُّ للمجازفات بصلةٍ، ومن ذلك بناء تصحيح الأحاديث وَفْقَ أصول علمية لا ينازعها الهوى، أو يداخلها الشكُّ.

وقد حادَ الصوفية عن هذا النهج القويم، فجلعوا الرؤى المنامية حَكَمًا ولو خالفتْ نهج المحدثين وقواعدهم.

وقد وُجِد في أئمة الحديث مَن يستأنس ببعض الرؤى ما لم تصادم أصلًا، أو تخرم قاعدة، كما أنهم لم يتخذوها أصلًا، فضلًا عن تقديمها على القواعد.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

إن السُّنة النبوية لها منزلة كبرى في الدين، فهي أصل ومصدر لعلوم الدين الخاتم؛ لأنها هي المُبيِّنة للكتاب المعجز الخاتم الذي تكفَّل الله تعالى بحفظه، وهي المُبيِّنة لأعمال العباد الواجبة، وهي فيصلُ التفرقة الواجب انتهاجُه عند طروء أحداث مستجدة، وعند الاختلاف، أو عند طروء فتنة بالناس، ففي السُّنة عصمة لمن اعتصم، ونور في الظُّلَم، وهداية عند فُشُوِّ الضلال.

لذلك فإن اعتناء أهل السُّنة بالحديث النبوي بلغ مبلغًا كبيرًا لدرجة أنْ شهد الأعداء بدقته فضلًا عن الأصدقاء، حيث يقوم تصحيح الحديث النبوي، ونقد الرجال، وفقه المتون على أصول عدة يُفْني فيها علماء التحديث أعمارهم، ولهذا قعَّدوا لتصحيح الحديث وتضعيفه قواعدَ عدة، من أهمها:

أولًا: قواعد الجرح والتعديل: فقد برز في كل عصر من عصور الأمة الخاتمة من يحفظ اللهُ به السُّنة، فاختار الله لدينه رجالًا أعلامًا يحملون لواءه، ويحفظون سُنن النبي الأمين، فقد صنعهم على عينه، ورزقهم من المعرفة، وهيَّأ لهم من الأحوال ما جعلهم نقادًا صيارفة، فاجتهدوا في حفظ الميراث النبوي، فنَفَوْا عن السنة كل ضعيف وموضوع، وأماطوا عنها كل انتحال، وبيَّنوا كل خطأ مهما كان قائله، فميَّزوا بين عدول النقلة وأهل الحفظ منهم، وبين ساقطيهم وأهل الغفلة وسوء الحفظ بمعيار علم الجرح والتعديل[(١)].

ثانيًا: عدالة الرواة وضبطهم: وفيها تثار أمور منها: شروط العدالة، والضبط، وأحاديث أهل البدع والأهواء، والرواة المجاهيل، ورواية الآحاد[(٢)].

(١) ينظر: النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، إبراهيم بن سعيد الصبيحي أبو أنس، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط١، ٢٠١٠م، (٢/ ٦).

(٢) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)، أبو بكر كافي، دار ابن حزم،

ثالثًا: منهج تعليل الأحاديث: سواء بالتفرد وأثر ذلك في التعليل، أو بمخالفة الراوي وأثرها في التعليل، أو بزيادات الثقات[(١)]. وتلك القواعد تناولها العلماء بالتطبيق بغية تصحيح الصحيح من السُّنة، وتضعيف الضعيف، وبيان الكذب على النبي من الموضوعات وغيرها.

ولمَّا كان الأمر كذلك ظهر مَنِ ادَّعى تصحيحَ الأحاديث بالرؤى المنامية، فلزم استبيان الأمر وبحثه ودراسته ومعرفة أقوال أهل العلم فيه ليتميَّز الأمر، ونتبيَّن قضاياه؛ لذا كانت هذه الدراسة بعنوان: (**المرويات الواردة في تصحيح النبي ﷺ للأحاديث في الرؤى المناميّة – دراسة تأصيلية نَقْديّة**).

مشكلة البحث:

تتمثّل مشكلة البحث في أن رؤية النبي حقٌّ؛ لما ورد في صحيح السُّنة من أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي**»[(٢)]. حيث استأنس بعضُ علماء الحديث بذلك في تصحيح الحديث، بينما اعتمده بعضُ الصوفية لتوجههم الاستبطاني، معتمدين على حديث أبي هريرة مرفوعًا إلى النبي قال: «**لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ، قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ**»[(٣)].

فلما كان تصحيح الأحاديث أو تضعيفها أو الحكم عليها ثمرة علوم الحديث الشريف؛ لذا فإنّ العلماء أسّسوه على قواعد حديثيّة شريفة، وأصول علمية منيفة، قائمة على التأصيل، بعيدة كل البعد عن التدجيل؛ فشغب عليهم البعض بصحة تلك الأحاديث وهي صحيحة لا ترد، غير أن معناها يتَّجِه غيرَ الوجه الذي يعرفونه؛ فلزم بيان ثلاثة إشكالات هي:

الإشكال الأول: ذِكْرُ رؤية النبي ﷺ في المنام.

بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، (ص ٧٣) وبعدها.

(١) ينظر: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، (ص: ٢١١) وما بعدها.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٧٥) رقم: «٢٢٦٦»، كتاب الرؤيا، باب قول النبي ﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني»، من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه– مرفوعًا.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٣١) رقم: «٦٩٩٠»، كتاب التعبير، باب المبشرات، من حديث أبي هريرة.

الإشكال الثاني: بيان ما أُثر عن بعض أئمة السُّنة في هذا المقام وكيف فهمه أهل الإتقان من العلماء والمحدثين.

الإشكال الثالث: رواية أن النبيّ ﷺ حَكَم على حديث من الأحاديث المروية عنه بالصحة.

أهداف البحث:

١. بيان منزلة الرؤى المنامية، في السُّنة النبوية، مع تأصيل لمسألة التصحيح بالرؤى.

٢. عرض بعض النماذج من الأحاديث النبوية التي صحَّحها البعض برؤاهم للنبي منامًا فصححها لهم، مع الكشف عن مدى صحة ذلك، أو خطأه بغية أن نقف على طبيعة الخلاف في هذه المسألة.

٣. الوقوف على آراء العلماء في الاعتماد على ما يروى عن النبي ﷺ مِن تصحيح للأحاديث في الرؤى المنامية، لاستبيان حكم هذا الاعتماد أو الركون إليه.

٤. الوقوف على أكثر الفِرَق احتجاجًا واعتمادًا على الرؤى المنامية في تصحيح الأحاديث النبوية مع توجيه ما يلزم.

الدراسات السابقة:

لم أقف حسب اطلاعي على بحث أو رسالة أو دراسة علمية تناولت موضوع البحث دراسة تأصيلية أو تطبيقية؛ لأجل ذلك كانت نفسي تواقةً للبحث في موضوع بحث لم أُسبق إليه بعد البحث والاطلاع في الفهارس العلمية؛ إضافة إلى السؤال والتتبع للتأكد من عدم دراسته.

منهج البحث:

اتبعتُ في هذا البحث المنهج الاستنباطيَّ؛ حيث أقوم بعَرْض أدلة الأقوال وبيان وجه دلالتها عند أصحابها، ثم بيان أوجه مناقشتها، ثم الترجيح بينها مع الاستدلال عليه، حيث إن المنهج الاستنباطيَّ أنسبُ المناهج لهذا الموضوع؛ لِمَا فيه من حِكَمٍ ومصالح، منها: ترويضُ النفوس على إِجالة النظر في موضوع البحث، مع الصبر والتُّؤَدَة والدَّأَب، مع تحريك الثروة في أقوال أهل العلم والفقه طلبًا لمزيد المعاني المحتملة من استنباط الأحكام، وعمارة ساحة المسألة محل الدراسة باستخراج مختلف المعاني حولها؛ لأن هذا الدّين له من السَّعة والشمول والفضائل؛ ولأنه دين الرحمة والتعقل والتوازن مع الرأفة بالخلق، لأجل كل هذا رأيتُ أنْ أتناول جهود العلماء المستنبطة حول مرويات الرؤى المنامية مع الوقوف على أرْجَحها خدمةً للسنة النبوية خاصة، وللدين الحنيف بصفة عامة.

خُطَّة البحث:

وينقسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المقدمة: وتشتمل على مشكلة البحث وأهدافه والدراسات السابقة ومنهج البحث وخُطَّته.

المبحث الأول: الأحاديث المعتمدة على الرؤى المنامية.

المطلب الأول: منزلة الرؤى في السُّنة النبوية.

المطلب الثاني: حديث «مَنْ رآني في المنام».

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من الأحاديث التي رُوي أنَّ النبي ﷺ صحَّحها في الرؤى المناميّة.

المبحث الثالث: أقوال العلماء في الاعتماد على تصحيح النبي ﷺ للأحاديث في الرؤى المناميّة.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

فهرس أهم المراجع.

فهرس الموضوعات.

وبالله تعالى التوفيق والسداد.

***

المبحث الأول:

الأحاديث المعتمدة على الرؤى المنامية

المطلب الأول: منزلة الرؤى في السنة النبوية.

أردتُ اختصاص العنوان بمنزلة الرؤى في السُّنة النبوية على سبيل الخصوص؛ ليناسب موضوع البحث في السنة النبوية، وإلا فإنّ من الحق أنّ منزلة الرؤى مرتبطة بعلوم الإسلام من عقيدة أو شريعة أو سُنَّة وسيرة أو أخلاق ورقاق، وغير ذلك، حيث ورد أثرُ الرؤى في قصة الخليل إبراهيم في قصَّة الذبيح، كما وردتْ سورةُ يوسفَ من رؤيا نبيِّ الله يوسف التي حكاها لأبيه يعقوب، ثم رؤيا الملك عزيز مصر، وتعبير نبي الله يوسف لها، كما وردتْ في رؤيا النبي أنهم يدخلون المسجد الحرام، فقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[الفتح: ٢٧]، فلوضوح كلِّ ذلك، ولكَوْنِ رؤيا الأنبياء وَحْيًا؛ آثرتُ اختصاصَ منزلة الرؤى في السُّنة النبوية.

وأول شيء يدلُّنا على منزلة الرؤى اعتماد رسول الله ﷺ لها عند شرعة شعيرة من شعائر الدين، ألا وهي شرعةُ الأذان، مع تفصيل نصوص ألفاظه، فقد رآها عبدالله بن زيد -رضي الله عنه- في رؤياه المنامية، ثم ذهب فقصَّها على النبي ﷺ، ثم وصفها رسول الله ﷺ بقوله: «**إِنَّ هَذَا رُؤْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ فَأَلْقِ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ فَلْيُؤَذِّنْ بِهِ، فَإِنَّهُ أَنْدَى مِنْكَ صَوْتًا**»؛ فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ فَجَعَلْتُ أُلْقِي عَلَيْهِ وَيُؤَذِّنُ؛ فَسَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رضي الله عنه-، وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ يُجَرِّرُ رِدَاءَهُ يَقُولُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي رَأَى؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَلِلَّهِ الْحَمْدُ**»[(١)]، وهي تُعَدُّ من مُبشِّراتِ نُبوَّتِه ﷺ، كما تُعَدُّ دليلًا على صلاح عبد الله بن زيد، وعُمَر -رضي الله عنهما-.

(١) أخرجه البخاري في خَلْق أفعال العباد، (ص٥٤)، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض - السعودية، (دون: ط، ت)، واللفظ له، والبيهقيُّ في السنن الكبير، (٣/ ١٢٣) رقم: «١٨٩٤».

ومنه حديث خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ -رضي الله عنه-: «**أَنَّهُ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ يُقَبِّلُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَنَاوَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَبَّلَ جَبْهَتَهُ**»[(١)]. وهذا من باب تحقيق النبي لرؤيا الرائي كما قال أنس -رضي الله عنه-: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ تُعْجِبُهُ الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ..**»[(٢)].

مما سبق نُدرك ما يلي:

- إن تعبير الرؤيا عِلْمٌ من العلوم المعتبرة، وقد مارسه النبيُّ ﷺ، فعبَّر رؤى أصحابه، وإنَّ عِلْمَ التعبير للرؤى ليس قطعيَّ الدلالة، وقد سبق قولُه لابنِ زيدٍ: (هَذَا رُؤْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللهُ)، مما يدلُّ على أنه ظنيُّ الدلالة في الغالب.
- النبي ﷺ كانت تعجبه الرؤيا الحسنة الصالحة، ويُؤَوِّلُها لأصحابه، وتعبير النبي لرؤى أصحابه قطعيٌّ؛ لذا حَمِدَ الله على رؤيا ابن زيد فقال: «**فَلِلَّهِ الْحَمْدُ**»، أما تعبير غيره فربما يصحُّ وربما لا يصحُّ.
- إن رسول الله قال: «**الرُّؤْيَا عَلَى رِجْلِ طَائِرٍ، مَا لَمْ تُعَبَّرْ، فَإِذَا عُبِّرَتْ وَقَعَتْ**»[(٣)]، وإنَّ (معنى هذا الكلام حسن الارتياد لموضع الرؤيا، واستعبارها العالمَ بها الموثوقَ برأيه وأمانته)[(٤)]؛ لأن الرؤيا ربما تكون حُلْمًا من الشيطان، وربما تكون حديث نفس أو أضغاث أحلام، إذًا الرؤى ليست على نسبة واحدة، وليست كلُّها مُبشِّرات.
- بناءً عليه فهل يُعَدُّ تصحيح النبيِّ حديثًا في المنام يصحُّ اعتبارُه أوْ لا؟ مع العلم أن تعبير الرؤيا ظنيُّ الدلالة ممن فسَّر الرؤيا، وليس قطعيًّا.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده، طبعة الرسالة، (٣٦/ ٢٠٣) رقم: «٢١٨٨٢»، والنسائي في سننه الكبرى، طبعة الرسالة، (٧/ ١٠٧) رقم: «٧٥٨٥»، كتاب التعبير، من رأى النبي ﷺ، واللفظ للنسائي.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، (١٩/ ٣٧٨) رقم: «١٢٣٨٥».

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، (٢٦/ ١٠٠) رقم: «١٦١٨٢»، وأبو داود في سننه (٧/ ٣٦٧) رقم: «٥٠٢٠»، صحَّحه الألباني في السِّراج المُنير في ترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير، الحافظ جلال الدين السيوطي، والعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ترتيب وتعليق: عصام موسى هادي، دار الصديق، توزيع مؤسسة الريان، ط٣، ٢٠٠٩م، (٢/ ١١٨٦) رقم: «٧٤٩١».

(٤) معالم السُّنَن، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُسْتي الخطابي أبو سليمان (ت٣٨٨ هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٩٣٢م، (٤/ ١٤٠).

المطلب الثاني: حديث «من رآني في المنام»:

ورد في صحيح السُّنة من أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي**»[(١)]، هذا إخبارٌ منه ﷺ عن الغيب، وأن الله تعالى منع الشيطان أن يتصور على صورته[(٢)]، حيث استأنسَ البعضُ بذلك في تصحيح الحديث بالرؤى المنامية، مع الاعتماد على ظاهر حديث أبي هريرة مرفوعًا إلى النبي ﷺ قال: «**لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ، قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ**»[(٣)]. بينما اعتمده البعضُ، وقال به بعضُ العلماء. قال ابنُ المُلَقِّن: (وإن المراد بقوله: «**إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ**» يعني بعده، وكذا روي مفسرًا: «لَنْ يَبْقَى بَعْدِي مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ»[(٤)]. يريد أن الوحي ينقطع بموته فلا يبقى ما يُعْلَمُ أنه سيكون إلا الرؤيا الصالحة)[(٥)]. وهذا التوجيه من ابن الملقن يعني أن هذه الرواية، **أي: في بعض روايات الحديث فَسَّرَتِ** المعنى المراد بما بعد النبي ﷺ.

وقال العراقيُّ: (لا يُتخَيَّلُ من هذا الحديث أنَّ رؤيا الصالح جزءٌ من أجزاء النبوة؛ فإن الرؤيا إنما هيَ من أجزاء النبوة في حَقِّ الأنبياء -عليهم السلام-، وليستْ في حق غيرهم)[(٦)]، وهذا الفهمُ مُؤسَّسٌ على عموم أن كل رؤيا صالحة مبشرات للنبوة، مع أنه مقيَّد بمبشرات نبوة الأنبياء كقوله: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ...﴾ الآية [الصافات: ١٠٢]، وكرؤيا يوسف أحد عشر

---

(١) سبق تخريجه في صحيح مسلم.

(٢) شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطال أبو الحسن (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ٢٠٠٣م، (٩/ ٥٢٧).

(٣) سبق تخريجه في صحيح البخاري.

(٤) قال الهيثمي: (رواه أحمد، والبزار، إلا أنه قال: «يراها الرجل الصالح»، ورجال أحمد رجال الصحيح) في: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٩٤م، (٧/ ١٧٢).

(٥) التوضيح لشَرْح الجامع الصحيح، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي ابن المُلَقِّن (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرَّبَّاط، جُمعة فتحي، تقديم: أحمد معبد عبد الكريم، دار النوادر، دمشق، ط١، ٢٠٠٨م، (٣٧/ ١٤١).

(٦) طرح التثريب في شرح التقريب، عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، الطبعة المصرية القديمة، وصَوَّرَتْها دُورٌ عِدَّةٌ؛ منها: (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي)، (٨/ ٢١٤).

كوكبًا، ومن هذا القبيل حديث «**أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ**»[(١)]، في حين أن عموم الرؤيا الصالحة من المبشرات الباقية على عمومها سواء للأنبياء أو لغير الأنبياء، غير أنها لا تدل على نبوة أحد بعد رسول الله ﷺ لعقيدة ختم النبوة.

ومن ناحية أخرى؛ فإن هذه المبشرات فُسِّرَتْ بالرؤيا الصالحة، فلم يُنْفَ ذلك، حيث سأل الصحابةُ رسولَ الله ﷺ عن المبشرات، ففي حديث عبادة بن الصامت قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤] فَقَالَ: «**هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ**»[(٢)]. وكذلك ورد من حديث سؤال أبي الدرداء -رضي الله عنه- عن المبشرات[(٣)]، بلفظٍ قريبٍ من حديث عبادة بن الصامت. مما سبق نُدرك ما يلي:

- رؤيا الرجل الصالح للنبي ﷺ في المنام حقٌّ؛ لأن الشيطان لا يتمثل في صورته.
- الرؤيا الصالحة من المبشرات العامة دون خصوص النبوة، أو من المبشرات للأمة بعد النبي ﷺ.
- هل الاعتماد على الرؤيا الصالحة يجوز في تصحيح الحديث؛ إذ هي من المبشرات؟ ويتضح جوابُ هذا السؤال من خلال المبحث التالي.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٧)، رقم: «٣»، ومسلم في صحيحه (١/ ١٣٩)، رقم: «١٦٠».

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٣٧/ ٣٦١)، رقم: «٢٢٦٨٧»، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «صحيح لغيره، وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين..»، وابن ماجه في سننه (٥/ ٥٨) رقم: «٣٨٩٨».

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٤٥/ ٥١١- ٥١٢)، رقم: «٢٧٥٢٠، و٢٧٥٢١».

المبحث الثاني:

نماذج تطبيقية من الأحاديث التي روي أنّ النبي ﷺ صحَّحها في الرؤى المنامية:

من خلال اعتماد الرؤى المنامية فقد تناول بعض العلماء تصحيح أو تضعيف بعض الأحاديث والآثار، وأوردوا ذلك في كتبهم، فصار ميراثًا عنهم تقرأه الأمة من بعدهم، وفيما يلي نماذج لهذا التصحيح بالرؤى المنامية.

الحديث الأول:

في حديث **النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِّهِمْ وَتَوَاصُلِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوٌ مِنْهُ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ»**[(١)]. **قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَسَأَلْتُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ-: (صَحِيحٌ)، ثَلَاثًا، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ»**[(٢)].

وهذا الحديث صحيح، وأصلُه في صحيح مسلم بلفظٍ مختلفٍ، وإنما أوردتُ لفظ الطبراني وخرَّجْتُ الحديثَ من مكارم الأخلاق للطبراني مع كونه في صحيح مسلم للرؤية التي وقعتْ للطبراني بشأنه والتصحيح المنامي له باللفظ الذي أورده الطبراني، وقد تقدَّم أنّ الإمام الطبراني -رحمه الله- لم يُصَحِّحْ هذا الحديث للرؤية المنامية، بدلالة قوله عقب حكايتها: «والحديثُ صحيحٌ»، أي: لصِحَّة إسناده وَفْقَ معايير قواعد علم الحديث.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٩٩)، رقم: (٦٦ - (٢٥٨٦)، والطبراني في مكارم الأخلاق (ص: ٣٤٣)، رقم: (٩٠)، واللفظ له، ومسلم بنحوه.

(٢) مكارم الأخلاق للطبراني (ص: ٣٤٣)، رقم: (٩٠).

الحديث الثاني:

حديث «**أَكْثِرُوا ذِكْرَ اللهِ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ**»[(١)]، فقد قال الشعراني[(٢)]: «عن أبي المواهب الشاذليِّ، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ، فسألتُه عن الحديث المشهور: (**اذْكُرُوا اللهَ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ!**)، وفي صحيح ابن حبان: «**أَكْثِرُوا من ذِكْرَ اللهِ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ**»، فقال ﷺ: صَدَقَ ابنُ حِبَّان في روايته، وصَدَقَ راوي: (**اذكروا الله...**)»[(٣)].

وهذا الحديثُ يُعظِّمه الصوفية، حتى قال أحمد بن محمد بن الصدِّيق، أبو الفيض الغُمَارِي (ت ١٣٨٠هـ): «هذا الحديثُ عظيمُ الشأنِ، جليلُ المقدارِ، يشتملُ على فوائدَ كثيرةٍ أَوْصَلَها العارفُ أبو عبد الله محمد بن علي الزواوي البجاوي إلى مئةٍ وستةٍ وستينَ فائدةً في مجلد لطيف سمَّاه: (عُنْوان أهل السِّرِّ المَصُون وكَشْف عَوْرات أَهْلِ المُجُون بِمَا فَتَحَ اللهُ به مِنْ فوائدِ حديثِ: (**اذْكُرُوا اللهَ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ**)، وقد قرأتُه وانتفعتُ به والحمدُ لله»[(٤)].

وقد عقَّب الحاكم على حديث أبي سعيد، فقال: «هذه صحيفةٌ للمصريين صحيحةُ الإسناد، وأبو الهيثم سليمان بن عتبة العتواري من ثقات أهل مصر». اهـ[(٥)]، وفي المطالب العالية: «قلتُ: هذا إسناد ضعيف؛

---

(١) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-: أحمد في مسنده (١٨/ ١٩٥)، رقم: «١١٦٥٣»، (١٨/ ٢١٢)، رقم: «١١٦٧٤»، وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٥٢١)، رقم: «١٣٧٦»، وابن حبان في صحيحه (١/ ٣٤٨)، رقم: «٤٤٨»، والحاكم في مستدركه (١/ ٦٧٧)، رقم: (١٨٣٩)، وإسناده ضعيف لضعف دَرَّاج أبي السَّمْح في روايته عن أبي الهيثم، قال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ (١/ ٤٤٧): «وأحمد بن حنبل يُضعِّفُ هذا الطريق»، قال الهيثمي: «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه درَّاج، وقد ضعَّفه جماعةٌ، ووثَّقه غيرُ واحدٍ، وبقيَّةُ رجالِ أحدِ إسنادَيْ أحمد ثقاتٌ». ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (١٠/ ٧٥- ٧٦) رقم: «١٦٧٦١».

(٢) هو: عبد الوهَّاب بن أحمد بن علي الأنصاري المصري الشافعي، الشاذلي الصوفي، المشهور بالشعراني، نسبة إلى ساقية أبي شعرة بالمنوفية بمصر، وبها وُلِد سنة (٨٩٧هـ)، له مصنَّفات عدَّة، منها: الأخلاق في وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق، ولواقح الأنوار في طبقات الأخيار المعروف بالطبقات الكبرى، واليواقيت والجواهر في عقيدة الأكابر، والأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية. مات بالقاهرة سنة (٩٧٣هـ). يُنظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغَزِّي (ت ١٠٦١هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، (٣/ ١٥٧- ١٥٨)، والأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م، (٤/ ١٨٠).

(٣) الطبقات الكبرى المسماة: لواقح الأنوار في طبقات الأخيار، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، ضبطه وصحَّحه: عبد الغني محمد على الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٨م، (ص٣٨٨).

(٤) المُداوي لعِلَل الجامع الصغير وشَرْحَيْ المُناوي، أحمد بن محمد بن الصدِّيق، أبو الفيض الغُمَارِي (ت ١٣٨٠هـ)، دار الكتبي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م، (٢/ ١٦٤).

(٥) تعقيب الحاكم في المستدرك على الصحيحين على حديث أبي سعيد الخدري السابق، دار الكتب العلمية، (١/ ٦٧٧) رقم: «١٨٣٩».

لأن دراجًا ضعيفٌ في روايته عن أبي الهيثم»[(١)]، فهذا الحديث إسناده ضعيف؛ لأنّ درّاجًا ضعيف في روايته عن أبي الهيثم، ومع ذلك فقد صحَّحه الحاكم انطلاقًا من معيار موضوعيٍّ، وليس من منطلق كشفيٍّ أو منامي.

أمَّا الإمام الذهبي في تلخيصه للمستدرك، فقد اضطرب في الحكم على رواية دراج عن أبي الهيثم، فوافق الحاكمَ في تصحيح هذا الطريق، بينما في أحاديث أخرى وفي أكثر من موضع يُضعِّفُه بدراج وأنه «واهٍ» و«كثيرُ المناكير»، و«أنه صاحبُ عجائب»[(٢)]، والعبرة في ذلك بما أورده الذهبي نفسُه في الكاشف في ترجمة درَّاج، قال: «قال أبو داود وغيره: حديثه مستقيم إلا ما كان عن أبي الهيثم»[(٣)].

وبهذا يظهر أن البحث بين أهل الحديث يدور حول تطبيق القواعد وإعمال القرائن الحديثية التي قد يُخطئ فيها العالم وقد يصيب، بينما البحثُ عند الصوفية يدور حول إعمال الذوق والكشف والرؤى والمنامات؛ لذا فإنَّ الغُمَاريَّ في الموضع السابق اقتصر على تصحيح الحاكم وإيراد كلامه في ذلك دون التطرق لمن ضعَّف هذا الطريق كالإمام أحمد بن حنبل، ودون الإشارة كذلك إلى تضعيف الإمام أبي داود لرواية درَّاج عن أبي السَّمْح، وكذلك قول الحافظ ابن حجر: «في حديثه عن أبي الهيثم ضَعْفٌ»[(٤)].

الحديث الثالث:

حديث «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ»[(٥)]، قال البيهقي:

(١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، دار الغيث للنشر والتوزيع، ط١، من المجلد ١ ـ ١١، سنة ١٩٩٨م، ومن المجلد ١٢ ـ ١٨، سنة ٢٠٠٠م (١٨/ ٦٦٢).

(٢) ينظر: تلخيص المستدرك للذهبي المطبوع معه، أرقام الأحاديث: (٧٧٠، ٢٥٠١، ٣٧٧٤)، بينما صحَّح أحاديث أخرى من الطريق نفسه، يُنظر أرقام الأحاديث: (٧٦٧٢، ٧٧٩٩، ٧٨٧٧).

(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السِّتَّة، للإمام الذهبي، (١/ ٣٨٣) رقم: (١٤٦٧).

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٢٠١)، رقم: (١٨٢٤). كما قال الحافظ ابن كثير في حديث آخَر، روي من هذا الطريق: «هذا الإسناد ضعيف لا يُعتمَد عليه». تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، ١٩٩٩م، (١/ ٣٩٨).

(٥) أخرجه من حديث جابرٍ ابنُ عبدِ البر (ت ٤٦٣هـ)، في جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٩٩٤م، (٢/ ٩٢٥)، رقم: «١٧٦٠»، أورده مرفوعًا بلا سندٍ أبو عبد الرحمن السُّلَمي، (ت

«هذا حديث مشهور وأسانيده كلها ضعيفة لم يثبت منها شيء»[(١)]. **وقال الحافظ ابن حجر**: «رواه عبد بن حميد في (مسنده) من طريق حمزة النصيبيِّ، عن نافع، عن ابن عمر، وحمزةُ ضعيفٌ جدًّا. **ورواه الدارقطني** في (غرائب مالك) من طريق جميل بن زيد، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، وجميل لا يُعْرَف، ولا أصلَ له في حديث مالك ولا مَنْ فوقه. وذكره البزَّار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمّي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر. وعبد الرحيم كذَّاب»[(٢)].

قال الشعراني: «وهذا الحديثُ -وإنْ كان فيه مقالٌ عند المحدثين- فهو صحيحٌ عند أهل الكشف»[(٣)]، فالشعرانيُّ في النص السابق يُقِرُّ بضَعْفِ هذا الحديث عند المحدثين، ومع ذلك يزعم تصحيحَه وَفْقَ طريقةِ الصوفية في التصحيح بالأحوال القلبية من الرؤى والمنامات والمكاشفات.

وبَعْدُ، فهذه جُملةٌ من النماذج التطبيقية أردتُ بها الإشارة إلى هذه القضية، ثم إن المجال مفتوحٌ لتتبع هذه الأحاديث ودراستها مع بيان أحكام أئمة الحديث فيها وَفْقَ الأصول الحديثية، وما يُقابلها من الأصول الصوفية[(٤)]، وذلك من باب الاتباع لبعض أهل العلم المهتمين بالسُّنة وتنقيحها من دخيل أهل البدع والزَّيْغ ممن تناولوا فساد مصادر التلقِّي عند الصوفية، وكذلك عند مدَّعي المهدية، وتعرَّض لتصحيح الصوفية للأحاديث بالمنامات.

ولا شك أن هناك أدلةً أخرى تَعِجُّ بها بطونُ كتب الصوفية، في حاجة إلى أن يتناولها الباحثون بالبحث والدرس من ناحيتين:

٤١٢هـ)، في: آداب الصحبة، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا - مصر، ط١، ١٩٩٠م، (ص١١٧)، رقم: «١٩٢»، وابنُ بَطَّة (ت ٣٨٧هـ) في الإبانة الكبرى، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٤م حتى ٢٠٠٥م (٢/ ٥٦٤)، والبيهقي في المدخل إلى السُّنن الكبرى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، (ص١٦٤).

(١) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أبو محمد (ت ٧٦٢هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ، (٢/ ٢٣٠).

(٢) التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بالتلخيص الحبير، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف، ط١، ٢٠٠٧م، (٦/ ٣١٨٨).

(٣) الميزان الكبرى للشعراني، (ص٣٨ - ٣٩).

(٤) ينظر: أصول بلا أصول، محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدم، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م، (ص١٣٠).

الأولى: بيان الحكم عليها بالتصحيح أو التضعيف.

الثانية: بيان معناها الصحيح الذي بيَّنه أهل العلم والرسوخ فيه.

إذًا؛ بناءً على ما سبق يتبيَّن لنا أن طبيعة الخلاف في هذه المسألة غيرُ مُتَّجِهٍ، خاصَّةً أنَّ رؤيا النبيِّ ﷺ في المنام لا تدلُّ على شيء أكثرَ من البشارة أو التوجيه الخاص لمن رأى الرؤيا، مع التسليم له بأنها حقٌّ؛ لأن النبي ﷺ لا يتمثل به الشيطانُ، فلا وجه للخلاف حول هذا الموضوع.

ومع هذا، فإنني أعرضُ لأقوال العلماء في هذه المسألة في المبحث التالي، بغية الوقوف عليها، ومعرفة أدلتهم، ومناقشتها، وبيان توجيهات العلماء من أهل الحديث وأهل النظر والاجتهاد لها، ففي ذلك استخراجُ ما استنبطه العلماء من أحاديث النبي ﷺ لتعميم المنفعة حول هذا الموضوع، فأَشْرَعُ في بيان ذلك، وعلى الله يتوكَّلُ المُتوكِّلون.

المبحث الثالث:

أقوال العلماء في الاعتماد على تصحيح النبي ﷺ للأحاديث في الرؤى المناميّة:

بعد استقراء أقوال العلماء في هذه المسألة تبين أنَّ فيها أقوالًا ثلاثة؛ وفيما يلي تفصيلُ هذه الأقوال مع بيانِ معتمدِ كلِّ قولٍ، مع بيان أرجح هذه الأقوال:

القول الأول:

عدم الاعتماد على ما يُرْوَى عن النبي ﷺ مِنْ تصحيحٍ للأحاديث في الرؤى المناميّة.

مستندُ هذا القول الكتابُ والسُّنةُ النبويةُ نفسُها والعقلُ، وهي كما يلي:

أولًا: الكتاب:

قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

وَجْهُ الدلالة:

أنَّ تصحيح الأحاديث الضعيفة والموضوعة اعتمادًا على المنامات يقتضي الزيادة في الدين ونسبة ما لا يثبتُ إليه، وقد جاء عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في الآية السابقة: «**وهو الإسلام، أخبر الله نبيَّه ﷺ والمؤمنين أنه قد أكملَ لهم الإيمانَ فلا يحتاجون إلى زيادةٍ أبدًا، وقد أَتَمَّه الله -عَزَّ ذِكْرُه- فلا ينقصه أبدًا**»[(١)]، وعليه فتصحيحُ حديثٍ برؤيا منامية زيادةٌ في الدين؛ لأنَّ السُّنة مصدرٌ من مصادر الدين، وقد أخبر الله بكماله، فلا حاجة إليه.

ثانيًا: السُّنة النبوية:

١. حديث علي -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُصَابِ حَتَّى يُكْشَفَ عَنْهُ»[(٢)].

وَجْهُ الدلالة:

إن تصحيح الحديث في حاجة إلى ضبط الرواة وعدالتهم، وإن حال النوم ليست حال ضبطٍ أو تحمُّل؛ لذا فلا يصح الاعتداد بالرؤى المنامية في تصحيح الأحاديث النبوية، وقد اتفق أهل العلم على أن «مِن شَرْط مَن تقبل روايته وشهادته أن يكون متيقظًا، لا مغفلًا ولا سيء الحفظ ولا كثير الخطأ ولا مختلَّ الضبط، والنائمُ ليس بهذه الصفة، فلم تُقبل روايتُه لاختلال ضبطه»[(٣)].

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، د. عبد السند حسن يمامة، دار هَجَر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١م، (٨/ ٨٠).

(٢) من حديث عليٍّ مرفوعًا، أخرجه الإمام أحمد في مسنده، طبعة الرسالة، (٢/ ٢٥٤)، رقم: «٩٤٠»، واللفظ له، وأبو داود في سننه (٦/ ٤٥٥)، رقم: «٤٤٠٣»، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيبُ حَدًّا، والترمذي في سننه (٣/ ٨٤)، رقم: «١٤٢٣»، أبواب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد. وقال: (وفي الباب عن عائشة)، والنسائي في السنن الكبرى، (٦/ ٤٨٧)، رقم: «٧٣٠٣»، كتاب الرجم، المجنونة تصيب الحد، وأخرجه من حديث السيدة عائشة النسائي، السنن الكبرى، (٥/ ٢٦٥)، رقم: «٥٥٩٦»، كتاب الطلاق، من لا يقع طلاقه من الأزواج، وابن ماجه في سننه (٣/ ١٩٨)، رقم: «٢٠٤١»، أبواب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، وصحَّحه ابنُ المُلَقِّن في البَدْر المنير (٣/ ٢٢٦).

(٣) المنهاج شَرْح صحيح مسلم بن الحَجَّاج، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، (١/ ١١٥)، وينظر: قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٤هـ، (١/ ٤١٧)، والرؤى عند أهل السُّنة والجماعة والمخالفين، سهل بن رفاع بن سهيل الروقي العتيبي، دار كنوز إشبيليا، (دون: ط، ت)، (ص٣٠٢).

٢. عن أم سلمة، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي نَحْوَ مَا أَسْمَعُ»[(١)].

وَجْهُ الدلالة:

تقييدُ الحكم في قضية من قضايا الناس على السمع في اليقظة التي هي حالُ الضبط؛ لذا فلا يصحُّ من باب أَوْلى الحكم على قضايا الدين، ومنها تصحيحُ الأحاديث أو تضعيفُها في الرؤى المنامية، بل لا بد من السماع والضبط لما يُسْمَع، ودراسته دراسة حديثية جادة مؤدية إلى الحكم الذي توصَّل إليه المجتهد سواء تصحيحًا للحديث، أو تضعيفًا له.

ثالثًا: الإجماع:

فقد حكى بعضُ العلماء الإجماع على ذلك، قال النوويُّ -رحمه الله-: (لو كانت ليلةُ الثلاثين من شعبان ولم ير الناسُ الهلالَ؛ فرأى إنسانٌ النبيَّ ﷺ في المنام فقال له: الليلة أول رمضان لم يصحَّ الصومُ بهذا المنام؛ لا لصاحبِ المنام ولا لغيره، ذكره القاضي حسين في الفتاوى وآخرون من أصحابنا، ونقل القاضي عياض الإجماعَ عليه)[(٢)].

كما يقول شيخُ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: (والرؤيا المحضةُ التي لا دليل يدل على صحتها لا يجوزُ أن يثبت بها شيءٌ بالاتفاق)[(٣)].

وهو مذهب جماهير أهل العلم من المحدِّثين والمحقِّقين من أهل العلم[(٤)].

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٩/ ٦٩)، رقم: «٧١٦٩»، كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم، وفي كتاب الحيل، (٩/ ٢٥)، رقم: «٦٩٦٧».

(٢) المجموع شَرْح المُهَذَّب، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا (ت ٦٧٦هـ)، باشر تصحيحه: لجنة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي، القاهرة، ١٣٤٤ - ١٣٤٧هـ، (٦/ ٢٨١- ٢٨٢).

(٣) مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة - السعودية، ٢٠٠٤م، (٢٧/ ٤٥٨٧).

(٤) ينظر: إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، عياض بن موسى، القاضي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م، (١/ ١٥٣)، وشَرْح النووي على مسلم، للإمام النووي، (١/ ١١٥)، والاعتصام للشاطبي، تحقيق: الشقير والحميد والصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٨م، (٢/ ٩٦)، ورغبة التيسير في شرح منظومة التفسير، معالي الشيخ عبد الكريم الخضير، سلسلة إصدارات مؤسسة معالم السنن، ط١، ٢٠١٨م، (ص١٠٢).

رابعًا: القياس:

بدايةً فإنَّ العقل شرطٌ في معرفة العلوم وضبطها[(١)]، وهذا أمرٌ عامٌّ يعترض تصحيحَ الأحاديث بالرؤى المنامية.

قياسُ مسألة الاعتماد على تصحيح النبي ﷺ في رؤيا منامية على مسألة اعتماد تبطيل النبي ﷺ شهادةَ شهودٍ في رؤيا منامية، وقد قال أبو الوليد فيها: **(لا ترد الشهادة برؤيا النبي عليه السلام)**، وقال: الحكم الذي شهد عنده عدلان مشهوران بالعدالة، فلا يحل له أن يترك الحكم بما شهدا به عنده، لما رآه في منامه، من أن النبي ﷺ قال له: «لا تحكم بهذه الشهادة، فإنها باطلٌ[(٢)]»؛ **لأن ذلك إبطالٌ للأحكام الشرعية بالرؤيا**، وذلك باطلٌ لا يصح أن يُعتقد، **ولا يصحُّ أن يُقال**؛ إذ لا يعلم المُغيَّبُ من ناحيتها إلا الأنبياء -عليهم السلام- الذين هي لهم وحيٌ، وأما من سواهم فإنما رؤاهم جزءٌ من ستة وأربعين من النبوة)[(٣)]؛ لأن تصحيح الحديث بالرؤيا المنامية من أمور السُّنة التي هي أصلٌ في الدين، وكذلك تبطيلُ شهادة الشهود إبطال للأحكام الشرعية.

خامسًا: سد الذرائع:

إن القول بتصحيح الأحاديث وفقًا للرؤى المنامية يفتح باب شرٍّ عظيم وفتنة كبيرة في الدين تؤدي إلى وقوع الكذب فيه، وتصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها، وادِّعاء كل مُبطِل أنه رأى النبي ﷺ في المنام فصحَّح له من الأحاديث التي تحمل المعاني الباطلة والعقائد المنكرة والأحكام الفاسدة[(٤)].

ومن أهم العلوم الحديث النبوي، فلا بدَّ من التحرُّز فيه، كما أن أئمة الجرح والتعديل لم يُعرف عنهم الاعتماد على الرؤى المنامية في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وإنما كانوا يحتكمون إلى قواعد علمية، وضوابط محكمة، خالية من نزعات الهوى والأساطير والخرافة.

---

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٣٣٨).

(٢) باطل: كذا؛ بالتذكير، والتقدير: أمرٌ باطلٌ، أو حُكْمٌ باطلٌ.

(٣) مسائل أبي الوليد ابن رشد (الجد)، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو الوليد (ت ٥٢٠ هـ)، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، دار الجيل، بيروت؛ دار الآفاق الجديدة، المغرب، ط٢، ١٩٩٣م، (١/ ٥٣٣- ٥٣٤).

(٤) ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (١/ ١٤٥).

القول الثاني:

ما أوهم مما أُثر عن بعض علماء السنة اعتماد تصحيح النبي ﷺ في الرؤى المنامية.

ومستند هذا القول ما رُوي في بعض كتب أهل العلم فأوهم ذلك الاعتماد، ومنها ما يلي:

أولًا: ما رُوي من خبر حمزة الزيَّات:

أورد الإمام مسلم خبر حمزة الزيات[(١)]، في مقدمة صحيحه من قول: عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، قال: «سَمِعْتُ أَنَا وَحَمْزَةُ الزَّيَّاتُ مِنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ»، قَالَ عَلِيٌّ: فَلَقِيتُ حَمْزَةَ، فَأَخْبَرَنِي «**أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ أَبَانَ، فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً**»[(٢)] مأما، ، ..

ولقد علَّق القاضي عياض المالكي عليه وتعقبه بقوله: «مثلُه استئناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان، لا أنه يقطع بأمر المنام، ولا أن تبطل بمثله سُنَّةٌ ثبتتْ، ولا يُثبت به سُنَّة لم تثبتْ بإجماع من العلماء»[(٣)] مأما، ، كما نقل النوويُّ الشافعيُّ قول القاضي، ثم أضاف: «وكذا قاله غيره من أصحابنا وغيرهم، فنقلوا الاتفاق على أنه لا يُغيَّر بسبب ما يراه النائم ما تقرَّر في الشرع»[(٤)] مأما.

---

(١) هو: حمزة بن حبيب الزيات القارئ، أبو عمارة الكوفي، التيمي مولاهم، وثَّقه ابنُ معين، وقال ابن حجر: «صدوق زاهد، ربما وهم»، مات سنة ١٥٦ أو ١٥٨هـ، وكان مولده سنة (٨٠هـ)، روى له مسلم وأصحابُ السُّنَن الأربعة. ينظر: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام الذهبي، تحقيق: محمد عوَّامة، وأحمد محمد نِمْر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، جدة - السعودية، ط١، ١٩٩٢م، (١/ ٣٥١)، رقم: (١٢٣٣)، تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوَّامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٩٨٦م، (ص٢٠١)، رقم: (١٨٢٤). (ص١٧٩)، رقم: (١٥١٨).

(٢) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، أبو الحسين (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (صوَّرَتْه دارُ إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها)، ١٩٥٥م، (١/ ٢٥). وتاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي أبو الحسن (ت ٢٦١هـ)، دار الباز، ط١، ١٩٨٤م، (ص ١٨)، والجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم أبو محمد (ت ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٢م، (٢/ ٢٩٦).

(٣) إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل حبلوش، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٩٩٨م، (١/ ١٥٣).

(٤) المنهاج شَرْح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي،

وقال ابن مفلح الحنبلي: «وهذا ومثلُه استئناس واستظهار على ما تقرر من ضعف أبان، لا أنه يقطع بأمر المنام، لا أنه يبطل بسببه سنة ثبتتْ، ولا يثبتُ به سُنة لم تثبتْ، وهذا بإجماع العلماء»[(١)] مأما.

ومن ناحية أخرى فيبدو أن هذا هو ظاهر مذهب حمزة الزيات لما أورد ابنُ الجَعْدِ في مسنده أن حمزة الزيات قال بعدما حكى الرؤيا: «فتَرَكْتُ الْحَدِيثَ عَنْهُ»[(٢)]، أي: ترك حمزةُ التحديثَ عن ابن أبي عيَّاش، وتبعه على ذلك أحمدُ بنُ عليٍّ الأبَّار، فقد ذكر العقيلي هذه الحكاية -أي رؤيا حمزة الزيات-، ثم قال: «وقال لنا أحمد بن علي الأبار، وكان شيخًا صالحًا: وأنا رأيتُ رسول الله ﷺ في المنام، فقلتُ: يا رسول الله، أَتَرْضَى أبانَ بنَ أبي عياش؟ قال: لا»[(٣)].

فإن كان هذا مذهب حمزة الزيات؛ فإنه غير ملزم الأُمَّةَ العمل به، أو اتخاذه مأخذ العموم، أو وجوب العمل إلا على سبيل الاستئناس، كما قال الإمام النووي: «أما إذا رأى النبيَّ ﷺ يأمره بفعلِ ما هو مندوب إليه، أو ينهاه عن منهيٍّ عنه، أو يرشده إلى فعلِ مصلحةٍ، فلا خلاف في استحباب العمل على وفقه»[(٤)]. لذا بيَّن الشوكانيُّ: «وقيل: لا يكون حُجَّةً، لا يثبت به حكمٌ شرعيٌّ، وإن كانت رؤية النبي ﷺ حقًّا، والشيطان لا يتمثل به؛ لكن النائم ليس من أهل التحمُّل للرواية، لعدم حفظه، وقيل: إنه يعمل به، ما لم يخالف شرعًا ثابتا»[(٥)]،

بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ، (١/ ١١٥)، وقُرَّة عَيْن المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم الإتيوبي الولوي، (٢/ ٢٥٠- ٢٥١).

(١) الآداب الشرعيَّة والمِنَح المَرْعِيَّة، محمد بن مُفْلِح بن محمد بن مفرج، أبو عبدالله المقدسي الرامينى الصالحي الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (دون: ط، ت)، (٣/ ٤٤٧).

(٢) مسند ابن الجَعْد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، (ص٢٣)، رقم: «٣٩».

(٣) شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط١، ١٩٨٧م، (١/ ٣٩١).

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، (١/ ١١٥)، وينظر: قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، (١/ ٤١٧)، والرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين، سهل بن رفاع بن سهيل الروقي العتيبي، (ص٣٠٢).

(٥) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، تقديم: خليل الميس، د. صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٩م، (٢/ ٢٠٢).

ففي كلا القولين دليلٌ على أن الأمر فيه سعة، فما يراه المسلم من أمر النبي ﷺ له أمرًا واجبًا فيجب عليه إتيانُه، أو نهاه عن مُحرَّم فيجبُ عليه انتهاؤه عنه.

ثانيًا: خبر الإمام الطبراني:

أخرج الإمامُ الطبرانيُّ حديثَ النعمان بن بشير، رفعه: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادُدِهِمْ وَتَوَاصُلِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوٌ مِنْهُ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ**»[(١)]، قال أبو القاسم الطبراني: «رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام فسألتُ عن هذا الحديث، فقال النبيُّ ﷺ وأشار بيده: (صحيح) ثلاثًا، والحديث صحيح»[(٢)]. وقول الطبراني عقب التصحيح المنامي: «**والحديث صحيح**»، يدل على أنه كان ذلك من الإمام الطبراني من قبيل الاستئناس، بدلالة أنه لم يكتف بالتصحيح المنامي حتى ضمَّ إليه التصحيح الحديثي وَفْقَ قواعد أهل الفن.

رؤى أئمة الحديث في ميزان العلم:

أمَّا ما يذكره بعضُ أئمة الحديث من ذِكْرٍ لبعض الرؤى في تصحيح النبي ﷺ لبعض الأحاديث، فليس الغرض منه اعتمادهم على ذلك في تصحيح أو غيره، وإنما مرادهم الاستئناس وحكاية ما وقع لهم من الرؤية دون الاعتماد عليها في تصحيح أو تضعيف.

القول الثالث:

وجوب العمل برؤيا النبي ﷺ، فضلًا عن اعتماد تصحيح النبي ﷺ في الرؤى المنامية.

مستندُ هذا القولِ الكتابُ والسُّنَّةُ وأقوالُ بعض العُبَّاد، ورؤى الزُّهَّاد، ومكاشفاتُ الصوفية، ومنها ما يلي:

---

(١) أخرج أصلَه الإمامُ مسلمٌ في صحيحه (٤/ ١٩٩٩)، رقم: «٢٥٨٦»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحُم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، من حديث النعمان بن بشير، لكنْ بلفظٍ مختلفٍ عما أورده الطبرانيُّ.

(٢) أورد ذلك الإمام الطبراني -رحمه الله- في كتابه «مكارم الأخلاق» (ص٣٤٣- ٣٤٤)، رقم: (٩٠)، عقب إيراده لحديث النعمان بهذا اللفظ.

أولًا: الكتاب:

قوله تعالى: ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾[الفتح: ٩].

وَجْهُ الدلالة:

أن تعظيم قَدْر النبي ﷺ حيًّا كتعظيمه بعد مماته، وإنْ جاء في الرؤيا فيجب مراعاة توجيهه وتعليمه وأمره ونهيه تعظيمًا لقدره، وإجلالًا لمنزلته.

المناقشة:

إن هذا التعظيم لمنزلة رسول الله ﷺ أمرٌ مُسَلَّمٌ به، لا شك في ذلك؛ لأن الله تعالى أمرنا به في كتابه، وإن من رآه في المنام فقد رآه؛ أمرٌ مُسَلَّمٌ به لنصِّ السُّنة عليه؛ أما تصحيح الأحاديث من خلال الرؤى المنامية فأمرٌ من أمور الشرع الشريف من أمور الدينِ؛ لا بد فيها من اليقين، كما أن الأخذ به مخالفٌ للسُّنة النبوية؛ إذ قال رسول الله ﷺ: «**دَعْ مَا يَرِيبُكَ، إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ، فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيبَةٌ**»[(١)]، والأخذ بها لا يؤمن من ظنٍّ وريبةٍ تتنزه عنها السُّنة النبوية المطهرة.

ثانيًا: السُّنة النبوية:

١. حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي»[(٢)].

وَجْهُ الدلالة:

أن رؤيا النبي ﷺ في المنام كرؤيته في اليقظة، ومن رآه في اليقظة فأخذ عنه فيثبت العلم بذلك، فكذلك من يراه في المنام، فيأخذ عنه العلم؛

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٢٥٢)، رقم: «١٧٢٧»، واللفظ له، والترمذي في سننه (٤/ ٢٤٩)، رقم: «٢٥١٨»، والبزار في مسنده البَحْر الزَّخَّار، (٤/ ١٧٥)، رقم: «١٣٣٦»، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٥٩)، رقم: «٢٣٤٨»، من حديث الحسن بن علي -رضي الله عنهما-. قال الهيثميُّ: «رواه أحمد، وأبو يعلى والبزار باختصارٍ، ورجالُ أحمدَ رجالُ الصحيحِ». ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (٥/ ٥٦)، رقم: «٨١٠١».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٧٧٥)، رقم: «٢٢٦٦»، وأحمد في مسنده، (١٥/ ٢٩٦)، رقم: (٩٤٨٨)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

فإنه يثبت به كذلك، ومِنْ ثَمَّ فإذا صحَّح ﷺ حديثًا في المنام، فإنه يكون كما إذا صحَّحه في اليقظة أو في حياته ﷺ.

ونوقش بما يلي:

- أن الحديث نفسه لم يُرتِّبْ على هذه الرؤية أيَّةَ أحكامٍ شرعية أو علمية، أو جعلها مصدرًا لتلقِّي العلم أو ضَبْطه فضلًا عن أنه لم يوجبْ بها تصحيح الأحاديث من خلالها، غايةُ ما فيها حصولُ البركة والبشارة برؤيته ﷺ.
- أنَّ حال النوم ليس حالَ ضبطٍ للألفاظ، والنائمُ مرفوعٌ عنه القلم، فكيف يؤخذ منه العلم - لا سيَّما في مجال خطير الأثر كتصحيح الأحاديث وتضعيفها - في هذا الحال؟!
- كذلك يُرَدُّ عليه بالأدلة والاستدلالات الواردة في القول الأول من الإجماع والقياس وسَدِّ الذريعة لبابٍ من الكذب والافتراء والوضع على رسول الله ﷺ.

٢. حديث «لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ، قَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ؟ قَالَ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ»[(١)].

وَجْهُ الدلالة: أن الرؤى المنامية مبشراتٌ بما يُناسِبُ الرائي؛ فإنْ كان طالبًا للعلم فمن المبشرات تصحيحُ الحديثِ أو تضعيفُه.

المناقشة: قد سبق نقلُ أقوالِ شُرَّاحِ الحديثِ في ذلك، وتوجيههم؛ لأن المبشرات هي الرؤيا الصالحة، وقوله: «من رآني في المنام فقد رآني -أوْ قد رأى الحق- فإن الشيطان لا يتمثل بي»، أي: إن رؤياه -عليه السلام- حقٌّ، ليس فيها للشيطان عَمَلٌ ولا تلبيسٌ، وإن الشيطان غيرُ متسلِّطٍ على التصور في المنام على صورته، أوْ يكون ما رُؤي فيه من الرؤيا الصحيحة لا من أضغاث الأحلام، وقيل: فقد رآني حقًّا، ورأى شَخْصَه المكرَّم حقيقةً، وسيأتي كلام الإمام أبي عبد الله على هذا الحديث وما ذيَّلْناه به في كتاب العبارة، إن شاء الله تعالى[(٢)] مأما.

(١) سبق تخريجه في صحيح البخاري.

(٢) إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، (١/ ١٥٣).

أما إذا رأى النبيَّ ﷺ يأمره بفِعْلِ ما هو مندوبٌ إليه، أو ينهاه عن منهيٍّ عنه، أو يُرشده إلى فعلِ مصلحةٍ، فلا خلافَ في استحباب العمل على وَفْقِه؛ لأن ذلك ليس حُكْمًا بمجرد المنام، بل بما تقرَّر من أصل ذلك الشيء»[(١)] مأما. وأضيفُ هُنا أمرين:

أولهما: أن اليقين في أنَّ من رأى النبي ﷺ في رؤيا منامية فهو حقٌّ لا شك فيه، لأن الشيطان لا يتمثل فيه.

ثانيهما: أما اعتبار تصحيح الأحاديث من المبشرات فهو ما توقَّف العلماء عن التسليم به، وأقصى ما أَدْلَوْا بدَلْوِهم فيه أنه استئناسٌ به، وأما تصحيحُ الحديث أو تضعيفُه فلَهُ مقامٌ آخَرُ من قواعد علوم الحديث سَنَدًا ومَتْنًا وعِلَلًا وجَرْحًا أو تعديلًا.

ثالثًا: أقوال العُبَّاد والزُّهَّاد والصوفية:

١. أورد أبو زكريا ابنُ مَنْدَهْ[(٢)]، قولَ (الإمام الطبراني) ثم تعقَّبه بحُكْمٍ فقال: «ومِنْ نِعَمِ الله -عزَّ وجلَّ- على الإمام أبي القاسم -أنار الله برهانه- سماعُه ما رآه في نومه: أنا الله أفعل ما أُريد، ورؤيتُه المصطفى -صلوات الله عليه- مِنْ سؤاله إياه، وعَرْضُه الحديثَ عليه، وإشارتُه ﷺ بالصحيح والمعلولِ حسب ما أوردناه، ومَنْ يُنكر الرؤيا، ويزعم أنها ليستْ بحقيقة فهو من الجاحدين للنبوة، فنسأل الله تعالى الإيمانَ بالغيب، ونعوذُ به من الشك والريب»[(٣)].

---

(١) إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم للقاضي عياض (١/ ١٥٣)، وعنه النووي في شرح صحيح مسلم (١/ ١١٥).

(٢) هو: يحيى بن عبد الوهاب بن محمد الأصبهاني، أبو زكريا، ابن مَنْدَهْ، الحافظ، المؤرِّخ، من بيت علم وفضل مشهور في أصبهان، مولده بها سنة (٤٣٤هـ)، ووفاته فيها سنة (٥١١هـ)، من كتبه: تاريخ أصبهان، ومناقب الإمام أحمد بن حنبل، وجزءٌ فيه ذِكْرُ أبي القاسم الطبراني، وغيرُ ذلك. ينظر: سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، أبو عبدالله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م، (١٩/ ٣٩٥)، وذيل طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، زين الدين، البغدادي الدمشقي الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٥م، (١/ ٢٩٠).

(٣) جزء فيه ذكر ترجمة الطبراني، يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي الأصبهاني، أبو زكريا، ابن منده (ت ٥١١هـ)، رواية: أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٩٨٣م، (ص٣٤٢).

الدلالات والمناقشة:

الدلالة الأولى: قولُه: (**ومن ينكر الرؤيا، ويزعم أنها ليست بحقيقة فهو من الجاحدين للنبوة**) معتبرًا إنكارَ الرؤيا جحودًا للنبوة.

ويُناقَش بأنَّ: هذا الاعتبار فيه سمة من التعصُّب الزائد، رُبَّما بدافعِ عاطفةِ محبَّةِ رسول الله ﷺ، لكنه يُرَدُّ بأنه لا علاقة بين الإيمانِ بالنبيِّ ﷺ وتصحيحِ الأحاديث.

الدلالة الثانية: قولُه: (**فنسأل الله تعالى الإيمانَ بالغيب**) معتبرًا رؤيا النبيِّ ﷺ وإخبارَه بتصحيح الأحاديثِ من باب الغيب الواجب الإيمان به.

ويُناقَشُ بأنه: اعتبارٌ ليس كذلك؛ لأن العقائد الغيبية السمعية منصوصٌ عليها في كتاب الله تعالى وفي صحيح سُنَّة رسول الله ﷺ.

الدلالة الثالثة: قولُه: (**ونعوذُ به من الشك والريب**)، معتبرًا إنكارَ تصحيحِ النبيِّ ﷺ للأحاديث في الرؤيا المنامية من باب الشكِّ والارتيابِ في الأمر اليقينيِّ.

ويُناقش بأنه: اعتبارٌ ليس كذلك؛ لأن الشكَّ يَقْبُحُ حينما يصحُّ الدليلُ وتَقْوَى الحُجَّةُ للحُكْم الشرعيِّ، وأما في مسألة تصحيح الحديث فلا بدَّ من التدقيق والتحقيق وبَذْلِ الجهد في الخبر النبويِّ خدمةً للسُّنة النبوية المطهرة.

٢. حكى الإمامُ الشوكانيُّ قول أبي إسحاق[(١)]، فقال: «في رؤيا النبي ﷺ ذَكَرَ جماعةٌ من أهل العلم منهم الأستاذ أبو إسحاق: أنه يكون حُجَّةً، ويلزمُ العملُ به»[(٢)].

فدلالةُ حكاية الشوكاني هذا القول لأبي إسحاق (أنه يكون حُجَّةً، ويلزمُ العملُ به) معتبرًا تصحيحَ النبيِّ ﷺ للأحاديثِ في الرؤى المنامية حُجَّةً يجبُ العملُ بها شرعًا.

---

(١) هو: إبراهيم بن محمد، الأَسْفَرَايِيني، الأصولي الشافعي المُلَقَّب بِرُكْن الدين، أحد المجتهدين في عصره، توفي سنة (٤١٨هـ)، من مؤلفاته: «الجامع» في أصول الدين، ورسالة في أصول الفقه، وغير ذلك. طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هَجَر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٢م، (٤/ ٢٥٦)، وسِيَر أعلام النبلاء، للذهبي، (١٧/ ٣٥٣).

(٢) إرشاد الفحول، للشوكاني، (٢/ ٢٠٢).

ويُناقش بأنَّ: الحجة الشرعية في نَصِّ كتابٍ أو سُنَّةٍ صحيحةٍ رواها العَدْلُ الضابطُ عن مثلِه حتى يبلغَ بها رسولَ الله ﷺ، وهي المُلزِمةُ للعمل.

٣. اعتماد الصوفية على الرؤى والمكاشفات مَصْدَرًا من مصادر التلقِّي والعلم؛ كابن عربي[(١)]، ففي الفتوحات: «رُبَّ حديثٍ يكونُ صحيحًا من طريق رواتِه يحصلُ لهذا المُكاشَفِ أنه غيرُ صحيحٍ لسُؤاله لرسولِ الله ﷺ، فيعلمُ وَضْعَه، ويتركُ العملَ به، وإنْ عمل به أهلُ النقلِ لِصِحَّةِ طريقِه، ورُبَّ حديثٍ تُرك العملُ به لضَعْفِ طريقِه من أَجْلِ وضَّاعٍ في رُواته، يكونُ صحيحًا في نفس الأمر؛ لسَماعِ المُكاشَفِ له من الرُّوح حين إلقائه على رسول الله ﷺ»[(٢)]. حيث يعتبر الصوفيةُ الرؤى المنامية وأحوالَ الكَشْفِ أَحَدَ مصادر وروافد المعرفة المعتبرة[(٣)]. إن اعتماد الصوفية على المكاشفات والرؤى والمنامات بوَصْفها أحدَ المصادر الرئيسة لتصحيح الأحاديث النبوية.

(١) هو: محمد بن علي بن محمد، أبو بكر الحاتمي الطائي المُرْسي الأندلسي، المعروف بمحيي الدين ابن عربي، وُلِد بمرسية بالأندلس سنة (٥٦٠هـ)، وهو معدودٌ في أئمة المتكلمين والفلاسفة، ويُعَدُّ قدوةَ القائلين بوحدة الوجود؛ تصوَّف، وانعزل، وجاعَ، وسَهِرَ، وفُتح عليه بأشياء امتزجتْ بعالم الخيال والخطرات والفكرة، فاستحكمَ به ذلك حتى شاهد بقُوَّةِ الخيالِ أشياء ظنَّها موجودة في الخارج، وسمع من طيشِ دماغه خطابًا اعتقده من الله، ولا وجود لذلك أبدًا في الخارج. من كتبه: الفتوحات المكية، فصوص الحِكَم، وغيرُ ذلك. تُوفِّي سنة (٦٣٨هـ). ينظر: تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، (١٤/ ٢٧٤-٢٧٥)، وفوات الوفَيَات، محمد بن شاكر بن أحمد، صلاح الدين الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م، (٣/ ٤٣٥).

(٢) الفتوحات المكية في معرفة أسرار المالكية والملكية، محيي الدين ابن العربي الحاتمي الطائي الأندلسي (ت ٦٣٨هـ)، دار صادر، بيروت (١/ ١٥٠)، وينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ (١/ ١٠)، وينظر: الميزان الكبرى، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشافعي المصري الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، ضبط وتصحيح وتخريج: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، (ص٥٥)، وسعادة الدارين في الصلاة على سيِّد الكونين ﷺ، يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠هـ)، تصحيح: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، (ص٤٠٢)، والرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين، سهل بن رفاع بن سهيل الروقي العتيبي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩م، (ص٢٩٧)، والتوحيد في مسيرة العمل الإسلامي بين الواقع والمأمول، عبدالعزيز بن عبدالله الزغيبي الحسيني، دار القاسم للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ، (ص٣٢).

(٣) بحث بعنوان: (البحث عن الحقيقة وابن العربي)، إعداد: د. فكرت كارامان، د. خليل أيوب، د. محمد نور يوسف، ضمن كتاب مؤتمر ابن العربي الدولي ١٥- ١٦ نوفمبر سنة ٢٠١٨م بجامعة إينونو - كلية الإلهيات - تركيا، ملطية، ط١، ٢٠١٩م، (ص ٣٢٧)، وينظر: سعادة الدارين في الصلاة على سيِّد الكونين ﷺ، يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠هـ)، ضبطه وصحَّحه: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م، (ص٤٠٤)، وما بعدها.

ويُناقش بأنَّ: الصوفية دعموا ما يسمى بـ(الكَشْف)[(١)]، والكشفُ عند الصوفية كما يقع في اليقظة فإنه يقع في المنام كذلك، فإنهم يزعمون أنَّ الوليَّ تنكشف له الحُجُبُ كما تكشَّفتْ للنبيِّ ﷺ في الرؤية المنامية إشارةً للحديث الذي رواهُ معاذ بن جبل -رضي الله عنه-، أن النبي ﷺ قال: «أَمَا إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الغَدَاةَ: إِنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأْتُ فَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي، فَنَعَسْتُ فِي صَلَاتِي فَاسْتَثْقَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي رَبِّ، قَالَهَا ثَلَاثًا..» الحديث[(٢)]، وعمَّمُوها واعتبروها منهجًا معرفيًّا حتى صارتْ (نظرية الكَشْف)[(٣)]، بناءً على تصحيح الأحاديث بالرؤى المنامية، معتبرين المناماتِ أحد أصول تلقِّي العلم، فمن المعلوم صِحَّةُ الحدس والإلهام أحيانًا إكرامًا من الله تعالى، غير أن اتخاذه منهجًا عامًّا هو ما يُنكَرُ عليهم، لما يؤدي إلى آثارٍ، أقلُّها:

أولًا: التنكُّر للأسباب التي أمر الله باتباعها مع عدم الركون إليها.

ثانيًا: التنصُّل من الحياة الدنيا بالكليَّة، وتبيُّن تصوُّر الإسلام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٩]، وقوله أيضًا: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ﴾[القصص: ٧٧].

كما بيَّن النبي الخاتم في سُنَّته النبوية النظرةَ للحياة الدنيا وللأسباب، ففي حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ -رضي الله عنهما- قَالَ: «أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»[(٤)]. وهو يُبيِّن رؤية

(١) الكَشْف: هو ما حصل لهم، وإنه لتعبُّده بالشريعة، لم يصل إلى القول بوحدة الوجود، وهم ينتقصونه بما يحمده عليه المسلمون من الأقوال التي اعتصم فيها بالكتاب والسنة، وبالأقوال التي يُعلم صحتها بصريح العقل. ينظر: شرح العقيدة الأصفهانية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي أبو العباس (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ، (ص١٧٨).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٢٢١- ٢٢٢)، رقم: «٣٢٣٥»، قال الترمذي عقب تخريجه: «هذا حديث حسن صحيح، سألتُ محمد بن إسماعيل، عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث حسن صحيح». وينظر: اليواقيت والجواهر في بيان عقيدة الأكابر، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/ ٣٤٣).

(٣) (نظرية الكشف) في علم النفس: (تَعتبر أن النموَّ يؤدي إلى قدرة متزايدة على تمييز الأشياء والأحداث وإلى تعلُّم أيِّ السمات هي غير المتغيرة). ينظر: علم نفس النموِّ، حسن مصطفى عبد المعطي، وهدى محمد قناوي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، (دون: ط، ت)، (٢/ ١٣٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ٨٩)، رقم: «٦٤١٦»، كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: «كُنْ في الدنيا كأنكَ غريبٌ

المسلم للحياة الدنيا، وفي حديث أنس مرفوعًا إلى النبي ﷺ قال: «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ أَعْقِلُهَا وَأَتَوَكَّلُ، أَوْ أُطْلِقُهَا وَأَتَوَكَّلُ؟ قَالَ: اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ»[(١)]، وهو يُبيِّن رؤية المسلم للأخذ بالأسباب بما لا يخالف حُسْنَ التوكُّل على الله تعالى، فهو مَنْ سَبَّبَ الأسبابَ، وهي لا تخرجُ عن إرادته وقدرته.

لذلك قال ابنُ خلدون: (قالوا -أي: الصوفية-: ولمَّا كان في المعهود من سُنَّة الله رجوعُ الأمور إلى ما كانتْ وجب أنْ يحيا أمر النُّبوة والحقِّ بالولاية ثمَّ بخلافتها)[(٢)]، فبيَّن هذه المقولة التي تُمثِّل رؤية الصوفية في عصره للنبوَّة، ففي فِكْر كبار الصوفية الحلولية خاصة أدلةٌ على ذلك، وهذا ما رصده ووقف عليه علماءُ الإسلام قديمًا وحديثًا، وهي رؤية تمثل النقيض لرؤية أهل العلم والسُّنة والفقه المسلمين من حيث المقارنة بالمقايسة؛ لذا فإنَّ **تصحيح الأحاديث اعتمادًا على هذه الأمور يعدُّ** «بدعة صوفية مقيتة»[(٣)].

ومن ناحية أخرى: فإن في ذلك إهدارًا لقواعد علوم الحديث الشريف العلمية التي سلكها أئمةُ الإسلام عبر القرون الكثيرة الماضية، وبذلوا من أجلها الغاليَ والنفيس[(٤)]، وصنفوا في فنونها التصانيف الكثيرة والمتنوعة في أحوال الرواة وطبقاتهم، وتخريج الأحاديث وتمييز صحيحها من معلولها وسقيمها إلى غير ذلك[(٥)].

أو عابرُ سبيلٍ».

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ٢٤٩)، رقم: «٢٥١٧»، وقال: «وهذا حديثٌ غريبٌ من حديث أنس»، وابن حبان في صحيحه (٥/ ٣٢٤)، رقم: «٤٤٧٥»، والبيهقي في شعب الإيمان، (٢/ ٤٢٧)، رقم: «١١٥٩». قال الهيثمي: (روى الترمذي بعضَه بغير سياقه، ورواه الطبراني في الكبير، وفي إسناده ابن لهيعة» في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسين أسد، (١/ ٣٩٣).

(٢) تاريخ ابن خلدون = ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، (١/ ٤٠٣).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني أبو عبدالرحمن (ت ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٢م، (١/ ١٤٥).

(٤) ينظر: صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل، عبد الفتاح أبو غُدَّة (ت ١٤١٧هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط١٠، ٢٠١٢م، (ص١٢٤) وما بعدها.

(٥) ينظر: جهود المحدثين في بيان علل الحديث، د. علي بن عبد الله الصياح المطيري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، (دون: ط، ت)، وجهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، د. محمد طاهر الجوابي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله - تونس، ١٩٨٦م، وجهود علماء السُّنة النبوية وعلومها بحلب (٥٠٠ - ٩٠٠هـ)، دار طيبة، مكتبة المتنبي، ٢٠١٧م، والتصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته، إعداد: أسطيرى جمال،

ومن ناحية ثالثة: فإن «المنامات ليست دليلًا على أيِّ حُكْمٍ شرعيٍّ لم يأتِ له ذِكْرٌ في كتاب الله وسُنَّةِ رسوله ﷺ الثابتةِ عنه، فكيف بإثباتِ حديثٍ عن رسول الله ﷺ وتصحيحِه عنه؟!»[(١)]، كما اعتبر علماءُ العلم الشريف -لا سيَّما أهل الحديث منهم- أن تصحيح الأحاديث النبوية لا يصحُّ من طريق «التجارِب ولا المكاشفات، ولا المنامات، ولا المجازفات»؛ لذا كان من الأهمية إثباتُ السُّنة بطريق واضح له قواعدُه؛ لذا لا يصح الاعتماد على المنامات في تصحيح الأحاديث النبوية، وأن المصير في ذلك اتِّباع القواعد العلمية، وفي ذلك صيانةٌ لمقصدِ حِفْظِ العقل، وإعلاءٌ لقيمةِ العلم، والإهدار الواجب للخرافة والطرق التي تتنكَّبُ طريقَ العلم وتَحِيدُ عنه.

الترجيح:

الذي يظهر لي بعد عرض أدلة الأقوال السابقة ومناقشاتها -والله أعلم- أن القول الأول القائل بعدم صحة الاعتماد على ما يُرْوَى عن النبي ﷺ مِن تصحيح للأحاديث في الرؤى المناميَّة، وأن أهل السُّنة والفقه لا يمنعون جوازَ الاستئناس بالرؤى المنامية في التوجيه بها دون القطع بحُكْمٍ بها؛ لأنَّ من رأى النبيَّ ﷺ فقد رآه حقًّا، كما صَحَّتْ توجيهاتُ الكتابِ والسُّنةِ بذلك، لأسبابٍ منها ما يلي:

١. قُوَّة أدلة القول الأول وسلامته من المناقشة، بخلاف غيره من الأقوال.

٢. أن التفريق بين الاستئناس بتصحيح الأحاديث في الرؤى المنامية، كما هو شأن مَن رُوي عنه اعتمادُ ذلك أحيانًا، وبين الاعتماد على تلك الرؤى كأحد المصادر الرئيسة والمُعَوَّل عليها، كما هو الشأن عند الصوفية؛ لأنَّ الأول لا يخلو من إعمال القواعد العلمية الحديثية، بينما الثاني يطرح هذه القواعد،

دار طيبة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م، ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م، وتدوين السُّنة النبوية: نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (ت ١٤٢٧هـ)، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٩٩٦م، ومناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، د. المرتضى الزَّين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٤م.

(١) الألفية الحديثية المسماة «لغة المحدِّث الكبرى»، طارق بن عوض الله بن محمد أبو معاذ، دار بلال بن رباح، للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠١٣م، (ص١٧٢- ١٧٣).

ويعتمدُ على التصحيح المنامي لحديث من الأحاديث، ولو كان أحد رواته مِن الوضَّاعين الكذَّابين.

٣. لم يعتمد علماءُ الإسلام -بصفةٍ عامة من المحدثين والفقهاء وغيرهم- في هذا الشأن على الخرافة، أو مُجَرَّد الإلهام والمكاشفات، أو الرؤى والمنامات، بل اعتمدوا على العلم الموافق لقواعد الشرع وأصول العلم الصحيح.

٤. وقد قرَّر أهلُ العلم -بصفةٍ عامة- احترامَ العقل والإدراك، حتى اعتبروا أنَّ «حِفْظ العقل» أحدَ المقاصدِ الكبرى للإسلام، ففي المستصفى: «ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونَسْلهم ومالهم، فكلُّ ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكلُّ ما يُفَوِّتُ هذه الأصول فهو مفسدة ودَفْعُها مصلحة»[(١)]، وكذلك هو مقصدٌ ضروريٌّ مُتَّفَقٌ عليه بين أهل المِلَل. وحِفْظُ العقلِ يكونُ بصيانته حِسِّيًّا مِن كل سبب يؤدي إلى تَلَفِه أو إضعافِ وظيفتِه التي هي الفَهْمُ، وكذلك صيانتُه معنويًّا مِن كل أسباب الفساد مِن الآراء الضالة، والأفكار الفاسدة، وشَتَّى صنوفِ الدَّجَل والخرافات[(٢)]. هذا ما أراه أقرب إلى الصحة والصواب، والله تعالى أعلم.

(١) الغزالي في المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، (ص١٧٤).

(٢) ينظر هذا المعنى في: أثر التطرف الفكري في هدم المقاصد الشرعية، د. سعيد بن أحمد صالح فرج، بحث محكم في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، بالإسكندرية، العدد (٣٤)، المجلد الرابع، (ص٣٩ ‖ ٤٠).

خاتمة البحث

الحمد لله رب العالمين أنْ أعانَ على إتمام هذا البحث، ثم الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمامِ المرسلين، وبعدُ،

فهذه أهم النتائج والتوصيات التي توصلتُ إليها من خلال البحث، وتفصيلها كما يلي:

أولًا: النتائج:

١. جماهير أهل العلم مُتفقون على عدم الاعتماد على الرؤى المنامية في الحُكْم على الأحاديث النبوية تصحيحًا أو تضعيفًا، بل وحُكي ذلك إجماعًا.

٢. المُحدِّثون على مرِّ القرون ينهجون قواعد علمية وحديثية في الحكم على الأحاديث؛ لذا لا يعتمدون على الرؤى المنامية في هذا الشأن.

٣. ما يُرْوَى عن بعض العلماء من حكايةٍ لرُؤًى منامية يُرى فيها النبيُّ ﷺ يُصحِّحُ بعض ما يُرْوَى عنه، فالغرضُ منه الاستئناسُ دون الاحتجاج أو الاعتماد.

٤. تُعَدُّ الرؤى المنامية عند الصوفية أحدَ مصادرِ التلقِّي وتصحيح الأحاديث النبوية من خلال ما يُسَمَّى بالكَشْف أو المكاشفات.

٥. الاعتماد على الرؤى المنامية في تصحيح الأحاديث يُنافي شَرْطَ الضبطِ ومقصدَ صيانة العقل من الأوهام.

ثانيًا: التوصيات:

- أُوصِي أقسامَ السُّنَّة النبوية بالكليات وطلبةَ الدراسات العليا بإعداد البحوث والدراسات التي تستهدفُ استقراء ما يُرْوَى عن النبي ﷺ في الرؤى المنامية، ثم تصنيفه حسب أبواب العلم والموضوعات، ودراسة درجة تأثير هذه الرؤى في العلوم والفنون العقائدية منها والحديثية والفقهية وغير ذلك.
- كما أُوصِي الصوفية ممن ينتهجون المنهج الكَشْفِيَّ في الحُكْم على الأحاديث بالكَفِّ عنْ سُنَّة رسول الله ﷺ، وأنْ يتناولوها كما تناولَها أهلُ العلم من المحدثين قديمًا وحديثًا.

• كما أُوصِي أهلَ العلم في كل مجالٍ أنْ ينظروا في سُنَّة رسول الله ﷺ؛ فهِيَ الحكمة وهي وَحْيُ الله لرسوله بالمعنى، وهيَ تراثُ النبيِّ ﷺ وميراثُه، فليستكثرْ منهم ما يشاءُ منها، أوْ يستقلَّ، فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لمَا خُلِقَ له.

والحمدُ لله أولًا وآخرًا.

***

مصادر البحث ومراجعه

الإبانة الكبرى لابن بَطَّة، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م - ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

أثر التطرف الفكري في هدم المقاصد الشرعية، د. سعيد بن أحمد صالح فرج، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الرابع من العدد الرابع والثلاثين.

إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دمشق، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

أصول بلا أصول، محمد بن أحمد بن إسماعيل المقدم، دار ابن الجوزي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

الاعتصام للشاطبي، تحقيق: الشقير والحميد والصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

الأعلام، خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم، عِيَاض بن موسى، القاضي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عُمَر بن كثير، أبو الفداء القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حَجَر، أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

تهذيب الأسماء واللغات، يحيى بن شرف، أبو زكريا محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة.

التوحيد في مسيرة العمل الإسلامي بين الواقع والمأمول، عبد العزيز بن عبد الله الزغيبي الحسيني، دار القاسم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، أبو جعفر (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هَجَر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

ذيل طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، زين الدين، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م.

رغبة التيسير في شرح منظومة التفسير، عبد الكريم الخضير، سلسلة إصدارات مؤسسة معالم السنن، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

الرُّؤى عند أهل السُّنة والجماعة والمخالفين، سَهْل بن رفاع بن سهيل الروقي العتيبي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

سعادة الدارين في الصلاة على سيِّد الكونين ﷺ، يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠هـ)، ضبطه وصحَّحه: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين، أبو عبد الرحمن الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

سِيَر أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

شرح الألفية الحديثية المُسَمَّاة بـ: «لُغَة المحدِّث الكبرى»، شرحها ونظمها: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار بلال للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

شرح النووي على مسلم، أبو يحيى بن شرف، أبو زكريا محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

صفحات من صَبْر العلماء على شدائد العلم والتحصيل، عبد الفتاح أبو غُدَّة (ت ١٤١٧هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، الطبعة العاشرة، بيروت، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هَجَر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

الطبقات الكبرى المسماة: لواقح الأنوار في طبقات الأخيار، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، ضبطه وصحَّحه: عبد الغني محمد على الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٨م.

الفتوحات المكية في معرفة أسرار المالكية والملكية، محيي الدين ابن العربي الحاتمي الطائي الأندلسي (ت ٦٣٨هـ)، دار صادر، بيروت.

فوات الوفَيَات، محمد بن شاكر بن أحمد، صلاح الدين الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣ - ١٩٧٤م.

الكاشف للذهبي، تحقيق: محمد عوَّامة، وأحمد محمد نِمْر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

كَشْف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتُهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.

الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغَزِّي (ت ١٠٦١هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

المجموع شَرْح المُهَذَّب، أبو يحيى بن شرف، أبو زكريا محيي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، طبعة إدارة الطباعة المنيرية.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

المُداوي لعِلَل الجامع الصغير وشَرْحَي المُناوي، أحمد بن محمد بن الصدِّيق، أبو الفيض الغُمَارِي (ت ١٣٨٠هـ)، دار الكتبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

المدخل إلى السُّنن الكبرى، للبيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

مسائل أبي الوليد ابن رُشْد الجَدِّ (ت ٥٢٠هـ)، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، دار الجيل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، المغرب، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

المُسْتَصْفَى، الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

مسند ابن الجَعْد رواية وجَمْع أبي القاسم البغوي، مراجعة وتعليق: أحمد عامر حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

مكارم الأخلاق، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، كتب هوامشه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

الميزان الكبرى الشعرانية، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشافعي المصري المعروف بالشعراني (ت ٩٧٣هـ)، ضبطه وصحَّحه وخرَّج آياته: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

اليواقيت والجواهر في بيان عقيدة الأكابر، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

***

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

[الحشر : ٧]

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيس: السعودية: جدة - جامعة الملك عبد العزيز
مبنى رقم ٣٨٣١ ، ص ب ٢٣٤٢١ - الرمز البريدي ٣٧٩٩.

+966544179454
info@alsunan.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني
journal@alsunan.com

doi
Arcif Analytics

eISSN 2785-8499
9772785849006